

الجزء الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رافع حجب الغفلة عن قلوب أوليائه ومقيم شواهد الاعتبار لمن أخفض كبرياته محمد على جزيل نعمه ونشكره على فواضل قمسه ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة منتصف لأداء واجب العبودية ونشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي فتح الله به أعيناعيا وأذاناً صما وجعله رحمة لكل البرية اللهم صلى وسلم على سيدنا محمد المتتم لمكارم الأخلاق وصحبة الذين هم الهداه بالإتفاق.

﴿وبعد﴾ فإنه سألتني بعض حذاق الطلاب أن أشرح متممة الأجرومية تأليف الشيخ العلامة الزاهد محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب شرحاً كافلاً بحل المعاني وتصحيح المباني يعرب مثلها ويفتح مقلها مجانياً الألتاز سالكاً فيه سبيل الایجاز فتأخرت عن إجابته وأحلته على شرح العلامة عفيف الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي المسمى بالفواكه الجنبية لأنى لم أعلم أن أحد شرح الكتاب المذكور سواء ولا أظهر أحد من المتأخرين غيره مجباه فلما رأيت الحاجة داعية إلى الكشف عن أعارب أمثلة الكتاب المذكور والشواهد بادرت للأشتغال بشرح عليه ينتفع به المبتدى ولا يستغنى عنه المنتهى وإن لم يكن مشتعلاً على كثير من فوائد زوائد.

﴿وسميته الكواكب الدرية شرح متممة الأجرومية﴾ أسأل الله أن ينفع به من الدنيا والآخرة أنه ذو المنة العظيمة والقدرة الباهرة وروايتي لهذا الكتاب بالإجازة العامة عن شيخى شرف الإسلام الحسن بن عبد البارى الأهدل عافاه الله تعالى عن شيخه السيد العلامة مفتى الأنام وشيخ الإسلام الشيخ عبد الرحمن بن سليمان عن والده السيد العلامة نفيس الإسلام سليمان بن يحيى بن عمر عن شيخه السيد العلامة ولى الله تعالى أحمد بن محمد شريف مقبول عن شيخه وخاله السيد العلامة عماد الإسلام وخاتمة المحدثين يحيى بن

عمر مقبول الأهدال عن السيد العلامة أبي بكر بن علي البطاح الأهدل عن عمه السيد العلامة يوسف البطاح الأهدل عن السيد العلامة ذى المؤلفات العديدة أبي بكر بن أبي القاسم الأهدل عن الشيخ العلامة الزين بن العسديق المزجاجي عن الشيخ العلامة يحيى بن محمد الخطاب بالحاء المهمله عن والده الشيخ المؤلف محمد بن محمد الخطاب رحمه الله تعالى قال في العميق اليماني وبنو الخطاب بحاء مهمله أهل بيت شهير بمكة المشرفة أهل عبادة وزهادة ومعارف وصلاح رحمهم الله تعالى وهذا أوان الشروع في المقصود مستعيناً بالله ذى الكرم والجود.

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ افتتح المصنف بها كتابه اقتداء بالكتاب العزيز الذي هو القرآن بل وجميع الكتب السماوية افتتحت بيسم الله الرحمن الرحيم كما يدل عليه خبر جبريل بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب وعملاً بنحو كل أمر ذى سأل لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع أى ناقص غير تام فيكون قليل البركة وقد أغفل الفاكهي من شرحه البسمة وابتدأ المتن بالحمد لله فإن كان المصنف أغفلها من المتن فلعله اكتفى عنها بالحمد له لأن الابتداء يحصل بكل منهما بل وبكل ذكر سواهما كالشهادتين والصلاة والسلام على سيدنا محمد إلا أنه قال بعضهم ينبغي لكل شارع فى تصنيف أن يذكر ثمانية أشياء البسمة والحمد له والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ والشهادتين وتسمية نفسه وتسمية الكتاب والاثنيان بما يدل على المقصود ولفظ أما بعد .

والظن بالمصنف رحمه الله تعالى أنه لم يفضل البسمة لأن نسخ أصله الذى هو الآجرومية ثبتت البسمة فى جميعها فلا يليق بالمصنف حينئذ حذفها قال بعضهم وأعلم أن صاحب الأصل لا يبدأ بالحمدلة بعد البسمة وكذلك العلامة ابن هشام فى القطر والشذور والجامع قال العلامة العلوى فى شرح الجامع إنما لم يذكر المصنف بعد البسمة الحمد له أما لكونه ذكرها لفظاً حالة الابتداء كما هو الظن به واكتفاء فى مقام الاختصار بحصولها معنى فى البسمة إذ الحمد هو الوصف بالحميل على جهة التجميل وناهيك بما اشتملت عليه البسمة من ذلك لا خصوص حاء ميم دال كما صرح بذلك غير واحد وتدل عليه رواية ذكر الله فى الحديث كل أمر ذى بال أو ضمناً لنفسه بتخيل إن كتابه هذا من

حيث أنه كتاب ليس ككتب السلف حتى يبدأ به على سننها وليس ذا بال حتى بترك الحمد أجزم وهذا الوجه أشار إليه الهندي في حواشيه وليس بذاك . ويثله يعتذر عن صاحب الأجرومية **«الْحَمْدُ لِلَّهِ»** أتى به لحديث أبي داود وحسنه ابن الصلاح كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع وفي رواية أجزم أى ناقص البركة أو ذاهبها وهذا أول ما تم به المصنف الأجرومية فإنه لم يذكر فيها الحمد والصلاة والسلام والحمد لغة الثناء باللسان على الجميل الاختيارى سواء كان فى مقابلة نعمة أو لا بخلاف الشكر لغة والحمد عرفاً فإن كل واحد منهما فعل يبنى عن تعظيم المنعم من حيث أمنه منعم فكل منهما ثناء بغير لسان فى مقابلة الاحسان وأما الشكر عرفاً فهو صرف العبد لجميع ما أنعم الله به عليه من السمع والبصر وغيرهما إلى ما خلق لأجله أى يستعمل العبد أعضائه ومعانيه فيما طلب الشارع منه استعمالها فيه من صلاة وصيام وسمع نحو علم وأما المدح فهو لغة الثناء باللسان على الجميل الغير الاختيارى كحسن اللؤلؤة وطول القد وصفاء اللون على جهة التعظيم وعرفاً ما يدل على اختصاص المدوح بنوع من الفضائل كمدحت زيدا على رشاقة قدمه وحسن ميسمه ثم جملة الحمد خبرية لفظاً إنشائية معنى إذ المراد بها إيجاد الحمد أى الثناء على الله تعالى بإنه مالك لجميع الحمد من جميع الخلق المتضمن ذلك للثناء عليه بأنه المتصف بكل كمال والمنزه عن كل نقص وكذا قوله فيما بعد والصلاة والسلام بل وكذا جملة البسملة فإنها خبرية لفظاً إنشائية معنى لأن القصد الثناء على الله بضمونها من أنه لا يبدأ إلى باسمه الرحمن الرحيم **«رَبِّ»** أى مالك **«الْعَالَمِينَ»** أى جميع الخلق من الأنس والجن والملائكة وغيرهم فكل منها يطلق عليه عالم وغلب فى جمعه بالياء والنون أو لو العلم على غيرهم لأن المختار عند الجماهير كما قال النووي فى شرح مسلم أن العالم أسم للمخلوقات كلها فهو لما سوى الله تعالى والعالمين خاص بالعتلاء وهم الأنس والجن والملائكة **«وَالصَّلَاةُ»** أى الرحمة المقرونة بالتعظيم **«وَالسَّلَامُ»** أى التحية كائنان **«عَلَى سَيِّدِنَا»** أى معاشر المخلوقين من أنس وجن وملك إجماعاً ولقوله ﷺ أنا سيد ولد آدم ولا فخر وإذا ساد ولد آدم ساد غيرهم بالأولى والسيد من ساد قومه أى فضل عليهم بعلم أو شرف أو رياسة وأصله سبؤد يفتح السين وسكون الياء اجتمعت الواو والياء وسبقت أحدهما بالسكون

فقلت الواو ياء وأدغمت في الياء وإطلاقه على غير الله جائز بلا كراهة سواء كان معرفاً أو منكرًا لقوله في حق يحيى وسيدا وحضورا وفي الحديث الصحيح أن ابني هذا سيد والأتيان به في الصلاة على محمد ﷺ أفضل من حذفه لما فيه من التنويه بعلو قدره صلى الله عليه وسلم على سائر العوالم ولا ينبغي حذف ذلك مراعاة لخلاف القائل بأن لفظ السيد لا يطلق إلا على الله تعالى لأن الخلاف إذا خالف سنة صحيحة لا يراعى (تنبه) أشرت بقولي كائنان إلى أن الصلاة مبتدأ والسلام عطف عليها وعلى سيدنا خير المبدأ متعلق بكائنات فقول الفاكهي وعلى سيدنا متعلق بالسلام وهو مطلوب للأول ومعنى ولا يجوز تعلقه به وهم لأنه جعل من باب التنازع وليس كذلك لأن الذي من باب التنازع إنما هو نحو قول القائل أما بعد حمد الله والصلاة والسلام على سيدنا كما في خطبة قواعد ابن هشام وصرح به الشيخ خالد الأزهرى في شرحه على القواعد المذكورة (مُحَمَّد) بالجر عطف بيان أو بدل ولا يجوز أن يكون نعتاً لأنه علم والعلم لا ينعت به وهو علم منقول من أسم مفعول الفعل المضعف للمبالغة سمي به نبينا ﷺ لكثرة خصاله الحميدة وهذا هو اسمه في الأرض واسمه المشهور في السماء أحمد وعدة من تسمى باسم محمد قبل ولادته ﷺ خمسة عشر ولم يتسم بأحمد أحد قبله ﷺ وينبغي التسمية بأسم من أسمائه ﷺ للحديث القدسي الذي أخرجه أبو نعيم قال الله تعالى وعزتي وجلالي لا أعذب أحداً تسمى بإسْمك بالنار وفي رواية قال تعالى إني آليت على نفسي أن لا يدخل النار من أسمه أحمد أو محمد ولا ينافي ما ذكرته قول بعضهم لم يصلح في فضل التسمية به ﷺ حديث لأنه لم يصلح كل ما ورد في ذلك بإفرادهم فمجموع ما ورد في ذلك يصلح مستند الاستجاب التسمية به لانتضاده حينئذ بمجيئه من طرق شتى بألفاظ مختلفة (وَعَلَى آلِهِ) وهم أقاربه المؤمنون من بنى هاشم وبنى المطلب ابني عبد مناف وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه وأصله أهل ولكن قلت الهاء همزة ثم الهمزة ألفا فصار آل ولا يستعمل لفظ الآل إلا في الإشراف فلا يقال آل الاسكافي بخلاف أهل فإنه يستعمل في الغشراف وغيرهم وإنما قيل آل فرعون لتصوره بصورة الإشراف (وَصَحْبِهِ) ويقال فيه أصحابه وكل منها اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو مت لقي النبي ﷺ بعد نبوته في حياته مؤمناً ومات على ذلك و.

أعمى أو غير يميز أو ملكاً أو جنياً على الاصح كما شملته من وهم أفضل من آل لا صحبة لهم وإنما قدم الآل لأن الصلاة وردت عليهم بالنص وأما الصلاة على الصحب فالبقياس **(أَجْمَعِينَ)** أتى به تأكيداً ليفيد الإحاطة والشمول لجميع الآل والصحب من دون استثناء ففيه إشارة إلى أن الصحابة كلهم عدول وإن طعن الطاعن في بعضهم غير مرضى ولا مقبول وإن آله عليه السلام مستحقون للصلاة عليهم تبعاً له عليه السلام كما علمناه في حديث كيف نصلى عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ولم يقل آل محمد الاتقياء أو السالمين من المعاصي والتبعيات أو نحو ذلك فدل على أن ذلك حق لهم كيفما كانوا والله در الأمام الشافعى حيث يقول

يا أهل بيت رسول الله حبيكم فرض من الله فى القرآن أنزله
يكفيكمو من عظيم القدر أنكمو من لم يصل عليكم لا صلاة له
فظهر بهذا أن تارك الصلاة على الآل تارك لفضله عظيمة وسنة جسيمة .

(وَتَعَدُّ) هى كلمة يؤتى بها للانتقال من اسلوب فى الكلام إلى أسلوب آخر والواو فى أولها نائبة عن أما الشرطية فلذا لزم الغاء بعدها وقد يقال فيها أما فتكون أما نائبة عن مهما الشرطية وفعله وبعد ظرف ملازم للإضافة لكنه لما حذف المضاف إليه ونوى معناه بنيت على الضم أى وبعد ما ذكر من الصلاة والسلام .

(فَهَذِهِ) إشارة إلى محسوس إن تأخرت الخطبة عن فراغ المقدمة أو إلى معقول إن تقدمت عليه .

(مُقَدِّمَةٌ) بكسر الدال بصيغة اسم الفاعل لأن معرفتها تجعل الشارع فى علم النحو على بصيرة فهى تقدمه على أقرانه ولفتح الدال فى لغة قليلة لأنها قدمت أمام المقصود لتسهل للقاصد إليه المطالب ولتهنى له ما يحتاج إليه من الفن فى المأرب شبهت بمقدمة الجيش التى تتقدم أمامه لتهنى له فى المحل الذى ينزله ما يحتاج إليه وهذه المقدمة كذلك المشتغل بها قد يتوصل بها إلى مطولات كتب الأعراب ويدرك بها من مصطلح علم النحو ما يرشده إلى اعراب مشكل وإيضاح معنى غريب **(فِى عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ)** أى فى علم اللغة العربية وعلوم العربية اثنا عشر علماً علم اللغة وعلم التصريف وعلم النحو وعلم

المعاني وعلم البيان وعلم البديع وعلم العروض وعلم القوافي وعلم قوانين والكتابة وعلم قوانين القراءة وعلم إنشاء الرسائل والخطب وعلم المحاضرات ومنه التواريخ والمراد بعلم العربية هنا علم النحو فقط إذ هذا الكتاب لا يشمل إلى عليه فقط وهو انفع العلوم العربية إذ به تدرك جميعاً ومن ثم قال السيوطي إن العلوم كلها مفتقرة إليه وعرفوه بأنه لغة القصد واصطلاحاً علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء والمراد بالأصول المذكورة الأسم والفعل والحرف وأنواع الأعراب والعوامل والتوابع وشو ذلك وفائدة هذا العلم معرفة صواب الكلام من خطئه ليحترز به عن الخطأ في اللسان وغاية الاستعانة على فهم معاني كلام الله ورسوله الموصل إلى خيرى والآخرة فلهدأ وجبت معرفته ليتوصل به إلى معرفتها والأولى تقديمه فى الطلب على سائر العلوم لأن الكلام بدون النحو لا يفهم حق الفهم وقد لا يفهم أصلاً إلى به وسبب تسمية هذا العلم بالنحو ما روى أن علياً رضى الله عنه لما أشار أبى الأسود الدؤلى أن يضعه قال له بعد أن علمه الاسم والفعل والحرف الاسم ما أنبأ عن المسمى والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى والحرف ما أنبأ عن معنى فى غيره الرفع للفاعل وما أشبه به والنصب للمفعول وما حمل عليه والجر للمضاف وما يناسبه أنح هذا النحو يا أبى الأسود فسمى بذلك تبركاً بلفظ الواضع له **مُتَمِّعَةٌ** أى هذه المقدمة **أَجْرُومِئِلِ الأَجْرُومِيَّةِ** نسبة للشيخ العلامة محمد بن محمد بن داود الصنهاجى ويقال له ابن أجروم بفتح الهمزة ممدودة والجيم المخففة وضم الراء المشددة معناه بلغة البربر الفقير المتعصف كذا نقل بعضهم ضبطة عن خط الجمال المطيب وقال ابن عتقاء أنه بفتح همزة ممدودة فضم جيم وراء مشدودة فسكون واو فميم وقد كثر حذف همزته فلا أدرى أى لغة أم هو من معب الناس وهى كلمة أعجمية بلغة البربر معناها الفقير الصوفى على ما قيل لكنى لم أجد البرابرة يعرفون ذلك ولا حذف همزتها وإنما فى قبيلة البربرة تسمى بنى أجروم . وعلى ما قاله فقول المصنف ها الجرومية ⁽¹⁾ تقرأ بضم الجيم وعلى ضبط المطيب تقرأ بالفتح وفى بعض النسخ لمسائل الأجرومية فيقرأ بفتح الهمزة ممدودة وبضم الجيم وبتشديد الراء والجارى على اللسنة فتح الهمزة وإسكان الجيم وضم الراء مخففاً والكمل وابع لأن الاسم الأعجمى قد يتعسر النطق به فيتوسع فيه ما لا يتوسع فى الاسم العربى ولد

صاحب الأجرومية سنة اثنين وسبعين وستمائة وتوفى بصفر سنة ثلاثة وعشرين وسبعمائة بمدينة فامن من بلاد المغرب.

﴿تَكُونُ﴾ أى التسمية ﴿وَأَسِطَةُ بَيْتِهَا﴾ أى بين الأجرومية ﴿وَيَبِينُ غَيْرَهَا مِنْ الْمُطَوَّلَاتِ﴾ من كتب النحو لاشتمالها على ما يشتمل عليه أصلها من الفوائد فهى وإن قصرت عن المطولات بصفر حجمها ولكنها نباريها بغزارة علمها ومطولات علم النحو غير معصورة ومن تتبع طبقات النحاة وجد شيئاً كثيراً منها فى الطروس مسطورة ومن أنفعها شروح الألفية والتسهيل وشروح كافية ابن مالك وكافية ابن الحاجب ومن أحسنها وضاعاً وأغزرها علماً معنى اللبيب لابن هشام .

﴿تَنْفَعُ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا﴾ أى بهذه المقدمة الطالب لها ومعنى النفع فى حقه سيأتى ونفع بها أيضاً مؤلفها ومعنى النفع فى حقه فى الدنيا اشتعال الناس بها وفى الآخرة أن تكون سبباً لحاوله فى دار النعيم ﴿كَمَا نَفَعُ﴾ بفتح الفاء ﴿بِأَصْلِهَا﴾ يعنى به الأجرومية فإن النفع بها مشاهد إذ قل ما شرع طالب فى النحو إلا وابتدى بها وتعود بركتها عليه فيسهل عليه بعد ذلك الأخذ فى غيرها فى ﴿الْحَيَاةِ﴾ متعلق بقوله نفع الله بها ومعنى نفع الطالب بها فى الحياة هو أن يلهمه الله الاعتناء بها ويمن عليه بإدراك علم العربية بسببها ﴿وَيَعْدَهُ الْمَمَاتِ﴾ بالفوز بدار السلام ﴿إِنَّهُ﴾ أى الله ﴿قَرِيبٌ﴾ أى يعلمه ممن سأل ودعاء لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ...﴾ [النسرة: ١٨٦] أما القرب بالذات فمحال فى حقه تعالى ﴿مُجِيبُ الدَّعَوَاتِ﴾ أى دعوات الداعى قال عليه السلام ما من رجل يدعو بدعاء إلا استجيب له فأما أن يعجل له فى الدنيا وأما أن يؤخر له فى الآخرة وأما أن يكفر عنه من ذنوبه بمقدار ما دعا ما لم يدع باثم أو قطعيه رحم أو يستعجل قالوا يا رسول الله وكيف يستعجل قال يقول دعوت فما استجاب أخرجه الترمذى وقال حديث غريب .

﴿الكلام﴾

أى المصطلح عليه فى عرف النحاة قال فيه للعهد وهى عوض عن مضاف إليه محذوف تقدير كلام النحويين كما قال ابن مالك رحمه الله فى الخلاصة الألفية . كلامنا لفظ مفيد كاستقم . وقال العمري رحمه الله تعالى . كلامهم لفظ مفيد مسند (هُوَ) أى الكلام يطلق فى اللغة على الكلام النفسى الخالى عن الحرف والصوت كقول الأخطل .

إن الكلام نفسى الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

وعلى اللفظ مطلقاً أى أفاد أو لم يفد ولو مهملاً لا معنى له على الخط والإشارة ولسان الحال وكل ما أفهم المقصود كالعقد والنصب وهو حقيقة لغوية فيها جميعاً على الأظهر وفى الاصطلاح النجاة ما جمع قيود أربعة وهى التى أشار إليها المصنف بقوله ﴿اللفظ﴾ أى الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية التى أولها الألف وآخرها الياء حقيقة كان الاشتمال كزبد أو حكماً كالمضمر المستتر فى فعل أمر الواحد نحو قم فإنه فى حكم المفعول حقيقة وهذا هو معنى اللفظ اصطلاحاً وأما فى اللغة فهو الطرح والرمى كتولهم أكلت التمرة ولفظت بالنواة ﴿المركب﴾ من كلمتين فأكثر تركيباً إسنادياً ﴿المفيد﴾ أى المفهم معنى يحس سكوت المتكلم عليه بحيث لا يبقى للسامع انتظار مفيد به فلا يضر احتياجه إلى المتعلقة من المناعيل ونحوها ﴿بالوضع﴾ أى المفيد بالقصد وهو أن يقصد المتكلم بما يلفظ به أفادة السامع فهذه قيود أربعة متى وجدت وجد الكلام النحوى وحيث انتفت أو انتفى واحد منها انتفى الكلام النحوى فخرج بالقيود الأول وهو اللفظ الخط والإشارة ونحوهما مما سبق فى الكلام اللغوى مما ليس بلفظ وهو مفيد وخرج بالقيود الثانى وهو المركب المفرد والمركب غير الإسنادى كالمركب الإضافى نحو عبد الله والمزجى كعلبك والإسنادى المسمى به كتاباً شرأ لقب لرجل وخرج بالقيود الثالث وهو المفيد ما لا يفهم معنى يحسن سكوت المتعلم عليه كجملة الصلة والسعة والحال والخبر وحملة الشرط والقسم وحدها وجملة الجواب وحدها لأن الفائدة إنما تحصل بمجموع الجملتين فنحو أن قام زيد لا يسمى كلاماً لعدم حصول الفائدة ويسمى كلاماً بنتج الكاف وكسر اللام كما سيأتى

وخرج بالقيد الرابع وهو الوضع أى القصد اللفظ غير المقصود كالصادر من النائم والساهى والسكران فالخارج بقيود المذكورة لا يسمى كلاماً فى اصطلاح النحاة ودخل فى الحد المعلوم بالضرورة كالسما، فوقنا والأرض تحتنا والنار حارة .

(وَأَقْلُ مَا يَتَأَلَفُ) أى بتركب الكلام **(مِنْ اسْمَيْنِ نَحْوُ زَيْدٌ قَائِمٌ)** فإنهما اسمان الأول مبتدأ والثانى خبر وقد يقال فى قائم صغير مستتر فاعل به لأنه اسم فاعل فيصير المثال مما تركب فيه الكلام من ثلاثة أسماء فكيف جعله المصنف مثلاً مما يتركب من اسمين ويجاب بأن الوصف كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مع مرفوعة المستتر كالاسم المفرد ولهذا لا يبرز فى التثنية والجمع بخلاف نحو قم ونقوم فإن الضمير فيه كلمة برأسها بدليل أنه يبرز فى التثنية والجمع **(أَوْ مِنْ فِعْلٍ وَاسْمٍ)** ظاهرين **(نَحْوُ قَامٌ زَيْدٌ)** أو مقدرين كالمقدر بعد نحو نعم جواباً لمن قال هل قام زيد أى نعم قام زيد أو مقدرأ أحدهما فقط نحو قم وإنما لم يتألف من فعلين ولا من حرفين ولا حرف واسم ولا من فعل وحرف لأن الكلام لا يتحقق بدون الإسناد وهو نسبة حكم إلى اسم إيجابياً وسلباً كقام زيد وما زيد قائماً والاسناد يقضى مستنداً ومسنداً إليه لكونه نسبة بينهما وهما لا يكونان إلا اسمين أو اسماً وفعلأ وقد أشار المصنف بقوله وأقل ما يتألف إلخ إلى نفي انتلاف الكلام من أقل مما ذكر مع فهم جواز تحصيله بأكثر بطريق الأولى فقد يتألف من فعل واسمين نحو كان زيد قائماً ومن فعل وثلاثة أسماء نحو ظننت زيدا قائماً ومن فعل واربعة أسماء نحو أعلمت زيدا عمر قائماً ومن فعل القسم وجوابه نحو أقسم بالله أن زيدا قائماً أو الشرط وجوابه نحو أن قام زيد قمت فإن قيل المنادى فى نحو يا زيد تحصل به الفائدة ولم يتألف مما ذكر بل هو مؤلف من حرف واسم أوجب بأنه مؤلف من فعل واسمين لأن تقديره أنادى زيدا فياً فأنبه مناب الفعل لغرض الإنشاء .

(وَالْكَلِمَةُ) بفتح الكاف وكسر اللام هذا هو الأوضح ويجوز فيها فتح الكاف وكسرها مع سكون اللام فيها وتطلق لغة على الكلام المنيد كقوله ﷻ أصدق كلمة قالها العرب كلمة لبيد . ألا كل شئ ما دخلا الله باطل . وعلى كل ما دل على معنى وليس بلفظ وفى الاصطلاح **(قَوْلٌ)** وهو اللفظ الدال على معنى كزيد فما يدل على معنى كاللفظ

المهمل نحو ديز فإنه لا يسمى قولاً وبهذا يعلم أن اللفظ أعم من القول **(مفرداً)** وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناها كرجل فإن كلا من أجزائه أى حروفه الثلاثة إذا أفرد لا يدل على شئ مما دلت عليه جملته فخرج المركب وهو ما يدل كل واحد من جزأيه على بعض معناه غلام زيد فإنك لو فككته لكان كل واحد من جزأيه دالاً على جزء المعنى الذى دلت عليه جملة غلام زيد وذلك لأن غلام زيد دال على منسوب ومنسوب إليه فإذا فككته دل غلام على المنسوب ودل زيد على المنسوب إليه **(وهي)** أى الكلمة ثلاثة أنواع.

(اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ) لا رابع لها فهى منحصرة فيها كما يفيد سكوتهم على ذلك فى مقام البيان ولو كان ثم نوع رابع لعثر عليه أئمة هذا الشأن والاسم كلمة دلت على معنى فى نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة سمي بذلك لسموه أى علوه على أخويه لاستثنائه عنهما وافتقارهما إليه ومن ثمة قدم عليهما وقيل من الرسم وهو العلامة لأنه علامة على مسماه والفعل كلمة دلت على معنى فى نفسها وافتترنت بأحد الأزمنة الثلاثة وهى الحال نحو يقوم والاستقبال نحو قم والماضى نحو قام سمي بذلك لدالاته على التضمن بالنعل اللغوى وهو الحدث لمسايبته له فإن له مصدراً وهو المصدر الاصطلاحى كما ان للحدث مصدراً وهو الفاعل والحرف كلمة لم ادل على معنى فى نفسها بل فى غيرها ولم تقترن بزمان سمي بذلك لوقوعه حرفاً أى طرفاً من حيث أنه لا يدل على معنى فى نفسه وأنه لا يقع عمدة فى الكلام بخلافهما فيهما وكل من الثلاثة يصح إطلاقاً اسم الكلمة عليه وواو العطف وإن كانت لطلق الجمع إلا أنها لا تقتضى أن تكون الكلمة مجموع الثلاثة لأنه ليس مرادهم بأنها للجمع إن المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معاً فى حال واحد بل المراد أنهما يجتمعان فى كونهما محكوماً عليهما بالنسبة التى تضمنتها الجملة التى قبل المعطوف عليه وقوله **(جاء لمعنى)** قيد به الحرف لإخراج حروف التهجى فليس كل واحد منها كلمة لعدم دلالة على معنى وقد عدل المصنف عن عبارة أصله فجعل الثلاثة أقساماً للكلمة لا للكلام لأنه لا يصح جعلها أقساماً له لأن التقسيم أما قسمة الكلى إلى جزئيات بأن كانت ماهية المقسوم قد توجد من جميع أقسامه وقد توجد من بعضها فيصح إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه بأن يجعل كل قسم منها مبنياً محجراً عنه

بالمقسوم كقولك الاسم كلمة والفعل كلمة والحرف كلمة وأما قسمة الكل إلى أجزائه بأن كانت ماهية المقسوم لا توجد إلا بوجود جميع أقسامه معاً فلا يصح فيه إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه كقولك السكتنجين عمل وخل وماء فإنه لا يصح أن يقال العمل سكتنجين والماء سكتنجينا وعلى القسمين لا يصح جعل هذه الثلاثة أقساماً للكلام أما على قسمة الكل إلى جزئياته فإنه لا يصح أن يقال الاسم كلام أو الفعل كلام أو الحرف كلام وأما على قسمة الكل إلى أجزائه فإنه يقتضى أن نحو قام زيد وزيد قائم ليس بكلام لا تقاء الحرف في الأول والحرف والفعل في الثانى وأنه ليس الكلام إلا نحو قد قام زيد لاشتماله على اسم وفعل حرف وليس كذلك فإن ماهية الكلام توجد من الأسماء فقط ومنها الأفعال كما تقدم.

(تنبيه)

ذكر المصنف حد الكلام والكلمة ولم يذكر حد الكلام وقد ذكره ابن مالك

بقوله :

واسم وفعل ثم حرف الكلم

قال ابن عتقاء فهذا حده في اصطلاح والصحيح أنه اسم جنس جمعى للكلمة لا جمع لها وأنه يطلق على الثلاثة فصاعداً وإن لم لم يفهم معنى يحسن النكوت عليه فبينه وبين الكلام عموم وخصوص من وجه فنحو قام زيد كلام فقط ونحو أن قام زيد كلم فقط ونحو قد قام زيد كلام وكلم ثم شرع المصنف في ذكر ما يميز به كل واحد من الثلاثة عن قسيمية فقال **(فَالِاسْمُ يُعْرَفُ)** أى يميز عن الفعل والحرف بعلامات كثيرة أوصلها بعضهم إلى ثلاثين علامة وذكر المصنف منها خمس علامات **(بِالِإِسْتِئَادِ إِتْيِهِ)** أى إسناد شئ إليه فإن ابن هشام في شرح الشذور وهو أن ينسب إليه ما تتم به الفائدة سواء كان المنسوب فعلاً كقام زيد فقام فعل مسند وزيد مسند إليه أو اسماً نحو زيد أخوك فالأخ اسم مسند وزيد مسند إليه أو جملة نحو أنا قمت فقام فعل مسند غلى التاء وقام والتاء جملة مسندة إلى أنا وقال ابن عتقاء الاسناد أن ينسب إليه بعض الأحكام كنسبة البيع والتزويج إلى تاء بعثك وزوجتك فلانة والإيمان إلى أنا نحو أنا مؤمن وهذه العلامة أنفع علامات الاسم وبه استدل

على اسمية التاء من قولك ضربت بضم التاء أو فتحها أو كسرهما وعلى اسمية ما فى قوله تعالى : ﴿ مَا عِنْدَكَ يُفْتَدُّ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ... ﴾ [الحل ٩٦] لنسبة النفاذ والبقاء إليها وعلى اسمية حتى وقال فى نحو قولك حتى حرف جر وقال فعل ماضى لنسبة الحرفية إلى الأول والفعلية إلى الثانى وإنما يكون الأول حرفاً والثانى فعلاً إذا استعمل كل منهما فيما وضع له نحو حتى مطلع الفجر وقال رجلان وأما فى نحو حتى حرف جر وقال فعل ماضى فإنهما اسمان معربان إعراباً تقديرياً منع من ظهور الحركة فيهما اشتغال آخرهما بحركة الحكاية خلافاً لابن الحاجب فإنه يجعلهما مبنيين ومثلهما نظائرهما نحو قولك رب حرف حر وأن حرف مصدر ونصب ونحو ذلك وإنما خص الإسناد إليه بالاسم لأن الفعل وضع ليكون مسنداً فقط ولا يرد نحو قولهم تسمع بالمعدي خيراً من أن تراه لأنه على حذف أن المصدرية فخير خبر عن المصدر المنسبك من أن المحذوفة والفعل أو أن الفعل المذكور برل مرة المصدر وهو سماعك فأخر عنه كما يخبر عن المصدر ﴿وَبِالْحُفْضِ﴾ ويعبر البصريون عنه بالحر وهو ما يحدثه عامل الحذف فى آخر الكلمة من كسرة أو ما ناب عنها كالفتحة فيما لا ينصرف والياء فى الجمع الصحيح والمتى والأسماء الخمسة واختص بالاسم لكونه علامة للمضاف إليه والمضاف إليه لا يكون إلا اسماً لأنه فى المعنى محكوم عليه والمحكوم عليه لا يكون إلا اسماً ولأن الأصل فى الأعراب هو الاسم وإنما أعرب المصارع لشبهه به فأدرادوا تمييز الأصل وهو الاسم بالجر لثلاثاً يتساوى الأصل والفرع ﴿وَبِالتَّوْنِ﴾ وهو سون زائدة ساكنة تتبع آخر الاسم لفظاً وتفارقه خطأ وهو عشرة أقسام تنوين تمكين وتنوين تنكير وتنوين عوض وتنوين مقابلة وتنوين ضرورة وتنوين زيادة وتنوين تكثير وسماء بعضهم تنوين الهمزة وتنوين حكاية وتنوين ترمم وتنوين علو فأما التمانية فاختصاصها بالاسم ظاهر لما أن واحد منها لا يكون فى الفعل وأما الأخيران فتسميتهما تنويناً محار كما جزم به الفاكهى تبعاً لجمع محققين لعدم اختصاصهما بالاسم ولتوثيقهما حصاً ثم تنوين التمكين ويسمى تنوين الصرف وهو اللاحق للأسماء العربية المنصرفة سمي بذلك لأنه يدل على مكانة الاسم ورسوخ قدمه فى الاسم والإعراب فلم يشبه الحرف فىسنى ولا الفعل فىمنع من الصرف وتنوين التنكير هو اللاحق لبعض الأسماء المبنية للفرق بين معرفتها ونكرتها نحو مررت

بسيويه فإن كسرت الهاء من غير تنوين كان معرفة علماً على الإمام المشهور فى العربية وأن نونته كان نكرة وكان المراد حينئذ شخصاً ممن يسمى بهذا الاسم وكذلك نحو صه ومه ونحوهما من أسماء الأفعال والأصوات فإنها تنون للفرق بين الميهم منها والمعين وتنوين العوض وهو اللاحق لآخر الاسم المضاف عوضاً عن المضاف إليه سواء كان المضاف إليه حرفاً نحو جوار وغواش أو اسماً ككل وبعض أو جملة نحو وأنتم حينئذ تنظرون يومئذ تحدث أخبارها أى حزن إذ بلغت الروح الحلقوم ويوم إذا زلزلت الأرض وأخرجت أقالها وتنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم فى مقابلة نون جمع المذكر السالم وتنوين الضرورة وهو اللاحق للمنادى المبني سواء كان باقياً على ضمه كقول الشاعر :

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

أو منصوباً كقول الشاعر : يا عديا لقد وقتك الأوقى . وتنوين الزيادة ويسمى تنوين المناسبة وهو اللاحق لغير المنصرف كقراء نافع سلا سلا وأغلالات بتنوين سلا سلا مع انه على صيغة منهى الجموع فهو فى حال تنوينه على صورة المنصرف وليس بمنصرف حقيقة لأنه باق على منع صرفه وتنوين التكثير المسمى أيضاً بتنوين الهمز وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية لقصد التكثير نحو هؤلاء قومك بتنوين همزة آخره وتنوين الحكاية وهو اللاحق لبعض الأمثلة الموزون بها كقولك مضراب وزن مفعال وضاربة وزن فاعله فمفعال وفاعله ممنوعان من الصرف لعملية الجنس والتأنيث فحقيهما أن لا يتويا ويثا نونا لجرد حكاية موزونهما وتنوين الترميم وهو اللاحق للقوافى للمطلقة أى التى آخرها ألف الإطلاق نحو قوله الشاعر :

ألقى اللوم عاذل والعتابين وقولى إن أصبت لقد أصابن

أصله العتاب وأصاب بألف الإطلاق . وتنوين الغلو وهو اللاحق للقوافى 'المتقيدة' التى آخرها حرف صحيح ساكن كقول الشاعر وقاتم الأعماق خاوى المخترقن . ويسمى غالباً لمجاوزته الحد بكسر وزن الشعر وقد استوفيت أقسام التنوين لأمثلتها تكميلاً للفائدة وإلا فالفاكهى اقتصر شرحه على ذكر الأربعة الأول منها وكذا محمد بن أبى بكر الخيصى الكرماني اقتصر على الأربعة الأول للاتفاق وعلى أنها هى المختصة بالاسم دون ما عداها

من بنية الأقسام فإنه يختلف فى اختصاص الاسم به ولكن الأصح اختصاص ما عدا الآخرين كما مر و﴿يَدْخُولِ الْأَيْفُ وَالْأَمُّ﴾ أى بقول دخولهما عليه من أوله سواء كانت معرفة كالدخلة على نكرة كالرجل والعلام أم زائدة كقوله رأيت الوليد بن يزيد مباركاً أم موصولة كالضارب والمضروب ولا تدخل الموصلة على الفعل إلا فى ضرورة الشعر خلافاً لابن مالك فإله الفاكهى وخالفه ابن عتقاء قال من علامات الاسم أل بأقسامها الآتية إلا الموصولة على الأصح واختصت بالأسماء لكونها لتعيين المحكوم عليه وذلك إنما هو الاسم لا غير ومثل الألف واللام ما ناب عنها وهو ام فى لغة بعض العرب كقول الشاعر :

ذاك حبيبي وذو يواصلينى يرمى ورائى بامقوس وا مسلمة

ثم أعلم أن التعبير بال وأم هو الذى يبنى لأن اللفظ الثانى فأكثر يجب فيه ذلك فلا يقال فى هل الهاء واللام ولكن لما كثر الخلاف فى أداة التعريف ما هى فقبل أل وهمزتها قطع وصلت للتخفيف وعليه الخليل وقيل أل وهمزتها وصل وعليه سيوية وقيل هى اللام وحدها والهمزة زائدة وعليه الجمهور وقيل الهمزة وحدها وعليه المبرد ساغ للمصنف التعبير عنها بالألف واللام ولا يجوز ذلك فى غيرها كراهية الإطالة قال ابن هشام فى المغنى قولهم ال أيس من قولهم الألف واللام وقد استعمل التعبير بهما الخليل وسيبويه انتهى وكذا قال المرادى فى الجنى الدانى .

﴿وَحُرُوفُ الْحَقْفِ﴾ أى ويعرف الاسم أيضاً بدخول حرف من حروف الحذف عليه من أوله نحو من البيت إلى المسجد ونحو عجبت من أن قمت فإن قمت وإن كان فى الظاهر ليس باسم لكنه فى التقدير اسم لأنه فى معنى قيامك وإنما اختصت حروف الحذف بالاسم لأنه وضعت لتجر إلى الأسماء معانى الأفعال التى لا تعدى بنفسها فامتنع أن تدخل إلا على الاسم بعد معنى فعل لفظاً نحو مررت بزيد أو تقديراً نحو بسم الله الرحمن الرحيم أى ابتدئ ﴿وَالْفِعْلُ يُعْرَفُ﴾ أى يميز عن قسميه بعلامات كثيرة ذكر المصنف تبعاً لا صلة منها ثلاثاً وليس فى الثلاث المذكورة ما هو علامة للفعل الأمر جرياً على طريقة الكوفيين من أن الفعل قسمان ماض ومضارع وأن الأمر داخل فى المضارع لأنه منتطع منه بدليل أنه يبنى على ما يعرب به مضارعه ﴿بَقْدٌ﴾ وهى علامة مشتركة تارة تدخل على

أدنى لأفدة تقريبيه من الخال نحو قد قامت الصلاة أو تحقيقه نحو ونعلم أن قد صدقتنا وتره على المضارع لإفادة التحقيق نحو قد يعلم الله أو التقليل نحو أن الكذوب قد يصدق ووجه اختصاصها بالأفعال أن هذه المعاني مختصة بالأفعال فلا يتصور وجودها في غيرها **(وَالْمَيِّنِ وَسَوْفَ)** ويختصان بالمضارع لتخليصه للاستقبال نحو سيقوم وسوف يقوم وإنما اختصاصه لأنهما وضعاً لتأخير معنى الفعل من الحال إلى الاستقبال قال الفاكهي وفي سوف زيادة تأخير وتنفيس لأن كثرة الحروف تدل على زيادة المعنى وقال ابن عطاء ليس التنفيس بالسين كالتنفيس سوف بل أقل خلافاً لابن هشام **(وَتَاءِ التَّائِيثِ السَّاكِنَةِ)** وضعاً وهذه خاصة بالماضي لدلتها على تأنيث الفاعل نحو قامت هند وقد تكسر لالتقاء الساكنين كقالت امرأة العزيز واحترز بالساكنة عن المتحركة أصالها فإنها تلحق الأسماء كقائمة وفاطمة وقد تدخل تاء التأنيث في بعض الحروف نحو ربت وثمرت ولات وهي فيها لمجرد التأنيث اللفظ ثم التي تدخل على لات تكون مفتوحة والتي تدخل على رب وثمر يجوز فتحها وإسكانها **(وَهُوَ)** أى الفعل **(ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ)** عند البصريين ونوعان عند الكوفيين بإسقاط الأمر كما سبق قريباً وإنما كانت الأفعال ثلاثة لأن الفعل الذى هو الحدث أما متقدم عن زمن الأخبار أو مقارن قريباً له أو متأخر عنه فالأول هو الماضى والثانى هو المضارع والثالث هو الأمر **(مَاضِي)** أصله ماضى حذفت منه الياء وعوض عنها التنوين وهو ما دل على حدث وجد فى الزمان الماضى وضعاً احترزوا بهذا عما قد يعرض له مما يصرفه للحال كصيغ العقود نحو بعث وهبت ونحوهما والنفي بليس وما قدمه لجيئه على الأصل وهو البناء إجماعاً ولم يتبعه بالأمر مراعاة لقول الكوفيين أن أصله المضارع والأصل مقدم على الفرع .

(وَيُعْرَفُ) أى يميز عن المضارع والأمر **(بِتَاءِ التَّائِيثِ السَّاكِنَةِ)** الدالة على تأنيث ما أسند إليه الفعل وحى أنفع علاماته لأنها تلحق المتصرف والأمر منه **(تَنَحَّوْ قَامَتْ وَقَعَدَتْ)** مثل بذلك لصورة الفعل بعد دخولها عليه وهو أولى من أن يقول نحو قام وقعد وتلحق الفعل الجامد وهو المذكور فى قوله **(وَمِنْهُ)** أى ومن الفعل الماضى **(يَعْمَ وَيَشَى)** لقبولهما التاء المذكورة نحو نعمت المرأة هند بثست المرأة حمالة الخطب ولانصاف ضمير للرفع بها فى لغة حكاها الكسائى عن بعض العرب كنعمنا رجلين ونعموا رجالاً ونعمن

نساء ونعم موضوع للمدح وبشس موضوع للذم وقد يقال نعم نعمًا بكسر التون والعين كقوله تعالى: ﴿... إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يَعِظُكُم بِهَا...﴾ [النساء، ٥٨] وفي بشس بيس بسكون الياء وفتح السين وهما فعلاان على الأصح ولضعفهما لم يتصرفا تصرف الأفعال فلا يأتي منهما المضارع ولا الأمر لأنهما أزيلا عن موضعهما وذلك لأن نعم متقول من قولك نعم الرجل إذا أصاب نعمة وبشس متقول من قولك بشس الرجل إذا أصاب بؤسا فنقلنا إلى الثناء والذم فشابهها الحروف فلم يتصرفا ولا يعملان في المعارف إلا فيما عرف بالالف واللام وما أضيف إلى المعرف بهما وتنصب النكرة معهما على التمييز تقول نعم الرجل زيد وإعرابه نعم فعل ماض من أفعال المدح الرجل فاعل مرفوع وعلامة الرفع فيه ضم آخره وجملة الفعل والفاعل في محل الرفع خبر مقدم وزيد مبتدا مؤخر مخصوص بالمدح وإن شئت جعلت زيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا تقديره هو زيد وتقول بشس الرجل زيد وإعرابه فعل ماض من أفعال الذم الرجل فاعل وجملة الفعل والفاعل خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر مخصوص بالذم وإن شئت أعربت زيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا تقديره هو زيد وتقول في إعراب ما دخلت عليه تاء التانيث مثل ما قلت في إعراب المثاليين المذكورين غير أنك تقول نعم فعل ماض والتاء علامة التانيث فإن قدمت المخصوص بالذم أو المدح بأن قلت زيد بشس الرجل أو زيد نعم الرجل فترفع زيد بالابتداء وجملة نعم الرجل خبره والرجل حيثنذ في موضوع المضمرة العائد على زيد ولكنه جاء مظهر فإن جاء بعدهما نكرة قلت نعم رجلا زيد وبشس رجلا المنصوب النكرة على التمييز وفي نعم وبشس ضمير مرفوع فاعل بنعم وبشس وهو عائد على رجلا المنصوب والتقدير نعم الرجل زيد وإذا كان فاعلها مؤنثا فإن شئت ألحقت بهما تاء التانيث نحو نعمت المرأة هند وبشست المرأة حمالة الخطب ومنه قول الشاعر :

نعمت جزاء المستقين الجنة دار الأماني والمنى والمنى

وإن شئت حذفها لأنهما لما يتصرفا أجازوا فيهما التذكير والتانيث قال ابن مالك في الخلاصة الألفية والحذف في نعم الفتاة استحسنا لأن قصد الجنس فيه بين وقد سمع من بعض العرب دخول حرف الجر عليهما كقول بعضهم وقد بشر بيبت والله ما هي بنعم الولد

وقول الآخر نعم السير على بش العير وأجيب عنه بأن حرف الجر فى الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف والتقدير ما هى بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على غير مقول فيه بش العير ﴿وَلَيْسَ وَعَسَى﴾ أى ومن الفعل الماضى أيضاً عسى وليس ﴿عَلَى الْأَصْحَ﴾ لقبولهما التاء الساكنة أيضاً نحو عست هند أن تفلح وليست مفلحة ولاتصالهما بضمير الرفع نحو ليسوا سواء لست عليكم بوكيل فهل عسيتم أن توليتم وهما فعلان غير متصرفين كنتم وبش ولذا توقفت أفادة معناهما على خبرهما وإعراب المثال الأول عسى فعل ماضى من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر والتاء علامة التأنيث هند اسمها وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره أن حرف مصدر ونصب تفلح فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره والمصدر المنسبك من أن وما بعدها منصوب على أنه خبر عسى وعبرة الخبيصى فى شرح الكافية فى الكلام على عسى زيد أن يقوم زيد هنا أسمها وأن مع المضارع فى محل النصب بخبريتها وهى هنا بمعنى قارب أى قارب زيد القيام انتهى وعلى هذا فنقول بعضهم يلزم من دخول أن على نحو عسى وحرى كون الحدث لا يكون خبراً عن الذات إذ لا يقال زيد القيام ويقال فى الجواب عنه أن عسى حيثشذ بمعنى قارب والتقدير قارب زيد القيام وهذا الجواب أحسن من قول من قال أن هنا زائدة لا مصدرية لأنه فاسد من حيث أنها نصبت الفعل ومن قول ابن هشام فى المغنى فرق بين المصدر وما يؤول به أى فالمصدر لا يخبر به عن الذات وأما المؤول بالمصدر كخبر عسى فإنه يخبر به عن الذات لأن فى ذلك بعدا من حيث أنهم لم يفرقوا بينهما فى مواطن وإن كان قد ارتضى ما قاله ابن هشام الشريف الجرحانى والملا عصام الدين ومن قول ابن هشام أيضاً فى شرح اللحمه وألطف ما يقال فى الجواب ما رأيت تخط بعض طلبة ابن مالك ونقله عنه وهو إن بقدر الأخبار بالفعل مجرداً عن أن ثم لما صح الأخبار به جئنا بأن لتفيد الترجى لا لتفيد النسب انتهى لأن هذا خلاف ما عرب من حالها ومن قول بعض المحققين فى ذلكان تقدير المصدر على تقدير مضاف أى أما قبل الاسم أى عسى أمر زيد القيام أو قبل الخبر أى عسى زيد صاحب القيام كقوله تعالى : ﴿... وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللّٰهِ...﴾ [البقرة: ١٧٧] ولكن البر من آمن أى

ولكن صاحب البر أو لكن البربر من آمن . لأن الدمامي أعترضه بأن فيه تكلفاً فهو بعيد ومن قول الملا عصام الدين المصدر الحاصل في تأويل الوصف فإذا أولنا عسى زيد أن يقوم بقولنا عسى زيد القيام فهو في معنى عسى زيد قائماً قال ويرجحه ما جاء من قولهم عيست صائماً ويكون من باب زيد عدل ومثله قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى... ﴾ [برس: ٣٧] لأن الأخبار المصدر الذي هو في تأويل الوصف الأصح أنه سماعي ﴿وَمُضَارِعٌ﴾ وهو ما دل على معنى مقترن بأحد زمنى الحال نحو يقوم والاستقبال نحو سيقوم ولا يتعين لأحدهما إلا بقريئة فعند التجرد عنها يكون محتملاً لهما فيتعين للاستقبال إذا دخلت عليه السين أو سوف أو لا النافية أو أدوات الشرط أو أدوات النصب أو الترجى أو لو المصدرية ويتعين الحال إذا اقترن بنحو الآن أو الساعة أو آنفاً أو بلام الابتداء نحو ليقوم زيد أو بالنفى بليس أو ان أو ما وقد يكون معناه ماضياً وذلك مع لم ولما ولولا الامتناعية سمي مضارعاً لمضارعه أو متباهته الاسم من حيث إن كلا منهما تعرض له معان ينتقر في التمييز بينهما إلى الأعراب ﴿وَيُعْرَفُ﴾ أى يميز عن الماضى والأمر ﴿يَدْخُولُ لَمْ عَلَيْهِ﴾ يقع بعدها من غير فصل ﴿تَدْخُولُ لَمْ يَقُمْ﴾ وهذه العلامة انفع العلامات للفعل الماضى فلذا اقتصر عليها وقد مر أنه يميز أيضاً بدخول حرف التنفيس عليه فإن دلت الكلمة على معنى المضارع ولم تقبل لم فهى اسم أما لو صفت كضارب وأما لفعل كأود بمعنى أتوجع أو أف بمعنى أتضجر ﴿وَلَا يَبْدُ فِي أَوْلِهِ مِنْ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ﴾ سميت بذلك لأنها مزيدة على الماضى الذى هو الأصل وقد صار هذا الاسم علماً بالغلة عليها فلا يصرف عند الإطلاق إلا إليها وتسمى بأحرف المضارعة أى المشابهة لأن زيادتها على الفعل الماضى يكتسب شيها من الاسم فيعرب لأنه بها يوازن اسم الفاعل كيضرب فإنه موازن لضارب ويخرج فإنه موازن لخارج من حيث الحركات والسكات ﴿وَهِيَ الْهَمْزَةُ﴾ الدالة على المتكلم وحدة كاقوم ﴿وَالْيَاءُ﴾ الدالة على المتكلم المحدث عن فسه وغيره معاً أو المعظم نفسه كقوم ﴿وَالْيَاءُ﴾ المثناة من تحت الدالة على المذكر الغائب مطلقاً كيقوم ويقومان ويقومون وعلى الإناث نحو

يقمن **(وَالثَّاءُ)** المثناة من فوق الدالة على المخاطب مطلقاً كتقوم وتقومان وتقومون وتقمين وعلى الغائبة كهنت تقوم والغائبتين كالهندان تقومان **(يَجْمَعُهُمَا)** يجمع تلك الزوائد الأربع **(قَوْلُكَ تَأَيُّتٌ)** بمعنى بعدت أو أنيت بمعنى أدركت أو أتيت أو أتيت فكل كلمة من هذه تجمع الحروف الزوائد وإنما زادوها فرقاً بينه وبين الماضي فلا تحصل صيغة المضارع بنونها ولم يجعل المصنف هذه الحروف علامة للمضارع لأنها قد توجد أول في الماضي كأكمرت زبداً وتعلمت المسألة وترجست الدواء إذا وضعت فيه نرجساً ويرنأت للشيب إذا خضباه بالبرنأ وهو الحناء وإنما ذكرها تمهيداً لقوله: **(وَيُضَمُّ أَوْلُهُ)** أى المضارع إجماعاً أى ينطق بحرف المضارعة منه مضموماً **(إِنْ كَانَ مَاضِيَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ)** ولا فرق فى ذلك بين حروف ماضيه كلها أصول **(كَدَخَرَجٍ)** فإنه ماضى أصلى الحروف ووزنه فعلل فتقول فى مضارعه **(يُدَخِرُجُ)** بضم أوله وفى القاموس تدحرج أى تتابع فى حدور والمدحرج المدور انتهى أو بعضها أصلى وبعضها زائد **(وَو)** ذلك نحو **(أَكْرَمٌ)** فإن الهمزة فيه زائدة بدليل أنها تحذف فى المضارع فتقول فيه **(يُكْرِمُ)** بضم أوله ولو جاء على الأصل لقل فى يؤكرد **(وَو)** عما بعض حروفه زائد نحو **(فَرَجٌ)** بتشديد الراء بعدها جيم فتقول فى مضارعه فى **(يُفَرِّجُ)** بضم أوله لزيادة تكرير عين الكلمة أى الراء فى ماضيه **(وَوُفَتْحٌ)** مفتوح التاء فإنك تقول فى مضارعه **(يُفَاتِلُ)** بضم أوله لزيادة الألف فى ماضيه **(وَوُفَتْحٌ)** أى أول المضارع وجوباً على الأصل للخفة والضم فى الرباع للالتباس بغيره وتخصيصه لتعادل قلة الرباعى ثقل الضمة وكثرة غيره خفة الفتحة فَيَمَّا سِوَى **(ذَلِكَ)** أى فيما سوى المضارع الذى ماضيه رباعى بأن كان ثلاثياً **(نَحْوُ نَصَرَ)** فتقول فى مضارعه **(يَنْصُرُ)** لفتح أوله أو خماسياً **(وَو)** ذلك نحو **(الطَّلِقُ)** فتقول فى مضارعه **(يَنْطَلِقُ)** بفتح أوله أيضاً أو سداسياً **(وَو)** ذلك نحو **(اسْتَخْرَجُ)** فتقول فى مضارعه **(يَسْتَخْرِجُ)** لفتح أوله أيضاً ثم ما ذكره المصنف من بيان حركة حرف المضارعة هو كالتمة لتعريف المضارع لأنه يتضح به كمال الاتضاح والاعتذار بثل هذا عن النحويين أولى من قول بعضهم هذه المسألة من التصريف لا من النحو ذكرت فيه استطراداً **(وَأَمْرٌ)** وهو فعل مقترن بزمن مستقبل ايدياً لأن

المطلوب به حصول ما لم يحصل نحو قم فإنذرت أو دوام ما حصل نحو يا أيها النبي اتق الله
سمى به لا لاستعماله غالباً في الأمر الذي هو طلب المتكلم للفعل من المخاطب على سبيل
الاستعلاء غالباً كقول السيد لعبده اسقني ﴿وَيُعْرِفُ﴾ أي يميز عن الماضي والمضارع
﴿بِدَلَالَتِهِ﴾ وَضَعًا فَخَرَجَ بِهِ نُحُوٌّ لِيَنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَنُحُوٌّ يَأْتِي بِدَلَالَتِهِ عَلَى الطَّلَبِ
غير وضعيه بل بواسطة ﴿عَلَى الطَّلَبِ﴾ أي طلب المتكلم للفعل من المخاطب ﴿وَقَبُولِهِ يَأْتِي
الْمُخَاطَبَةَ﴾ وهي ضمير على الأصح محلها رفع على الفاعلية وتختص بالفعل غير الماضي
﴿نُحُوٌّ قَوْمِي وَأَضْرِبِي﴾ فإن الأول منهما دال على طلب القيام والثاني دال على طلب
الضرب من المخاطبة وقبل كل منهما ياء المخاطبة فتقول في إعراب الأول منهما قومي فعل
أمر مبني على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل وتقول في
إعراب الثاني مثل ما قلت في إعراب الأول فلو دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل الياء
فهي اسم فعل كترال بمعنى أنزل وصه بمعنى أسكت أو مصدرراً كضرباً زيداً بمعنى أضرب
زيداً أو قبلت الياء ولم تدل على الطلب فهي فعل مضارع نحو أنت يا هند تقومين ﴿وَمِثْلُهُ﴾
أي من الأمر لا من غيره هات بكسر التاء إلا إذا اتصلت به واو الجماعة فيضم كقوله
تعالى: ﴿... هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ...﴾ [الأنبياء: ٢٤٠] ﴿وَتَعَالَى﴾ بفتح اللام مطلقاً يا زيد وتعال يا
عمر وقلت ﴿هَاتِ﴾ فعل أمر وكذا تعال تقول فيه أمر وتقول في كل منهما مبني على
حذف حرف العلة من آخره فالمحذوف من هات الياء كما في أرم ومن تعال الألف كما في
أخش وأن أمرت بهما مؤنثاً قلت هاتي يا هند وتعال يا هند ثم تقول في إعرابهما هاتي فعل
أمر مبني على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل وكذا تقول
في إعراب تعال يا هند لأن الأمر يبنى على ما يحرم به مضارعه وزعم جماعة من النحويين
إن هات وتعال اسماء فعلية الأولى مهما اسم لتناول بكسر الواو والثاني اسم لا قبل
﴿وَالْحَرْفُ﴾ وهو كلمة دلت على معنى في غيرها فقط فعلامته المميزة له عدمية ذكرها
المصنف في قوله ﴿مَا لَا يَصِحُّ مَعَهُ دَلِيلُ الْأِسْمِ﴾ أي واحد من علاماته ﴿وَلَا دَلِيلُ الْفِعْلِ﴾
أي واحد من علاماته لأنه في نفسه علامة للأسماء وللأفعال فكان ترك العلامة له علامة

فإذا وردت عليك كلمة فأعرض عليها علامات الأسماء أولاً فإن قبلت شيئاً منها فهي اسم فإن لم تقبلها فأعرض عليها علامات الأفعال فإن قبلت منها شيئاً فهي فعل فإن لم تقبلها فأحكم بحرفيتها (كَهَلٌ وَفِي وَكَمْ) أشار بالتمثيل بالثلاثة إلى أن الحروف ثلاثة أنواع ما يختص بالاسم ولا بالفعل كهل وما يختص بالاسم كفى وما يختص بالفعل كلم فإن قيل قد ذكر النحاة في باب الاشتغال أن هل تختص بالأفعال قلت محل ما ذكروه حيث كان في حيزها فعل فلا يجوز هل زيد قام بل تقول هل قام زيد لأن أصلها أن تكون بمعنى قد نحو هل أتى على الإنسان حين من الدهر وقد مختصة بالفعل فكذا هل لكنها لما كانت بمعنى همزة إلا -نم لم تختص بالفعل إلا إذا كان الفعل في حيزها .

باب الإعراب والبناء

الذين لا يخلو آخر الكلمة عن أحدهما الإعراب قدمه على البناء لأصالته ولشرفه ياندفاع الخطأ في اللفظ به وشرف محله الذي هو الاسم وهو يطلق في اللغة على معان كثيرة منها الإبانة يقال أعرب فلان عما في نفسه إذا أبان عنه ومنها التحسين يقال أعربت الشئ أى حسنته ومنها التغيير يقال أعرب الله المعدة أى غيرها قال الهمع والمناسب منها للمعنى الاصلاحى هو الأول وإذا قصد به إبانة المعانى المختلفة انتهى وقال الفاكهنى وهذا المعنى أى التغيير أنسب بالمعنى الاصطلاحى المشار إليه بقوله **(تَغْيِيرٌ أَوْ آخِرُ الْكَلِمِ)** أى الكالم المعربة التى هى أنواع الاسم المتمكن أى المعرب والفاعل المضارع الحالى من نونى النسوة والتوكيد وتغيير الأواخر هو صيرورتها مرفوعة أو منصوبة أو مجردة سواء أكان التغيير حقيقة كالدال من زيد أم حكماً كالميم من دم وفم فإن أصلها دمی وفمو أو فمی .

(إِلْتِحَافٌ) **(العوامل)** أى التغيير المذكور شرطه أن يكون بسبب اختلاف أى تعاقب العوامل على الكلم واحدا بعد واحد والعوامل جمع عامل وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو جر أو جزم نحو ضرب زيد عمرا فإن ضرب موح لا تصاف زيد بالرفع لأنه فاعله وعمراً بالتصيب لأنه مفعول وكذلك مررت بزيد الموجب لا تصاف زيد بالجر هو البناء وفى قولك لم أضرب ريذا الموجب لا تصاف اضرب بالحزم هو لم ولا فرق بين أن يكون العامل لفظياً كهذه الأمثلة أو معنوياً كالاتداء فإنه الرفع للمبتدأ والتجرد عن الناصب والجازم فإنه الرفع للمضارع **(الدَّاخِلَةُ عَلَيْهَا)** أى على الكلم سواء أكان التغيير المذكور **(لفظاً)** وهو ما يظهر أثره فى آخر الكلمة كما فى آخر زيد من نحو جاء زيد ورأيت ومررت بزيد وآخر يذهب من نحو زيد يذهب ولن يذهب ونه يذهب **(أو تقديراً)** وهو ما لا يظهر أثره فى الآخر بل يتوى ويقدر كالحركات المقدرة فى آخر الفتى من نحو جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى وآخر يرضى من نحو زيد ولن يرضى والسكون المقدرة فى نحو لم يكن الذى كفروا فإن علامة الحرم فى يكن سكون مقدر فى النون المكسورة لالتقاء الساكنين فخرج بالتغيير لزوم آخر حالاً واحداً فإنه يسمى بناء

وبتغيير الأواخر غيره كتغيير الأوائل أو الوسط للتكسير كرجال فى جمع رجل أو للتصغير كنفليس فى تصغير فلس وباختلاف العوامل تغييره بغير ذلك كحركة النقل كقراءة ورش قد أفلح المؤمنون بفتح الدال لنقل حركة الهمزة إليها فإنه لا يسمى إعراباً لأنه لم ينشأ عن عامل ثم الحد المذكور للإعراب يفيد أن الأعراب معنوى وهو الذى عليه كثيرون وعزى لظاهر كلام سيبويه واختباره أبو حيان وعليه فتكون الحركات علامات للإعراب لا نفسه ومذهب الجمهور أن الأعراب لفظى ونسب إلى المحققين قال المرادى وهو أقرب إلى الصواب لقول المحققين أنواعه رفع ونصب وجر وحزم وعليه فيقال فى حدة الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى آخر الكلمة **(وَلَا قَسَامَةَ)** أى الإعراب أى أنواعه **(أَرْبَعَةٌ)** لا زائد عليها إجماعاً رَفَعُ حركة أو حرف وقدمه لأن الكلام لا يستغنى عنه وَنَصَبُ بحركة أو حرف أو حذف **(وَوَحْفُضُ)** بحركة أو حرف **(وَوَجَزْمُ)** بسكون أو حذف **(فَلِأَسْمَاءِ)** السالبة من مشابهة الحرف **(مِنْ ذَلِكَ)** أى من تلك الأربعة **(الرَّفْعُ)** لفظاً أو تقديرًا **(وَالنَّصْبُ)** كذلك **(وَالْحَفْضُ)** كذلك **(وَلَا جَزْمَ فِيهَا)** أى فى الأسماء **(وَلِأَفْعَالٍ)** المضارعة الحالية يوجب بناءها **(الرَّفْعُ)** لفظاً كيزهوب أو تقديراً كيرضى والنَّصْبُ لفظاً نحو لن يذهب أو تقديرًا نحو لن يرضى **(وَالجَزْمُ)** لفظاً نحو لم يذهب أو تقديرًا نحو لم يكن الذين كفروا ولَا خفض فيها أى فى الأفعال وإنما اختص الحنض بالاسم والجزم بالفعل قصدًا للتعادل فإن الحر ثقيل يجبر خفة الاسم والجزم خفيف يجبر ثقل الفعل والبناء وهو لغة وضع شئ على صفة يراد بها الثبوت واصطلاحاً ضد الإعراب وهو كما قال المصنف **(لِزَوْمٍ آخِرِ الْكَلِمَةِ)** حالاً واحداً **(حَرَكَةً)** نحو هؤلاء فإن آخره مكسورة فى جميع أحواله **(أَوْ سَكُونًا نَحْوُ مَنْ وَكَيْمٍ)** فإن النون فى الأول والميم فى الثانى ساكنة فى الأحوال كلها وهذا التعريف للبناء مناسب للقول بأن البناء معنوى وأما المناسب لما قاله ابن مالك وغيره من أن البناء لفظى فهو أن يقال فى تعريفه البناء أثر ظاهر أو مقدر لازم لآخر الكلمة بكل حال **(وَأَنْوَاعُهُ)** أى البناء ويعبر عنها وعن أنواع الأعراب أيضاً بالإنقلاب قال بعض المحققين والتعبير بالأنواع أولى من التعبير بالإنقلاب والمراد بها الأسماء لأن حق الإنقلاب أن يطلق كل منها على ما يطلق عليه الآخر كأن يقال الرفع نصب والضم فتح وهذا يمتنع لأن فيه إطلاق الشئ على مابنه وهو باطل **(أَرْبَعَةٌ)** لا خامس لها **(ضَمُّ)** كحيث وقبل وبعد **(وَفَتْحُ)**

كأين وقام (وَكَمَرٌ) كأمس (وَسُكُونٌ) كمن وكَم ويسمى وقفنا فهذه الأنواع الأربعة مختصة بالمبنيات كما أن أنواع الأعراب السابقة مختصة بالمعربات وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فيجوزون كلا منهما لكل من المعنيين فعلى قول البصريين لا تقول فى نحو حيث مرفوع لا تقول مبنى على الضم كما سيأتى (وَالْأَسْمُ) بعد التركيب مع العوامل (ضَرَبَانِ) أى قسمان الأول منهما (مُعَرَّبٌ وَهُوَ الْأَصْلُ) أى الغالب فى الأسماء ولهذا قدمه (وَهُوَ) أى المعرب ما أى الذى (تَقْتَرِبُ آخِرُهُ) بأن يصف الحرف الذى هو آخر المعرب بصفة أخرى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه بأن يعمل الواحد منها خلاف ما يعمل الآخر (إِمَامًا) أن يكون تغيراً (لَفْظًا كَزَيْدٌ وَعَمْرٍو) فإن كلا منهما إذا ركب مع عامله يتغير آخره لفظاً كما فى جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد (وَأَمَّا تَغْيِيرًا تَقْلِيْبًا) وذلك (أَخُو مُوسَى وَالْقَتَى) من كل اسم معرب يتعذر ظهور الإعراب فى آخره فإن كلا منهما إذا ركب مع عامله يقدر أن آخره قد يتغير وإن لم يوجد تغير فى اللفظ مانع يمنع من ظهوره لفظاً ككون الألف لازمة للسكون لا تقبل الحركة (وَالثَانِي «مَبْنِيٌّ») ولا واسطة بينه وبين المعرب (وَهُوَ الْفَرْعُ) أى غير الغالب على الأسماء ومن ثم لا يبنى الاسم إلا أشبه الحرف شيئاً قوياً أما فى الوضع كماء قمت فإنها تشبه باء الحر ونا من قمتا فإنها شبيعة بنحو قد أو فى المعنى كعنا فإنه اسم إشارة للمكان وهو من المعانى التى حقها أن تزدى بالحرف كالحطاب فإنهم وضعوا له ذى الحطاب والتشبيه فإنهم وضعوا له ما التبيد أو فى الاستعمال كهيئات فإنه اسم فعل نأب عن بعد ولا يدخل عليها عامل فأشبهه لئلا يثبته عن التمنى ولا يدخل عليها عامل وهو أى المبنى (مَا لَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ) أى لا يتأثر آخره باختلاف العوامل بل يلزم طريقة واحدة لأنه ضد لإعراب والتضاد لا يجتمعان قال بعضهم التعبير بالنصد يشعر بشئ واحد واسطة بينهما لأن الضدين يجوز ارتفاعهما ويختلفهما آخر كالقيام وتعود فإنهما قد يرتفعان ويختلفهما الاستلقاء وأجيب بأنه لا تذور فى هذا الأشعار لأنه قد حكى خلاف فى الأسماء قبل التركيب فقيل أنها مبنية وعليه ابن الحاجب وقيل معربة وعليه الرنخشري وقيل أنها واسطة بين موجب الإعراب والبناء والسكون آخرها وصلاً بعد ساكنه نحو قاف سين وليس فى المبنيات ما يكون كذلك وعليه أبو حيان قال بعض المحققين وهو المختار ثم ذكر المصنف أنواع المبنيات من الأسماء فى قوله (كَالْمُضْمَرَاتِ) فإنها مبنية

كلها متصلها ومنفصلها لشبهها بالحروف لأن منها ما هو على حرف واحد والحرف الواحد لا يصلح فيه الإعراب ولتضمنها معاني حقها أن تؤدى بالحرف كالتكلم فى أنا والخطاب فى أنت والغيبة فى هو (وَأَسْمَاءُ الشَّرْطِ) فإنها مبنية لشبهها بالحرف الذى هو إن الشرطية فى المعنى (وَأَسْمَاءُ الإِسْتِفْهَامِ) كمن وما وأين فإنها مبنية لشبهها بالحرف الذى هو همزة الاستفهام (وَأَسْمَاءُ الإِشَارَةِ) كذا وذى وهؤلاء فإنها مبنية لشبهها بالحرف فى المعنى لأنها ضمنت معنى حقه أن يؤدى بالحرف (وَأَسْمَاءُ الأَفْعَالِشِ) كصه ومه وهيهات فإنها مبنية لشبهها بالحروف فى الاستعمال لأنها استعملت استعمال الحروف من حيث أنها نابتة عن فعل ولا يدخل عليها عامل كليت ولعل (وَأَسْمَاءُ المَوْصُولَاتِ) كالذى والتى واللذين واللاتى فإنها مبنية لشبهها بالحرف من حيث أنها مفتقرة إلى ما يتم معناها وهو الصلة فأشبهت الحروف فى افتقارها فى إفاة معناها إلى ذكر متعلقها ويستثنى من الموصولات أى الموصولة فإنها معربة إلى إذا أضيفت وحذف صدر صلتها كما سياتى فى الموصولات إن شاء الله تعالى ثم إن المبنى ينقسم إلى أربعة أقسام كما يستفاد من قوله (لَفِعْنَهُ مَا يُبْتِى عَلَى السُّكُونِ) وقدمه على ما بعده لاصالته (لَنَحْوِ كَمْ) استفهامية كانت نحو كم مالك أو خبرية نحو كم عبدا ملكت وبنيت الاستفهامية لتضمنها معنى همزة الاستفهام والخبرية لمشابهتها لأختها وإعراب المثال الأول كم اسم استفهام مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ مال خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره والكاف مضاف إليه وإعراب الثانى كم خبرية فى محل نصب مفعول مقدم مبنية على السكون عبدا تمييز وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ملكت فعل وفاعل ملك فعل ماض والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل (وَوَيْتَهُ مَا يُبْتِى عَلَى الفَتْحِ كَأَيْنِ) وهى اسم يسأل به عن المكان وإنما سئى على الفتح لتضمنه حرف الاستفهام إن كانت استفهامية نحو أين زيد وإعرابه أين اسم استفهام مبتدأ مبنى على الفتح ويريد خبره وإن كانت شرطية فتضمنها حرف الشرط نحو أينما تجلس أجلس (وَوَيْتَهُ مَا يُبْتِى عَلَى الكَسْرِ كَأَمْسٍ) وهو اسم لليوم الذى قبل يومك وإنما بنى لتضمنه معنى لام التعريف ولذا صح وصفه بالمعرفة نحو صمت أمس الدابر وإعرابه صمت فعل وفاعل صام فعل ماض والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل أمس ظرف زمان يبنى على الكسر ومحله النصب الدابر صفة والصفة تتبع الموصوف فى إعرابه تتبعه فى نصبه وهو منصوب وعلامة

نصه فتح آخره ﴿وَمِنْهُ مَا يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ كَحَيْثُ﴾ وهو طرف للمكان وقد يبنى على الفتح للخفة وقد يبنى على الكسر وقد يقال فيه حوث بالواو بدل الياء وإنما بنيت للزوم افتقارها إلى جملة تضاف إليها وهذا هو الأكثر من أحوالها نحو قوله تعالى: ﴿...وَأَمْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ [الحجر: ٦٥] وإعرابه امضوا فعل أمر مبني على حذف النون واو الجماعة فاعل حيث ظرف مكان مبني على الضم ومحلّه النصب وهو مضاف وجملة تؤمرون بعد في محل جر بالإضافة وشذ بإضافتها إلى المفرد كقول الشاعر:

أما ترى حيث سهيل طالعاً نجما يضيئ كاللّلال ساطعاً

فأضاف حيث إلى سهيل ومنهم من يروى سهيل بالرفع على انه مبتدأ وخبره محذوف تقديره حاصل ﴿وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ﴾ أسما أو غيره ﴿أَنْ يُبْنَى عَلَى السُّكُونِ﴾ لخفته ولأن الأصل عدم الحركة فلا يعدل عنه إلا لسبب يقتضى العدول ﴿وَالْفِعْلُ ضَرْبَانِ مَبْنِيٌّ وَهُوَ الْأَصْلُ﴾ في الأفعال لأنها لم تتورثا معان مختلفة تنفر في نبيها إلى إعراب لا اختلاف صيغها باختلاف معانيها وإن حصل لبس في بعض المواضع أمكن إزالته بإظهار الناصب والجازم ﴿وَمُعْرَبٌ وَهُوَ الْفَرْعُ﴾ لحرمانه على خلاف الأصل ﴿وَالْمَبْنِيُّ﴾ من الأفعال ﴿تَوْعَانَ أَحَدَهُمَا﴾ الفعل ﴿الْمَاضِي﴾ وقدمه للإفناق على بنائه ﴿وَيَنَازُهُ عَلَى الْفَتْحِ﴾ ثلاثياً كان كضرب أو رباعياً كدخرج أو خماسياً كإنطلق أو سداسياً كاستخراج ولا يزيد على ذلك وإنما بنى على حركة لأنه يشبه المضارع من حيث أنه شرطاً وصلة وصفة وخبراً وحالاً وكانت فتحة لثقل الضم والكسر ونقل الفعل فعدلوا إلى الفتح لخفته سواء أكانت الفتحة طاهرة كالأمثلة المذكورة أو مقدرة نحو عفا ورمى فإن سكون آخرهما عارض والفتحة فيهما مقدرة ﴿إِلَّا إِذَا اتَّصَلَ﴾ به أى الماضى ﴿وَالْجَمَاعَةُ فَيُضَمُّ﴾ آخره ﴿لنَحْوِ ضَرَبُوا﴾ فالباء هي آخر الفعل وحققها أن تبنى على الفتح ولكن ضمنت لمناسبة الواو وأما نحو اشتروا فالأصل فيه اشتريوا بياء مضمومة قبل الواو ولكنها قلبت ألفاً ثم حذف الألف لانقائها الساكنة مع الواو ﴿أَوْ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيمٌ رَفَعَ مُتَحَرِّكٌ﴾ ذلك الضمير ﴿فَيُسْكَنُ﴾ أحرد تسكين بناء على الأصح لأنه الأصل في البناء وقال ابن هشام في الأوضح السكون فيه عارض أوجبه كراهة العرب نوالى أربع حركات فيما شو كالكلمة الواحدة ﴿لنَحْوِ ضَرَبْتُ﴾

مثلت التاء **(وَضْرِبْنَا)** بإسكان الباء ومثله النسوة ضربين فإن ضربن فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة فاعل فخرج بضمير الرفع ضمير كضربك وبالتحريك ضمير الرفع الساكن نحو ضرباً فقى هاتين الحالتين بنى على الفتح الذى هو الأصل فيه **(وَالثَّانِي الْأَمْرُ)** فإنه مبني على الأصح عند جمهور البصريين **(وَبِنَاؤُهُ عَلَى السُّكُونِ)** إذا كان صحيح الآخر **(نَحْوُ اضْرِبْ)** وإعرابه أضرب فعل أمر مبني على السكون وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنت **(وَأَنْ نَحْوُ (اضْرِبْنِ) يَا هِنْدَاتِ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ** اتصلت به نون النسوة وإعرابه اضربين فعل أمر مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة ضمير متصل فى محل رفع فاعل وإنما بنى الأمر على السكون فى الحالتين المذكورتين لأن مضارعه يجزم فيهما بالسكون نحو لم تضرب والقاعدة أنه يبنى على ما يجزم به مضارعه المبدوء بـاء الخطاب **إِلَّا إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ تَثْنِيَةٌ أَوْ ضَمِيرٌ جَمْعٌ مُذَكَّرٌ أَوْ ضَمِيرٌ الْمُؤَنَّثَةُ الْمُخَاطَبَةُ فَعَلَى حَذْفِ التَّوْنِ)** يكون بناؤه لأن مضارعه بحذف التون ثم مثل للثلاثة مبتدئاً بأولها فقال **(نَحْوُ اضْرِبْنَا)** مثال لما اتصل به ضمير تثنية وإعرابه إضراب فعل مبني على حذف النون وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع فاعل **(وَأَضْرِبُوا)** مثال لما اتصل به ضمير جمع مذكر وإعرابه اضربوا فعل أمر مبني على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل **(وَأَضْرِبِي)** مثال لما اتصل به ضمير المؤنثة المخاطبة وإعرابه فعل أمر مبني على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل فى محل رفع فاعل **(وَالْأَلْفُ الْمُعْتَلَّةُ)** من فعل الأمر وهو ما آخرد حرف من حروف العلة الثلاثة وهى الواو والألف والياء **(فَعَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ)** يكون بناؤه لأن مضارعه يجزم بحذف حرف العلة **(نَحْوُ اخْشِ)** وإعرابه اخش فعل أمر على حذف حرف العلة من آخره وهو الألف وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنت **(وَأَغْزِ)** وإعرابه أغز فعل أمر مبني على حذف حرف العلة من آخره وهو الواو وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنت وأرُم وإعرابه ارم فعل أمر مبني على حذف حرف العلة من آخره وهو الباء وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(وَالْمُعْرَبُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُضَارِعِ) وإعرابه على خلاف الأصل لكن لا يعرف مطلقاً بل **(بِشَرْطِ أَنْ لَا يَتَّصِلَ بِهِ تَوْنُ الْإِنشَاءِ)** ويعبر عنها بنون النسوة فلا فرق بينهما غير

أنها أن اتصلت بالأفعال كانت اسماً مضمراً مرفوعاً على الفاعلية وإن اتصلت بالأسماء كانت حرفاً لا محل لها من الأعراب نحو من وإياكن ﴿وَلَا تُؤْنُ التَّوَكُّدِ﴾ وهى نون خفية ساكنة أو مشددة مفتوحة يؤتى بها لتوكيد الفعل وتختص بالفعل المستقبل التلبي أمراً أو نهياً أو استفهاماً إذا لا يؤكد ما لم يكن مطلوباً ولزمت فى مثبت القسم أى فى جوابه نحو الله إن زيداً ليقومن ﴿المباشرة﴾ أى المتصلة بآخر الفعل من غير فاصل بينهما لفظاً ولا تقديرأ ثم مثل المصنف للمضارع الخالى من النونين فقال ﴿نَحْوُ يَضْرَبُ﴾ من كل فعل صحيح الآخر فإنه يرفع بنزعة ظاهرة فى آخره ﴿و﴾ نحو يَحْشَى من كل مضارع معتل الآخر فإنه يرفع بنزعة مقدرة على حرف العلة ﴿فَإِنْ أَتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ الْإِنثَاءِ بُنِيَ مَعَهَا﴾ لضعف شبهه بالاسم حينئذ لأن هذه النون لا تتصل إلا بالفعل فلما اتصلت به رد إلى ما هو الأصل فى الأفعال وهو البناء فيبنى ﴿عَلَى السُّكُونِ﴾ كما بنى الماضى معها على السكون ﴿نَحْوُ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ وإعرابه الواو حرف عطف الوالدات مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضم آخره يرضعن فعل مضارع منى على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة ضمير متصل فى محل رفع فاعل وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ﴿فَإِنْ أَتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ التَّوَكُّدِ الْمَبَاشِرَةُ لَهُ﴾ لفظاً وتقديراً ﴿بُنِيَ مَعَهَا عَلَى الْفَتْحِ﴾ ثقبلة كانت ﴿نَحْوُ يُسَجِّنُ﴾ وإعرابه اللام داخله فى جواب قسم مقدر تقديره والله يسجنن فعل مضارع مغير الصيغة مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ونائب الفاعل مستتر فيه جوار تقديره هو أو خفية نحو ﴿وَلْيَكُونَا﴾ وإعرابه اللام داخله فى جواب قسم مقدر تقديره والله يكون فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة وهو متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها مستتر فيه جواراً تقديره هو وخبرها جملة من الصاعرين وإنما بنى الفعل معها على الفتح لأنه معها كالمركب تركيب خمسة عشر ولهذا لو فصل بين الفعل والنون ألف الاثنين أو واو الجمع أو باء المؤنثة المخاطبة لم يحكم بثنائه لأنهم لا يكون ثلاثة أشياء واحترز المصنف بالمباشرة عن غير المباشرة لفظاً أو تقديرأ نحو تلبون ولا تتعان فأما ترين فإن الواو فى الأول والألف فى الثانى والياء فى الثالث فاصلة بين آخر الفعل والنون فهو معرب لا منى وهذه أمثلة غير المباشرة لفظاً وأما غير المباشرة

تقديرًا فتحو ولا بصدتك بضم الدال فإن نون التوكيد وإن باشرت آخر الفعل الذى هو الدال لفظًا لكنها منفصلة عنه تقديرًا لأن أصله يصدونك وواو الجماعة فلما حذفت النون للجازم ثم أكد بنون التوكيد التقى ساكنان نون التوكيد وواو الجماعة فحذفت وواو الجماعة لدلالة ضمة الدال عليها حينئذ ﴿وَأَيْمًا أَعْرَبَ الْمُضَارِعُ﴾ على خلاف الأصل ﴿لِمُشَابَهَتِهِ لِلْإِسْمِ﴾ من حيث أم كلا منهما نعرض له معانٍ مختلفة يفتقر فى التمييز بينهما إلى الأعراب نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فإنه لا يعرف أن القصد النهى عن كل منهما على انفراده أو عن الجمع بينهما أو عن الأول فقط إلا بالحركة فإذا جزمت تشرب عرف أن المراد النهى عن كل منهما وأن نصبته عرف أن المراد النهى عن الجمع بينهما وإن رفعت عرف أن المراد النهى عن الأول وابتعد الثانى ﴿وَأَمَّا الْحُرُوفُ فَمَبْنِيَةٌ كُلُّهَا﴾ لا حظ لشيء منهما فى الإعراب لفظًا ولا تقديرًا ولا محلاً لأنهما ليس فيها مقتضى للإعراب إذا لا تتصرف ولا يتعاقب عليها من المعانى ما يحتاج معه إلى الإعراب .

باب معرفة علامة الإعراب

أصالة وبياحة والمراد بالعلامات الحركات الثلاث والسكون وما ناب عن ذلك وإنما تكون علامات إذا قلنا الإعراب معنوى وهو الذى يبنى عليه المصنف وإلا فهى الإعراب نفسه (لِلرَّفْعِ) وهو ما يحدده عامله فى آخر الكلمة وبدأ بعلاماته لأن الكلام لا يستغنى عن المرفوع إذ لا يتصور كلام لا مرفوع فيه ولهذا يسمى المرفوع عمدة وغيره فضلة (أَرِيعُ عَلَامَاتٍ) تدل عليه (الضَّمَّةُ وَهِيَ الْأَصْلُ) ولهذا لا يقوم غيرها مقامها إلا عند تعذرهما (وَالْوَاوُ وَالْأَلْفُ وَالثُّونُ وَهِيَ) فرع لأنها (ثَابِتَةٌ عَنِ الضَّمَّةِ) أما الواو فلكونها متولدة عنها وأما الألف فلكونها أخت الواو أعطيت حكمها فى القيام مقام الضمة وأما النون فلأنها تقارب الواو فى المخرج فقامت مقام الضمة كالواو ثم أشار إلى مواضع كل واحد من العلامات المذكورة مبتدئاً بالأصل فقال (فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ) طاهراً ومقدراً (فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعٍ) لا زائد عليها (فِي الْأَسْمِ الْمَفْرُودِ) وهو هنا ما ليس مثنى ولا مجموعاً ولا من الأسماء الستة (مُنْصَرَفًا كَأَنَّ) وهو ما دخله الصرف الذى هو التثنية والجر بالكسر (أَوْ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ) وهو ما يدخله الصرف بسبب وجود علتين من علل تسع أو واحدة منها تقديم مقام العلتين كما سيأتى إن شاء الله تعالى (تَعَوُّوا قَالَ اللَّهُ) هذا مثال للمنصرف وإعرابه قال فعل ماضى الله فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو اسم مفرد لا يشى ولا يجمع ولا يصغر ولا يؤنث واعلم أن المصنف رحمه الله تعالى كثيراً ما يمثل بالآيات القرآنية ولعل غرضه بذلك التبرك بالقرآن وقد قال السيوطى رحمه الله تعالى كل ما ورد أنه قرئ به جار الاحتجاج به فى العربية سواء أكان متواتراً كالقرآيات السبع المشهورة أم أحاد كقراءة الثلاثة الذين هم تمام العشرة أم شادا وهى ما وراء العشرة النبى فبأن لم يجد مثالا لما يمثل له من القرآن عدل إلى كلام العرب لأن ما ثبت منه عن النحهاء الموثوق بعربيتهم محتج به إجماعاً وإمما لم يمثل بكلامه ﷺ الوارد فى السنة لأن غلبت لأحدىث مروى بالمعنى وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها فى الكتب ويرى تداد إلى عبارتهم فبدلوا الألفاظ بالألفاظ ومن ثم أنكر جماعة من المحققين على المدرسين ما تلك أثبات القواعد النحوية

بالألفاظ الواردة في الحديث مع أن الواضعين لعلم النحو المستقرين لا . . . لسأ
العرب كابي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد وسيبويه من أئمة البصريين
والكسائي والفراء والأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك وكذا من
بعدهم من المتأخرين (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ) هذا مثال لغير المتصرف وإعرابه إذ ظرف الماضي من
الزمان قال فعل ماضٍ إبراهيم فاعل وعلامة رفعه ضم آخره (وَإِذْ قَالَ مُوسَى) هذا مثال
لغير المتصرف أتى به المصنف للإشارة على أنه لا فرق بين كون الضمة ظاهرة كالمثالين
أو مقدرة كهذا المثال وإعرابه إذ ظرف لما مضى من الزمان قال فعل ماضٍ موسى فاعل
وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم منصوب
(وَجَمَعَ التَّكْسِيرِ) وهو ما تغير فيه بناء مفردة بزيادة كرجل ورجال أو نقص نحو كتاب وكتب
أو بديل شكل كأسد وأسد بفتح السين في الأول وضمها في الثاني سواء أكان التغيير تحقيقياً
كالأمثلة المذكورة أو تقديرياً كنتلك فإنه يستوى مفردة وجمعه لفظاً تقول هذا فلان ماخر
وهذه فلان مواخر ومما يحتاج إليه الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي ولا بد
من ذكر شيء هنا يكون وصلة للطلب على التمييز بين الثلاثة فأقول والله أعلم أن اللفظ
الذال على ثلاثة فصاعداً ثلاثة أقسام الأول ما يدل على الآحاد المجتمعة دلالة الأفراد
المتعاطفة على ما ذكر وهو لمسمى بالجمع صحيحاً كان كمسلمين أو مكسراً كرجال فإنه دال
على مسلم ومسلم ومسلم ورجل ورجل ورجل وهذا لا يعود الضمير إليه مفرداً
ولا يوصف إلا بوصف الجمع ولا يقع تمييزاً لأحد عشر فصاعداً على الصحيح الثاني ما
يدل على الآحاد المجتمعة الغير المتعاطفة باعتبار الكمية وهو المسمى باسم الجمع وهذا يخبر
عنه أخبار الواحد ويوصف بوصف المفرد ويصح عطف مثله عليه ويقع تمييزاً لأحد عشر
وأخواته وهو نوعان فمنه ما لا واحد له من لفظه كقوم ورجل ونمر ومعشر وعصابة وزمرة
وابل وذود وجماعة وفريق وناس وقطيع ومنه ما له واحد ومن لفظه كصاحب وركب وسفر
وطير ودم وأدم وغيب وأنت في جمع صاحب وراكب وسافر وطاقر وحادم وأديم وغائب
واهاب الثابت ما يدل على الآحاد باعتبار إطلاقه على الماهية المعرأة عن الشخصات
لا باعتبار الكمية ولا باعتبار التعاطف ولا باعتبارهما وهو المسمى باسم الجنس الجمعي

وهذا يصح وقوعه على القليل والكثير وقيل لا يقع على أقل من ثلاثة وهو الأصح ومتى
 نفى نزام انتفاء مفردة ويقع تمييزاً لأحد عشر وأخواته ولك وصفه والأخبار عنه المفرد
 كالتفرد وهو أنواع فمنه ما يمتاز عنه واحدة بتاء التانيث وهو الأكثر كخخل وغلظة ورطب
 ورطبة وتمر وتمرة وكرم وكريمة وعنب وعنبية وزبيب وزبيبة وسحاب وسحابة وغمام
 وغمامة وكلم وكلمة وهذا قد سمع تكسيره فيحفظ ولا يقاس كرتب وأرطاب ويجوز
 تذكيره وتأنينه كهذه غلظة باسقة وها غل بواسق قال بعضهم والغالب عليه التذكير وقال
 غيره تذكيره وتأنينه سواء في الاستعمال ومنه ما يمتاز عن واحدة بالتاء عكس ما قبله
 وهو الأقل ككمامة بالتاء لاسم الجنس واحداً كم، بدون تاء ومثل هذا يضعف تذكيره ولا
 يمتنع ومنه ما يمتاز واحدة عنه بياء النسبة وهو كثير كعرب وعربي وعجم وعجمي وروم
 ورومي ويهود ويهودي خلافاً لابن مالك فإنه عدة في اسم الجمع قال العارسي وقياس هذا
 أن يعرب في التذكير على معنى الجمع والتأنيث على معنى الجماعة وبطرفه أبو حيان وغيره
 بأن الروم والزنج وما أشبههما أمم عقلاء فهم كرجال وعبيد فتقول ذل أو ذلت اليهود
 أو نبيود ذلت أو ذلوا دون ذل بالتذكير كما تقول قام الرجال وقامت الرجال أو الرجال
 قامت أو قاموا ولا تقول الرجال قام وتقول الروم كثير أو كثيرة أو كثيرون أو كثرت أو كثروا
 ولا تقول الروم كثير هذا حاصل ما ذكره في الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس
 الخمعي ثم كل جمع مكسر يرفع بالضممة (مُنْصَرَفًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ) فالنصرف
 (نَحْوُ قَالِ أَصْحَابِ مُوسَى) وإعرابه قال فعل ماضٍ أصحاب فاعل وهو مرفوع وعلامة
 رفعه ضم آخره وهو جمع تكسير مفردة صاحب وهو مضاف وموسى مضاف إليه ويجوز
 وعلامة جره كسرة مفردة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور غير
 المنصرف نحو قول تعالى: ﴿وَمَسْكِنٌ تَرَضَوْنَهَا...﴾ [التوبة: ٢٤] وإعرابه الواو حرف
 عنف على قوله تعالى: ﴿...وَأَبَاؤَكُمْ...﴾ [الأنبياء: ٥٤] الذي هو اسم كان من قوله قل
 إن كان آباؤكم وأبناؤكم إلى آخر ومسكن معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف
 عليه في إعرابه تبعه ف رفعه وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو جمع تكسير مفردة
 مسكن ولم يتون لأنه على صيغة منتهى الجموع ترصون فعل مضارع مرفوع لتجرده على

النائب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به وجملة الفعل والفاعل في محل رفع صفة لمساكن (وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِي) أتى به للإشارة إلى أنه لا فرق في رفعه بالضممة بين أن يكون الأعراب فيه ظاهراً كالمثاليين السابقين أو مقدراً كهذا المثال وإعرابه الواو ابتدائية من آيات جار ومجرور من حرف جر آيات مجرور بمن وعلامة جره كسر آخره وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة وجملة الجار والمجرور في محل رفع خبر مقدم الجوارى مبتدأ مؤخر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستتقال لأنه اسم منقوص وهو جمع تكسير مفردة جارية والمراد بها في الآيات السفن التي تجرى في البحر (وَفِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ) وهو ما جمع أخت فوصف المصنف الجمع المذكور بالسالم لأنه قد صار في عرف النحاة هذا اللفظ أعنى قولهم جمع المؤنث السالم كالعلم على ما جمع بالألف والتاء وإن اختلفت أفراده تسمية للشئ باسم جزئه الأكثر (و) في (مَا حُمِلَ عَلَيْهِ) من اسم جمع أو جمع مسمى به فمثال الجمع المؤنث (تَخَوُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ) وإعرابه إذا ظرف لما يستقبل من الزمان جاء فعل ماضٍ والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به المؤنثات فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو جمع مؤنث سالم ولا يتدح فيه سقوط تاء مؤنثة لأنها ليست من بنية الكلمة لأن أصله مؤنث وكذا لا يتدح في جمع بنات وأخوات حذف تائهما لأنها ليست من بنية الكلمة لأن أصلهما نوة وأخوة بهاء تأنيث ثم حذف منها الواو فظهرت التاء وقيل بنت وأخت فلما جمعا حذفتا إوهما كما حذف تاء مسلمة ومؤمنة على أن قاعدة الجمع المؤنث أن تاء المفرد تحذف عند الجمع ومثال المحمول على الجمع المؤنث (وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ) فأولات اسم جمع لا واحد له من لفظه وإعرابه أولات مبتدأ مرفوع بالابتداء وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره هو مضاف والأحمال مضاف إليه وخير المبتدأ الجملة الأسمية بهده وهى قوله تعالى : ﴿... أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ...﴾ [الطلاق: ٤] فأجل مبتدأ مضاف إلى الياء والنون علامة جمع الإناث وأن حرف مصدر ونصب يضعن فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل نصب بأن المصدرية ونون النسوة ضمير متصل في محل

رفع فاعل وحملهن مفعول به (وَفِي الْقُعْلِ الْمُضَارِعِ) سواء أكان صحيح الآخر أم معتلة (الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِأَخْرِهِ شَيْئًا) مما يوجب بناءه أو ينقل أعرابه (تَحْوُ تَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نُّشَاءٍ) هذا مثال المضارع الصحيح الآخر وأعرابه نرفع فعل مضارع لتجرده عن الناصب والحازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره نحن درجات مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ومن اسم موصول في محل جر بالإضافة نشاء فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره نحن وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد محذوف تقديره نشاؤد (وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ) هذا مثال المضارع المعتل الآخر وإعرابه الواو حرف عطف الله مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضم آخره يدعو فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والحازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستتقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو وفاعله مستتر يدعو وجملة الفعل والفاعل وما تعلق به في محل رفع خبر فإن اتصل بأخر المضارع نون التوكيد أو نون النسوة كان بنية كما سبق وأن اتصل به ضمير تنبية أو ضمير جمع المؤنثة المخاطبة كان علامة رفعه ثبوت النون كما سيأتي إن شاء الله تعالى (وَأَمَّا الْوَاوُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرُّفْعِ) نيابة عن الضمة (فِي مَوْضِعَيْنِ) لا ثالث لهما (فِي جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّلَامِ) وهو كل ما دل على أكثر من اثنين مع سلامة بناء واحدة من التكسير وكان له مفرد من لفظه سواء أكان واحدة علماً للمذكر عاقل كزيدون أو صفة لمذكر عاقل كقائمون (و) في (مَا حُجِّلَ عَلَيْهِ) مما فقد فيه اعتبار من الشروط في الجمع المذكر السالم وجملة ما ذكروا له من الشروط عشرة فالجمع (تَحْوُ وَيَوْمَيْدُ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ) وإعرابه الواو حرف عطف يوم تحرف زمان مفعول فيه متعلق بفرح وقدم الضروف لسلاهما به وهو مضاف إذ ظرف لما مضى من الزمان في محل جر بالإضافة والتبوين فيه عوض عن الجملة المحذوفة كما مر بفرح فعل مضارع وعلامة رفعه ضم آخره المؤمنون فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم (وَأِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ) هذا مثال المحمول على الجمع المذكر السالم وإعرابه أن حرف شرط جازم تحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه يكن فعل الشرط مجزوم بأداة

الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه سكون آخره ويكن متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر منكم جار ومجرور في محل نصب خبرها مقدم وعشرون اسمها مؤخر وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه محمول على جمع المذكر السالم وإنما لم يكن جمعاً مع أنه على صورته لأنه لا مفرد له من لفظه وليس مفردة عشرة كما سيأتي إن شاء الله تعالى وصابرون نعت لعشرون وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم وجواب الشرط قوله تعالى: ﴿...يَقْبَلُوا مَا تَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٥] (وَقَبِلَ الْأَسْمَاءُ الْمَرْتَّةُ) المضافة لغيرياء المتكلم (وَهِيَ أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكَ) بكسر الكاف لا غير لأن الحم قريب زوج المرأة وأما الختن فهو قريب المرأة والصهر يجمعها (وَقُوكَ) أى فمك (وَهْتُوكَ) بفتح الهاء والهن اسم يكتنى به عمل يستفح التصريح بذكره كالفرج (وَقُوقَالِ) أى صاحبه وكل منهما يرفع بالواو نيابة عن الضمة بالشروط الآتية في الفصل الذى بعد هذا (نَحْوُ قَالِ أَبُوهُمْ) وإعرابه قال فعل ماضٍ أو فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة والميم علامة الجمع ونحو (كَيُوسُفَ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْتَانَا مِثْلًا) وإعرابه اللام لام الابتداء يوسف مبتدأ وعلامة رفعه ضم آخره والواو حرف عطف معطوف على يوسف والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه تبعه في رفعه وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة وأحب خير المبتدأ وعلامة رفعه ضم آخره وأحب أفعل تفضيل يعمل عمل الفعل يرفع نائل الفاعل لأنه مصوغ من الفعل المبني للمتعول ونائب الفاعل مستتر فيه جواراً تقديره هو إلى ابنا جار ومجرور إلى حرف جر ابى مجرور بالياء وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف ونا ضمير متصل في محل جر بالإضافة متعلق بأحب وهو معنى الفاعل لأن أفعل التفضيل إذا بنى من مادة الحب والبغض تعدى للفاعل المعنوى بالياء والآية الكريمة جاءت على هذا فإن الأب هو فاعل المحبة ومنا جار ومجرور من حرف جر ونا ضمير متصل في محل جر بمن متعلق بأحب أيضاً (وَجَاءَ حَمُوكَ) بكسر الكاف وإعرابه جاء فعل ماضٍ حكى فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة وهو

مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة (وَهَذَا فَوْكٌ وَهَنُوكٌ) وإعرابه ها للتنبية
وذا اسم إشارة في محل رفع مبتدأ فو خسر وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو حرف عطف
وهنوك معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه تبعه في رفعه وعلامة
رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل
جر بالإضافة (وَأَنَّهُ لَدُوْ عِلْمٌ) وإعرابه الواو حرف عطف إن حرف توكيد ونصب تنصب
الاسم وترفع الخبر والهاء ضمير متصل في محل نصب اسمها اللام داخله في خبر المبتدأ ويقال
لها لان الابتداء وذو خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء
الستة وهو مضاف وعلم مضاف إليه (وَأَمَّا الْأَلْفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ) نيابة عن الضمة
(فِي الْمُثَنَّى) وهو كل اسم دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين وكان له منفرده من لفظه ولا
فرق بين أن يكون مؤنثاً أو مذكراً ولا بين كونه معرفة أو نكرة (و) في (مَا حُبِلَ عَلَيْهِ) مما فقد
فيه شرط من شروط المثني فالمثني (نَحْوُ قَالَ رَجُلَانِ) فرجلان فاعل قال وعلامة رفعه الألف
نيابة عن الضمة لأنه مثني (و) المعمول عليه نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا
عَشَرَ شَهْرًا...﴾ [البقرة: 36] إن حرف توكيد ونصب تنيب الاسم وترفع الخبر وعدة اسمها
مضاف والشهور مضاف إليه وعند ظرف مكان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره متعلق
بعدة لأنه مصدر كما قاله أبو البقاء ولفظ الجلالة مضاف إليه واثنا عشر أن وهو مرفوع
وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه محمول على المثني لأنه لا مفرد له من لفظه فلا
يقال اثنان واثنة وعشر نائب مناب الون لأن أصله اثنان وعشر ومثله اثنا عشر اثنتان
وعشرة فحذفت نون المثني وواو العطف وصار اثنا عشر فأعراب اثنا إعراب المثني وأقيه
عشر ممام النون وبنى على الفتح لتضمنه واو العطف ولا يصح أن يقال أنه مضاف إليه كما
قاله الحصري وابن مالك والرضي وابن هليل في شرح المفصل وغيرهم وشهراً تمييز ونحو
قوله تعالى: ﴿... فَأَنْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا...﴾ [البقرة: 60] الفاء حرف عطف على
حمية محذوفة والتفدي فصرح فانفجرت انفجرت فعل ماضٍ والتاء علامة التأنيث منه حار
ومحذوف متعلق بانفجرت اثنا فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه

محمول على المتنى إذ لا واحد له من لفظه أيضاً وعشرة نائب مناب النون وعينا تمييز (وأما
التُّونُ فَتَكُونُ عَلامَةً لِلرَّفْعِ) نياية عن الضمة (في الفعل المُضَارِعِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ ثَنِيَّةِ)
حاضراً كان نحو أنتما قائمان أو غائباً (نَحْوُ وَالنَّجْمِ وَالشَّجَرِ يَسْجُدَانِ) وإعرابه الواو ابتدائية
النجم مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضم آخره والشجر معطوف عليه يسجدان فعل
مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من
الأفعال الخمسة وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع فاعله وجملة الفعل والفاعل في محل
رفع خبر المبتدأ والمراد بالنجم النبات الذي لا ساق له كالبطيخ مأخوذ من نجم إذا ظهر
والشجر ما له ساق يقوم عليه كالنخل والمراد بالسجود في حقهما الخضوع والانقياد له تعالى
بما يريد منهنما انقياد الساجد من المكلفين (أو) اتصل به (ضَمِيرُ جَمْعٍ) حاضراً كان (نَحْوُ)
أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيحٍ آيَةٌ تَبْعَثُونَ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ) وإعرابه الهمزة للاستفهام
وهو استفهام تفریع وتوبيخ ومحل التوبيخ جملة تبعثون وتبنون فعل مضارع مرفوع لتجرده
عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير
متصل في محل رفع فاعل بكل جار ومجرور وهو مضاف وريح مضاف إليه آية مفعول به
وعلامة نصبه فتح آخره تبعثون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم
وهو مرفوع وعلامة ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل في محل
رفع فاعل قال أبو البقاء وجملة تبعثون حال من الضمير في تنون وتتخذون إعرابه كإعراب
تبنون مصانع مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره لعلكم لعل حرف ترج ونصب تنسب
الاسم وترفع الخبر الكاف ضمير متصل في محل نصب اسمها وجملة تخذلون من الفعل
والفاعل في محل رفع خبر والآيات المذكورتان خطاب من نبي الله هود لقومه موخاً لهم على
الأمور المذكورة يقول لهم أتبنون بكل ریح أى محل مرتفع كجبل ونحو وقال أبو عبيدة
هو الطريق أية أى بناء كالعلم لتهدى به المارة ولا حاجة لكم إليه ولكن تبعثون أى تعلمون
ما لا فائدة فيه لأنهم كانوا يهتدون بالنجوم في أسفارهم أو تتخذونها على الطريق فيجتمعون
بها وتبعثون أى تسخرون بمن يمر بكم وتتخذون مصانع أى بركا وحیضانا للماء تحت
الأرض یجتمع فیها ماء المطر وتسمى بالصهاريج تفعلون ذلك لعلكم تخذلون أى راجين

الخلود في الدنيا لانكاركم البعث فلعل على بابها أو غائباً وهو مذكور في قوله (وَ) نحو ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ...﴾ [سورة البقرة: ٣٠] أى بما غاب عنهم من أمور الآخرة كالبعث وما بعده وإعرابه الذين اسم موصول في محل جر صفة للمتقين من قوله تعالى:

﴿...هُدًى يَلْتَمَتِينَ﴾ [البقرة: ٢٠] ويؤمنون فعل مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد الضمير وبالغيب جار ومحرور متعلق بـ يؤمنون (أَوْ) اتصل به (ضَمِيرُ الْمُؤَنَّةِ الْمُخَاطَبَةِ نَحْوُ أَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ) أى قدرته وإعرابه الهمزة للاستفهام الانكاري تعجبين فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجارم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل فع فاعل من أمر جار ومحرور وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه والخار والمحرور متعلق بتعجبين (وَلِلتَّضْمِيرِ) وهو ما يحدث عاملة سواء كان اسماً نحو هذا صارب رياً أو فعلاً نحو رأيت زيداً أو حرفاً نحو أن زيداً قائم (خَمْسُ عِلَامَاتٍ الْفَتْحَةُ وَهِيَ الْأَصْلُ) لما مر في علامات الرفع (وَالْأَلْفُ وَالْكَسْرَةُ وَالْيَاءُ وَحَذْفُ النُّونِ وَهِيَ) مرفوع عن الفتحة لأن كلا منها علامة (ثَابِتَةٌ عَنِ الْفَتْحَةِ) أما الألف فلأنها تشأ عنها فقامت مقامها وأما الياء فلأنها أخت الألف فقامت مقام الفتحة كأختها وأما الكسرة فلأنها أصل الياء فأقيمت مقام الفتحة إلحاقاً لها بحكم فرعها وأما حذف النون فلأن ثبوتها لما كان علامة للرفع لم يبق إلا أن يكون حذفها علامة للنصب (فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعٍ) لا زائد عليها (فِي الْأَسْمِ الْمُفْرَدِ) المتقدم تعريفه (مُنْصَرَفًا كَانَ أَوْ غَيْرُ مُنْصَرَفٍ) والأول منهما مذكور في قوله (نَحْوُ وَاتَّقُوا اللَّهَ) فاتقوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ولفظ الحلالة منصوب على التعظيم وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وإنما كان لفظ الحلالة منصوباً لأنه ليس فيه ما يمنع التصرف من العلل التسع واصله اله بالتنوين فدخلت عليه الألف واللام وهى إنما تدخل على غير المنصرف والثانى نحو (وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ) الواو حرف عطف لجملة فعلية

على جملة اسمية وهى جملة وتلك حجتنا وهبنا فعل وفاعل وهب فعل ماضى ونا ضمير متصل فى محل رفع له جار ويجرور متعلق بوهب اسحق مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخر ويعقوب عاطف ومعطوف وعلامة النصب فيه فتح آخره ولم ينونا للعملية والعجمة فيهما فكانا غير منصرفين (تنبيه) ما ذكرته من كون له متعلقاً بوهب تبعث فيه الفاكهى وهو الصواب ولا يقال أنه متعلق بواجب الحذف لأنه محله نصب على الحال من الضمير كما هو القاعدة أن الجار والمجرور بعد المعارف محل نصب على الحال والتقدير وهبنا حال كون الموهوب له اسحق إلى آخره لأن الجار والمجرور مفعول ثان لوهب لأنهم بمعنى أعطى وإنما تعدت للمفعول الثانى باللام لأن وهب لا تنصب مفعولين إلا إذا كانت بمعنى صير نحو وهبى الله فداءك أى صيرنى نعم فى القاموس وهب له ولا تقل وهبته وحكاه أبو عمرو عن إعرابى. فعلى ما حكاه أبو عمر وتنصب مفعولين لفظاً (وَأِذْ وَأَعَدْنَا مُوسَى) أتى به المصنف للإشارة إلى أنه لا فرق بين كون الفتحة ظاهرة كالمثالين الأولين أو مقدرة كهذا المثال وإعرابه الواو حرف عطف إذ ظرف لما مضى من الزمان واعدنا فعل وفاعل واعد فعل ماضى تنصب مفعولين ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل موسى مفعولهما الأول وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور والمفعول الثانى لو اعدنا قوله تعالى: ﴿أَرْبَعِينَ﴾ على تقدير تمام أربعين أو على أنها الموعودة نفسها وليس طرفاً لأن الموعودة لم تقع فى الأربعين قاله فى المجيد (وَقَى جَمْعُ التَّكْسِيرِ) المتقدم تعريفه (مُنْصَرَفًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ) أتى بهذا هنا وفيما قبله لما سيأتى فى علامات الخفض من التفريق فيها بين المنصرف وغيره فالأول (تَحَوُّ وَتَرَى الْجِيَالِ) وإعرابه الواو حرف عطف ترى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأن فعل مضارع معتل الآخر بالألف وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت الجبال مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره وهو جمع تكسير منصرف والثانى نحو (وَعَدَّكُمْ اللَّهُ مَغَائِمٍ) وإعرابه وعد فعل ماضى تنصب مفعولين والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول أول الله فاعل مغائم مفعول ثان وعلامة نصبه فتح آخره وهو جمع تكسير غير منصرف ولذا لم ينون (وَأَنْكَحُوا الْأَيَّامِ) أتى به ليفيد أنه لا فرق بين كون

الفتحة ظاهرة كالمثالين الأولين أو مقدرة كهذا المثال وإعرابه انكحوا فعل أمر منى على حذف الون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل الأيامي مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وهو جمع تكسير مفردة ايم وهى التى لا زوج لها بكراً كانت أو ثيباً (وَقِي الْقُعْلُ الْمُضَارِعُ) سواء كان صحيح الآخر كالمثال الذى ذكره المصنف أو معتلة نحو لن ترانى لأن الألف فيه حرف علة والفعل منصوب بلن وعلامة النصل فيه فتحة مقدرة على الألف لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف (إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ) من نواصب الفعل المذكورة في بابهِ (وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ) مما يوجب بناء أو بنقل إعرابه (نَحْوُ لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دَمًا وَهَآ) وإعرابه لن حرف نفي ونصب ينال فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتح آخره الله منصوب على التعظيم لحوم فاعل وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة ولا دماً وهما الواو حرف عطف لا نافية دماء معطوف على ما قبله والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة (وَأَمَّا الْأَلْفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ السَّبْتَةِ) المتقدم ذكرها في علامات الرفع (نَحْوُ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ) وإعرابه ما نافية كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر محمد اسمها مرفوع بها وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره أباً خبرها منصوب بها وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف وأحد مضاف إليه من رجالكم جار ومجرور من حرف جر ورجال مجرور بمن وعلامة جرد كسر آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة وجملة الجار والمجرور في محل جر صفة لأحد فهو متعلق بمحذوف وجوبا تقديره كائن (وَتَحْفَظُ أَحَانًا) وإعرابه تحفظ فعل مضارع مرفوع لتحديد عن الناصب والجارم وعلامة رفعه ضم آخره وفاعل مستتر فيه وجوبا تقديره نحن أخا مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف ونا ضمير متصل في محل جر بالإضافة (و) تقول في التمثيل لبقية الأسماء الستة (رَأَيْتُ حَمَاكَ) بكسر الكاف نا تقدم وإعرابه رأست فعل وفاعل حما مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة ومثله تقول في

رأيت فاك (وَهَنَّاكَ) بفتح الهاء وسقط من النسخ ذكر فاك ولا بد من ذكره لتم أمثلة الأسماء الستة في حالة النصب (أَنْ كَانَ دَا مَالٍ) قرأ ابن عامر وحمزة وأبو بكر بهمزيين الأولى منهما همزة الاستفهام التوبيخى والثانية همزة أن المصدرية وقرأ الباقون بهمزة واحدة وإعرابه حينئذ على قراءة الباقين أن حرف مصدر ونصب كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر في محل نصب بان المصدرية واسمها مستتر فيها جوازاً تقديره هو ذا خبرها وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف ومال مضاف إليه والمصدر النسب من أن وما بعدها مجرور بلام جر محذوفة والتقدير كفر أو كذب لأن كان لكونه ذا مال وبنين أى لا ينبغى ولا يليق منه ذلك لأن المال والبنين من النعم فكان ينبغى له مقابلتهما بالشكر والتصديق لا بالكفر والتكذيب (وَأَمَّا الْكُمْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ) نيابة عن الفتحة (فِي جَمْعِ الْمُؤْنِثِ السَّالِمِ) والمراد به ما جمع بألف وتاء مريدتين سواء أكان جمعاً لمؤنث كمسلمات أم لمذكر كحمامات سلمت فيه بنية الواحد كالمثاليين المذكورين أم تكسرت كسجديات يفتح الجيم فإن مفردة سجدة بسكونها (و) في (مَا حَوْلَ عَلَيْهِ) أى الحق به مما كان على صورته وليس يجمع وضابط ما يعرف به الجمع القياسى من غيره أن الذى يجمع بالألف والتاء قياساً خمسة أنواع أحدها ما فيه تاء التانيث مطلقاً سواء أكان علماً لمؤنث كفاطمة أم لمذكر كطلحة أم اسم جنس كتمرة أم صفة المذكور الذى لا يعقل كجبال راسيات وأيام معدودات بخلاف صفة المؤنث كحائض وصفة العاقل كعالم فإنها لا تجمع هذا الجمع الرابع مصغر المذكر غير العاقل كدرهيمات الخامس الجنس المؤنث بالألف سواء أكان اسماً كبهى وصحراء أو صفة كجبلى وحلة سيراء وما عدا هذه الأنواع المذكورة شاذ مقصور على السماع مثل المصنف لجمع المؤنث بقوله (تَحَوُّ خَلْقَ اللَّهِ السَّمَوَاتِ) وإعرابه خلق فعل ماضى الله فاعل والسموات مفعول به وقيل مفعول مطلق قال ابن هشام في المفتى وهو الصواب واعترض وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم حملوا نصبه على جره كما فعلوا في أصله الذى هو جمع المذكور لئلا يكون للفرع مزية على أصله ومثال المحمول على الجمع المؤنث نحو قوله تعالى :

﴿...وَأَنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمَلٍ...﴾ [الطلاق: ٦] وإعرابه أن حرف شرط جازم محزم فعليين

الأول فعل الشدّ والثاني جوابه فعل ماضٍ في محلّ جزم فعل الشرط وهو متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ونون النسوة ضمير متصل في محلّ رفع اسمها وأصل كُن كَوْنٌ بفتح الكاف وضم الواو فاستقلّت الضمة على الواو فنقلت على الكاف ثم حذفت الواو لالتقاء ساكنة مع نون النسوة المدغم فيها نون كُنّ آلت خبرها منصوب بها وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه ملحق بجمع المؤنث السالم لأنه اسم جمع لا واحد. له من لفظه بل معناه وهو ذات بمعنى صاحبة وكتب الواو بعد ألفه حملاً على مذكور وهو أولى وهو مضاف وحمل مضاف إليه ومما ألحق بجمع المؤنث فيما ذكر ما سمي به كعرفات وخرج بقولنا بألف وتاء مزيدتين ما إذا كانت الألف أصلية نحو قضاة وغزاة فإن ألفهما أصلية لأنها منقلبة عن ياء في الأول وعن واو في الثاني إذ الأصل قضية وغزوة وكذا إذا كانت التاء أصلية نحو أبيات وأموات كان نصبه بالفتحة نحو سكنت أبياتاً وحضرت أمواتاً (وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنُّصْبِ) نيابة عن الفتحة (في موضعتين) لا ثالث لهما (في المثني) المتقدم ذكره في علامات الرفع (و) في (مَا حَمَلَ عَلَيْهِ) مما هو على صورته وقد فقد شرطاً من شروطه فمثال المثني (نَحْوُ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ) وإعرابه رب منادى مضاف وحذف منه حرف النداء تقديره يا رب وهو مضاف ونا ضمير متصل في محلّ جر بالإضافة واجعلنا الواو حرف عطف على الجملة قبلها اجعل فعل أمر مبني على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ونا ضمير متصل في محلّ نصب منقولها الأول ومسلمين مفعولها الثاني وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثني حملوا نصب على جره لأن كلا منهما فضلة مستغنى عنها والنون زيدت عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد ولك حار ومجريد متعلق بمسلمين لأنه بمعنى معادين أو مخلصين قال أبو القاء ويجوز أن يكون نعتاً للمسلمين وعلى هذا فهو متعلق بمحذوف تقديره كائنين ومثال ما حمل على المثني نحو (إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ) وإعرابه إذ ظرف لما مضى من الزمان أرسلنا فعل وفاعل أرسل فعل ماضٍ ونا ضمير متصل في محلّ رفع فاعل إليهم جار ومجرور على حرف جر والهاء ضمير متصل في محلّ جر بالي والميم علامة الجمع اثنين منقول به وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على المثني

(رَبَّنَا أَمَتْنَا اثْنَتَيْنِ) هذا مثال آخر للملحق بالمتنى وإعرابه رب منادى مضاف حذف منه حرف النداء وهو مضاف ونا ضمير متصل في محل جر بالإضافة أمت فعل وفاعل أمات فعل ماضى والتاء المدغمة ضمير متصل في محل رفع فاعل ونا ضمير متصل في محل نصب مفعول به اثنتين صفة لمصدر محذوف تقديره اماتتين اثنتين وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه معمول على المتنى ومثله وأحييتنا اثنتين قال في تفسير الجلالين أمتنا اثنتان اماتتين وأحييتنا اثنتين احياءتين لأنهم كانوا نطفاً أمواتاً فأحيوا ثم أمتوا قم أحيوا للبعث. وأطلق الأمانة ما قبل نفخ الروح لأن المراد من ذلك جعل الشئ عادم الحياة ابتداء قال في حواشى الجمل قوله احياءتين عبارة غيره أمتنا موتتين وأحييتنا حياتين وهى أوضح. (وَقَى جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ) المتقدم ذكره في علامات الرفع (و) في (مَا حُمِلَ عَلَيْهِ) مثال الجمع (تُحَوُّ تُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ) وإعرابه تنجى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستقلال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن المؤمنين مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع المذكر السالم والنون زيدت عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد ومثال ما حمل على الجمع نحو (وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً) وإعرابه الواو حرف عطف وأعدنا فعل وفاعل واعد فعل ماضى تنصب مفعولين ونا ضمير متصل في محل رفع فاعل موسى مفعول أول وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ثلاثين مفعول ثان على تقدير مضاف محذوف أى انقضاء أو تمام ثلاثين وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه معمول على جمع المذكر السالم إذ لا مفرد له من لفظه والنون زيدت عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد ليلة تمييز وعلامة نصبه فتح آخره (وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ) نيابة عن الفتحة (فِي الْأَفْعَالِ) المضارعة (الَّتِي رَفَعَهَا بُيُوتُ النُّونِ) إذ دخل عليها ناصب وتسمى بالأمثلة الخمسة كما سيأتى (تُحَوُّ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ) وإعرابه إلا أداة حصر لتقدم النفسى عليها في قوله تعالى: ﴿... مَا تَهْتِكُنَّ لِأَكْبَارِكُمْ عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ...﴾ [الأعراب: ٢٠] ما نهاكما ربكما عن هذه الشجرة وهو استثناء مفرغ لأن ما بعد إلا معمول لما قبلها أن حرف

مصدر ونصب تكونا فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع اسمها وملكين خبرها وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه متشبه بالنون زيدت عوضاً عن الحركة والتثنية الذين كانا في الاسم المفرد والمصدر المنسبك من أن وما بعدها محروور بالإضافة لمقدر محذوف والتقدير ما نهاكما ربكما عن هذه الشجرة لشيء إلا كراهة كونكما ملكين والمقدر المحذوف منصوب على أنه مفعول لأجله والعامل فيه نهاكما كما يفيد قول المجيد غلا أن تكونا استثناء مفرغ من المفعول من أجله أي ما نهاكما لشيء إلا كراهة أن تكونا ملكين ﴿...وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ...﴾ [سورة البقرة: ١٨٤]

وإعرابه أن حرف مصدر ونصب تصوموا فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مبتدأ والتقدير صومكم وخير خبر المبتدأ ولكم جار ومجرور متعلق بخير (وَلَنْ تُقْوَمِي) وإعرابه لن حرف نفي ونصب تقومي فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل (وَلِلْخَفْضِ) المتقدم بيانه في علامات الاسم (ثَلَاثُ عَلَامَاتٍ) أصالة ونيابة لا زائد عليها (الْكُسْرَةُ وَهِيَ الْأَصْلُ) في الخفض فلا ينوب عنها غيرها مع امكانها ولهذا قدمها (وَالْفَتْحَةُ وَالْيَاءُ وَهُمَا) فرعان لأنهما (ثَائِيَتَانِ عَنِ الْكُسْرَةِ) أما الياء فلأنها نشأ عنها فقامت مقامها وأما الفتحة فلأن الكسرة نائب عنها في الجمع المؤنث فتعاوضتا في نيابة كل عن الأخرى (فَأَمَّا الْكُسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ) أصالة (فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعٍ) لا زائد عليها (فِي الْأَسْمِ الْمُفْرَدِ) المتقدم تعريفه (الْمُنْصَرِفِ) وهو ما دخله تنوين الصرف سواء أكان الخفض بالحرف أو بالإضافة أو بالتعبية ويجمع الثلاثة (تُحْوَى بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) وإعرابه بسم جار ومجرور الباء حرف جر واسم مجرور بالياء وعلامة جره كسر آخره متعلق بفعل محذوف وجوبا كما ابن عتقاء وعلل ذلك بأن البسمة جارية مجرى المثل ومن قواعد النحاة أن الجارية مجرى المثل يحذف متعلقة وجوبا وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه والإضافة فيه مقدرة باللام الرحمن الرحيم صفتان لله والصفة تتبع الموصوف في إعرابه تبعاً

في جره وعلامة الجر فيهما كسر آخرهما ويجوز أن يعرب الرحمن بدلاً من لفظ الجلالة والرحيم نعتاً للرحمن لأنه في الأصل علم استعمل استعمال الصفات لغلبة الوصنية عليه ولا فرق بين أن يكون الإعراب فيه ظاهراً كهذا المثال أو مقدرأ نحو (أُولَئِكَ عَلَى هُدًى) وإعرابه أولئك اسم إشارة في محل رفع مبتدأ على هدى جار ومجرور على حرف جر هدى مجرور بعلى وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة المعوض عنها التنوين منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وجملة الجار والمجرور في محل رفع خبر المبتدأ (وَفِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ) المتقدم بيانه (الْمُنْصَرَفِ) أى الذى دخله الصرف وهو التنوين والجر بالكسرة مذكراً كان أو مؤنثاً (تَحْوُ لِلرِّجَالِ نُصِيبُ) مما اكتسبوا وإعرابه للرجال جار ومجرور وعلامة الجر فيه كسر آخره لأنه جمع تكسير منصرف وجملة الجار والمجرور في محل رفع خبر مقدم نصيب مبتدأ مؤخر وجملة مما اكتسبوا في محل رفع صفة لتصيب وقيد المصنف المفرد وجميع التكسير بكونهما منصرفين ليخرج غير المنصرف فإن جره بالفتحة نيابة عن الكسرة (وَفِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ) المتقدم بيانه ولا يكون إلا منصرفاً وإن لم يدخله تنوين الصرف (وَ) في (مَا حُمِلَ عَلَيْهِ) مثال الجمع (تَحْوُ قُلُوبَ الْمُؤْمِنَاتِ) وإعرابه قل فعل أمر مبنى على السكون وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنت للمؤمنات جار ومجرور اللام حرف جر والمؤمنات مجرور باللام وعلامة جره كسر آخره وهو جمع مؤنثة (وَ) مثال ما حمل على الجمع نحو (مَرَرْتُ بِأَوْلَادِ الْأَحْمَالِ) وإعرابه مررت فعل وفاعل مر فعل ماضٍ والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل بأولات جار ومجرور الباء حرف جر وأولات مجرور بالباء وهو مجرور وعلامة جره كسر آخره لأنه محمول على جمع المؤنث إذ لا واحد له من لفظه (وَأَمَّا الْبَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ) نيابة عن الكسرة (فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ) لا رابع لها (فِي الْأَسْمَاءِ الْمَيِّتَةِ) التى تقدم ذكرها وسبأى شروط إعرابها بالحروف (تَحْوُ أَرْجَعُوا إِلَى أَيْكُمْ) وإعرابه ارجعوا فعل أمر مبنى على حذف النون والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل على أَيْكُمْ جار ومجرور على حرف جر أبى مجرور بغلى وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من السماء الستة وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة والميم علامة الجمع (كَمَا أَمْتَكُمُ عَلَى أَخِيهِ) وإعرابه الكاف حرف تشبيه وجر ما مصدرية تسبك

الفعل بعدها بمصدر أمتكم فعل وفاعل ومنمولى آمن فعل ماضٍ والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل والكاف ضمير متصل في محل نصب منمولى به والميم علامة الجمع والمصدر المنسبك من ما وبعدها مجرور بالكاف والتقدير كامنى لكم على أخيه والجار والمجرور في موضع نصب على أنه نعت مصدر محذوف أو على الحال منه والتقدير إلا أمنا كامنى إياكم على أخيه أو إلا ائتماننا كائتمانى لكم عن أخيه شبه ائتمانه لهم على هذا بائتمانهم لهم على ذلك وعلى أخيه جار ومجرور على حرف جر أخى وأخر مجرور بعلى وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والهاء مضاف إليه متعلق بأمنتكم وقوله من قبل جار ومجرور مبنى على الضم ومحل النصب متعلق بأمنتكم والمضاف إليه محذوف أى قبل هذا الزمان (وَمَرَرْتُ بِحَيْمِكَ) بكسر الكاف وإعرابه مررت فعل وفاعل حميمك الياء حرف جر وحكى مجرور بالياء وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة (وَفِيكَ وَهَيْئِكَ) معطوفان على حميمك والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه نعاد في جرد وعلامة الجر فيهما الياء نيابة عن الكسرة لأنهما من الأسماء الستة والكاف فيهما في محل جر بالإضافة (وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى) الواو حرف عطف على قوله تعالى: ﴿...وَالَّذِينَ إِحْسَانًا...﴾ [البقرة: ٨٣] والجار معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه تبعه في جرد وهو مجرور وعلامة جره كسر آخره ذى صفة والصفة تتبع الموصوف في إعرابه تبعه في جرد وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والقربى مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره كسرة مفدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم متصور (وَفِي الْعُنْتَى وَمَا حَمِلَ عَلَيْهِ) مما تقدم بيانه فمثال المثنى (نَحْوُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ) وإعرابه حتى حرف غاية وينصب فعل متصارع منصوب بأن مضمرة وجوبا وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا مجمع منمولى به وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف والحجرين مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى والسون يبدت عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد (و) مثال الذى حمل على الثنى (مَرَرْتُ بِالثَّنَيْنِ) أى رحلين

وإعرابه مررت فعل وفاعل بائنين جار ومجرور الباء حرف جر اثنين مجرور بالباء وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على المثني والنون زيدت عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد (وَأَتَيْنِ) أى امرأتين وهو معطوف على ما قبله وعلامة جره الياء لأنه محمول على المثني (وَفِي جَمْعِ الْمَذَكِرِ السَّالِمِ وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ) مما تقدم بيانه مثال الجمع (تَحَوُّ قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ) وإعرابه قل فعل أمر مبنى على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقدره أنت للمؤمنين جار ومجرور واللام حرف جر المؤمنين مجرور باللام وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم والنون زيدت عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد ومثال الذى حمل على الجمع (فَأَطْعَمَ سِتِينَ مِسْكِينًا) وإعرابه الفاء داخلة في جواب الشرط من قوله تعالى: ﴿...فَسَأْتِزِطَّعُ فَأَطْعَمَ سِتِينَ...﴾ [المجادلة: ٤] وإطعام مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وخيره محذوف تقديره فعلية إطعام ستين وإطعام مصدر يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وهو مضاف ومفعوله ستين مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على جمع المذكر السالم والنون زيدت عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد وفاعل المصدر ضمير محذوف والتقدير فإطعامه ستين ولا يقال في المصدر وفاعله مستتر لأنه يستتر فيه المضير بل يحذف ويجوز أن يعرب قوله فإطعام مبتدأ خبره محذوف والتقدير فإطعامه ستين واجب ومسكيناً تمييز وعلامة نصبه فتح آخره (وَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ) نيابة عن الكسرة (فِي الْإِسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ) حملاً للخفض على النصب (مُقَرَّداً كَأَنَّ) ذلك الاسم الذى لا ينصرف (تَحَوُّ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ) وإعرابه الواو حرف عطف أوحينا فعل وفاعل أوحى فعل ماض ونا ضمير متصل في محل رفع فاعل على إبراهيم جار ومجرور على حرف جر إبراهيم مجرور بالياء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف علتان فرعتان من علل تسع وهى العلمية والعجمة واسماعيل الواو حرف عطف اسمعيل معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه تبعه في جره وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والعجمة (فَحَيَّوْا يَاحْسَنَ مِنْهَا) وإعرابه الفاء رابطة لجواب إذا من قوله تعالى:

﴿ وَإِذَا حُجِبْتُمْ بِنَجِيَّةٍ فَحَيُّوا... ﴾ [الساء: ٨٦] وإذا حجبتم بتحيةة حيوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل بأحسن جار ومجرور الباء حرف جر وأحسن مجرور بالباء وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف علتان فرعيتان من علل تسع وهى الوصف ووزن الفعل وأحسن أفعل تفضيل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هى لأن التقدير فحيوا بتحيةة أحسن منها ومنها جار ومجرور متعلق بأحسن (أَوْ جَمْعُ تَكْمِيرٍ نَحْوُ مِنْ مَحَارِبٍ) من قوله تعالى: ﴿ يَصَلُّونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبٍ وَمَتَشَبِهٍ... ﴾ [سبا: ١٣] وإعرابه يعملون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون والواو فاعل وله جار ومجرور في محل نصب على الحال من الواو وما اسم موصول في محل نصب مفعول به وجملة يشاء صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد محذوف والتقدير ما يشاءه من محارِبٍ جار ومجرور من حرف جر محارِبٍ مجرور عن وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأن اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف علة تقوم مقام علتين وهى صيغة منتهى الجموع وتماثل عاطف ومعطوف وعلامة الجر فيه الفتحة لأن اسم لا ينصرف صيغة منتهى الجموع ثم الضمير المرفوع في يعملون عائد على الحن المسخرة لسليمان والضمير المجرور في له عائد على سليمان والمحارِبُ أنية مرتفعة يصعد إليها بدرج التماثل جمع ثمال وهى الصور من غناس وزجاج ورخام وله يكن اتخاذ الصور حراماً في شريعته ثم الجر بالفتحة حكم مستمر فيما لا يتصرف (إِلَّا إِذَا أَضْيَفَ) على ما بعده فإنه يجر بالكسرة على الأصل لبعده حينئذ عن شبه الفعل (نَحْوُ فِي أَحْسَنَ تَقْوِيمٍ) وإعرابه في أحسن جار ومجرور في حرف جر أحسن مجرور بنى وهو مجرور وعلامة حره كسر آخره وهو مضاف وتقويم مضاف إليه (أَوْ دَخَلْتُ عَلَيْهِ أَلْ) معرفة كانت أو موصولة أو رائدة (نَحْوُ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ) وإعرابه الواو حرف عطف أنتم ضمير منفصل في محل رفع متداً عاكفون خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم وعاكفون اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله

مستتر فيه وجوبا تقديره أنتم في المساجد جار ومجرور في حرف جر والمساجد مجرور بنفى
وعلاوة جره كسر آخره متعلق بعكاف (وَلِلجَزْمِ عَلَامَتَانِ) أصالة ونيابة ولا ثالث لهما
(السُّكُونُ) وهو حذف الحركة (وَهُوَ الْأَصْلُ) في بابه ولهذا قدمه (وَالْحَذْفُ) وهو سقوط
حرف العلة أو نون الرفع للجازم (وَهُوَ تَائِبٌ عَنْهُ) فيكون فرعاً عن السكون (فَأَمَّا السُّكُونُ
فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ) بكسر الخاء وهو ما ليس آخره
حرف علة (الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ) مما يوجب بناءه أو ينقل إعرابه (نَحْوُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ
يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفْوًا أَحَدٌ) وإعرابه لم حرف نفى وجزم يلد فعل مضارع مجزوم بلم
وعلاوة جزمه سكون آخره وفاعله مستتر فيه جواز تقديره هو ولم يولد لم حرف نفى وجزم
يولد فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بلم وعلاوة جزمه سكون آخره ونائب الفاعل مستتر
فيه جوازاً تقديره هو ولم يكن لم حرف نفى وجزم يكن فعل مضارع مجزوم بلم وعلاوة
جزمه سكون آخره منصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر له جار ومجرور
متعلق بكنوا كما قاله جمهور العربين وأجاز أبو البقاء أن يكون في محل نصب على الحال
من كنوا متعلق بواجب الحذف تقديره كائناً لأنه في الأصل صفة كفوا فلما قدم على نصب
على الحال كفوا خبرها مقدم أحد اسمها مؤخر وأجاز بعضهم أن يعرب له جار ومجرور في
محل نصب خبر كان وكنوا حال من أحد لتقدمه عليه واحد اسمها واعترضه أبو حيان بأن له
ظرف ناقص فلا يصح جعله خبراً لكان بل هو متعلق بكنوا وقدم عليه للاهتمام به غن في
ضمير الباري سبحانه (وَأَمَّا الْحَذْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلجَزْمِ) نيابة عن الكسرة (فِي الْفِعْلِ
الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ) الذي اعتل آخره فمعتل اسم فاعل من اعتل إذا مرض وأضافته إلى
الأخر لفظية (وَهُوَ مَا آخِرُهُ حَرْفٌ عِلَّةٌ) وهذا في اصطلاح النحاة وأما أهل التصريف فهو
عدهم ما أحد أصوله حرف علة نحو وعد وقال (وَحُرُوفُ الْعِلَّةِ) ثلاثة (الْأَلِفُ وَالْوَاوُ
وَالْيَاءُ) سميت بذلك لأن من شأنها أن تنقلب بعضها على بعض وحقيقة العلة تغير الشئ
عن حاله وتسمى أيضاً حروف المد واللين إذا كان حركة ما قبلها من جنسها فإن لم تكن من
جنسها سميت حرف لين والتنصیل المذكور إنما هو في الواو والياء وأما الألف فحرف مد
أبـ (نَحْوُ لَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ) لم حرف نفى وجزم يخش فعل مضارع مجزوم بلم وعلاوة

جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الألف وفاعله مستتر فيه جواراً تقديره هو إلا أداة حصر الله منصوب على التعظيم وعلامة نصبه فتح آخره (وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ) وإعرابه الواو ابتدائية من اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه في محل رفع مبتدأ يدع فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الواو وفاعله مستتر فيه جواراً تقديره هو وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر من مع ظرف مكان مفعول فيه يتعلق بيدع وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه وجواب الشرط قوله تعالى : ﴿... فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّيَ...﴾ [المؤمنين: ١١٧] (وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ) وإعرابه من اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ يهد فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء لله فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر وجواب الشرط قوله تعالى : ﴿... فَهُوَ الْمُهْتَدَى...﴾ [الأعراف: ١٧٨] فهو المهتدى فإن قيل قد جاء في بعض التراث وأشعار العرب إثبات حرف العلة مع الجازم قلت أجابوا عنه بأن حرف العلة فيه تولد من إشباع الحركة التي قبله أو أنه عومل المعتل فيه معاملة الصحيح في جزمه بحذف الحركة لكنها في الصحيح حركة ملفوظة وفي المعتل حركة مقدرة (وفي الأفعال التي رَفَعَهَا يَثْبَاتُ النُّونَ) ويقال لها الأفعال الخمسة فإن جزمها إذ دخل عليها الجازم يكون بحذف النون (تَحْوُ إِذْ تُثَوِّبُ) وإعرابه أن حرف شرط جازم تنوبا فعل مضارع مجزوم بأن وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع فاعل وجواب الشرط محذوف تقديره أن تنوبا إلى الله تنبلاً أو يتب أنه عليكما وليس هو قوله تعالى : ﴿... فَقَدْ صَعَتَ قُلُوبُكُمْ...﴾ [التحریم: ٤] فقد صعت قلوبكما كما قد يتوهمه بعض العرب: ﴿... وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا...﴾ [آل عمران: ١٢٠] وإعرابه أن حرف شرط جازم تصبروا فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة فاعل وتتقوا معطوف على تصبروا وعلامة الجزم فيه حذف النون وجواب الشرط جملة قوله تعالى : ﴿... فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٦] ﴿... وَلَا تَحْنَأْنِي...﴾

[القصص: ٧] وإعرابه لا ناهية تخافى فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وباء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل.

(فصل) في بيان حاصل الفصل المتقدم على عادة المتقدمين بذكر الشئ تفصيلاً ثم إجمالاً اعتناء بشأن ما يشتمل عليه هذا الفصل لأن أساس العربية (جَمِيعُ مَا تَقَدَّمَ) ذكره (مِنْ الْمُعْرَبَاتِ) جمع معرب وهو شيآن الاسم الذى لا يشبه مبنى الأصل والفعل المضارع الذى لم يتصل به نوناً التوكيد ولا نون الإناث (قَسَمَانِ) لا زائد عليهما بدليل الاستقراء (قَسَمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ) الثلاث الضمة والفتحة والكسرة وبالسكون لأنه حذف الحركة (وَقَسَمٌ يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ) الأربعة الواو والألف والياء والنون أو بالحذف لها (فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ) إجمالاً (أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ) ثلاثة منها تختص بالأسماء (الاسْمُ الْمُفْرَدُ) كزيد وأحمد ويحيى (وَجَمْعُ التَّكْمِينِ) كاعبد ومساجد وأسارى (وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ) ويقال له الجمع بالألف والناء كعملمات وفضليات (و) نوع يختص بالفعل وهو (الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْئاً) نحو يذهب ويأتى ويرضى ويدعو فإن اتصل به شئ يوجب بناءه أو ينقل إعرابه كالضمان البارزة لم يكن حكمه كذلك (وَكُلُّهَا) أى المذكورات أى مجموعها لا جميعها لتخلف بعض الأحكام في بعضها (تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ) نحو يضرب زيد ورجال ومسلمات (وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ) نحو لن اضرب زيدا ورجالاً (وَتُخَفَّضُ بِالْكَسْرِ) كمررت بزيد ورجال ومسلمات (وَتُحْرَمُ بِالسُّكُونِ) نحو لم يضرب زيد (وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ) بالسكون (ثَلَاثَةُ أَشْيَاءِ) الاسم الذى لا يتصرف مفرداً (كَانَ) كاحمد (أَوْ جَمْعُ تَكْمِينٍ) كمساجد ومصايح (فَائِهِ يُخَفَّضُ بِالْفَتْحَةِ) الظاهرة كالأمثلة المذكورة أو المقدرة كمررت بأسارى وموسى وإنما يجز بالفتحة نيابة عن الكسرة (مَا لَمْ يُضَفْ) نحو مررت بأفضلكم (أَوْ) لم (تَدْخُلْ عَلَيْهِ أَنْ) نحو وأنتم عاكفون في المساحد ومررت بالاسارى فإنه حينئذ يجز بالكسرة كما علم مما تقدم (وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ) وما حمل عليه (فَائِهِ يُنْصَبُ بِالْكَسْرِ) نيابة عن الفتحة لزوماً مطلقاً عند الصريين كرايت الهندات وأجاز أكثر الكوفيين فتحه مطلقاً (وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الْآخِرِ فَائِهِ يُحْرَمُ بِحَدْفِ آخِرِهِ) نيابة عن السكون نحو لم يدع ولم يتخش ولم ير (وَتَقَدَّمَتْ أَمثلةٌ ذَلِكَ) أى فلا حاجة إلى إعادتها (وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ)

نيابة عن الحركة (أَرْبَعَةٌ أَنْوَاعٌ) أيضاً ثلاث منها خاصة بالأسماء (وهي المثنى) كالزيدان
 والمسلمان (وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ) كائنان واثنان (وَجَمْعُ الْمَذْكَرِ الْمَسْلُومِ) كالزيدون والمسلمون
 (وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ) كأولو وعشرون (وَالْأَسْمَاءُ السَّوْتَةُ) وهي أبوك وأخوك وحموك وفوك
 وهنوك وذو مال وهذا اللفظ علم عليها بالغلبة كلفظ العشرة بالنسبة إلى الصحابة رضي الله عنهم
 (وَالْأَمْثَلَةُ الْخَمْسَةُ) وهي تفعلان وتفعلون وتفعلون وتفعلين وتسمى الأفعال
 الخمسة وكلا الاسمين علم عليها بالغلبة والتعبير بالأمثلة الخمسة أولى من الأفعال الخمسة
 لما سيأتي إن شاء الله تعالى (فَأَمَّا الْمُثْنَى) وهو كل اسم دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين
 بشروط تسعة منصوصة وزيادة في آخره مخصوصة أما ألف ونون أو ياء ونون وربما يسمى
 بالثنوية إطلاقاً للمصدر على اسم مفعوله مجازاً (فَيُرْفَعُ بِالْأَلْفِ) نيابة عن الضمة كحاء
 الزيدان (وَيُنْصَبُ وَيُجْرُ بِالْيَاءِ الْمَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا الْمَكْسُورِ مَا بَعْدَهَا) نيابة عن الفتحة
 والكسرة كرايت الزيدتين ومررت بالزيدين وفي لغة أخرى وهي لزوم الألف في الأحوال
 الثلاثة وتسمى لغة بلحرث وعليها جاءت قراءة أن هذا لساحران وأشار بقوله المكسور ما
 بعدها على أن النون في المثنى مكسورة وهو الأشهر وفتحها لغة وقد تضم (وَالْحَقُّ يَدُ) أي
 بالمثنى أي حمل عليه في إعرابه بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرأً الفاظ كثيرة ذكر المصنف منها
 خمسة وذكر غيره أكثر من ذلك وضابط ذلك أن كل اسم معرب اختل فيه شئ من شروط
 المثنى وكان بصورته فهو ملحق به فدخل في ذلك أشياء منها ما أريد به التكثير لا حقيقة
 الثنية نحو ليك وسعديك وحنانيك ودواليك من المصادر الملازمة للنصب المضافة لمفعولها
 ونحو القوم حوالبك وحنانيك من الظروف الدالة على الإحاطة والشمول ونحو قوله تعالى :
 ﴿فَبِمَا نَرْجِعُ الْبَصَرَ كَرَّتَيْبٍ...﴾ [الملك: ٤] أي كرات كثيرة ومنها ما اختلف لفظه كالقمرين للشمس
 والقمر والعمرين لابي بكر وعمر أو اختلف معناه كتقولهم القلم أحد اللسانين إذا اللسان
 حقيقة في العضو المعروف مجاز في القلم ومنها ما لا يستعمل إلا مثنى كهبو بين ظهريتهم أي
 وسطهم ومنها ما سمي به نحو عبدان لرجل والسبعان لموضع ومنها (اثنان) للمذكرين
 (وأثنان) بالألف قبل المثلثة وهي لغة أهل الحجاز للمؤنثين (وَأثنان) خذف الألف من أوله
 على لغة بني تميم للمؤنثين أيضاً (مُطْلَقاً) أي سواء أضيئنا على طاهر أم إلى مضمر أم لم

يضافا وذلك لأن وضعهما موضع المثنى لفظاً ومعنى وإن لم يكونا مثنيين حقيقة إذ لم يثبت
 لهما مفرد إذ لا يقال اثن ولا اثنه ولا ثنت ولم يذكر المصنف مثال الاثنيين والاثنتين اكتفاء
 بالأمثلة السابقة (فأئدة) لا يضاف اثنان واثنتان إلى ضمير مثنى فلا يقال اثناهما ويضافان
 على ضمير المفرد والجمع كما قاله ابن هشام في شرح الألفية (وكلا) للمذكرين ولا ينون
 لعدم ذكره من غير إضافة (وكلتا) للمؤنثين وهما مفردان لفظاً مثنيان معنى وألف كلا من
 اصل الكلمة وألف كلتا للتأنيث كحبلتي وناؤها بدل من الواو والمبدلة ألفاً في كلا والأكثر
 مراعاة لفظهما في الأفراد وقد يراعى معانها وتجب إضافتهما على كلمة معرفة دالة على
 اثنين كقوله تعالى: ﴿كَلِمَاتُ الْحَمِيمِينَ مَا تَأْتِي أَكْثَرًا...﴾ [الكهف: ٢٣] وإنما يعربان إعراب المثنى
 (بشروط إضافتهما إلى الضمير نحو جَاءَنِي كِلَاهُمَا وَكِلْتَاهُمَا) وإعرابه جاء فعل ماضٍ
 والنون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به كلا فاعل وعلامة رفعها الألف
 نياحة عن الضمة لأنه محمول على المثنى والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة والميم
 والألف حرفان دالان على التثنية وكتاهما معطوف على ما قبله وعلامة الرفع فيه الألف
 لأنه محمول على المثنى (وَرَأَيْتُ كِلَيْهِمَا وَكِلْتَيْهِمَا) وإعرابه رأيت فعل وفاعل كليهما مفعول
 به وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نياحة عن الفتحة لأن محمول على المثنى وهو مضاف
 والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة والميم والألف حرفان دالان على التثنية وكتيهما
 معطوف على ما قبله وعلامة النصب فيه الياء لأنه محمول على المثنى (وَمَرَرْتُ بِكِلَيْهِمَا
 وَكِلْتَيْهِمَا) وإعرابه مررت فعل وفاعل مر فعل ماضٍ والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل
 بكليهما جارٍ ومجرور الياء حرف جر وكليهما مجرور بالياء وعلامة جره الياء نياحة عن الكسرة
 لأنه محمول على المثنى والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة والميم والألف حرفان دالان
 على التثنية وكتيهما عاطف ومعطوف (فَإِنْ أَضِيقُوا إِلَيَّ الظَّاهِرُ كَانُوا بِالْأَلْفِ فِي الْأَحْوَالِ
 الثَّلَاثَةِ) أى في حال الرفع والنصب والجر (وَكَانَ إِعْرَابُهُمَا كَالْمَقْصُورِ بِحَرَكَةِ مَقْدَرٍ فِي تِلْكَ
 الْأَلْفِ) مراعاة لجانب لفظهما الذي هو الأصل وإعراباً في حالة الإضافة إلى الضمير
 بالحروف مراعاة لمعانها (نَحْوُ جَاءَنِي كِلَا الرَّجُلَيْنِ وَكِلْتَا الْمَرْأَتَيْنِ) إعرابه جاء فعل ماضٍ
 والنون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به وكلا وكتا فاعلان مرفوعان

وعلاوة رفعهما ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأن كلا منهما اسم مقصور وما بعدها مضاف إليه (وَرَأَيْتُ كِلَا الرَّجُلَيْنِ وَكِلْتَا الْمَرَاتَيْنِ) وإعرابه رأيت فعل وفاعل وكلا وكلتا مفعولان منصوبان وعلامة نصبهما فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأن كلا منهما اسم مقصور وما بعدهما مضاف إليه (مَرَرْتُ بِكِلَا الرَّجُلَيْنِ وَكِلْتَا الْمَرَاتَيْنِ) وإعرابه مررت فعل وفاعل والباء حرف جر وكلا وكلتا مجروران بالباء وعلامة الجر فيهما كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأن كلا منهما اسم مقصور وما بعدهما مضاف إليه (وَأَمَّا جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ) وهو كل اسم دل على أكثر من اثنين وكان اختصاراً للمتعاطفات لزيادة في آخره أما واو ونون أو ياء ونون وشرطه أن يكون مفردة أما علماً للمذكر عاقل خال من تاء التانيث ومن التركيب وأما صفة لمذكر عاقل خالية من التاء قابلة لها أو دالة على التفضيل ثم الأصح أن اقل الجمع ثلاثة وقيل أقله اثنان وهو رأى للقاضي أبي بكر الباقلاني وجماعة (فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ) نيابة عن الضمة كجاء الزيدون والمسلمون (وَيُنْصَبُ وَيُجْرُ بِالْيَاءِ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا الْمَفْتُوحُ مَا يَعْدُهَا) نيابة عن الفتحة والكسرة نحو رأيت الزيدين والمسلمين ومررت بالزيدين والمسلمين وإنما فتحوا ما قبل ياء المثني وكروا مت قبل ياء الجمع لأن المثني أكثر دورانا في الكلام من الجمع فخص بالفتحة لختفها بخلاف الجمع وأشار بقوله المفتوح ما بعدها على أن النون في جمع المذكر السالم مفتوحة وهو الأشهر وقد تكسر لضرورة الشعر وإن كان آخر منفرده ياء قبلها كسرة كقاضي ومصطف اسمى فاعل حذف الياء في الجمع فتقول قاضون ومصطفون رفعا وقاضين ومصطفين نصباً وجرأ وإن كان مفردة مقصوراً حذف الألف في الجمع في الجمع لالتقاء الساكنين وبقي ما قبلها مفتوحاً كمصطفى اسم منعدٍ وحلى اسم رجل فتقول مصطفون وحلون رفعا ومصطفين وحلين نصباً وجرأ (تثنيه) مما يجرى على السنة العربيين قولهم في نوني المثني والمجموع والنون زيدت عوضاً عن التنوين وبعضهم يتول عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد وقد أفاد الخبيصي في شرح الحاشية أن النون عوض عن الحركة والتنوين في نحو رجلين وعن الحركة وحدها في الرجلين وعن التنوين وحده نحو غلامى زيد إذ هو الساقط في الإضافة دون الحركة وقال ابن عقاء في تشييف السمع وفي نونهما أقوال

الأول لسيبويه زائدة ليظهر فيها حكم الحركة التي تستعمل لهما تارة وحكم التنوين أخرى وليست عوضاً البتة الثاني للثعلب بدل من تنوينى المثنى ومن تنوينات الجمع وثالثها للزجاج بدل من حركة المفرد والرابع لابن كيسان بدل من تنوينه والخامس للفارسي وابن ولا ذو نسب إلى سيبويه أيضاً بدل منهما انتهى ملخصاً (وَأَنْحَقَّ بِهِ) أى بالجمع المذكر السالم في الإعراب بالواو والياء كل ما هو على صورة الجمع ولم يستوف شروط الجمع وهو أربعة أنواع أحدها أسماء جموع لا واحد لها من لفظها منها (أَوْلُونَ) وهو اسم جمع لذو بمعنى أصحاب لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو بمعنى صاحب ويكتب أولو بواو بعد الهاء: حذلاً لها على أولى وكتب أولى بها ثلاثا تلتبس بالى الجارة (وَعَالِمُونَ) بفتح اللام وهو اسم جمع لعالم وهو ما سوى الله تعالى من الأجناس وإنما لم يكن جمعاً لعالم لأنه واحد له من لفظه إذ عالمون خاص بمن يعقل والعالم عام فيه وفى غيره والجمع لا يكون أخص من مفردة وذو كبرون على أنه جمع عالم ووجه كونه حيثثذ ملحفاً بالجمع أنه ليس بعلم ولا صفة (وَعِشْرُونَ وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْعُقُودِ) كالثلاثين والأربعين والخمسين والستين وهكذا (إِلَى التَّسْعِينَ) بإدخال الغاية أى فالتسعين من جعلتها إذ كلها أسماء جموع وليس عشرون جمعاً لعشرة ولا ثلاثون جمعاً لثلاثة وهكذا والأفصح إطلاق عشرين على ثلاثين لأنها ثلاثة مقادير العشرة وإطلاق ثلاثين على تسعة لأنها ثلاثة مقادير الثلاثة وهذا لا يقول به أحد ولأن هذه الكلمات تدل على معان معينة ولا تعيين في معانى الجمع (تنبيه) من هذا النوع أعنى أسماء الجموع التى لا واحد لها من لفظها أجمعون وتوابعه في التوكيد فتعربها إعراب الملحق بجمع المذكر السالم كما قال ابن عنقاء (و) النوع الثانى جموع تكسير منها (أَرْضُونَ) بفتح الراء وهو جمع تكسير لمؤنث لا يعقل لأن مفردة أرض بالسكون وحى مؤنث لا يعقل (وَمُسُونٌ) بكسر السين وهو جمع تكسير أيضاً لمؤنث لا يعقل لأن مفردة سنة بفتح السين واحلها سنو أو سنه بالواو أو بالهاء بدليل جمعها على سنوات وسنات والجمع يرد الأشياء إلى أصولها (وَتَأْبَهُ) أى باب ستين وهو كل ما كان جمعاً الثلاثى حذفت لاهمه عوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر ولا مذكر له بجمع بالواو والنون قال بعض المحققين ومعرفة ما كان بالصفة المذكورة موقوفة على السماع لا محالة وذلك نحو عضة وعضين وعزة

وعززين وثبة فالعضة والعزة والثبة الجماعة من الناس (تثيبه) من هذا النون نون لأن قياسه ابنون جمع ابن فلما كسر قيل فيه بنون بحذف الألف وذو ومال ونحو ذوى القربى فإنه جمع تكسير على الأصح (و) والنون الثالث جمع تصحيح لم تستوف الشروط منها (أهلون) جمع أهل وليس يعلم ولا صفة وأما قولهم في وصف الله تعالى الحمد لله أهل الحمد فأهل فيه بمعنى المستحق وهو خلاف المجموع بالواو والنون لأنه بمعنى القرابة (وَأَيْلُونُ) جمع إبل وهو المطر الغزير وليس يعلم ولا صفة ومن هذا النوع النوارثون والقادرون والمجيبون في صفاته تعالى وساجدين وطائعين وماضين في صفات غير العاقل وكأبون وأخون وحمون وهنون من الأسماء الستة إذ لا يجمع منها هذا الجمع إلا هى وذو فيقال فيه ذوون (و) النوع الرابع ما يسمى به من هذا الجمع كزيدون والماجشون من أعلام العاقل وفسطون وديرون وماطرون من أسماء البلدان ونحو (عليون) فإنه في الأصل جمع على بكسر العين واللام المشددة والياء فنقل وسمى به أعلى الحة وهو مكان في السماء السابعة تحت العرش وقبل هو ديوان الخير الذى دون فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين (نحو ولا يأتل) أى لا يخلف (أؤلوا) أى أصحاب (الفضل) أى الذين (منكمم) والسعة) هى ضد الضيق والمراد بها هنا اليسار والغنى (أن يؤثوا) أى أن لا يؤثوا (أولى القربى) أى أصحاب القرابة نزلت في أبى بكر حين حلف أن لا يفتق على مسطح بن اثانة وهو ابن خاله حين خاض في الأفك مع الذين خاضوا في عائشة رضى الله عنها وإعرايه لا ناهية بأتل فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء أولو فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه محمول على جمع المذكر السالم وهو مضاف والفضل مضاف إليه منكم جار ومجرور في محل نصب على الحال منعلق بكائن والسعة الواو حرف عطف والسعة معطوف على الفضل أن في محل مصدر ونصب يؤثوا فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل والمصدر المنسبك من أن وما بعده مجرور بحرف جر محذوف تقديره على أن لا يؤثوا أى على عدم إيتانهم أولى القربى وأولى ممنوعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكر السالم

وهو مضاف والقربى مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَتَذَكْرٍ لِأُولَى الْأَنْبِيَاءِ) وإعرابه أن حرف توكيد ونصب وتنصب الاسم وترفع الخبر في ذلك جار ومجرور في محل رفع خبرها مقدم واللام لام الابتداء ذكرى اسمها مؤخر وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور لأولى جار ومجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على جمع المذكر السالم وهو مضاف والألباب مضاف إليه (وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) وإعرابه الحمد مبتدأ والله جار ومجرور في محل رفع خبر رب نعت لله وعلامة جره كسر آخره وهو مضاف والعالمين مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على جمع المذكر السالم (وَلَبِثُوا فِي كَهَنِهِمْ ثَلَاثًا مِائَةً) وإعرابه لبثوا فعل وفاعل لبث فعل ماض والواو فاعل في كهنهم جار ومجرور متعلق بلبثوا ثلاث ظرف زمان وهو مضاف ومائة مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره كسر آخره وسنين بدل من ثلثمائة أو عطف بيان عليها أن نويت ثلثمائة وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكر السالم وقرى باضافة ثلثمائة إلى سنين وهو حينئذ تمييز مجرور والأكثر في تمييز المائة الأفراد دون تمييزها مجموعا قليل قال في الألفية :

ومائة والألف للفرد أضف ومائة بالجمع نزرا قدرد

﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الجم: ٩١] وإعرابه الذين موصول صفة للمقتسمين من قوله تعالى: ﴿كَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ﴾ [الجم: ٩٠] كما أنزلنا على المقتسمين قيل هو اليهود والنصارى وقيل قوم من مشركى العرب اقتسموا طرق مكة يصدون الناس عن الإسلام وقال بعضهم فى القرآن سحر وبعضهم شعر جعلوا فعل وفاعل والجمله صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد الواو من جعلوا القرآن مفعول أول لجعلوا لأنها بمعنى صيروا وعضين مفعولها الثانى وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكر السالم أى جعلوا القرآن أجزاء حيث آمنوا ببعض وكفروا ببعض ﴿شَعَلْنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلُونَا﴾ وإعرابه شعلنا فعل ومفعول شغل ماض والتاء علامة التأنيث ونا ضمير متصل فى محل نصب مفعول به أموال فاعل وهو مرفوع وعلامة

رفعه ضم آخره وهو مضاف ونا ضمير متصل فى محل جر بالإضافة وأهلونا الواو عاطفة
أهلو معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى إعرابه تبعه فى رفعه وهو
مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه محمول على جمع المذكر السالم وهو مضاف
ونا ضمير متصل فى محل جر بالإضافة ﴿لَمَنْ أَوْسَطَ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ وإعرابه من أوسط
جار ومجرور متعلق بإطعام من قوله تعالى: ﴿... فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ...﴾ [المائدة: ٨٩]
على أنه المفعول الثانى والمفعول الأول عشرة والمضاف إليه وهو من إضافة المصدر إلى
مفعوله وقال الفاكهى من أوسط نعت لمفعول محذوف والتقدير قوتا من أوسط ولا يخالف
فى المعنى ما قلناه وما اسم موصول بمعنى الذى فى محل جر بالإضافة تطعمون فعل متسارع
وعلامة رفعه ثبوت النون والواو فاعل وأهليكم منفعول به وعلامة نصبه نيابة عن الفتحة
لأنه محمول على جمع المذكر السالم والكاف ضمير متصل فى محل جر بالإضافة والميم
علامة الجمع وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول لا عمل لها من الإعراب والعائد محذوف
والتقدير تطعمونه أهليكم ﴿إِلَى أَهْلِيهِمْ﴾ وإعرابه إلى حرف جر أهليهم محرور بالياء وعلامة
جره نيابة عن الكسرة لأنه محمول على جمع المذكر السالم وهو مضاف والهاء ضمير متصل
فى محل جر بالإضافة والميم علامة الجمع والجار والمجرور متعلق بمتنقلب من قوله تعالى بل
طنتم أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون إلى أهليهم ﴿كَلَّا إِنْ كُنْتَ الْأَنْزَارِ لَمِ عَلَيْكَ﴾
[المطففين: ١٨] وإعرابه أن حرف توكيد ونصب وتنصب الاسم وترفع الخبر كتاب اسمها وهو
مضاف والأبرار مضاف إليه لئى اللام لام الابتداء فى حرف جر عليين محرور لئى وعلامة
جره الباء نيابة عن المسرة لأنه محمول على جمع المذكر السالم والجار والمجرور فى محل رفع
خبر أن متعلق بواجب الحذف تقديره كائن ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [الأنعام: ١٩] وإعرابه ما
اسم استفهام فى محل رفع مبتدأ أدرى فعل ماضى تنصب مفعولين وفاعله مستتر فيه جوازاً
تقديره هو والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول أول ما اسم استفهام فى محل رفع
مبتدأ عليون خبره وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه محمول على جمع المذكر السالم
والنون زيدت عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد وجملة المبتدأ والخبر

فى محل نصب مفعول ثان لإدارى وجملة إدرى وفاعلها ومفعولها فى محل رفع خبر (وَأَمَّا
الْأَسْمَاءُ الْمَسْتَأْتِ) وهى أبوك وأحوك وحموك وفوك وهنوك وذو مال (فَقَرِّعُ يَا لُؤَاؤُا) نيابة
عن الضمة (وَتُنْصَبُ بِالْأَيْفِرِ) نيابة عن الفتحة (وَتُجْرُ بِالْيَاءِ) نيابة عن الكسرة وإنما تعرب
كذلك (بِشَرْطِ) اجتماع أمور أربعة أحدها أن (تَكُونُ مُضَافَةً) لما بعدها سواء كانت
إضافتها ملفوظة نحو هذا أخوك أو منوية كما قال ابن مالك تبعاً للكوفيين كقوله :

خالط من سلمى خياشيم وفا صهبا خرطوما عقار اقرقفا

التقدير خياشيمها وفاها وقال البصريون أنه ضرورة وهذا الشرط معتبر فيما عدا ذا
فإنها ملازمة للإضافة إلى اسم جنس ظاهر (فَإِنْ أُفْرِدَتْ) أى الأسماء الستة (عَنِ الْإِضَافَةِ
اعْرِيتُ بِالْحَرَكَاتِ الظَّاهِرَةِ) لانتقاء الشرط (نَحْوُ) هذا أب وأخ وحم وعن كموق
وغو (وَلَهُ أَخٌ) وإعرابه له جبار ومجرور خير مقدم أخ مبتدأ مؤخر وعلامة رفعه ضم
آخره (وَوَعُوَ إِنَّ لَهُ أَبًا) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر له جبار
ومجرور فى محل رفع خبرها مقدم أباً اسمها مؤخر وعلامة نصبه فتح آخره (وَ) نحو
(بَنَاتُ الْأَخِ) وإعرابه الواو حرف عطف على أمهاتكم من قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ
عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ... ﴾ [النساء: ٢٣] والمعطوف يتبع عليه فى إعرابه تبعه فى رفعه وعلامة
رفع ضم آخره وهو مضاف والأخ مضاف إليه وعلامة جره كسر آخره (وَ) ثانى شروط
إعرابها بما ذكر (أَنْ تَكُونَ إِضَافَتَهَا لِغَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ) بأن تضاف إلى ظاهر نحو أخو زيد أو
ضمير مخاطب نحو أخوك أو غائب نحو أخوه أو متكلم غير الياء نحو أخونا (فَإِنْ أُضِيفَتْ
إِلَى الْيَاءِ) أى ياء المتكلم قال ابن هشام فى بعض كتبه تقييدها بياء المتكلم حتى إذ ليس لنا
ياء يضاف إليها سواها (اعْرِيتُ بِحَرَكَاتِ مُقَدَّرَةٍ) فى الأحوال الثلاثة (عَلَى مَا قَبْلَ الْيَاءِ)
كغيرها مما يضاف إلى الياء (نَحْوُ إِنَّ هَذَا أَخِي) وإعرابه أن حرف توكيد ونصب تنصب
الاسم وترفع الخبر والهاء للتنبية وذا اسم إشارة فى محل نصب اسمها أخى خبرها وعلامة
رفع ضممة مقدره على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لا
يناسلها إلا كسر ما قبلها والياء ضمير متصل فى محل جر بالإضافة ويجوز أن يعرب أخى
بدلاً من اسم الإشارة وجملة له تسع مبتدأ أو خبر فى محل رفع خبر أن (وَ) ثالث الشروط

﴿أَنْ تَكُونَ﴾ أى الأسماء الستة ﴿مُكَبَّرَةٌ﴾ لا مصغرة ﴿فَإِنْ صَغُرَتْ أَعْرَبَتْ بِالْحَرَكَاتِ الظَّاهِرَةِ﴾ فى الأحوال الثلاثة نحو بضم الهمزة وفتح الباء الموحدة وتشديد الباء ومثله أخيك وحميك وهنيك وذوى مال ويقول فى تصغير فوه فويهك برد الهاء لأن التصغير يرد إلى أصولها وإعراب المثال المذكور الهاء للتثنية وذا اسم إشارة فى محل رفع مبتدأ أبى خبر وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل فى محل جر بالإضافة ﴿و﴾ رابع الشروط أَتَتْكَوْنُ مُفْرَدَةٌ بِالْأَلْفِ رَفْعًا وَبِالْيَاءِ جَرًّا وَنَصْبًا نَحْوُ جَاءَنِي أَبَوَانُ وَأَخْوَانُ وَحَمَوَانُ وَهَنَانُ وَفَمَانُ وَذَوَا مَالٍ فَأَبَوَانُ فَاعِلٌ وَعَلَامَةٌ رَفَعَهُ الْأَلْفُ لِأَنَّهُ مَثْنَى وَمَا بَعْدَهُ عَطْفٌ عَلَيْهِ وَعَلَامَةُ الرَّفْعِ فِي كُلِّ مِمَّا الْأَلْفُ لِأَنَّهُ مَثْنَى ﴿و﴾ اعْرَبَتْ اِعْرَابَ ﴿الْمَجْمُوعِ﴾ الَّذِي هِيَ عَلَى صَوْرَتِهِ فَإِنْ كَانَ جَمْعٌ تَكْسِيرُ اِعْرَبَتْ بِالْحَرَكَاتِ عَلَى الْأَصْلِ كَجَاءَنِي أَبَاؤُكَ وَأَخْوَانُكَ أَوْ جَمْعٌ تَصْحِيحُ اِعْرَبَتْ بِالْوَاوِ رَفْعًا وَبِالْيَاءِ جَرًّا وَنَصْبًا كَجَاءَنِي أَبَوَانُ وَأَخْوَانُ وَحَمَوَانُ وَهَنَوَانُ وَذَوَا مَالٍ وَبَقِيَ عَلَى الْمُصَنَّفِ شَرْطٌ خَامِسٌ وَهُوَ أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مَنْسُوبَةٍ لِلْيَاءِ فَلَوْ نَسَبْتَهَا فَقُلْتَ هَذَا أَبُوِي وَأَخُوِي أَرَبْتَ بِالْحَرَكَاتِ الظَّاهِرَةِ عَلَى يَاءِ النَّسْبَةِ وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْهُ الْمُصَنَّفُ كَأَكْثَرِ النَّحْوِيِّينَ لِأَنَّ شَرْطَ الْإِضَافَةِ مَغْنَى عَنْهُ وَالْأَفْصَحُ فِي الْهَنْ إِذْ تِ اسْتَعْمَلَ مِضَافًا لِغَيْرِ الْيَاءِ ﴿النَّقْصُ﴾ بِالْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ وَهُوَ الْمَفْسَرُ بِقَوْلِهِ ﴿أَيُّ حَذَفَ آخِرُهَا﴾ أَيْ الْوَاوِ وَالْأَلْفِ وَالْيَاءِ لِأَنَّ كَلِمَتَهَا هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ فَإِذَا حَذَفْتَ ضَارَتِ الْكَلِمَةُ نَاقِصَةً وَبَعْدَ الْحَذْفِ يَجْعَلُ مَا قَبْلَ الْمَحذُوفِ كَأَنَّهُ هِيَ آخِرُ الْكَلِمَةِ ﴿و﴾ يَكُونُ ﴿الْإِعْرَابُ لِلْهَنْ بِالْحَرَكَاتِ﴾ الظَّاهِرَةِ ﴿عَلَى التَّوْنِ﴾ الَّتِي هِيَ فِي الْأَصْلِ عَيْنُ الْكَلِمَةِ مَغْدٌ وَنَحْوُهُ مِمَّا حَذَفَ آخِرَهُ وَجَعَلَ اِلْعْرَابَ عَلَى مَا قَبْلَهُ ﴿نَحْوُ هَذَا هُنَا﴾ وَإِعْرَابُهُ الْهَاءُ وَذَا اسْمٌ إِشَارَةٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مَبْتَدَأٌ حَسَّ خَسِرَ مَرْفُوعٌ وَعَلَامَةٌ رَفَعَهُ ضَمُّ آخِرِهِ وَالْكَافُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي مَحَلِّ جَرِّ الْإِضَافَةِ وَرَأَيْتَ هُنَاكَ وَإِعْرَابُهُ رَأَيْتَ فَعْلٌ وَفَاعِلٌ رَأَى فَعْلٌ مَاضٍ وَالتَّاءُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي مَحَلِّ فَاعِلٍ مِنْ مَفْعُولٍ لَهُ وَعَلَامَةٌ نَصْبِهِ فَتَحَ آخِرُهُ وَالْكَافُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي مَحَلِّ جَرِّ الْإِضَافَةِ ﴿وَمَرَرْتُ بِهَيْتِكَ﴾ وَإِعْرَابُهُ مَرَرْتُ فَعْلٌ وَفَاعِلٌ مَرَّ فَعْلٌ مَاضٍ وَالتَّاءُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ فَاعِلٌ بِهَيْتِكَ جَارٌ وَمَجْرُورٌ الْيَاءُ حَرْفٌ جَرٌّ وَهَنْ بِالْيَاءِ وَعَلَامَةٌ جَرِّهِ كَسْرُ آخِرِهِ وَالْكَافُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي مَحَلِّ جَرِّ الْإِضَافَةِ وَإِنَّمَا حَسُنَ النَّقْصُ فِيهِ لِأَنَّهُ فِي حَالِ الْأَفْرَادِ مُتَّفَوِّصٌ عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ وَالْأَصْلُ

فيما نقص في حالة الأفراد أن ينفى على نفسه في حال الإضافة ولأنه المشهور في لسان العرب وإعرابه بالحروف قليل كما أشار إلى ذلك المصنف بقوله والأفصح بلح حتى أن الفراء والزجاجي وجماعة من النحويين لم يطلعوا عليه فانكروا وعدوا أسماء هذا الباب خمسة ﴿وَلِهَذَا لَمْ يَعُدَّهُ صَاحِبُ الْجُرُومِيَّةِ﴾ وقد مرت ترجمته ﴿وَلَا غَيْرُهُ﴾ أى كيعض من ألف في النحو مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ وَجَعَلُوهَا خَمْسَةً ويجوز النقص أيضاً في الأب والأخ والحم نحو هذا ابك وأخك وحمك ورأيت أبك وأخك وحمك ومررت بابك وأخك وحمك ومنه قول الشاعر:

بابه اقتدى عدى فى الكرم ومن يشابهه أبه فما ظلم

وقصر هن أى إعرابهن إعراب المقصور أولى كقوله :

إن أباهما وأبأ أباهما قد بلغا فى المجد غاياتها

وعلى القصر تخرج لغة أهل موت فى قولهم يا فلان فيقال قال يا محزمة ورأيت يا محزمة ومررت بيا محزمة ومثله با فضل وبا وهاب ونحو ذلك من الكنى الجارية بينهم ﴿وَأَمَّا الْأَمْثَلَةُ الْخَمْسَةُ﴾ سميت بذلك لأنها ليست أفعالاً باعيانها كما أن الأسماء الستة أسماء باعيانها وإنما هى أمثلة يكتنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها فإن تفعلان كناية عن يذهبان وينطلقان ويستخرجان وغير ذلك وكذا البواقي وسموها خمسة نظراً إلى لفظها ﴿فَهِيَ كُلُّ فِعْلٍ﴾ مضارع ﴿اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ تَثْبِيئِيٌّ﴾ أسند ذلك الفعل إليه على أنه فاعل به ﴿تَحْوُ فَعْلَانٍ﴾ بالياء المثناة تحت للأثنين الغائبين نحو الزيدان يفعلان ﴿وَتَفْعَلَانٍ﴾ بالتاء المثناة فوقية للأثنين المخاطبين والثنتين المخاطبتين نحو أنتما تفعلان وللغائبتين نحو الهندان تفعلان ﴿أَوْ﴾ اتصل به ﴿ضَمِيرٌ جَمْعٌ﴾ أسند ذلك الفعل إليه ﴿تَحْوُ فَعْلُونٌ﴾ بالياء المثناة التحتية لجماعة الذكور نحو الريدون يفعلون ﴿وَتَفْعَلُونُ﴾ بالمثناة فوقية لجماعة الذكور المخاطبين نحو أتم تفعلون ﴿أَوْ﴾ اتصل به ﴿ضَمِيرٌ الْمُؤَنَّثَةُ الْمُخَاطَبَةُ﴾ أسند ذلك الفعل إليه ﴿تَحْوُ تَفْعَلَيْنِ﴾ بالمثناة فوق للواحد المخاطبة لاغير نحو أنت تفعلين فإنها أى المذكورات ﴿تُرْفَعُ يَبُوتُ التَّوْنُ﴾ المنكسرة مع الألف غالباً المفتوحة مع أختيها نيابة عن الضمة ﴿وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِ التَّوْنِ﴾ نيابة عن الفتحة والسكون نحو فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا حملوا

النصب على الجزم كما حملوه النصب على الجزم على الحر في المثني وجمع المذكر السالم لأن الجزم نظير الجر في الاختصاص وتفعلان كالزيدان وتفعلوا كالزيدون وتفعلين كالزيدين وأما نحو أتجاجوني في الله فاصله أتجاجوني بتونين أحدهما نون الرفع الأخرى نون الوقاية فحذفت أحدهما حالة الرفع تخفيفاً والذي عليه أكثر المتأخرين وفاقاً للأخفش أن المحذوفة نون الوقاية فالفعل على هذا مرفوع بثبوت النون والياء مفعول به وقال ابن مالك تبعاً لسيبويه المحذوفة نون الرفع وصححه في المعنى والتوضيح وعليه فيقال أتجاجوني فعل مضارع مرفوع بثبوت النون المحذوفة تخفيفاً والنون الموجودة نون الوقاية والياء مفعول به قال ابن مالك سميت نون الوقاية لأنها تقى الفعل من التباسه بالاسم المضاف إلى ياء المتكلم ومن التباس أمر مذكوره بأمر مؤنثه في نحو أكرمني إذا لو حذفت له يفهم المراد وقال تعالى: ﴿...إِلَّا أَنْ يَقُولَ...﴾ [البقرة: ٢٣٧] فالفعل فيه مبنى على على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة ضمير متصل في محل رفع فاعل وليس هو كيفعلون لأن وزنه يفعلن كقولك الساء يخرجن والواو فيه ليست واو الجماعة بل هي لام الكلمة (تثنية) هو لغة الإيقاظ للنون واصطلاحاً الإعلام بتفصيلي ما علم اجمالاً مما قبله علم مما تقدم في الباب السابق ﴿أَنَّ عَلَامَاتِ الْإِعْرَابِ﴾ بحسب مواضعها وهي المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات ﴿أَرْبَعٌ عَشْرَةٌ﴾ للرفع أربع علامات وللنصب خمس علامات وللخفض ثلاث علامات وللجزم علامتان ثم المذكورات منها ﴿أَرْبَعٌ أَصُولٌ﴾ وهي ﴿الضَّمَّةُ لِلرَّفْعِ﴾ فالأصل في كل مرفوع من اسم أو فعل أن يكون رفعه بالضمة ﴿وَالْفَتْحَةُ لِلنَّصْبِ﴾ فالأصل في كل منصوب من اسم أو فعل أن يكون نصبه بالفتحه ﴿وَالْكَسْرَةُ لِلْجَرِّ﴾ فالأصل في كل اسم أن يكون جره بالكسرة ﴿وَالْجَزْمُ لِلسُّكُونِ﴾ فالأصل في كل فعل مضارع صحيح أن يكون جزمه بسكون آخره ومن تلك العلامات (١١) للأربع ﴿عَشْرٌ فُرُوعٌ نَائِبَةٌ عَنْ هَذِهِ الْأَصُولِ﴾ الأربعة وهي أربعة أقسام ﴿ثَلَاثَةٌ﴾ منها ﴿تَثْوِبُ عَنِ الضَّمِّ﴾ وهي الواو والألف والنون وأربع منها تنوب ﴿عَنِ الْفَتْحَةِ﴾ وهو الألف والكسرة والياء وحذف النون ﴿وَالثَّانِ﴾ منها يتوبان ﴿عَنِ الْكَسْرِ﴾ وهما الياء والفتحة ﴿وَوَاحِدَةٌ﴾ منها تنوب ﴿عَنِ السُّكُونِ﴾ وهي الحذف وكونها عشراً إنما هو بحسب مواضع نياتها واما بحسب ذواتها

فهى سبع الواو والألف والياء والنون والفتح والكسر وحذف الحرف و علم أيضا مما تقدم أن النبابة عند تلك الأصول (واقعة في سبعة أبواب) تسمى أبواب النبابة لأن الاعراب الواقع فيها نائب عن الأصل (الأول) منها باب (مَا لَا يَنْصَرِفُ) فانه يغير بالفتحة الا اذا اضيف أو كان مقرونا بأل (القائى) باب جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ والملحق به فانه ينصب بالكسرة مطلقا الا فى حالة الاضطرار وهذا هو مذهب البصريين وقال الكوفيون يجوز نصبه بالفتحة مطلقا على الأصل (الثالث) باب (الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ اللَّاحِظُ) فَإِنَّهُ يُجْرَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ وَعَلَيْهِ عَامَّةُ الْعَرَبِينَ تبعاً لابن السراج فى زعمه ان الحركات الاعرابية لا تقدر فى حالتى الرفع والنصب فعنده لما دخل الجازم حذف الحرف نفسه والصحيح الذى عليه سيويه والجمهور ان اعرابه بالحركات فتقدر فيه الضمة فى نحو يدعوا والفتحة فى نحو يخشى كما يقدران فى نحو موسى والقاضى وعلى هذا فجزمه بحذف الحركات المقدرة فقط وانما حذف حرف العلة لثلاث تلتبس صورة المجزوم بصورة المرفوع فكان القصد من حذف حرف العلة الفرق بينهما (الرابع) باب (الْمَثْنَى) وما حمل عليه فانه يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء الخائمين باب (جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّلَامِ) وما حمل عليه فانه يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء وعلى ما ذكر من كون المثنى والمجموع معربين بالاحرف الثلاثة تكون لاحرف الثلاثة هى نفس الاعراب وهذا هو مذهب جماعة من البصريين وجرى عليه جمع متأخرون كأبى حيان وتلميذه ابن عقيل واختاره ابن مالك وابن هشام وقيل انهما معربان بحركات متندرة فى الاحرف فهى أنفسها محال الاعراب كالدال من زيد والراء من بكر وهذا هو الذى ذهب اليه الخليل وسيبويه وجمهور البصريين وهو الاقوى والاصح عند المحققين (الساوس) باب (الْأَسْمَاءُ السَّتَّةُ) فانه يرفع بالواو وينصب بالف ويجر بالياء وهذا هو المشهور فى اعرابها والذى عليه الجمهور وهو الاصح ان اعرابها بحركات مقدرة على حروف العلة الثلاثة (السابع) باب (الْأَمْثَلَةُ الْخَمْسَةُ) فانها ترفع بثبوت النون تنصب وتخزم بحذفها واعلم أن ما ذكره المصنف من كون النبابة واقعة فى سبعة أبواب مبنى على المذهب المشهور أن المثنى والمجموع والاسماء الستة معربة بالحروف لا بالحركات المقدرة وان الجزم فى المعتل بحذف الحرف لا بحذف الحركة وأما على المذهب الصحيح الذى مشى عليه

سبويه والجمهور فابواب النياية ثلاثة فقط بابان من السماء وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين
 والثانى ما لا ينصرف وياب من الأفعال وهو الأمثلة الخمسة لأن الاعراب بالحرف لا مدخل
 له عنده فى الأسماء ألبتة .

(فصل) فى بيان ما اعرابه بتقديرى **(تَقْدِيرُ الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ)** وهى الضمة
 والفتحة والكسرة **(فى الإسم)** الذى ليس مقصورا ولا منقصوا ولا مثنى ولا مجموعا جمع
 مذكر سالما **(المُضَافِ)** المكسور آخره ليناسب الياء **(إلى ياء المُتَكَلِّمِ)** سواء كانت مفتوحة
 وهو الاصل فيها ككل ما كان على حرف واحد ساكنة للتخفيف وذلك **(تَحْوُ غُلَامِى**
وَأَبْنِى) فتقول فى اعراب نحو جاء غلامى وابنى جاء فعل ماضى غلامى فاعل وهو مرفوع
 وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الماسية لان
 الياء لا يناسبها الا كسر ما قبلها وهو مضاف والياء ضمير متصل فى محل جر بالانضافة وابنى
 معطوف عليه وتقول فى نحو رأيت غلامى وابنى غلامى مفعول به وهو منصوب وعلامة
 نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء إلى آخر ما ذكرنا فى الذى قبله وتقول فى نحو مررت
 بغلامى وابنى غلامى مجرور بالياء وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من
 ظهورها الخ وانما قدرت الحركة فيه لأن ياء المتكلم تستدعى انكسار ما قبلها لاجل المناسبة
 والمحل الواحد لا يقبل حركتين وقيدت الاسم المضاف بكونه ليس مقصورا الخ احترازا عما
 اذا كان مقصورا فانه ثبت الفه ويبقى اعرابه بحركات مقدرة عليها للتعذر وعما اذا كان
 منقوصا فان ياءه تدغم فى ياء المتكلم وتشد نحو جاءنى قاضى ورأيت قاضى ومررت
 بقاضى ويبقى اعرابه بحركات مقدرة على الياء للاستئفال وعما اذا كان مثنى فانه فى حالة
 الرفع يبقى الفه ويكون رفعه بها نياية عن الضمة نحو جاءنى مسلمائى وفى حالة النصب
 واخر تدغم ياؤه فى ياء المتكلم نحو رأيت غلامى ومررت بغلامى وعما اذا كان جمع مذكر
 سالما فانه فى حالة الرفع تقلب واؤه ياء وتدغم فى ياء المتكلم ويكون رفعه بالواو المنقلبة ياء
 مدغمه وهو مضاف وياء المتكلم مضاف اليه نحو جاءنى مسلمى أصله مملعون فلما أضيف
 الى الياء حذفت النون لأجل الاضافة والواو قلبت ياء وأدغمت وفى حالتى النصب والجر
 تدغم ياؤه فى ياء المتكلم على نحو ما تقدم فى امثلى نحو رأيت مسلمى ومررت بمسلمى

فعلامة نصبه وجره الباء نيابة عن الفتحة والكسرة وهو مضاف والياء مضاف اليه ﴿و﴾ تقدر أيضا جميع الحركات ﴿فِي الْأَسْمِ الْمُعْرَبِ الَّذِي آخِرُهُ أَلِفٌ لَازِمَةٌ﴾ لتعذر تحريك الالف مع بقاء كونها الفا فخرج بالالف ما آخره ياء وخرج بالازمة الاسماء الستة حالة النصب ولا فرق فيه بين أن يكون معرفة ﴿نَحْوُ الْفَتَى وَالْمُصْطَفَى وَمُوسَى﴾ أو نكرة كوحى وعصى ﴿وَجَبَلِي﴾ فانك تقول فى كل منها حالة الرفع وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الالف منه من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وفى حالة النصب وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وفى حالة الجر وعلامة جره كسرة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور واعلم أن محل تقدير الحركات الثلاث فيه اذا كان منصرفا نحو الفتى ورحى فاما غير المنصرف كموسى وجبلى فالمقدر فيه الغنمة حالة الرفع والفتحة فى حالتى النصب والجر ولا تقدر فيه الكسرة لعدم دخولها فيه وقيل بتقديرها أيضا لأنها انما استثقلت فيما لا ينصرف كاحمد للثقل ولا ثقل مع التقدير ولعل المؤلف جرى على ذلك فانه مثل بموسى وجبلى قاله الفاكهى ﴿وُسَمَى﴾ أى الاسم الذى آخره أَلِفٌ لَازِمَةٌ ﴿مَقْصُورًا﴾ لانه ضد الممدود أو لأنه مقصور أى ممنوع من ظهور الحركات فيه والله در القائل .

شوقى اليه واتنى مملوكه	سلم على المولى البهاء وصف له
جسمى به مشطوره منهوكه	ابدا يجركنى اليه تشوقى
الف فليس بممكن تحريكه	ولقد نحلث لبعده فكائنى

وقد يلحق المقصور التبيين فمقط ألفه فى اللفظ وذلك نحو هذه عصا ورحى وفتى ورأيت عصا ورحى وقتى ومررت بعصا ورحى وفتى والمقصور والممدود على ضربين ضرب منه يدرك بالقياس ضرب منه يدرك بالسمع وقد جاءت الفاظ ممدودة ومقصورة وجميع ذلك يعرف من باب المقصور والممدود فى مبسوطات علم النحو ﴿وَتَقَدَّرُ الضَّمُّ وَالْكَسْرَةُ﴾ دون الفتحة ﴿فِي الْأَسْمِ الَّذِي آخِرُهُ يَاءٌ لَازِمَةٌ مَكْمُورٌ مَا قَبْلَهَا﴾ مقرونا بألف ﴿نَحْوُ الْقَاضِي وَالِدَاعِي وَالْمُرْتَقِي﴾ أو لا كقاض وداع ومرتق وانما قدرنا لاستثقالهما على الباء فتقول فى نحو جاء القاضى جاء فعل ماض والقاضى فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة

مقدرة على الباء منع من ظهورها الاستئفال لأنه اسم منقوص وفي نحو مررت بالناضى جار ومجرور الباء حرف جر والقاضى مجرور بالباء وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الباء منع من ظهورها الاستئفال لانه اسم منقوص **(وَيُسَمَّى)** أى الاسم المذكور **(مَنْقُوصاً)** لأنه نقص منه بعض الحركات ولأن لامة وهو الباء تحذف اذا نون كقاض فرارا من التقاء الساكنين **نَحْوُ كَيْتَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ...** [التمر: ٦٦] واعرابه يوم ظرف زمان متعلق باذكر مضمرا أو بقوله تعالى بعده يخرجون وقيل غير ذلك يدع فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الاستئفال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو والداع فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الباء المحذوفة تخفيفا منع من ظهورها الاستئفال لأنه اسم منقوص والمراد بالداع اسرافيل وقوله إلى شئ نكر أى مكر تنكره النفوس لشدةه وهو الحساب وحذفت الواو من يدع فى الرسم تبعا للنطق والياء من الداع تخفيفا اجراء لأل محرى التنوين المعاقب لها فكما تحذف الباء مع التنوين تحذف مع ال **(مُهْطِعِينَ)** أى مسرعين مادى أعناقهم **(إِلَى الدَّاعِ)** وهو اسرافيل واعرابه مهطعين حال من الواو فى يخرجون وهو منصوب وعلامة نصبه الباء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد ومهطعين اسم فاعل بعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هم الى الداع جار ومجرور الى حرف جر الداع مجرور بالياء وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الباء [١١] منع من ظهورها الاستئفال لانه اسم منقوص **(وَتُظْهَرُ فِيهِ الْفَتْحَةُ)** حالة النصب ما لم يضاف لياء التكلم كما مر واتما ظهرت فيه الفتحة **(لَخَفَّتْهَا)** عليه **(نَحْوُ أَجْبُوا دَاعِيَ اللَّهِ)** وهو محمد ﷺ واعرابه أجبوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل داعى مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف ولفظ الخلاصة مضاف اليه **(تنبية)** محل ما ذكر فى الاسم المنقوص ما لم يكن على صيغة منتهى الجموع وما لم يكن أول جزأين جعل مجموعهما اسما واحدا فان كان على صيغة منتهى الجموع فالمقدر فيه الضمة والفتحة وذلك نحو جوار وغواش فتقول هذه جوار ومررت بجوار

واعرابه الياء للتثنية و ذة اسم اشارة فى محل رفع مبتدأ جوار خير وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدره على الياء المحذوفة المعوض عنها التنوين منع من ظهورها الاستثقال لأنه اسم منقوص ومررت فعل وفاعل بجوار جار ومجرور وعلامة جره فتحة مقدره على الياء المحذوفة المعوض عنها التنوين منع من ظهورها الاستثقال لأنه اسم منقوص وأما فى حالة النصب فتظهر فيه الفتحة نحو رأيت جوارى وإن كان المنقوص أول جزأين جعل مجموعهما اسما واحدا وركبا تركيبيا اضافيا وآخر أولهما ياء نحو رأيت معد يكرب فانه يقدر فى آخر الجزء الأول منهما الفتحة فى حالة النصب بلا خلاف اذ لم يسمع فيه الفتح فى حالة النصب **(وَتَقْدَرُ الضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ)** دون الكسرة **(فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ)** آخره بالألف لتعذر تحريكها كما مر بخلاف السكون فلا يقدر فيه لنيابة حذف الألف عنه على ما مر وذلك نحو زيد يخشى ولن يخشى فيخشى فى الأول مرفوع وفى الثانى منصوب بلن وعلامة رفعه فى الأول ضمة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف وعلامة نصبه فى الثانى فتحة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف **(وَتَقْدَرُ الضَّمَّةُ قَطُّ)** أى دون الفتحة **(فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ** آخره **(بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ)** فالأول **(نَحْوُ)** زيد **(يَدْعُو)** واعرابه زيد مبتدأ يدعو فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدره على الواو منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر **(وَ)** نحو زيد **(يَرْمِي)** واعرابه زيد مبتدأ يرمى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدره على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر **(وَتَظْهَرُ الْفَتْحَةُ)** فى آخره اذا دخل عليه ناصب لختنها **(نَحْوُ لَنْ يَدْعُوَ وَلَنْ يَرْمِيَ)** واعرابه لن حرف نفي ونصب يدعو فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتح آخره ومثله لن يرمى **(وَالْجَزْمُ فِي الثَّلَاثَةِ)** أى فى الأفعال الثلاثة المعتلة اذا دخل عليها جازم **(بِالْحَذْفِ)** لأواخرهن **(كَمَا تَقْدَمُ)** بيان ذلك نحو لم يفرز ولم يخش ولم يرم لأن أحرف العلة لضعفها بسكونها قريبة من الحركات فتسلط عليها العامل كما تسلط على احركات

فحذفها كما تحذف الحركات ومحل حذف الحرف للحارم 'دا' كان أصلياً فان كان بدلاً من أصل فلا يحذف نحو يقرأ بفتح اوله مضارع قرأ فإناك تقول فيه يقرأ بالألف ويمتنع حذفها لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة وهي الهمزة التي كانت موجودة قبل الإبدال ألفاً **(فَصْلٌ)** فى موانع الصرف **(الاسم الذى لا يتصرف)** أى لا يدخله الصرف مفردا كان أو غيره **(مَا فِيهِ عِلْتَانٌ)** فرعيتان مرجع احدهما اللفظ والاخرى للمعنى والعلتان المذكورتان **(مِنْ عِلَلٍ تَسَعُ)** لا عاشر لها بديل الاستقراء نحو مررت بناطمة وابراهيم فكل منهما فيه علتان فرعيتان من علل تسع الاول فيه العلمية والتأنيث والثانى فيد العلمية والمعجمة أو فيه علة **(وَاحِدَةٌ)** من العلتين **(تَقْضُومٌ)** فى الاستقلال بمنع الصرف **(مَقَامُ الْعِلْتَيْنِ)** نحو مررت بصحراء وحلبى ومساجد فكل من الثلاثة ممنوع من الصرف لعله فرعية قائمة مقام العلتين الأول لألف التأنيث المقصورة والثانى لألف التأنيث الممدودة والثالث لصيغة تنتهى الجموع **(وَالْعِلَلُ التَّسَعُ)** على سبيل الاجمال والتعداد **(هِيَ الْجَمْعُ)** وهو فرع عن الواحد **(وَوَزْنُ الْفِعْلِ)** وهو فرع عن وزن الاسم لأن الأصل فى كل نوع أن لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فذا كان فيه ذلك الوزن كان فرعاً لوزنه **(وَالْعَدْلُ)** وهو فرع عن المعدول عنه لأن الأصل بقاء الاسم على حاله **(وَالتَّأْنِيثُ)** وهو فرع عن التذكير لانك تقول قائم ثم تقول قائمة **(وَالتَّعْرِيفُ)** وهو فرع عن التذكير لانك تقول رجل ثم تقول الرجل **(وَالتَّرْكِيبُ)** وهو فرع عن الافراد **(وَالْأَيْفُ وَالتَّوْنُ الزَّائِدَتَانِ)** وزيادتهما فرع المزيد عليه **(وَالْعُجْمَةُ)** وهو فى لسان العرب فرع العربية اذ الاصل فى كل لسان ان لا يخالطه لسان آخر **(وَالصَّفَقَةُ)** وهى فرع الموصوف وهذه التسع يجتمعها على الترتيب المذكور قولُ الشاعرِ وهو الامام العلامة الحوى بهاء الدين محمد بن الححاس الحلى رحمه الله تعالى **(إِجْمَعُ وَزْنَ عَادِلًا أَيَّتْ بِمَعْرِفَةٍ رَجَبٌ وَزِدْ عُجْمَةً وَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلًا)** بتثيت ميم كملاً وألّفه للاطلاق ثم منها ما هو مذكور بعصريح الاسم ومنها ما هو مذكور بطريق الاشتقاق فاذا اجتمع فى الاسم علتان من هذه التسع أو واحدة تقوم مقامها صار حينئذ مشابهة للفعل من جهة ان فى الفعل فرعتين عن الاسم احدهما من جهة اللفظ وحى الاشتقاق فان الفعل مشتق من المصدر وثانيتها من جهة المعنى وهو الافادة فان الفعل لا بد

له من فاعل لا يكون اسما فاذا اشبهه الاسم فى ذلك كان مثله فى امتناع ما يمتنع فيه من الجر والتنوين ثم التعريف والوصف علتان معنويتان وبقية العلل التسع لفظية **(فَالْجَمْعُ شَرْطَةٌ)** فى كونه يمنع الصرف **(أَنْ يَكُونَ عَلَى صِيغَةٍ مُتَّهَى الْجُمُوعِ)** أى على صيغة تنتهى الجموع فى الكلمات العربية اليها لأن جمع التكسير قد يجمع فاذا انتهى الى هذه الصيغة بم يجر جمعه جمع تكسير بحال وذلك نحو كلب مفرد وجمعه أكلب وجمع أكلب أكالب بوزن مفاعل ولا يجوز أن يجمع مرة أخرى وكاسم جمعه أسماء وجمع أسماء أسامى بتشديد الياء بوزن مفاعيل اذ الحرف المشدد يقوم مقام حرفين **(وَهِيَ)** أى الصيغة التى تنتهى إليها جموع جمع التكسير **(صِيغَةُ مَفَاعِلٍ)** من كل جمع أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها حرفان أولهما مكسورة لفظا **(نَحْوُ مَسَاجِدَ وَدَرَاهِمَ وَغَنَائِمَ)** أو تقديراً نحو دواب أصله دوايب أو صيغة **(مَفَاعِلٍ)** من كل جمع أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها ثلاثة أحرف أولها مكسور وثانيها ساكن **(نَحْوُ مَصَابِيحَ وَمَحَارِيبَ)** وقد أفهم تمثيله أنه لا يشترط فى الصيغة أن يكون أولهما ميماً وهو كذلك لأن المعتبر موافقة مفاعل ومفاعيل فى الهيئة والوزن لا فى الحروف وقد يقال لهذا الجمع الجمع المتناهى والجمع الذى لا نظير له فى الاحاد أى لا مفرد عربياً على وزنه واذا سمي بهذا الجمع كحضاجر علما للفتح وهو وزن لقبيلة امتنع صرفه نظراً الى الاصل وأما سراويل فقبل منصرف والاصح منع صرفه فقال سيويه أعجمى حمل على موازنه فى العربية وهو مصابيح وقال المبرد هو عربى جمع سراولة تقديراً لا تحقيقاً لأن مدلول سراولة مدلول سراويل لأن كل منهما اسم جنس وأما نحو ملائكة مما كانت فيه الباء زائدة فمنصرف **(وَهَذِهِ الْعِلَّةُ)** يعنى الجمع الذى لا نظير له فى الأحاد **(هِيَ الْعِلَّةُ الْأُولَى مِنْ الْعِلَّتَيْنِ اللَّتَيْنِ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تَمْنَعُ الصَّرْفَ وَحَدَّهَا)** أى فلا يحتاج معها الى علة أخرى بل تستقل بمنع الصرف **(وَتَقُومُ مَقَامَ الْعِلَّتَيْنِ)** وإنما قام الجمع مقامها لأن كونه جمعا بمزلة علة واحدة وهى راجعة الى معنى وكونه على صيغة لا نظير لها فى الأحاد بمنزلة علة أخرى وهى راجعة الى اللفظ ولهذا لو لحقته الباء انصرف لشبهه بالمفرد حينئذ **(وَأَمَّا وَزْنُ الْفِعْلِ)** أى الوزن الذى يكون للفعل الماضى أو المضارع أو الأمر **(فَالْمَرَادُ بِهِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْإِسْمُ عَلَى وَزْنٍ خَاصٍ بِالْفِعْلِ)** بحيث لا يوجد فى اللغة العربية اسم على ذلك الوزن

الا متغولا من الفعل مجردا عن فاعله وذلك **(كَشَمَرَ بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ)** فانه علم لفرس
 للحجاج بن يوسف منقول من شمر يشمر تشميرا اذا أسرع فى المشى وقيل بتضعيف العين
 مختص بالفعل فهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل **(وَضْرَبَ)** بالتخفيف والتشديد كما
 قاله الخبىصى **(بِالْبَاءِ لِلْمَفْعُولِ)** اذا جعل علما لشيء فانه منقول من الفعل الذى هو ضرب
 يضرب ضربا فهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل واحترز بقوله بالبناء للمفعول عما
 هو بصيغة المعلوم فانه غير مختص بالفعل **(وَأَنْطَلَقَ وَنَحْوَهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمَاضِيَةِ الْمَبْدُوءَةِ وَ**
بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ) فانه **(إِذَا سُمِيَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ)** كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لأن
 هذا الوزن لا يوجد فى غير الفعل ومثله ما كان ميديا بقاء المطاوعة نحو تقائل وتصالح فانه
 غير منصرف للعلمية ووزن الفعل قال الازهرى وحكم همزة الوصل فى الفعل المسمى به
 القطع واحترز العسقف بقوله على وزن خاص بالفعل عما إذا كان على وزن لا يختص
 بالفعل فان كان الاسم به أولى لكونه غالبا فيه كالذى على وزن فاغل ككاهل علما أو كان
 مستعملا فى الاسم والفعل على السواء كالذى على وزن فعل بفتح العين كضرب وشجر
 أو ورن فعلل نحو جعفر ودحرج فانه منصرف وان كان الفعل به أولى بأن يكون غالبا فيه
 كآمد بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما وبالذال المهملة وهو علم جعل على ححر
 الكحل فهو ممنوع من الصرف لأنه موازن لاضررب أمر من الضرب **(أَوْ يَكُونُ)** الاسم
(فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةٌ كَزِيَادَةِ الْفِعْلِ) المضارع أى بأن يكون فى أوله حرف من حروف نابت فان
 الفعل أولى بهذه الزيادة من الاسم لأنها فى الفعل تدل على معنى وفى الاسم لا تدل على
 شئ وذلك نحو أفكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهى الراجعة يقال أخذته
 الأكل إذا أصابته رجدة فان الهمزة فيه لا تدل على معنى وهى فى موازنة من الفعل نحو
 أذهب دالة على المتكلم فلذا كان المفتوح بهذه الزيادة من الأفعال أصلا للمفتوح بها من
 الأسماء **(وَهُوَ)** أى الاسم مع تلك الزيادة **(مُشَارِكًا لِلْفِعْلِ فِي وَزْنِهِ)** بشرط كون الوزن
 لازم باقيا فى اللفظ على حالته الأصلية غير مخالف لطريقة الفعل وذلك **(كَأَحْمَدُ)** مبدؤا
 بالهمزة **(وَيَزِيدُ)** مبدؤا بالياء علمين على شخصين **(وَتَغْلِبُ)** مبدؤا بالياء علما على قبيلة
(وَتُرْجِسُ) مبدؤا بالنون علما على نبت فكل من هذه الأربعة غير منصرف للعلمية ووزن

الفعل فان لم يكن الوزن لازما نحو امرئ علما فانه منصرف لأنه فى الرفع نظير اكتب وفى النصب نظير اذهب وفى الجر نظير اضرب فلم يازم وزنا واحدا فى الأحوال الثلاثة وإن لم يكن الوزن باقيا على حالته الأصلية فهو منصرف أيضا نحو رد وقيل وبيع مبنيات للمفعول لأنها لم تبقى على حالتها الأصلية فان أصلها فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الإدغام والاعلال فصارت صيغة رد بمنزلة قتل وصيغة قيل وبيع بمنزلة ديك فوجب صرفها لذلك والترجس قال الفاكهى هو بفتح أوله وكسر ما قبل آخره . وقالوا فى القاموس والترجس بكسر انون وفتحها نافع شمه للزكام والصداع الباردين وأصله بمعنى عروقه منقوعا فى الحليب ليتين يطفى به ذكر العين فيقيمه وينعل فعلا عجيبا. ﴿وَأَمَّا الْعَدْلُ﴾ الذى يمنع الصرف ﴿فَهُوَ خُرُوجُ الْاسْمِ﴾ أى تحويله ﴿عَنْ صِفَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ﴾ أى صيغته التى كان ينبغى أن يكون عليها إلى صيغة أخرى مع اتحاد المعنى والمادة والخروج عن الصيغة الأصلية ﴿إِنَّمَا تَحْقِيقًا﴾ بان يدل دليل غير منع الصرف على خروجه عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى وذلك فى أنواع منها آخر بغضم الهمزة وفتح الحاء فى نحو مررت بنسوة آخر فاخر صفة لنسوة وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعدل والصفة وذلك لأنه جمع لأخرى أنشئ آخر بفتح اء بمعنى مغاير فكان حق جمع المؤنث أن يقال فيه الآخر بالألف واللام وأما آخر بمد الهمزة وفتح الحاء فلا عدل فيه ولكنه ممنوع من الصرف للوصف ووزن الفعل ومنها فعل فى التوكيد وهى جمع وكتع وبضع ويتع فانها ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل لأنها معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد ومنها سحر اذا أريد به سحر يوم بعينه وكان مجردا من أل والاضافة نحو اعتكف فى يوم الجمعة سحر فهو ممنوع من الصرف للعلمية والعدل لأنها معرفة معدولة .

عن السحر ومنها فعال بفتح اء علما لمؤنث كحذام وقطام فى لغة تميم فانهم يمتعون صرفه قال سيبويه للعلمية والعدل عن فاعلة وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوية كزئب وأهل الحجاز يبنوه على الكسر وعلى ذلك قول الشاعر :

اذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام

ومنها امس إذا أريد بها اليوم الذي قمل يومك فان بنى تميم بمنعونه أيضا من الصرف للعلمية والعدل لأنه معدول عن الامس والحجازيون ينونه على الكسر مطلقا ومنها موازن فعال بضم الفاء ومفعل بفتح الميم والعين **(كأَحَادٌ)** بضم الهمزة **(وَمَوْحَدٌ)** بفتح أوله وثالثه **(وَوَثَاءٌ)** بضم أوله **(وَمَثَى)** بفتح أوله **(وَوَثَلَتْ)** بضم أوله **(وَمَثَلَتْ)** بفتح أوله وتالثه وسكون ثانيه **(وَوَثِياعٌ)** بضم أوله **(وَمَرَّعٌ)** بوزن مثلث والاربعة مسموعة باتفاق وما زاد عليها كالخمسة **(وَهَكَذَا إِلَى الْعَشْرَةِ)** أى مع العشرة على الاصح وقول البخارى فى صحيحه وأبى عبيدة ان العرب لا تتجاوز الاربعة اعترضوه بان غيرهما سمع ما لم يسمعا **(فَأَيُّهَا)** أى الامثلة المذكورة **(مَعْدُولَةٌ عَنِ أَفْظِ الْعَدَدِ الْأَصُولِ)** من واحد الى العشرة حال كونها **(مُكْرَرَةٌ)** فاحاد موحد معدولان عن واحد واحد وثناء ومثنى معدولان عن اثنين اثنين وهكذا والدليل على أن اصلها ذلك ان معناها يكرر دون لفظها والاصل فيما اذا كان المعنى مكررا أن يكون اللفظ أيضا مكررا فعلم أن أصلها لفظا مكرر واحد واحد واثان اثنان وثلاثة ثلاثة وهكذا **(فَأَصْلُ جَاءَ الْقَوْمِ أَحَادٌ)** واعرابه جاء فعل ماض القوم فاعل أحاد حال من القوم وعلامة نصبه فتح آخره ولم ينون لأنه مسموع من الصرف للصفة والعدل **(جَاؤَا وَاحِدًا وَاحِدًا)** أى متفرقين فعدل عن واحد الى أحد تخفيفا للفظ **(وَأَصْلُ جَاءَ الْقَوْمِ مَثَى)** واعرابه كاعراب الذى قبله غير ان النصب فى مثنى بفتحة مقدرة على الالف مع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور **(جَاؤَا اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ وَكَذَا فِي الْبَاقِي)** فاصل جاؤا ثلاث جاؤا ثلاثة ثلاثة وهكذا **(وَأَيُّهَا)** أن يكون الخروج عن الأصل **(تَقْدِيرًا)** بان لا يدل دليل غير منع الصرف على وجود العدل فى ذلك الاسم إلا أنه لما وجد غير منصرف وله يكن فيه الا العلمية قدروا فيه العدل حفظا لتأديتهم عن الانحراف وذلك **(كَمَا الْأَعْلَامُ الَّتِي عَلَى وَزْنِ فَعَلٍ)** بضم أوله وفتح ثانيه **(كَمَمَسٍ)** ونحوه مما ليس بصفة فى الأصل **(وَوَزْنُهُ)** علم على الامام أبى خالد زفر من هذيل الكوفى صاحب أبى حنيفة مات رحمه الله سنة خمس مائة **(ووزحل)** علم على كوكب فى السماء السابعة سمي بذلك لأنه زحل أى بعد **(فَأَيُّهَا لَمَّا سُمِعَتْ)** أى الاعلام المذكورة وغيرها مما جاء فى الاعلام على وزنها كجمع وقرح وشم **(مَمْتَوَعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ)** وجملة ما سمع من العرب من الاعلام

المعدولى تقديرا أربعة عشر الثلاثة المذكورة وجمع وقزح وجشم وضر وعصم ومجا ودلف وهبل وبلع وقثم وثعل وكلها معدولة عن فاعل إلا الأخير فانه معدول عن أفعل فهذه الأسماء التى سمعت أى نطقت بها العرب غير منصرفة ﴿وَلَيْسَ فِيهَا عَلَّةٌ ظَاهِرَةٌ غَيْرَ الْعَلْمِيَّةِ﴾ وهى لا تستقل بمنح الصرف وأمكن العدل دون غيره ﴿قَدَرُوا فِيهَا الْعَدْلَ﴾ لان الغالب فى الأعلام النقل مع ان صيغة فعل قد كثر فيها العدل كقدر معدول عن غادر فسق معدول عن فاسق ﴿وَأَكْثَرُهَا مَعْدُولَةٌ﴾ عن فاعل غالبا فعمر ﴿عَنْ عَامِرٍ وَ﴾ زفر ﴿عَنْ زَافِرٍ وَ﴾ زحل ﴿عَنْ زَاحِلٍ﴾ لأن عامرا وزافرا وزاحلا ثابتة فى الأحاد التكرات بخلاف عمر وزفر وزحل ﴿وَأَمَّا التَّائِيثُ﴾ المانع من الصرف ﴿فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ﴾ الأول ﴿تَائِيثٌ بِالْأَلْفِ﴾ أى المقصورة على حبلى أو الممدودة نحو صحراء ﴿وَ﴾ الثانى ﴿تَائِيثٌ بِالتَّاءِ﴾ المتناه من فوق نحو حمزة وطلحة ﴿وَ﴾ الثالث ﴿تَائِيثٌ بِالمَعْنَى﴾ نحو زينب وسعاد وقد يجتمع التائيث باللفظ والمعنى فى كلمة واحدة نحو فاطمة ﴿فَالتَّائِيثُ بِالْأَلْفِ يَمْتَنِعُ الصَّرْفَ﴾ أى يستقل بمنح صرف ما هى فيه ﴿مُطْلَقًا﴾ أى سواء كان نكرة أم معرفة مفردا أم جمعا اسما أو صفة ﴿سَوَاءً كَانَتْ الأَلْفُ تَقْصُورَةً كَحَبْلَى وَمَرْضَى وَذِكْرَى﴾ بلا همز بعد الألف فتقول فى اعراب نحو مررت بحبلى بحبلى جار ومجرور وحبلى مجرور بالباء وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف علة تقوم مقام علتين وهى ألف التائيث المقصورة ﴿أَوْ كَانَتْ مَمْدُودَةً كَصَحْرَاءَ وَحَمْرَاءَ وَزَكْرِيَاءَ﴾ بهمزة بعد الألف فتقول فى اعراب نحو مررت بصحراء جار ومجرور الباء حرف جر صحراء مجرور بالباء وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف علة تقوم مقام علتين وهى ألف التائيث الممدودة وانما مثل المصنف للتائيث بالألف بأمثلة متعددة للإشارة إلى أنها تمتنع صرف ما هى فيه نكرة كان كذكري وصحراء أو معرفة كزكرياء أم مفردا كهذه الأمثلة أو جمعا كمرضى اسما كما تقدم أو صفة كحبلى ومن المؤنث بالالف المقصورة رصوى بتثنية الراء جبل بالمدينة الشريفة وبالالف الممدودة أسماء لأن أصله كما قال سيويه وسما بالواو وزعم القراء أنه جمع اسم فتمعه اذا كان علما مؤنثا للعلمية والتائيث المعنوى وإن كان علما لمذكر للعلمية والتائيث الأصلى نظرا لكونه

منفولا عنه ومن ذلك ما ذكره المصنف بقوله **(وَأَشْيَاءٌ)** وإنما أخرها عما قبلها للخلاف فيها وما ذكره من الحاقها بالمؤنث بالالف هو مذهب سيويه لأن أصلها شيئا كحمرء كرهوا اجتماع حمزتين بينهما ألف فنقلوا اللام وهي الهمزة الاولى إلى محل الفاء فقالوا أشياء بزنة لغناء **(وَهَذِهِ الْعِلَّةُ)** يعنى ذلك التانيث بالالف المقصورة أو الممدودة **(هِيَ الْعِلَّةُ الثَّانِيَةُ مِنْ الْعِلَّتَيْنِ اللَّتَيْنِ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تَمْتَعُ الصَّرْفَ وَخَلَدَهَا)** فلا تحتاج معها الى علة أخرى بل تستل بمنع الصرف **(فَتَقْتَوْمُ مَقَامَ الْعِلَّتَيْنِ)** وذلك لأنها فى نفسها علة لفظية ولزومها لما هى فى بحيث لا يصح حذفها منه بحال بمنزلة علة أخرى معنوية بخلاف تاء التانيث فانها معرضة للزوال لأنها لم توضع الا للفرق بين المذكر والمؤنث ولهذا اشترط لمنع الصرف معها العلمية لأجل أن تلزم **(وَأَمَّا الثَّانِيَةُ بِالتَّاءِ)** ويقال له التانيث اللفظى **(فَيَمْتَعُ الصَّرْفَ)** لما هى فى **(مَعَ الْعِلْمِيَّةِ)** أى إذا كان الاسم الذى دخلت عليه علما ليصير التانيث حيثنذا لازما لأنه بدون العلمية فى معرض الزوال فلا يقوى على منع الصرف فاشترط العلمية فيه لتحصيله عن الزوال حتى لو سمي به مذكر لم تزل التاء نحو حمرة وقائمة فى قولك مررت بامرأة قائمة منصرف وان كان فيه الصفة والتانيث لأن تأنيثه معرض للزوال لأنك لو وصفت به مذكرا نقول مررت برجل قائم **(سَوَاءٌ كَانُ)** أى ما هو مؤنث بالتاء **(عَلَمًا لِمُدَّكِرٍ كَطَلْحَةَ وَلِمُؤنثٍ كَفَاطِمَةَ)** سواء كان متحرك الوسط أم ساكنه زائدا على ثلاثة أحرف أو غير زائد عليها **(وَأَمَّا الثَّانِيَةُ الْمَعْتَوِيَّةُ)** وهو كون الاسم موضوعا لمؤنث خاليا عن احدى علامات التانيث الثلاث وهى التاء والـف التانيث الممدودة والـف التانيث المقصورة **(فَهُوَ كَالثَّانِيَةِ بِالتَّاءِ)** فى اشتراط العلمية فيه ولهذا قال **فَيَمْتَعُ** بفتح الياء أى يمنع الاسم الصرف **(مَعَ الْعِلْمِيَّةِ)** لأنها تحصى تأنيثه عن الزوال لكن لا يصير منع صرفه واجبا الا **(بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الاسمُ زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ كَسَعَادٌ)** بضم أوله علما لامرأة ومثله زيب ومريم لقيام الحرف الرابع مقام التاء **(أَوْ ثَلَاثِيًا مُحْرَكًا أَوْ سَطْرًا كَسَقَرٌ)** علما لضيقة من طباق جهنم واشتقاقه من الساقور وهو الحر ومثلها لضى فإنه مجموع من الصرف للعلمية والتانيث المعنوى لأن تحرك الوسط قائم مقام الحرف الرابع فنقل الاسم فوجب منع صرفه بخلاف ساكن الوسط كهند فان سكونه يوجب الحذف فيزول بذلك أحد السبيين فذلك لم

يجب منع صرفه ﴿أَوْ﴾ ثلاثيا ساكن الوسط أعجميا ﴿كَجُوزٍ﴾ بضم الجيم وسكون الواو بلد بفارس لحصول الثقل بالعجمة في لسان العرب أو ثلاثيا ساكن الوسط ﴿مَنْقُولًا مِنْ الْمُدَكَّرِ إِلَى الْمُؤَنَّثِ كَمَا إِذَا سَمَّيْتَ امْرَأَةً بِزَيْدٍ﴾ فانه ينقله إلى المؤنث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ فمنع من الصرف ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ﴾ بأن كان مؤنثا معنويا ثلاثيا ساكن الوسط غير أعجمي ولا منقولا من المذكر بان كان في الاصل مؤنثا ﴿كَهَيْدٍ وَدَعْدٍ جَازَ الصَّرْفِ﴾ نظرا الى خفة اللفظ بالسكون فقاوم ثقل احدى العلتين ﴿و﴾ جاز ﴿ثَرْكُهُ﴾ نظرا لوجود العلتين العلمية والتأنيث ﴿وَهُوَ﴾ أى ترك الصرف ﴿الْأَحْسَنُ﴾ عند الجمهور وتحاشبا عن الغاء العلتين وان كان المؤنث امعنوى ثنائيا كبد علما جاز فيه الوجهان أيضا والمنع أرجح واذا سمى مذكر بمؤنث الاصل فان كان ثلاثيا صرف سواء كان ساكن الوسط أم متحركة كعبن وقدم علمين منقولين من اسم الخارجتين وأن كان زائدا على الثلاثة كزينب منع وأما أسماء القبائل والبلدان التى لا يظهر فيها سبب سوى العلمية فمنها ما سمع عدم انصرافه ومنها ما سمعه انصرافه ومنها ما سمع فيه الامران ومنها ما لم يسمع فيه شئ فيه فعدم الانصراف باعتبار أنها اسم القبيلة أو القرية أو البقعة والانصراف باعتبار انها اسم الحى أو المكان ﴿وَأَمَّا التَّعْرِيفُ﴾ المعتبر فى منع الصرف ﴿فَالْمُرَادُ بِو﴾ هنا ﴿الْعَلَمِيَّةُ﴾ لأن تعريف المضمرات وأسماء الاشارة والموصولات لا يوجد الا فى المبنيات ومنع الصرف من أحكام العربيات والتعريف بأل والاضافة يجعل غير المنصرف متصرفا أو فى حكمه فلا يتصور حينئذ كونها سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف بالعلمية ﴿وَتَمْتَعُ﴾ أى العلمية الصَّرْفَ اذا اجتمعت فى اسم ﴿مَعَ وَزَنِ الْفِعْلِ كَأَحْمَدَ وَيَزِيدَ﴾ فكل منهما فى نحو مررت بأحمد ويزيد مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف علتان فرعتان وهما العلمية ووزن الفعل ﴿وَمَعَ﴾ فكل منهما فى نحو مررت بعمر وزفر مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والعدل ﴿وَمَعَ التَّأْنِيثِ﴾ بغير الالف كما تقدم بيان ذلك ﴿وَمَعَ التَّرْكِيبِ الْمَرْجِي﴾ بل تتعين معه كما سيأتى ﴿وَمَعَ الْأَلْفِ وَ التَّنُونِ كَعُثْمَانَ﴾ فتقول فى نحو مررت بعثمان مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ﴿وَمَعَ الْعُجْمَةِ﴾ بل تتعين معها ﴿كَمَا سَيَأْتِي﴾ بيان

ذلك وأما الصفة فلا تمنع العلمية الصرف معها لأنهما لا يجتمعان لما بينهما من التضاد لأن الصفة لا تكون الا نكرة كاحمر وسكران ﴿وَأَمَّا التَّرْكِيبُ﴾ المعبر في منع الصرف ﴿فَالْمُرَادُ بِهِ التَّرْكِيبُ الْمَزْجِيُّ﴾ وهو جعل اسمين اسما واحدا منزلا ثانيهما منزلة تاء التانيث فخرج التركيب الاضافى كامرئ القيس وعبد الله ونحوهما لأن الاضافة تعمل غير المنصرف متصرفا فلا تصلح سببا لمنع الصرف والتركيب الاسنادى كتابط شرا وشاب قرناهما لأن الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات على الاصح ولهذا يحكى اللفظ على ما كان عليه قبل العلمية ثم قيد المصنف التركيب المزجى الذى يصلح أن يكون علة لمنع الصرف بقوله ﴿الْمَخْتَوْمُ بِقَيْرٍ وَبِهِ﴾ وذلك ﴿كَبَعْلَيْكَ﴾ علما على بلدة مركب من بعل وهو صنم وبك اسم صاحب هذه البلدة ثم جعلنا اسما واحدا ممنوعا من الصرف للعلمية والتركيب المزجى ﴿وَحَضْرَ مَوْتٍ﴾ هو علم لقطر من اليمن مركب من حضر وموت ثم جعلنا اسما واحدا ممنوعا من الصرف للعبية والتركيب ويكون الاعراب على الجزء الأخير منه وأما الجزء الأول فيفتح آخره اذا لم يكن معتلا ولا نونا كالمثالين المذكورين فان كان آخره معتلا كمعديكرب أو نونا كاذنجانة فيسكن فيهما وقد سمع فى المركب المزجى الغير المختوم بويه لغتان أخريان بناء الجزأين على الفتح واطافة الأول للثانى فيعرب الأول بحسب العوامل ويحر الثانى بالاطافة مصره فاما لم يكن فيه مانع آخر كالعجمة فى رام هرمز فيمنع وأما المركب المزجى المختوم بويه كسيبويه فانه مبنى على الكسر على الاشهر ويجوز منع صرفه لانه قد سمع ويجوز اضافة الجزء الأول منه للثانى فيعرب الأول بحسب العوامل ويبنى الثانى لانه اسم صوت والمحدثون يقولون فى حمويه ونفطويه ودرستويه وحضرويه بسكون الواو وضم ما قبلها وفتح ما بعدها وبالتالي ممنوعا من الصرف وهو الموافق للغة الفارسية ﴿تنبيه﴾ الحق الفاكهى بالمختوم بويه ما ركب من الاعداد كخمسة عشر والظروف نحو هو يأتينا صباح مساء والاحوال نحو حارى بيت بيت فان ذلك كله من قبيل المبنيات أيضا فان سمي بشئ من ذلك بقى على حاله مبنيا قال ابن عنقاء اذا سمي شئ من ذلك فانه يلزم عند سيويه فكه واعرابه اعراب المتضايقين وأجاز غيره نقاؤه على تركيبه مبنيا قيل وهو أحسن وقيل بل واجب وأجاز بعضهم منع صرفه انتهى ﴿وَلَا يَمْتَعُ﴾ أى التركيب المذكور

﴿الصَّرْفُ إِلَّا مَعَ الْعِلْمِيَّةِ﴾ لأنه معه لازم فيقوى على منع الصرف بخلاف ما اذا لم يكن معها فهو فى معرض الزوال فلا يكون معتبرا ﴿وَأَمَّا الْأَيْفُ وَالتُّونُ الزَّائِدَتَانِ﴾ لزيادتهما على أصل بنية الكلمة وقيل لكونهما من حروف الزيادة ﴿فَيَمْتَعَانِ﴾ الاسم ﴿الصَّرْفُ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ﴾ لتحقق شبههما حينئذ بالفى التانيث من حيث امتناع دخول تاء التانيث عابهما بخلاف ما اذا لم يكن الاسم علما نحو سعدان اسم نبت ومرجان اسم لصفار اللؤلؤ كما فى القاموس لأنه لا يمتنع دخول التاء عليه فيقال فيه سعدانة ومرجانة وإذا دخلت مؤنثا التاء بعدته عن شبه الفعل فينصرف ثم مثل لما لا ينصرف من ذلك بقوله ﴿كَعَمْرَانُ وَعَثْمَانُ﴾ اشار بالمثاليين المذكورين إلى ان زيادة الألف والنون فى الاعلام لا تختص بوزن فعلان بفتح الفاء بل تكون فيها وفى غيرها مما هو مضموم الأول أو مكسورة بخلاف الصفة فان زيادة الألف والنون تختص منها بما هو بوزن فعلان بفتح الفاء كما سياتى وحينئذ فيكون نحو عمران وعثمان ممنوعين من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون وعلامة زيادتهما أن يكون قبلهما أكثر من حرفين كهذه الأمثلة الثلاثة فان كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران ان قدرت اصالة التضعيف فزائدتان والاسم المضعف ممنوع من الصرف أو زيادته فالتون اصلية والفعل المضعف منصرف وذلك كحسان ان جعلته من الحس بوزنه فعلان فلا ينصرف وان جعلته من الحسن فوزنه فعال فينصرف وكذا حيان ان جعلته من الحياة فلا ينصرف أو من الحين أى من الهلاك انصرف ﴿وَوَيْنَعَانُ مِنَ الصَّرْفِ مَعَ الصَّفَةِ﴾ بشرط أن يكون بوزن فعلان بفتح الفاء وأن لا تقبل تاء التانيث اما لأنه لا مؤنث له كرحمن لاسمه تعالى أو لأن مؤنثه فعلى ﴿كَسَكْرَانُ﴾ وعطشان فان مؤنثه سكرى وعطشى وبنو أسد تؤنث باب سكران بالتاء فيقولون سكرانة وعطشانة فينصرف وهو قبيح ﴿وَأَمَّا الْعُجْمَةُ﴾ المانعة من الصرف ﴿فَالْمُرَادُ بِهَا أَنْ تُكُونَ الْكَلِمَةَ مِنْ أَوْضَاعٍ﴾ غير العرب بأن تكون من الأروضاع ﴿الْعُجْمِيَّةِ﴾ سواء كانت من أوضاع الفرس أو الروم أو الهند أو الافرنج أو الحشة أو البربر أو غير ذلك وتعرف عجمة الكلمة بنقل الأثمة لها ويخرجها عن أوزان الأسماء العربية نحو ابريسم فان مثل هذا الوزن غير مستعمل فى اللسان العربى ويان يجتمع فيها من الحروف ما لا يجتمع فى كلام العرب كالجيم والصاد

نحو صولجان أو الجيم والقاف نحو منجنيق أو الجيم والكاف نحو سكرجة أو تكون فيه السير والذال نحو ساذج واستاذ أو يكون في أوله نون بعدها راء نحو نرجس أو آخره زاي قبلها دال نحو مهندز لان ذلك لا يكون في كلمة عربية أو بان يكون عاريا من حروف الذلاقة وهو خماسى أو رباعى وحروف الذلاقة ستة وهى الفاء والراء والميم والنون واللام والباء يجمعها فى قولك مر بنفل ﴿كِبْرَاهِيمَ وَاسْمَاعِيلَ وَاسْحَقَ﴾ فإنها ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة وجميعاً بالرفع مبتدأ ﴿أَسْمَاءُ الْأَنْبِيَاءِ﴾ صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ﴿أَعْجَمِيَّةٌ﴾ بالرفع خبر المبتدأ وانما كانت جميع أسماء الأنبياء اعجمية لأنها من أوضاع غير العرب ﴿إِلَّا أَرْبَعَةً﴾ منها وهم ﴿مُحَمَّدٌ وَصَالِحٌ وَشُعَيْبٌ وَهُودٌ صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ﴾ فان هذه الاربعة عربية ولهذا صرفت وألحق بهذا فى الصرف نوح ولوط وشيث لخفتها كما سيأتى ويجمعها قولك صن شمله ونظمها من قال :

ألا أن أسماء النبيين سبعة لها الصرف فى اعراب من يتشد
فشيث ونوح ثم هود وصالح شعيب ولوط والنبي محمد

وشمل قوله وجميع أسماء الأنبياء اعجمية موسى فيكون ممنوعا من الصرف للعلمية والعجمة وادم فيكون اعجميا كآزر على وزن فاعل كخاتم وبه حزم الزخشرى فى الكشاف وذهب فى المفصل الى انه عربى على وزن أفعل والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل واختلف فى عزيز فقال فى الكشاف فى الكلام على قوله تعالى :
﴿... عَزَّزْنَا بِنُورِ اللَّهِ...﴾ [التوبة: ٣٠] من لم يتونه جعله غير منصرف للعلمية والعجمة ومن صرفه جعله عربيا وحكى السمين فى اليسع قولين على أنه علم منقول من فعل مضارع واثنى أنه اسم اعجمى وأل فيه زائدة وذكر بعضهم أن أسماء الملائكة ممنوعة من الصرف الا أربعة مالك ورضوان ومنكر وكبير ومن الأعلام العجمية فرعون وقارون وهامان وبأجوج ومأجوج على قراءة من قرأهما بغير همز وهو من عدا عاصما من القراءة السبعة على قراءة عاصم بالهمز يكونان عربيين لاشتقاقهما حينئذ من أوج البحر وهو توقده وشدته ولكنهما غير منصرفين أيضا فى قراءته للعلمية والتأنيث لأنهما جعلتا اسمين للتيلتين ﴿وَيُشْرَطُ﴾ فيها أى فى كون العجمة مؤثرة فى مع الصرف أمران أحدهما ﴿أَنْ يَكُونَ الْإِسْمُ﴾ الذى فيه

العجمة (عَلَمًا فِي الْعَجَمِيَّةِ) أى بان تكون العجمة متحققة فى ضمن العلم فى لغة العجم أما حقيقة إبراهيم أو حكما بأن نقلته العرب من لغة العجم إلى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقائلون فإنه كان فى لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد سُمى به نافع راويه عيسى لجودة قراءته قبل ان تتصرف فيه العرب فكأنه كان علما فى اللغة العجمية (وَلِذَلِكَ) أى لاستراط كون الاسم الأعجمى علما فى العجمية (صُرِفَ لِجَامٍ) وهو اسم آلة تجعل فى قم الفرس (وَوَحْوَةٌ) مما هو جنس أعجمى لأنه لعدم علميته فى العجمية تصرفت فيه العرب بالاضافة والتعريف بال حتى لو جعل علما لشخص لكان منصرفا لعدم علميته فى العجمية واستعملته العرب غير علم فى ابتداء النقل فعلميته طارئة بعد النقل ومما ذكرته يعلم أن شرط تأثير العجمة فى منع الصرف أن تستعمله العرب من ابتداء نقله الى لغتها علما وأن كان غير علم فى العجمية وهذا هو الذى مشى عليه الشلوين وأصحابه ونسبه بعضهم الى اجمهور ورجحه الفاكهى وابن عنقاء وكلام المصنف يومئ الى اشتراط أن تكون العجم استعملته علما فنقلته العرب كذلك إلى كلامها بلا تصرف وقد قيل أنه ظاهر كلام سيويه وعليه فقائلون ويندار مصروفان لأنهما اسما جنس فى لغة العجم وعلى الأول ممنوعان لأن العرب لم يستعملهما الا علمين (وَو) ثانيهما (أَنْ يَكُونَ زَائِدًا عَلَى الثَّلَاثَةِ) أى على ثلاثة أحرف كإبراهيم لأن الاسم يصير حينئذ ثقيلًا فلو لم يكن زائدا على ذلك لم يمع لأن خفته حينئذ تعارض أحد السبين (وَلِذَلِكَ صُرِفَ نُوحٌ وَكُوطٌ) مع أن كلا منهما اسم أعجمى استعملته العرب بعد نقله الى لغتها علما وانما وجب صرفهما لأن العجمية سب ضعيف غير محققة الوجود فى الاسم فلم يجز اعتبارها مع خنة الاسم وكالزائد على الثلاثة الثلاثى المحرك الوسط عند ابن الحاجب كشر علم حصن فى ديار بكر وكلام أكثر النحاة ياباه لأن العجمة سبب ضعيف فلا تؤثر فى الثلاثى مطلقا لأن الثلاثى خفيف ووضع كلام العجم على الطول (وَأَمَّا الصِّقَّةُ) المعتبرة فى منع الصرف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمه باعتبار معنى معين هو المقصود كاحمر فإنه دال على ذات باعتبار المعنى المقصود منها وهو الحمرة وشرطها فى منع الصرف ان تكون أصلية فيما هى فيه بان لم تستعمل الا وصفا كمشى وثلاث أو تكون ثابتة له فى أصل الوضع سواء كانت باقية فيه كافضل

وسكران أم لا كادهم وأسود وأبطح وأجرح فهذا فى الأصل صفات لكل ما فيه دهمة أو سواد أو انبطاح وهو الاتساع أو جرع وهو الاستواء ثم اختصت بالقييد والحية والمكان المتسع والمكان المستوى ذى الرمل الذى لا ينبت شيئا وغلبت عليها الاسمىة فيجب منعها وان كانت اسما نظرا إلى أصلها بخلاف ما وضع اسما وعرضت فيه الوصفية كرجل ارنب أى ذليل ومررت بنسوة ريع فيجب صرفه فَمَتَّعَ أى الصفة ﴿الصَّرْفُ مَعَ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ﴾ الأول مع ﴿الْعَدْلُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي مَتَّى﴾ المعدول على اثنين اثنين ﴿وَوَثَلَاثُ﴾ المعدول عن ثلاثة ثلاثة فهما ممنوعان من الصرف للعدل عن العدد المكرر والصفة الأصلية لأن هذا المكرر لم يستعمل ال وصفا فالوصفية لازمة له ﴿وَوَ﴾ الثانى ﴿مَعَ الْأَلْفِ وَالنُّونِ﴾ الزائدتين ﴿يَشْرُطُ أَنْ تَكُونَ الصَّرْفَةُ عَلَى وَزْنِ فَعْلَانٍ يَفْتَحُ الْفَاءَ﴾ لأن مضموم الفاء من الصفات كعريان مؤنثه عريانة بدخول التاء فيكون منصرفا قطعا ومكسور التاء لم يوجد فى الصفات ﴿وَلَا يَكُونُ مُؤَنَّثَةً﴾ أى فعلان ﴿عَلَى وَزْنِ﴾ لتحقق مشابهة الالف والنون لالفى التأنيث حينئذ سواء كان مؤنثه على فعلى ﴿تَحْوُ سَكْرَانٍ فَإِنَّ مُؤَنَّثَةَ سَكْرَى﴾ لا سكرانة أو لم يكن له مؤنث أصلا نحو رحمن فهو ممنوع من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون وإن لم يكن له مؤنث على فعلى لأن وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلاؤه الذى هو شرط بالذات ﴿وَتَحْوُ نَدَمَانٍ مُنْصَرَفٍ﴾ بلا خلاف ﴿لأنَّ مُؤَنَّثَةَ نَدَمَانَةٍ﴾ بالتاء ﴿إِنْ كَانَ﴾ ندمان بمعنى رديم ﴿مَنْ الْمَتَادِمَةُ﴾ فى الشراب وفى القاموس نادمة منادمة ونداما جالسه على الشراب وأما إذا كان بمعنى النادم من الندم فغير منصرف اتفاقا لوجود الشرط لأن مؤنثه حينئذ ندمى لا ندمانة ﴿وَوَ﴾ الثالث ﴿مَعَ وَزْنِ الْفِعْلِ يَشْرُطُ أَنْ تَكُونَ﴾ الصفة ﴿عَلَى وَزْنِ أَفْعَلٍ﴾ غالبا كافضل وأبطح وأعمى أو بوزن أفيعل قليلا كافيضل وأحيمل مصغران فانهما بوزن أبيضر مصارع بيظر ﴿وَأَنْ لَا يَكُونَ مُؤَنَّثَةً﴾ بالتاء اما لأنه لا مؤنث له أصلا كأكرم لعظيم الكمرة وهى رأس الذكر وأذر لمن خصيته انتفاخ أوله مؤنث على فعلى ضم أوله نحو أفضل فان مؤنثه فضلى أو على فعلاء بفتح أوله ﴿تَحْوُ أَحْمَرَ﴾ فانه غير منصرف لصفة ووزن الفعل ﴿فَإِنَّ مُؤَنَّثَةَ حَمْرَاءَ﴾ بهمزة ممدودة ﴿وَتَحْوُ أَرْمَلَ مُنْصَرَفٍ﴾ خلافا للأخفش ﴿لأنَّ مُؤَنَّثَةَ﴾ يقبل تاء التأنيث فيقال فيه ﴿أَرْمَلَةٌ﴾ وهو من لا زوج لها وقد

تطلق على المحتاجة كما ينيده في قول القاموس ورجل أرما وامرأة أرملة محتاجة أو مسكينة انتهى **(وَيَجُوزُ صَرْفُ غَيْرِ الْمُتَصَرِّفِ)** أى جعله فى حكم المتصرف بإدخال الكسرة والتنوين عليه لا جعله منصرفا حقيقة لأن ما لا يتصرف هو ما فيه علتان أو واحدة تقوم مقامها بإدخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما **(إِلْتِئَاسِيًّا)** أى لتحصل المناسبة بينه وبين المتصرف عند اجتماعهما فان رعاية المناسبة فى الكلمات أمر مهم عندهم **(كَقِرَاءَةِ نَافِعِ سَلَسِلًا)** بالتنوين لمصاحبه للمتصرف الذى هو أغللا وسعيرا **(وَقَوَارِيرًا قَوَارِيرًا)** يتنوينهما صرف الثانى منهما لمصاحبه للأول وصرف الأول لأنه آخر الآية فصرف ليقف عليه بقلب تنوينه ألفا كما فى آخر سائر الآيات وأجاز أبو البقاء فى نصب الأول وجهين أحدهما أن يكون خيرا لكان والثانى أن يكون حالا فكان تامة **(وَاللضَّرُورَةُ)** أى لضرورة وزن الشعر اما بان لا يستقيم الوزن الا بالتنوين كما فى قول الشاعر:

ويوم دخات الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات انك مرجلى

أو يستقيم لكن يحصل بمنعه زحاف يخرج عن السلامة كقوله :

أعد ذكر نعمان لنا أن ذكره هو المسك ما كررته يتضوع

فإن نعمان لو فتحت نونه من غير تنوين لاستقام الوزن لكن يحصل به زحاف **(تتمة)** يجوز للضرورة منع المتصرف على الأصح أى جعله بصورة المنوع فى حذف التنوين ونحوه لا منعه حقيقة لانقضاء المانع وأجاز قوم منع المتصرف مطلقا قال الأخفش .
كانها لغة الشعراء لأنهم اضطروا اليه فى الشعر فجرت ألسنتهم عليه .

بَابُ النَّكْرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ

قدم المصنف النكرة لأنها أصل المعرفة على ما قاله النحاة عكس ذلك في الحاجبية والتسهيل فقدما المعارف **(الاسم)** بحسب التعريف والتنكير **(صَرْتَانِ أَحَدُهُمَا النَّكْرَةُ وَهِيَ الْأَصْلُ)** على ما عليه سيويه والجمهور وهو الأصح لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ولأنها لا تحتاج في دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج **(وَهِيَ كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي)** جميع أفراد **(جِنْسِهِ)** الشامل له ولغيره بمعنى أنه يصلح اطلاقه على كل فرد منها **(لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدًا)** من أفراد جنسه **(دُونَ آخِرٍ)** وذلك **(كَرَجُلٍ)** فانه شائع في جنس الرجال لانه يصدق على كل ذكر بالغ من بنى آدم اذ لا يختص لفظ رجل بواحد من أفراد الرجال دون الآخر **(وَقَرَسٍ)** فانه شائع في جنس الحيل لا يختص لفظه بواحد منها **(وَكِتَابٍ)** فانه شائع في جنس الكتب لا يختص لفظه بواحد من أفراد جنسه دون الآخر فكل من الثلاثة صادق على كل فرد من أفراد جنسه لا على سبيل الشمول بل على سبيل البدل يعنى انها تصدق على كل واحد بدلا من آخر لا انها تصدق على الجميع دفعة واحدة ولا يشترط في النكرة كثرة الافراد المدرجة تحتها كما يوهمه تمثيل تامصنف بل يشترط أن يكون وضعها على الشبوع سواء كان لها أفراد في الخارج كالأمثلة الثلاثة أو لم يكن منها إلا فرد واحد كشمس وقمر فانهما نكرتان لأنهما من باب الكللى الذى لم يوجد منه الا فرد واحد لكن لفظيهما صالح لتناول أفراد كثيرة ولهذا جمعا فى قول الشاعر . ما للشموس نقلها الا عصان وقول الآخر . وجوههم كأنها أقمار . وأيضا فباستار تحدد الشمس كل يوم والقمر فى شهر كأن أفرادهما تعددت وإن كانت حقيقتهما واحدة **(وَتَقْرِيْبُهُمَا)** أى النكرة والمراد تقريب حدما **(إِلَى الْفَهْمِ)** أى فيم المبتدئ **(أَنْ يُقَالَ النَّكْرَةُ كُلُّ)** بالرفع خبر النكرة ف أى كل اسم موصوف بكونه **(صَلَحٌ)** بفتح اللام وضمها **(دُخُولُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ)** المؤثرتين للتعريف **(عَلَيْهِ)** فى فصيح الكلام ومثل ذلك أم فى لغة حمير وذلك **(كَرَجُلٍ وَأَمْرَأَةٍ وَتَوْبٍ)** فان كلا منهما صالح لدخول الالف واللام عليه بان يقال الرجل والمرأة والتوب **(أَوْ كُلُّ مَا وَقَعَ مَوْقِعَ مَا يَصْلُحُ دُخُولُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ)** المؤثرتين

للتعريف **(عَلَيْهِ)** وذلك **(كَنُوزِي)** في نحو مررت بذى مال ورأيت ذا مال وجاءني ذو مال فان هذا الاسم لا يقبل الالف واللام لكنه وقع موقع شن يقبل ذلك لأنه كما قال المصنف **(بِمَعْنَى صَاحِبِهِ)** وصاحب يقبلها وكذلك في نحو رأيت من هو صاحب لك وقعت موقع انسان وهو يقبل الالف واللام كالانسان فذو ومن نكرتان لوقوعهما موقع ما يقبل الالف واللام المعرفة فخرج ما لا يصلح دخول الالف واللام عليه كزيد وعمرو وبكر أو يصلح ولكن لا تؤثر فيه تعريفاً كفضل وحرث وعباس وحسن اعلاما فان ال إذا دخلت عليه كالفضل والحرث والعباس والحسن لا تفيد تعريفاً فلا يكون نكرة عند حذفها وكذا الاسماء المتوغلة في الابهام وأسماء الفاعلين والمفعولين فان أل لا وان صلح دخولها عليه لكنها باقية على الابهام فلا تفيد تعريفاً وخرج بفصيح الكلام ما دخلت عليه الألف واللام من المعارف مثل يزيد في قول الشاعر :

رأيت الوليد بن يزيد مياكا شديدا باعباء الخلافة كاهله

ومن علامات النكرة أيضا دخول رب عليها كرب شيخ رويت عنه ومنه قبولها لكم أو كآين الخريتين نحو وكم من قرية وكآين من دابة ووقوعها حالا أو تمييزا بلا تأويل واسما أو خيرا للا نافية للجنس وهي أقسام متفاوتة الرتبة فانكر النكرات معلوم لشموله للموجود والمعدوم ثم شئ وموجود تم منحيز وحادث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذو رجلين ثم انسان ثم ذكر ثم بالغ ثم رجل **(وَالضَّرْبُ الثَّانِي الْمَعْرِفَةُ)** وهو ما وضع ليستعمل في واحد بعينه **(وَهِيَ)** في هذا الكتاب **(سِتَّةُ أَنْوَاعٍ)** وزاد بعضهم سابعا وهو المادى النكرة المقصود كبا رجل وتعريفه بالقصد اليه ثم هذه الانواع متفاوتة في التعريف كالنكرات **(الْمُضْمَرُ)** ويقال له الضمير أيضا من أضمرت الشئ إذا أخفيتهُ وسترته فاطلاقه حينئذ على على البارز مجاز والتعبير بالضمير والضمير للبهريين والكوفيون يقولون الكناية والمكنى لأنه ليس بصريح والكناية تقابل الصريح قال الشاعر :

فصرح بما تهوى ودعنى من الكنى فلا خير في اللذات من دونها ستر

(وَهُوَ أَعْرَفُهَا) عند الجمهور وأعرف أنواعه ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب ثم العَلْمُ يلى المضمَر **(ثُمَّ)** اسم **(الإِشَارَةُ)** ومثله المنادى المقصود عند من

عدة منها ومن لم يعد منها نظر لكونه داخلا فى المحلى بالبناء على أن تعريفه بال مقدرة
﴿ثُمَّ﴾ اسم **﴿الْمَوْصُولُ ثُمَّ الْمُعْرَفُ بِالْأَذَاةِ وَالسَّادِسُ﴾** من المعارف **﴿مَا﴾** أى الاسم النكرة
الذى **﴿أَضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهَا﴾** أى هذه الخمسة اضافة تفيده تعريفا كغلام زيد وعلام هذا
وغلام الذى فى الدار وغلام الرجل فخرج ما لا تفيده الاضافة تعريفا كاسماء الفاعلين
والمفعولين والاسم المتوغل فى الابهام كغير ومثل لأنه لا يتعرف بالاضافة وهو بحسب
التعريف غير متأخر عنها فى الرتبة بل هو **﴿فِي رُتْبَةٍ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ﴾** فالمضاف الى العلم فى
رتبة العلم والمضاف الى اسم الاشارة فى رتبة اسم الاشارة وهكذا **﴿إِلَّا الْأَسْمَاءَ الْمُضَافَةَ إِلَى
الضَّمِيرِ﴾** كغلامى **﴿فِيهِ﴾** ليس فى رتبة الضمير بل هو **﴿فِي رُتْبَةِ الْعَلْمِ﴾** لأنه لو كان فى رتبة
الضمير لما صح مررت بزيد صاحبك لأن الصفة لا تكون اعرف من الموصوف بل هى
مساوية له فى التعريف أو دونه فلما جعلنا المضاف الى الضمير فى رتبة العلم صار صاحبك
مساويا لزيد **﴿وَيُسَمَّى مِمَّا ذُكِرَ﴾** قبل وهو ان المضمّر أعرف المعارف **﴿إِسْمُ اللَّهِ تَعَالَى﴾**
لاعظم أعنى الجلالة الشريفة فإنه علم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع الحامد
﴿وَهُوَ﴾ مع ذلك **﴿أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ﴾** مطلقا **﴿بِالْإِجْمَاعِ﴾** لشدة تمييزه وغلبة ظهوره ظهورا
لا يحتمل الخفاء فهو بهذا المعنى أعرف من الضمير وغيره ثم الضمير العائد عليه ثم ضمائر
غيره على الترتيب السابق وفى اعراب القرآن للشهاب الحلى ان سيويه روى فى المنام فقيل
له ما فعل الله بك فنقال أدخلنى الجنة فقيل بماذا فقال بقولى ان اسمه تعالى أعرف المعارف
انتبى .

﴿فَصَلِّ﴾ فى بيان المضمّر وأقسامه **﴿الْمُضَمَّرُ وَالضَّمِيرُ﴾** مدلولهما واحد لأنهما
الاسم لما أى الاسم **﴿وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ﴾** أى لشخص متكلم أى متلفظ بهذا اللفظ **﴿كَأَنَا أَوْ﴾**
وضع لشخص **﴿مُخَاطَبٍ كَأَنْتَ أَوْ﴾** لشخص **﴿غَائِبٍ﴾** ليس متكلما ولا مخاطبا **﴿كَهُوَ﴾**
يخرج بقوله وضع الاسم الطاهر الذى أريد به متكلم أو مخاطب أو غائب كقول شخص
سبح زيد قائم بزيد نفسه وقولك يا زيد وزيد قائم تريد تحصا غائبا فان لفظ زيد ان
ضغ فى المثال الأول على التكلم وفى الثانى على المخاطب وفى الثالث على الغائب الا أنه
يس موضوعا لذلك بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للعائب ويكتفى عنها بضمير الغيبة

وخرج بقوله لتكلم إلى آخره الياء من اياى والكاف من اياك والهاء من اياه فانها ليست
 ضمائر لأنها لا تدل على متكلم ولا مخاطب ولا غائب بل على تكلم وخطاب وغيبة فهى
 أحرف والبدال على المتكلم والمخاطب والغائب انما هو اياه وشمل التعريف الضمير المشترك
 بين المخاطب والغائب كالواو فى نحو يفعلون ثم ضمير الغائب اما ان يكون مرجعه معلوما
 نحو انا أنزلناه أى القرآن أو متقدما لفظا ورتبة نحو والقمر قدرناه أو متقدما لفظا لا رتبة نحو
 واذا ابتلى ابراهيم ربه فابراهيم الذى يرجع اليه الضمير المجرور وان تقدم لفظا فهو متأخر
 ورتبة لأنه مفعول ورتبة المفعول التأخير أو متقدما ورتبة لا لفظا نحو فأوجس فى نفسه خيفة
 موسى فموسى الذى يرجع اليه الضمير فى نفسه متأخر عنه لفظا متقدم عليه رتبة لانه فاعل
 ورتبة الفاعل التقديم أو متأخر لفظا ورتبة وهو ستة أنواع الأول ما وقعت فيه الجملة مفسرة
 للضمير الشأن نحو قل هو الله أحد الثانى ما وقع فيه المفرد خيرا للضمير مفسرا له نحو ان هى
 الا حياتنا الدنيا أى ما الحياة الا حياتنا الدنيا الثالث ما وقع المفرد فيه تميزا للضمير المرفوع
 بنحو نعم وبشس نحو بشس للظالمين بدلا وساء مثلا القوم وكبرت كلمة وظرف رجلا زيد كما
 فى المعنى والرابع ما وقع فيه المفرد تميزاً للضمير المجرور برب شو ربه رجلا والخامس ما وقع
 فيه المفرد المتنازع فيه معمولا للعامل الثانى وأعمل الأول المحتاج إلى مرفوع فى ضميره العائد
 عليه نحو قاما وقعد أخواك والسادس ما وقع فيه المفرد بدلا من الضمير المنسرب كقولهم
 هى العرب تقول ما شاءت ﴿وَيُنْقَسِمُ﴾ أى الضمير ﴿إِلَى مُسْتَبْرٍ وَتَارِزٍ﴾ قيل هذه القسمة
 ناقصة لأنها لا تشمل الضمير المحذوف وجوابه أن يقال تفسير المستر بما سياتى شامل له
 والفرق بينه وبين المحذوف ان المستر اصطلاحا مرفوع وعامله لفظى والمحذوف أعم من ذلك
 ﴿فَالْمُسْتَبْرُ مَا لَيْسَ لَهُ صُورَةٌ فِي اللَّفْظِ﴾ أى لم تضع العرب له لفظا تعبر به عنه أصلا بنوى
 وقولهم المستر فى أقوم أنا وفى تقوم نحن وفى تقوم أنت وفى يقوم هو فهذا مجاز منهم
 لتعذر العبارة عنه وانما المستر معنى ذلك ومرادفه لا هو بنفسه ﴿وَهُوَ أَمَّا مُسْتَبْرٍ﴾ فى عامله
 وجوباً وهو الذى لا يمكن ان يخل تظاهر ولا الضمير البارز محله لكون عامله لا يرفع
 الا الضمير المستر ﴿كَالْمُسْتَبْرِ﴾ وفى نسخة كالمقدر ﴿فِي فِعْلِ أَمْرِ الْوَأَجِدُ﴾ أى المفرد
 ﴿الْمَذْكُرِ كَأَضْرِبَ وَقُمْ﴾ وكذا الضمير المستر فى اسم فعله مطلقا كصه يا زيد وصه يا زيدان

وصه يا رجال ففى كل منها يقدر ضمير مستتر وجوبا مرفوع المحل على الفاعلية لا يظهر وجوبا واما نحو اذهب أنت وربك فقاتلا فأنت تأكيد للمستتر فخرج بفعل الواحد المثنى والمجموع وأمر الواحدة فانه يبرز فى الجمع كقوسى وقوما وقوموا وفمن (و) كالمقدر (فى المضارع المَبْدُوءِ بِنَاءِ خِطَابِ الْوَاحِدِ الْمَذْكَرِ كَتَقُومُ) يا زيد (وَتَضْرِبُ) بخلاف المبدوء ببناء الغائبة كهند تقوم فان استتاره جائز لا واجب وبخلاف المبدوء ببناء خطب الواحدة أو التثنية أو الجمع فانه يبرز فى الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن (و) كالمقدر (فى المضارع المَبْدُوءِ بِالْهَمْزَةِ) التى للمتكلم وحده مذكراً كان أو مؤنثاً (كَأَقُومُ وَأَضْرِبُ أَوْ) فى المضارع المبدوء (بِالْتَّوْنِ) التى للمتكلم ومن معه أو المعظم نفسه مذكراً كان أو مؤنثاً (كَتَقُومُ وَتَضْرِبُ) ومثل المضارع المبدوء بما تقدم اسم فعله مطلقاً كأوه بمعنى أتوجع أو نوجع وفعل الاستثناء كقاموا خلا زيدا وليس زيدا ولا يكون زيدا وفعل التعجب كم أحسن زيد أو المصدر الواقع يدلا من فعله كسقى لك أى سقاك الله وضرب الرقاب أى اصديبا واكراما زيدا أى أكرمه بناء على أنه يتحمل للضمير كاسم الفاعل وهو الأصح بخلاف المصدر المنحل إلى الحرف المصدرى والفعل ففاعله لا يستتر فيه على المشهور بل أن ظهروا والا فهو محذوف وأضاف بعضهم إلى المستتر وجوبا فاعل اسم التفضيل قال ابن عثمة وفيه نظر لأن واحب الاستتار ما لا يرفع عامله الا المستتر فقط واسم التفضيل يرفع للظاهر مغلثا على لغة وفى مسألة الكحل فى كل لغة وَإِمَّا مُسْتَتِرٌ) فى عامله (جَوَازًا) وذلك فىم عدا ما تقدم كالفعل الماضى غير مامر وكالمقدر فى الظروف والصفات حتى اسم التفضيل على الأصح و(كَالْمَقْدَرِ فى) الفعل المضارع المسند الى غائب أو غائبة (نَحْوِ زَيْدٍ تَقُومُ) وهدت تقوم ففى كل من هذه يقدر ضمير مستتر جوارا لأن الظاهر يحل محله اذ لو قيل زيد يقوم أبود أو هند تقوم أمها لكان الكلا صحيحا وقد يجب ابراز الضمير فى نحو علام زيد يضربه هو دفعا للاباس الحاصل باستتاره كما بين فى محله وظاهر كلامه كغيره جوارا ان يقال قام هو على الفاعلية وبه صرح ابن مالك ونقل عن سيبويه (وَلَا يَكُونُ) الضمير (الْمُسْتَتِرُ إِلَّا ضَمِيرَ رَفْعٍ إِمَّا فَاعِلًا) نحو زيد قائم (أَوْ نَائِبَ الْفَاعِلِ) نحو زيد ضرب وإنما اختص الاستتار بالمرفوع لأن المنصوب والمجرور فضلة لأنهما مفعولان والمرفوع فاعل

أو نائب فاعل كما قال المصنف وهو كالجاء من عامله فجوزوا في الضمائر المتصلة التي وضعها على الاختصار التخفيف باستتار الفاعل لأن الفاعل أصل في اختصار الضمير ولا سيما إذا كان ضميراً متصلاً فاكتفوا بلفظ الفعل عنه ﴿وَالْبَارِزُ مَا لَهُ صُورَةٌ فِي اللَّفْظِ﴾ أى الذى وضعت العرب له لفظاً تعبر به عنه كثناء قمت ﴿وَيَنْقَسِمُ إِلَى مُتَّصِلٍ﴾ بعامله وهو الأصل ﴿وَمُنْفَصِلٍ﴾ عنه لما منع يمنع من الاتصال ﴿فَالْمُتَّصِلُ هُوَ الَّذِي لَا يُفْتَحُ بِهِ النَّطْقُ﴾ أى ما يمكن الابتداء به فى أول الكلام بل لا بد أن يتقدم عليه لفظ آخر بحسب الوضع العربى ﴿وَلَا يَقَعُ بَعْدَ إِلَّا﴾ الاستثنائية إلا فى ضرورة الشعر وذلك ﴿كثَاءُ قُمْتُ وَكَأَفُو أَكْرَمْتُ﴾ فكل منهما ضمير متصل الأول مرفوع المحل والثانى منصوبة ولا يمكن الابتداء بكل منهما وكان ينبغى للمصنف أن يمثل أيضاً للضمير المجرور المتصل وذلك نحو هاء غلامه ولعله أكتفى بكاف أكرمك لأنها كما تكون منصوبة تكون مجرورة نحو مرت بك ولذا قال غيره يتقسم المتصل إلى مرفوع ومنصوب ومجرور وهى ضمائر النصب بلا فوق ﴿وَالْمُنْفَصِلُ مَا يُفْتَحُ بِهِ النَّطْقُ﴾ أى ما يمكن الابتداء به من توقف اللفظ على كلمة أخرى ﴿وَيَقَعُ بَعْدَ إِلَّا﴾ فى الاختبار ﴿نَحْوُ﴾ أنا نقول إذا ابتدأت ﴿أَنَا مُؤْمِنٌ وَ﴾ يأتى بعد الا نحو ﴿مَا قَامَ إِلَّا أَنَا﴾ أو ما قام الا هو أو ما قام الا أنت واعرابه ما نافية قام فعل ماضى إلا أداة حصر وما بعدها ويقال فيه ضمير منفصل فى محل رفع فاعل ﴿وَيَنْقَسِمُ﴾ انضمير ﴿الْمُتَّصِلُ إِلَى مَرْفُوعٍ﴾ محلاً ﴿وَمَنْصُوبٍ﴾ محلاً ﴿وَمَجْرُورٍ﴾ محلاً ﴿فَالْمَرْفُوعُ﴾ المتصل ﴿نَحْوُ ضَرَبْتُ﴾ بضم التاء للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه ﴿وَضَرَبْتُ﴾ بفتح التاء للمذكر المخطب ﴿وَضَرَبْتِ﴾ بكسر التاء للمخاطبة ﴿وَضَرَبْتُمَا﴾ للمثنى المخطب مذكراً كان أو مؤنثاً ﴿وَضَرَبْتِنَا﴾ بسكون مؤنثاً والميم والألف علامة التثنية ﴿وَضَرَبْتُمْ﴾ بضمها لجمع الذكور المخطبين والميم علامة لجمع ﴿وَضَرَبْتِنَّ﴾ بضمها لجمع الاناث المخطبات والنون المشددة علامة جمع الاناث وبما قرره علم ان التاء فى الجميع هو الضمير ولا يقع الا فاعلاً أو نائباً عنه ﴿وَضَرَبْتُ﴾ للمذكر الغائب ﴿وَضَرَبْتِنَا﴾ للمثنى الغائبين ﴿وَضَرَبْتُمَا﴾ للجمع الغائبين واعرابه ضرب فعل ماضى مبنى على الفتح تقديره وضم لمناسبة الواو والجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل

والالف زائدة فى الحظ قال الجار بردى وغيره زادوا بعد واو الجمع المتطرفة فى الفعل ألفا نحو كلوا واشربوا فرقا بينها وبين واو العطف بخلاف غير المتطرفة كضربوك وضربوه لأنه لا يلتبس بواو العطف التى تجئ بعد تمام الكلمة وبخلاف الواو التى فى المفرد نحو يدعو ويفزر فإنه لا يلتبس الواو فيه بواو العطف لأنه ليس الفعل فيه يدع ويفزر بخذف الواو .

﴿وَضَرَبْتَ﴾ للمؤنثة الغائبة فالتاء فيه ساكنة علامة التأنيث وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هى **﴿وَضَرَبْتَا﴾** للمثنى الغائبتين واعرابه ضرب فعل ماض والتاء فيه علامة التأنيث وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع فاعل **﴿وَضَرَبْتِنِ﴾** لجمع الاناث الغائبات واعرابه ضربين فعل وفاعل ضرب فعل ماض ونون النسوة ضمير متصل فى محل رفع فاعل وما افهمه كلامه من ان الضمير فى ضرب وضربت متصل مع أنه مستتر لا يوافق ما قدمه من امن المتصل قسم من البارز الذى هو قسم المستتر بل يوافق كلام غيره الصريح فى ان المستتر قسم من المتصل **﴿وَالْمَتَّصُونَ﴾** المتصل نحو **﴿أَكْرَمْنِي﴾** فالياء فيه ضمير متصل بارز للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا **﴿وَأَكْرَمْتَا﴾** بفتح الميم فتا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره أو اعظم نفسه **﴿وَأَكْرَمَكَ﴾** بفتح الكاف وهى ضمير متصل بارز للمذكر المخاطب **﴿وَأَكْرَمَكَ﴾** بكسر الكاف للمؤنثة المخاطبة **﴿وَأَكْرَمَكُمَا﴾** بضمها للمثنى المخاطب مذكرا كان أو مؤنثا والميم والالف علامتان للتثنية **﴿وَأَكْرَمَكُمُ﴾** بضمها لجمع الذكور المخاطبين والميم علامة جمع الذكور **﴿وَأَكْرَمَكُنَّ﴾** بضمها لجمع الاناث المخاطبات والنون المشددة علامة جمع الاناث **﴿وَأَكْرَمَهُ﴾** فالهاء ضمير بارز متصل للمذكر الغائب **﴿وَأَكْرَمَهَا﴾** للمؤنثة الغائبة **﴿وَأَكْرَمَهُمَا﴾** للمثنى الغائب مطلقا والميم والالف علامتان للتثنية **﴿وَأَكْرَمَهُمْ﴾** جمع الذكور والميم علامة جمعيه **﴿وَأَكْرَمَهُنَّ﴾** لجمع الاناث الغائبات والنون المشددة علامة جمعهن وبما تقرر علم ان الكاف والهاء فى الجميع هما الضميران ولا يقعان الا فى موضع نصب أو خفض **﴿وَالْمَجْرُوزُ﴾** المتصل **﴿كَالْمَتَّصُونَ﴾** أى فى التفصيل السابق فيما هو للمتكلم وما هو للمخاطب وب هو للغائب وفى أن لفظ كل منهما كلفظ المصوب ويحصل التمييز بينهما بالعامل كما قال **﴿إِلَّا أَنَّهُ﴾** يعنى الضمير المتصل المحرور **﴿دَخَلَ عَلَيْهِ عَامِلُ الْجَرِّ﴾** تمييزه **﴿نَحْوُ رَبِّي﴾** فالياء ضمير بارز متصل للمتكلم

وحده وهو فى محل جر بالباء ﴿وَمَرَّيْنَا﴾ فنا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه وهو فى محل الجر بالباء ﴿إِلَىٰ آخِرِهِ﴾ نحو مر بك بفتح الكاف ومر بك بكسرها ومر بكما ومر بكم ومر بكن ومر به ومر بها وبهما وبهم وبهن ﴿وَيَنْقَسِمُ﴾ الضمير ﴿الْمُنْفَصِلُ إِلَىٰ مَرْفُوعٍ﴾ محلا ﴿وَمَنْصُوبٍ﴾ محلا ولا يكون منه مجرور المحل لامتناع الفاصل بين الجار والمجرور قاله الفاكهى وقال ابن عنقاء وقد يستعمل المنفصل بنوعيه مجرورا كما أنا كانت ولا أنت كإبائى والمنصوب مرفوعا كلم يأتى إلا إياك والمرفوع منصوبا كلم اكرم إلا أنت ﴿فَالْمَرْفُوعُ اثْنَا عَشَرَ كَلِمَةً وَهِيَ أَنَا﴾ للمتكلم وحده مذكرا كان أم مؤنثا ﴿وَتَحْنُ﴾ للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه ﴿وَأَنْتَ﴾ بفتح التاء للمخاطب المذكر ﴿وَأَنْتِ﴾ بكسرها للمخاطبة المؤنثة ﴿وَأَنْتُمَا﴾ للمثنى مطلقا وأنتم لجمع الذكور ﴿وَأَنْتُنَّ﴾ لجمع الإناث المخاطبات وبعدها نون مشددة مفتوحة ﴿وَهُوَ﴾ للمفرد المذكر الغائب ﴿وَهِيَ﴾ للمفردة المؤنثة الغائبة ﴿وَهُمَا﴾ للمثنى مطلقا ﴿وَهُمْ﴾ بالميم لجمع الذكور ﴿وَهُنَّ﴾ بالنون المشددة لجمع الإناث ﴿فَكُلٌّ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الضَّمَائِرِ﴾ المنفصلة ﴿إِذَا وَقَعَ فِي إِبْتِدَاءِ الْكَلَامِ فَهُوَ﴾ مرفوع المحل على أنه ﴿مُبْتَدَأٌ﴾ مخبر عنه بما يطابقه فى المعنى إن كان مفردا مذكرا فبمفرد مذكر وإن كان مفردا مؤنثا فبمفرد مؤنث وإن كان مثنى فبمثنى وإن كان جمعا فبجمع ﴿نَحْوُ أَنَا وَيَكُمُ﴾ واعرابه أنا ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ رب خير وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ﴿وَتَحْنُ الْوَارِثُونَ﴾ واعرابه ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ الوارثون خير وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ﴿وَأَنْتَ مَوْلَانَا﴾ واعرابه أنت ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ مولا خير وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وهو مضاف ونا ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ واعرابه هو ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ على كل جار ومجرور وهو مضاف وشئ مضاف إليه وقدير خير وهو صفة مشبهة يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو الجار والمجرور متعلق به ﴿وَالْمَنْصُوبُ﴾ المنفصل ﴿اثْنَا عَشَرَ كَلِمَةً﴾ كالذى قبله إيبائى للمتكلم وحده ﴿وَيَائِنَا﴾ للمتكلم ومعه غيره أو المعظم

نفسه وإِيَّاكَ بفتح الكاف للمخاطب المذكر ﴿وإِيَّاكَ﴾ بكسرها للمخاطبة المؤنثة ﴿وإِيَّاكُمَا﴾
بضمها للمثنى مطلقا والميم والالف علامتان للتثنية ﴿وإِيَّاكُمُ﴾ بضمها لجمع الذكور والميم
علامة الجمع ﴿وإِيَّاكُنَّ﴾ بضمها لجمع الإناث والنون المشددة علامة جمعهن ﴿وإِيَّاهُ﴾
للغائب المذكر وإِيَّاهَا للغائبة المؤنثة ﴿وإِيَّاهُمَا﴾ للغائب المثنى مطلقا والميم والالف علامتان
للتثنية ﴿وإِيَّاهُمْ﴾ لجمع الذكور الغائبين والميم علامة الجمع ﴿وإِيَّاهُنَّ﴾ لجمع الإناث
الغائبات والنون المشددة علامة جمعهن ﴿فَهَذِهِ الضَّمَائِرُ﴾ المنفصلة ﴿لَا تَكُونُ إِلَّا مَقْعُولًا
بِهِ﴾ والحكم في الأعراب محلها لما سيأتي من أن الضمائر كلها مبنية ﴿تَحْوِرُ إِيَّاكَ تَعْبُدُ﴾
وإعرابه إِيَّاكَ ضمير منفصل في محل نصب مفعول مقدم والكاف فيه حرف خطاب لما تنقده
من أن الضمير إنما هو إِيَّاكَ فقط وتعبد فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجار
وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله متر فيه وجوبا تقديره نحن ﴿إِيَّاكُمُ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ وإعرابه
إِيَّاكُمُ ضمير منفصل في محل نصب مفعول مقدم ليعبدون وكان فعل ماض ناقص ترفع
الاسم وتصب الخبر وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع اسمها يعبدون فعل مضارع
مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو
الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر كـ
﴿وَمَتَى أَمْكَنَ أَنْ يُؤْتِي بِالضَّمِيرِ مُتَّصِلًا﴾ بعامله ﴿فَلَا يَجُوزُ﴾ في الاختيار ﴿أَنْ يُؤْتِيَ بِهِ
مُنْفَصِلًا﴾ لأن مبنى الضمير على الاختصار والتصلل أخصر من المنفصل أي أقل حروفاً من
﴿فَلَا يُقَالُ فِي تَحْوِرٍ قُمْتُ قَامَ أَنَا﴾ لأنه يمكن أن يقال قمت ﴿وَلَا فِي أَكْرَمَكَ أَكْرَمَ إِيَّاكَ﴾
لا مكان أن يقال أكرمك وأما قوله :

أنتك عيس تقطع الأراكا إليك حتى بلغت إياكا

وقوله :

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارين

فضرورة فإن لم يمكن الاتصال بأن تعذر وذلك بأن تقدم الضمير على عـ
نحو إِيَّاكَ تعبد أو حذف عامله نحو إِيَّاكَ والشر أو كان شخصوراً كما قام إلا أنا وإنما قام
أو دافعاً بعد واو المعية كقمت وإِيَّاكَ وغير ذلك مما هو مذكور في السوطات وقد أنهى دست

بعض المتأخرين إلى تسعة عشر نوعاً (إِلَّا نَحْوُ سَلْتِيهِ وَكُتِبَتْهُ) هذا مستثنى من قوله ومتى أمكن أن يؤتى بالضمير إلى آخره أى لا يجوز الاتيان بالضمير المنفصل مع إمكان المتصل إلا في نحو سلتيه وكتبته مما عامل الضمير فيه عامل في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه غير مرفوع سواء كان العامل ناسخاً نحو كتبه أو غير ناسخ نحو سلتيه (فَيَجُوزُ) في الباء من المثاليين المذكورين (الْفَصْلُ أَيْضاً) مع إمكان اتصالها (نَحْوُ سَلْتِيهِ إِيَّاهُ) وإعرابه سل فعل أمر مبنى على السكون متصرف من سال تنصب مفعولين وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والنون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول الثانى ومثله نحو طنتكه فيجوز أن تقول طنتك إياه (وَكُنْتُ إِيَّاهُ) وإعرابه كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر والتاء ضمير متصل في محل رفع اسمها إياه ضمير منفصل في محل نصب خبرها ومثله كان إياه زيد والانفصال أرجح من الاتصال عند الجمهور إذا كان العامل ناسخاً ككان وظن لأنه الأكثر ومرجوح إذا كان غيره نحو سال وأعطى لأنه لم يرد في القرآن في مثله إلا الوصل نحو فسئلكمهم الله أن يألكموها أنلزمكموها (وَأَلْفَاظُ الضَّمَائِرِ كُلُّهَا) متصلها ومنفصلها (مَبْنِيَّةٌ) والحكم في الإعراب محلها إذ (لَا يَظْهَرُ فِيهَا الإِعْرَابُ) فلا يقال في التاء من قمت فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره كما يقال في زيد من جاء لأن الحركة التى على التاء بنائية لا إعرابية فإعراب الضمائر كإعراب سائر المبنيات محلى أى منسوب على المحل بأن يقال هو في محل رفع أو في محل نصب أو في محل جر ومعنى ذلك أنه في محل لو كان فيه لفظ معرب لكان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ومنه يعلم أن تسميته إعراباً مجاز علاقته حلوله محل المعرب (فَصْلٌ) في بيان الاسم العلم وهو كما قاله ابن مالك اسم يعين المسمى مطلقاً (الْعِلْمُ) بفتح العين واللام قيل مشتق من العلم لأنه يعلم به مسماه وقيل من العلامة لأنه علامة على مسماه وينقسم إلى أنواع متعددة باعتبارات مختلفة فهو باعتبار شخص مسماه وعلمه (نوعان) الأول علم (شَخْصِيٌّ) نسبة على الشخص بفتح الشين وسكون الخاء وهو كما في القاموس سواد الإنسان وغيره تراه من بعد (وَهُوَ مَا) أى اسم (وُضِعَ لِشَيْءٍ يَعْنِيهِ) أى لشيء معين في الخارج (لَا يَتَّأَوَّلُ غَيْرَهُ) أى لا يتناول غير ذلك الشيء الذى وضع له بمعنى أنه لا يستعمل في غيره بطريق الوضع له فقوله ما وضع لشيء شامل للنكرة

والمعرفة وقوله بعينه قيد مخرج للثكرة لأنها لم توضع لشيء بعينه بل وضعها على الاشتراك
 وقوله لا يتناول غيره مخرج لقبية المعارف فإن الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب
 واسم الإشارة صالح لكل مشار إليه وأل صالحة لأن يعرف بها كل ثكرة والموصول صالح
 لكل من قام به مدلول الصلة فكل منها موضوع على الاشتراك لكنها إذا استعملت في واحد
 لم يشركه فيما أسند إليه أحد فهي كليات وضعا جزئيات استعمالاً بخلاف العلم فإنه جزئى
 وضعا واستعمالاً ولا يتنافى ذلك العلم العارض الاشتراك كعمر ومسمى به كل من جماعة
 لأن تناوله لكل واحد منهم ليس بوضع واحد بل بوضعين أو أوضاع متعددة وكذا ما صار
 علماً بالغلبة كابن عمر لأن غلبة الاستعمال لمنزلة الوضع من واضح معين فهو كالموضوع
 لتعيين مسماه في اختصاصه به (كَزَيْبِي) وشبهه من أعلام الذكور العقلاء، (وَقَاطِمَةُ) وشبهها
 من أعلام الإناث العقلاء (وَمَكَّةُ) ونحوها من أعلام البلدان فإن مكة علم على بلد الله
 الحرام المشهور بين الخاص والعام لها أسماء كثيرة أنهاها بعض المتأخرين إلى ألف اسم
 وكذلك المدينة الشريفة (وَشَدَقِم) ونحو من أعلام الدواب فإن شدقم علم على فحل من
 الإبل كان للنعمان بن المنذر وإليه تنسب الإبل الشذقية وكلام القاموس يفيد أنه بالذال
 المهملة لأنه ذكره في مادة الشين مع الدال في حرف الميم وقال ابن عتقاء في تصنيف السمع
 وشدقم بإعجام الدال كالشين علم لحمل لهم وأما شدقم بإهمال الدال فمن أسمائه (شَدَقِم) (وَقَرْن)
 وعلم لكثير من الإشراف وهو كالأشدرق بمعنى الخطيب البليغ وأصله الواسع الفم وهو من
 لوازمه البلاغة والميم فيه زائدة فوزنه فعلم لا فعل. وقال الحضري في حواشى ابن عقيل
 وشدقم قيل بالذال المعجمة وقيل بالمهملة اسم جمل للنعمان بن المنذر. (وَقَرْن) بنتح القاف
 والراء ونحوه من أعلام القبائل فإن قرن اسم قبيلة من مراد ابوهم قرن بن رماد بن ناجية بن
 مراد وإليه ينسب أويس القرنى رضى الله عنه (و) الثانى علم (جِنْمِي) نسبة إلى الجنس
 بكسر الجيم أعم من النوع وهو كل ضرب من الشئ فالإبل جس من الهائم قاله في
 القاموس (وَهُوَ) أى العلم الجنسى (مَا) أى اسم (وُضِعَ لِجِنْسٍ مِنَ الْأَجْنَاسِ) أى الحقيقة
 من الحقائق من حيث هي (كَأَسَامَةٍ) فإنه علم جنس وضع (لِلْأَسْدِ) أى لحقيقته الذهنية
 أى الأسدية المعقولة ذهنًا فقط ولا يعقل لها وجود في الخارج عن الذهن بحال (و) كذا يقال

في (ثَعَالَة) علم جنس (لِثْعَلْب) أى لحقيقته المتعلقة في الذهن فقط التى بوجودها فيه صار ثعالة ويكنى بأبى الحصين (وَذَوَالَة) بالذال المعجمة همزة علم جنس (لِلذَّئِبِ) أى لحقيقته الموجودة ذهنياً لا خارجاً ويكنى بأبى جعدة وفى القاموس الذئب بالكسر ويترك همزة كلب البر. (وَأَمَّ عِرْقِيْط) بكسر العين (لِلْمَقْرَبِ) وأم عامر للضبع سائر كنى الحيوانات فإنها كلها من مسمى علم الجنس منه أيضاً أمور معنوية وضعت بإزائها أسماء كيمار مثل حذام علماً للميسرة بمعنى اليسر وفجار كذلك للفجرة بقاء فجيم ساكنة بمعنى الفجور ويرة للمبرة بمعنى البر وكشعوب للمنية (وَهُوَ) أى علم الجنس (فِي الْمَعْنَى كَالنَّكْرَةِ) أى من حيث أن كلا منهما يصدق على متعدد (لأنه شائع في جنسه) أى في جميع أفراد جنسه لا يختص به واحد دون آخر كما أن النكرة نحو رجل كذلك فكل أسد يصدق عليه لفظ أسامة وكل ثعلب يصدق عليه لفظ ثعالة وكل ذئب يصدق عليه لفظ ذؤالة لوجود الماهية في ضمن أفرادها واستعمال علم الجنس في المفرد المعين من حيث اشتماله على الماهية حقيقة وإنما يسمى علماً لجريانه مجرى العلم الشخصى في الاستعمال فيمتنع دخول آل عليه ولا يضاف ولا ينصرف إذا انضمت إليه علة من العلل التسع كالتانيث في أسامة وثعالة ويأتى منه الحال (فَقَوْلُ) أى لكل أسد رأيتَه (هَذَا أَسَامَةٌ مُقْبَلَةٌ) فهذا مبتدأ وأسامه خبره ومقبلاً حال من أسامة فالعلم الحسى لما شارك العلم الشخصى في أحكامه ألحق به في الأحكام اللفظية فهو معرفة لفظاً بكرة معنى لأنه شائع في جنسه كالنكرة قال في حواشى البهجة المرضية والحق أنه ليس كالنكرة في الشروع وأن كان فيه نوع عموم باعتبار ما فاسم الجنس النكرة ما وضع لمطلق الماهية أى لما يعم الذهنى والخارجى فهو أعم مطلقاً ثم أن اعتبر فيه دلالة عليها لا مع قيد أصلاً فهم اسم الجنس المطلق ومدلوله الماهية من حيث هى وعمومه شمولى كعموم كل أو مع قيد الوحدة الشائعة فهو النكرة ومدلوله الوحدة فتط وعمومه يدلى كعموم أى وعلم الجنس ما وضع للماهية الحاضرة في الذهن فقط أى التى لا يعقل لها وجود في الخارج فهو أخص مطلقاً من اسم الجنس وعمومه بالنسبة إلى الأفراد الخارجية بدليل وبالنظر لها ينشئ ويجمع وعمومه بالنسبة إلى ما في الذهن شمولى وبالنظر له لا ينشئ ولا يجمع وحاصل هذا يرجع إلى أن اسم الجنس النكرة موضوع للحقيقة الذهنية من غير قيد معها وعلم الجنس

مرسوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن أفرادها وأما علم الشخص فهو ما وضع لفراد معينة من الأفراد الخارجية بحيث لا يتناول غيره إلا بوضع آخر وقد كثر خوض الفحول من أئمة النحو والأصول في الفرق بين اسم الجنس ولم يبرح لهم في ميدانها ركض ولم يزل يعترض فيها بعضهم على بعض وما ذكرناه كاف في تحقيق الفرق بينهما إن شاء الله تعالى (وَيَتَقَمُّمُ الْعِلْمُ أَيْضاً) من حيث هو وأيضاً كلمة لا تستعمل إلا مع شيئين بينهما توافق في المعنى ويمكن الاستغناء بكل منهما عن الآخر وهي منصوبة على أنها مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سماعاً أو حال حذف عاملها وصاحبها والتقدير ارجع إلى تقسيم العلم رجوعاً وإلى ذكره ثانياً وتوقف ابن هشام في عربيتها قال السيوطي وكأنه ظننا مولدة في لسان الفقهاء وليس كذلك فقد ثبتت في الكلام الفصيح (إِلَى اسْمٍ وَكُنْيَةٍ وَقَلْبٍ فَالاسْمُ) قد يقابله الفعل والحرف وهو العالب وقد يقابله العلم كما في قولهم اسم الجنس و علم الجنس وقد تقابله الكنية واللقب وهو المراد هنا ويستفاد من تعريفه للكنية واللقب بما سيأتي أن الاسم هنا ما وضع للذات بخصوصها من غير إشعار بمدح ولا ذوم وأن تضمنها وذلك كالحسن والحسين و(كَمَا) أي كالذي (مَثَلْنَا) أي فيما مر (كَزَيْدٍ) علم شخصي (وَأَسْمَاءُ) علم جنسي فكل منهما يقال هو اسم (وَالْكُنْيَةُ) هي (مَا) أي التي (صَدَّرَتْ يَابَ أَوْ أُمَّ) وعبارة ابن هشام في الأوضح فالكنية كل مركب إضافي صدره أب أو أم كأي بكر وأم كلثوم. ومنه يعلم أم الكنية مجموع الاسمين المتساويين لا ما بعد الأم والأب ثم لا فرق بين كون المكنى بها عالماً شخصياً (كأبي بكر) بن أبي قحافة رضى الله عنه (وَأُمُّ كُلثُومٍ) بنت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من الكلمة وهي اجتماع لحة الوجه أو حسيماً كأي الحسين للثعلب (وَأَبِي الْحَرْثِ لِلْأَسَدِ وَأُمُّ عَرِيظَةَ) بكسر العين وسكون الراء وفتح الياء (لِلْعُقْرَبِيِّ) وأبو حضير للبحر الحضرتة ويقال له أبو خالد لظول مكته وأبو طالب للحصان وأبو زياد للحمار وأبو المختار للفعل وأو صفوان للجمل وأد جابر للهريرة وغير ذلك من الكنى والمقتضى للتكنية أمور الأول الأحرار عن نفس كأي طالب كنى بابه طالب وهذا هو الأغلب الثاني التمازى والرجاء كأي الفضل لمن يرجو ونداً جمعاً للفضائل والثالث الإيماء على الضد كأي يحيى لملك الموت الرابع اشتها الشخص

بخضلة فيكنى بها أما بسبب اتصافه بها أو انتسابه إليها بوجه قريب أو بعيد كما بي الوفا لمن
اسمه إبراهيم وابى الذبيح لمن اسمه إسماعيل أو اسحق ومن هذا القبيل غالب كنى الحيوان
وهى إعلام جنس ومن الكنية أيضاً كما قال الرضى والفخر الرازى ما صدر بابن وابنة كإبن
دأية للغارب وابن جلا لمن كان أمره منكشفاً وابن لبون وابن آوى وابن عرس وبنت الأرض
للحصاة وابنة الجبل للصخرة وبنت مخاض قال الفخر الرازى والمصدر بابن أو ابنة يختص
بعلم الجنس كالأمثلة المذكورة وقيل لا يختص بذلك فعنها ابن عمر وابن عباس وقيل ليس
بكنية أصلاً قال الرضى والكنية لا يعظم المكنى بها ورده الدمامينى (وَاللَّقَبُ مَا أَشْعَرَ) أى
اعلم (بِرَفْعَةٍ مُسَمَّاءُ) أى بمدحه (كَزَيْنَ الْعَابِدِينَ) لقب السيد على بن الحسين بن على بن
ابى طالب رضى الله عنهم (أَوْ) اشعر (يَضَعُوهُ) لفتح الضاد وكسرهما أى ذمة والضعة خلاف
الرفعة فى القدر (كَبْطَةَ) بفتح الباء وفى القاموس البطة واحدا البط للأوز وقيس بطة لقب.
(وَأَنْفِى النَّاقَةِ) لقب جعفر بن قريع وسبب جريان هذا اللقب عليه أن أباه ذبح ناقه وقسمها
بين نسائه فبعثته أمه إلى أبيه فلم يبق إلا راس الناقة فقال أبوه شأنك به فادخل يده فى أنف
الناقة وجعل يجره فلقب به (تنبيه) إنما قال كغيره اشعر دون دل لأن الواضع إنما وضعه
لتعيين الذات معتبراً معنى المدح أو الذم لا للمعنى المذكور فقط وفى حواشى العمدة
للأزهري الفرق بين الاسم واللقب أن الاسم يقصد بدلالته الذات المعنية واللقب يقصد به
الذات مع الوصف ولذلك يختار اللقب عند غرادة التعظيم أو الإهانة. (وَإِذَا اجْتَمَعَ الْأَسْمُ
وَاللَّقَبُ وَجَبَ تَأْخِيرُ اللَّقَبِ) عنه (فِي الْأَفْصَحِ) لأنه غالباً منقول من اسم غير إنسان كبطة
وقفة فتقدمه يوهم السامع أن المراد معناه الأصلي ولأنه لإشعاره بالمدح أو الأم كان فى معنى
النعمة والنعمة لا يقدم فكذا شبهه ولأن فيه العلمية وزيادة فلو أتى به أولاد لا غشى عن
الاسم وهذا كله فى اللقب الخاص الذى ليس بصورة الكنية (نَحْوُ) قولك (جَاءَ زَيْدُ زَيْنُ
الْعَابِدِينَ) وإعراجه جاء فعل ماض زيد فاعل زين عطف بيان أو بدل والعايدين مضاف إليه
وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم ومثله جعفر الصادق ومحمد الباقر وعلى الرضى
وأبو بكر الصديق وعمر الفاروق وعثمان ذو النورين وعلى المرتضى أما اللقب العام
كجمال الدين لكل من اسمه محمد وعفيف الدين لكل من اسمه عبد الله وشرف الدين لكل

من اسمه حسن فيستوى تقديمه وتأخيرها لفقد نكته التأخير حال عمومته واشتراكه لأنه إنما وضع للاسم مطلقاً لا للمسمى بخلاف الخاص فإنه إنما وضع للمسمى لا للاسم فافتراقاً وأما اللقب بصورة الكنية كابي الزناد لقب أبي عبد الرحمن عبد الله بن ذكوان وأم المساكين لقب أم المؤمنين زينب بنت خزيمة الهلالية رضى الله عنها فيجب تأخيرها مطلقاً لدفع توهم أنه كنية على أصله وقوله في الأفصح أشار به على أنه قد سمع تقديم اللقب ولذا جعل بعضهم تأخيرها عن الاسم غالباً لا واجباً وهو ما تقتضيه التعليقات المذكورة لأن التبع قد يقدم فيدل منه منوعته ولأن الأبلغ أيضاً قد يتقدم كما في الرحمن الرحيم ولأن السماع قد ورد به لكن في الشعر فيمكن حمله على الضرورة (وَيَكُونُ اللَّقَبُ) إذا أخرج (تَابِعاً لِلإِسْمِ فِي الإِعْرَابِ) بدلاً منه أو عطف بيان عليه ويجوز أيضاً قطعه عن التبعية أما برفعه خير مبتدأ محذوف أو بنصبه مفعولاً لفعل محذوف سواء كانا مركبين كعبد الله غنيم الدين أو الأول مفرد والثاني مركب كزيد زين العابدين وجعفر أنف الناقة أو عكسه وكعبد الله بطة وتمنع إضافة الأول على الثاني لتعذرهما. (إِلَّا إِذَا كَانَا مُفْرَدَيْنِ فَيَجِبُ) أي عند جمهور البصريين (إِضَافَةُ الإِسْمِ إِلَى اللَّقَبِ) ما لم يمنع منها مانع (نَحْوُ سَعِيدُ كُرْزٍ) بإضافة سعيد على كرز وكان القياس امتناع الإضافة لأن المسمى الأول والثاني واحد فلو أضفنا الأول على الثاني لزم من ذلك إضافة الشيء على نفسه إلا أنهم أجابوا عن ذلك بأنه من إضافة المسمى إلى الاسم فمعنى جاءنى سعيد كرز بالإضافة جاءنى مسمى هذا الاسم وكبرز بضم الكاف وسكون الراء المهملة وفي آخره زاي وهو في الأصل خرج الراعى فإله في التصريح فإن منع من الإضافة مانع كما إذا كان الاسم مقروناً بال كالحارث كرز أو كان اللقب وصفاً في الأصل مقروناً بال كإبراهيم الخليل وعمر الفاروق وهارون الرشيد ومحمد المهدي وكالصادق والباقر فلا يضاف الأول إلى الثاني نص على ذلك ابن خروف وجوز ابن هشام وغيره من المحققين الإتيان أيضاً في المفردين والقطع كما في غيرهما (وَلَا تَرْتَسِبُ بَيْنَ الْكُنْيَةِ وَالإِسْمِ) إذا اجتمعنا فيجوز تقديم الكنية على الاسم نحو قال أبو بكر سعيد وتأخيرها عنه نحو قال سعيد أبو بكر قال ابن علقم والأصح أن تقدمها على الاسم حيث اجتمعنا هو الراجح أن لم يجب ولا سيما إذا أشعرت بمدح أو ذم لثلاث يتوهم أنها لقب فإن قصد

الإشعار ابتداء بتعظيم المسمى وجب تقديمها لأنه مما يقصد به التعظيم ولا شئ فيها من معنى النعت فإذا صدرت علم أن المسمى معظم وأنها كنية لا لقب (وَلَا بَيْنَ الْكُنْيَةِ وَاللَّقَبِ) فيجوز تقديم الكنية عليه وتأخيرها عنه قال ابن هشام في الأوضح وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضى أن اللقب يجب تأخيره عن كنية وتأخيرها عنه كما تقدم. وقد مشى المرادى على ظاهر كلام الخلاصة فقال إذا اجتمع اللقب مع غيره أقر اللقب وقدم الاسم والكنية ووافقه ابن الفصيح واختاره بعض المتأخرين وقال ابن عتقاء تعليلات تأخير اللقب عن الاسم تقتضى تأخيره عن الكنية نعم المسموع تأخيره عن الاسم دون الكنية. قال الفاكهي وإذا اجتمعت الثلاثة قدمت الكنية على الاسم ثم جئ باللقب نحو قال أبو سعيد عتيق فيظهر وجوب تأخير اللقب عن الكنية كما يؤخذ من كلامهم انتهى.

قال ابن عتقاء ويجوز الإنباع والقطع فيما تأخر من اسم أو كنية أو لقب هذا هو التحقيق. وبالله التوفيق (وَيُنْقَسِمُ الْعَلَمُ أَيْضاً إِلَى مُفْرَدٍ) عن التركيب (و) إلى (مُرَكَّبٍ) فَالْمُفْرَدُ كَزَيْدٍ وَهَيْدٍ وَالْمُرَكَّبُ ثَلَاثَةٌ (أَوَّلُ) (مُرَكَّبٌ إِضَافِيٌّ) وهو الغالب في الإغلام المركبة لأن الأكثر فيها الكنى وهى مضافة وضابطة كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التووين مما قبله (كَعَبِيدِ اللَّهِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ وَجَمِيعِ الْكُنَى) بضم الكاف جمع كنية وهى كما سبق ما صدر باب أو أم فإنها كلها مضافة كابى فحافة وأم كلثوم وحكمه أن يعرب الجزء الأول بحسب العوامل رفعاً ونصباً وجرراً وينفض الجزء الثانى بالإضافة دائماً (وَمُرَكَّبٌ مَزْجِيٌّ) وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزل تاء التانيث مما قبلها في أن ما قبله مفتوح الآخر كما يفتح ما قبل تاء التانيث وتتصل الإعراب على الجزء الثانى فيعرب إعراب ما لا يتصرف للعملية والتركيب المزجى إذا لم يكن محتوماً بويه فإن كان محتوماً بويه كسيبويه بنى على الكسر كما مر مثل المصنف لذلك بقوله (كَبَعْلَبِكَ وَحَضْرَ مَوْتٍ) علم على بلدين الأولى منهما بالشام والأخرى باليمن والأصل فيهما قبل التركيب بعل وبك وحضر موت فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة قال الجامى بعلبك علم لبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك اسم صاحب هذه البلدة جعلاً اسماً واحداً وقال أبو السعود في تفسيره بعل اسم صنم لأهل بك من الشام وهو البلد المعروف الآن ببعلبك قيل كان من ذهب طوله عشرون ذراعاً وله أربعة

أوجه فتنوا له وعظموه حتى أخدموه أربعمائة سادن وحملوهم أنبياء فكان الشيطان يدخل جوفه ويتكلم بشرعة الضلالة والسدنة يحفظونها ويعلمونها الناس وقيل البعل الرب بلغة أهل اليمن. وفي القاموس وحضر موت وتضم الميم بلد وقبيلة ويقال هذا حضر موت ويضاف فيقال حضر موت بضم الراء وإن شئت لا تنون الثاني (وسَيَّبُوهُ) لقب الإسم الشهير في النحو رئيس البصرة بل رئيس البلدين البصرة والكوفة لأنه نقل أن الله تعالى أحوج الكسائي رئيس الكوفة فقرأ كتابه على تلميذه الأخفش واسمه عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي مولاهم وكنيته ابو بشر ولكن غلب اللقب عليه حتى إذا أطلق لم يتصرف إلا إليه وهو لفظ فارسي معناه رائحة التفاح قال البطليوسي في شرح الفصيح الإضافة في لغة العجم مقلوبة والسيب التفاح وويه الرائحة والتقدير رائحة التفاح وقيل كانت أمه ترفنس بذلك في صغره وقيل كان كل من يلقاه يشم منه رائحة التفاح وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل لقب بذلك للظافته لأن التفاح من لطيف الفواكه وقيل لأنه كان ابيض مشرباً بمحذبة كأن خدوده لون التفاح أخذ النحو عن الخليل وجمع العلوم التي استفادها منه في كتاب الذي إذا أطلق في العربية لفظ الكتاب لا يتصرف إلا إليه فجاء كتابه أحسن من كل كتاب صنف في النحو وغلى الآن لم يوضع نظيره والخليل بن أحمد أخذ النحو عن شيخه أبي عمرو بن العلاء أحد القراء السبعة وأخذ أبو عمرو عن تلامذة أبي الأسود الدؤلي وهم عنبسة بن معدان وميمون الأقرن ونجيب بن يعمر العدواني وغيرهم وقد تطابقت الروايات أن أبا الأسود أخذ بعض أبواب النحو عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه ثم زاد فيه بعد ذلك أبواباً أخر (وَمُرْتَبُ إِسْتَاذِي) وهو كل كلمتين أسندت إحداهما على الأخرى (كَبْرَقَ بفتح الراء (ثَحْرَةٌ) لقب رجل قاله في القاموس ومى شرح هظيل للمفصل كان غرة له برق فتبيل يرق غره (وَشَابَ قَرْنَاهَا) أى ذؤابتا شعرها لقتت به امرأة لقول الشاعر في بنيتها :

كذبتهم ويبت الله لا تنكحوها بنى شباب قرناها تصر وتخلب

أى بنى شباب قرنا رأسها في الصر والحلب وحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمي لأن المسمى بالجملة فعل ماض بقاء صورتها فتقول جاءني برق غره وجاءني شباب قرناها وإعراب الأول جاء فعل ماض والنون للوقية والياء ضمير متصل في محل نصب

مفعول به برق نخره فاعل محكى على ما هو عليه وإعراب الثانى جاء فعل ماضٍ والتاء علامة التانيث والتون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به شاب قرناها فاعل محكى على ما هو عليه ومثله تأبط شرا ونحوه من الجمل المسمى بها (تتمة) ينقسم العلم أيضاً على مرتجل ومنقول فالمرتجل هو الذى لم يستعمل إلا علماً وهو نادر كسعاد والمنقول وهو الذى وضع غير علم ثم استعمل علماً كفضل وحسن وزيد وثور ومنصور ومحمد ومن أقسام العلم الشخصى اتفاقاً العلم بالغلبة وحقيقة الغلبة كون الاسم عاماً في نفسه ثم يعرض من حيث الاستعمال خصوص في بعض من يستحقه فيشتهر به اشتهاراً تاماً يمنع الشركة فيه وتلزمه الإضافة كابن عمر وابن عباس أو آل كالكعبة والمدينة والنجم للثريا .

(فصل) في بيان أسماء الإشارة وتسمى المبهمات لعمومها وصلاحتها للإشارة إلى كل جنس وإلى أشخاص كل نوع نحو هذا حيوان وهذا جماد وهذا رجل وهذا فرس (اسمُ الإِشَارَةِ) حده المميز له عما عداه هو (مَا) أى كل اسم (وُضِعَ لِمُشَارِئِهِ) أى لسمى مع الإِشَارَةِ إليه كقولك هذا مشيراً إلى زيد مثلاً فتدل لفظة ذا على ذات زيد وعلى الإِشَارَةِ لتلك الذات (وَهُوَ ذَا) يشار به (لِلْمُفْرَدِ الْمَذَكَّرِ) من أى جنس كان والفاء أصلية على الأصح وقال الكوفيون الاسم هو الذال فقط والألف زيدت للتكسير بدليل سقوطها في الثنية نحو ذان ورد بان ذان ليس ثنية ذابل هي صيغة وضعت للثنية كاتما وهما (وَذِي وَذُو) بإسكان الباء وبكسرها بغير إشباع وهو معنى قول الفاكهي وبالختلاس (وَتَى وَتَه) بإسكان الباء وبكسرها بالإشباع وتركه (وَتَا) بالقصر يشار بكل من هذه الخمسة (لِلْمُفْرَدَةِ الْمُؤنَّثَةِ) ولابنى من لغات المفردة المؤنثة الا تا وحدها لأنه لا يلزم معها كثير تغيير وقد تقع الإِشَارَةُ للمؤنث بلفظ المذكر كتقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَى السَّمَاءَ بَازِعَةً قَالَ هَذَا رَقِي ... ﴾ [الاعمام: ٧٨] وهو لا رادة الجرم أو الكواكب وقيل لأنه حكاية قول إبراهيم ولم يكن من لسانه الفرق بين المذكر والمؤنث في الإِشَارَةِ كما لا يفرق بينهما في ذلك الترك والفرس بل المذكر والمؤنث عناهم في ذلك على السواء قاله أبو حيان (وَذَانٍ) بكسر التون مخنفة ويجوز تشديدها (لِلْمُنْثَى الْمَذَكَّرِ) يشار به إليه (فِي حَالَةِ الرَّقْعِ) نحو جاءني ذان (وَذَيْنِ) يشار به إليه (فِي حَالَتِي التَّصْبِيرِ وَالْجَرِّ) نحو رأيت ذين ومررت بذين (وَتَانٍ) بتخفيف التون وتشديدها

(لِلْمُنْتَى الْمُؤَنَّثِ) فيشار به إليه (في الحالة الرفع) نحو حاءنى تان (وتين) يشار به إليه (في حالتى النَّصْبِ وَالْجَرِّ) نحو رأيت تين ومدرت تين وطاهر كلام المصنف أنهما مثنيان حقيقة وأنهما معربان كالزيدان والذهب إني المحققون أنهما مثنيان لوجود علة البناء فيهما وإنما جاء على صورة المثنى المرفوع في حالة الرفع وعلى صورة المثنى المنصوب والمجرور في حالتى النَّصْبِ وَالْجَرِّ فليست الباء فيهما متقلبة عن الألف بل كل منهما أصل لأن وقوعهما على صورة المعرب اتفاقاً فتقول في إعراب نحو جاءنى ذان جاء فعل ماضٍ ذان اسم إشارة في محل رفع فاعل ومثله تان تقول في حالتى النَّصْبِ وَالْجَرِّ ذين اسم إشارة في محل نصب مفعول به أن كان منصوباً وإن كان مجروراً نحو مررت بدين الباء حرف جر ذين اسم إشارة في محل جر بالياء (وَاللَّجْمُ مُدْكَراً كَانَ أَوْ مُؤَنَّثاً) عاقلاً كان أو غير عاقل (أولاً بِالْمَدِّ) أى بهمزة مكسورة في آخره منوناً نحو جاءنى أولاء أو هؤلاء وغير منون نحو جاءنى أولاء أو هؤلاء (عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ) أى العرب المنسوبين للحجاز (وَبِالْقَصْرِ) أى لا همزة في آخره (عِنْدَ التَّمِيمِيِّينَ) أى العرب المشهورين ببني تميم سكان بلاد نجد ورويت أيضاً عن قيس وربيعة وأسد فيقولون جاءنى أولى وهولى يفتح الباء وضم الهمزة وفتح اللام وقد يقال فيها هولى يفتح وسكون الواو وفتح اللام قال الفاكهوى وإذا كان مقصوراً يكتب بالياء أى وأن كان معدوداً كتب الألف (وَيَجُوزُ دُخُولُ هَا التَّيْبَةِ) بقصر ألت ها قاله ابن عصفاء وفى الفرائد بألف غير مهموزة (عَلَى) أوائل (أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ) لتنبية المخاطب على ما يلقى إليه وإزالة لغفلته (نَحْوُ هَذَا) فى الإِشَارَةِ لِلْمَذْكَرِ (وَهَذِهِ) فى الإِشَارَةِ لِلْمُؤَنَّثِ (وَهَذَانِ) للمثنى المذكور فى حالة الرفع (وَهَذَيْنِ) له فى حالتى النَّصْبِ وَالْجَرِّ (وَهَاتَانِ) للمثنى المؤنَّث فى حالة الرفع (وَهَاتَيْنِ) له فى حالتى النَّصْبِ وَالْجَرِّ (وَهَؤُلَاءِ) للجمع مطلقاً وهذه أمثلة المشار إليه إذا كان قريباً (وَإِذَا كَانَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بَعِيداً أَلْحَقْتِ) وجوبا آخر (اسْمُ الإِشَارَةِ كَأَفَا حَرْفِيَّةٌ) أى لا موضع لها من الإعراب لأن اسم الإشارة لا يعصاف بل هى حرف خطاب جئ به للدلالة على بعد المشار إليه غير أنها (تَتَعَسَّرُ فَتُصَرَّفُ الْكَافُ الأَسْمِيَّةُ) غالباً فتكون (بِحَسَبِ الْمُخَاطَبِ) لتدل على حالة من يخاطبه من أفراد ونسبة وجمع وتذكير وتأنيث (نَحْوُ ذَلِكَ) بفتح الكاف إذا كانت الإشارة إلى مفرد مذكر والمخطاب لمفرد مذكر أيضاً (وَذَالِوُ)

يكسر الكاف إذا كانت الإشارة على مفرد والخطاب لمؤنث (وَدَا كُفْمَا) إذا كانت الإشارة لمفرد والخطاب لمتى (وَدَا كُمْ) إذا كانت الإشارة لمفرد والخطاب لجمع الذكور (وَدَا كُنَّ) إذا كانت الإشارة لمفرد والخطاب لجمع الإناث ومن غير الغالب أن يفتح في التذكير ويكسر في التأنيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ودون هذا أن تفتح مطلقاً ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ويختلما قوله تعالى: ﴿...يُوعِظُ بِهِ...﴾ [البقرة: ٢٣٢] وقوله تعالى: ﴿...ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ...﴾ [البقرة: ٥٤] (فائدة) قد اتصل هذه الكاف با رأيت بمعنى أخبرنى لأن رأيت تكون تارة بمعنى النظر أو العلم فتفيد الاستفهام وتُسند للظاهر والضمير وتتصل بها الكاف مفعولاً به فتقول فيها رأيتك قائماً أى أعلمت نفسك قائماً وتارة لمعنى أخبرنى فلا تفيد استفهاماً ولا تبتدئ إلى غير تاء المخاطب نحو رأيتك قائماً ما صنع أى أخبرنى عن زيد فإذا اتصلت بها هذه الكاف لزمت التاء الأفراد والتذكير استثناء بلحوق العلامات للكاف فتقول رأيتك رأيتكما رأيتكم رأيتكن زيداً ما صنع أى أخبرنى عن زيد فالتاء فاعل والكاف حرف خطاب وقال الفراء بالعكس وقال الكسائى التاء فاعل والكاف مفعول وزيداً منصوب بزعم الخافض وجملة ما صنع بدل اشتمال من زيد أو مستأنفة (وَيَجُوزُ) أى مع إلحاق الكاف (أَنْ تَزِيدَ قَبْلَهَا لَأَمَّا) زيادة في الدلالة على البعد (نَحْوُ ذَلِكَ) بفتح الكاف (ذَلِكَ) بكسرها (ذَلِكُمْ ذَلِكُمْ ذَلِكُنَّ) لحذف العاطف وتقول في إعرابه ذا اسم إشارة واللام للبعيد والكاف حرف خطاب لا محل له من ذانلكما ولا تانلكما (وَلَا) إذا كان على صيغة (فِي) صورة (الْجَمْعِ فِي لُغَةٍ مِّنْ مَّدَّةٍ) وهم الحجازيون كما تقدم فلا يقال على لغتهم أولاء لك وأما من قصره فمتهم من لا يأتى باللام أيضاً ومنهم من يأتى بها (وَأَمَّا تَدْخُلُ فِيهِمَا) أى في المتنى والجمع في لغة من مدده (حَالَةَ الْبُعْدِ الْكَافُ نَحْوُ ذَانِكُمْ وَتَانِكُمْ وَأُوْنِكْ وَكَذَلِكَ) أى كما لا تدخل اللام على المتنى والمجموع (لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُرُودِ) المذكر أو المؤنث (إِذَا تَقَدَّمَتْهَا هَا) بالقصر (التثنية) وإلى هذا أشار ابن مالك في الألفية بقوله. واللام أن قدمت ها ممتعة (نَحْوُ هَذَا فَيُقَالُ فِيهِ حَالَةَ الْبُعْدِ هَذَا ذَاكَ) ولا يقال فيه هذا لك وكلام المتصرف يفيد أنه ليس لاسم الإشارة غلا مرتبتان قريبي وبعدي وهى طريقة ابن مالك ومن تبعه لكن الجمهور

على أن له ثلاث مراتب قريبي وهي المحرودة عن الكاف واللام نحو داو بعدى وهي المقرونة
بينم نحو ذلك ووسطى وهي التي بالكاف وحدها نحو ذلك لأن زيادة الحرف تشعر بزيادة
المسافة (وَيُشَارُ إِلَى الْمَكَانِ الْقَرِيبِ) بلفظين لا يشار بهما على غيره بخلاف جميع ما تقدم
من أسماء الإشارة فإنه يشار له على المكان وغيره (هَهُنَا) بضم الهاء وتخفيف النون مجردة عن
هـ تشبيه (أَوْ هَهُنَا) بتقديم ها التشبيه عليها (نَحْوُ إِنَّا هَهُنَا قَاعِدُونَ) وإعرابه أن حرف توكيد
وعصب تنصب الاسم وترفع الخبر ونا المدغمة ضمير متصل في محل نصب اسمها ههنا الهاء
للتشبيه هنا اسم إشارة في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بقاعدون قاعدون خير إن
وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم وقاعد اسم فاعل
يعمل عمل الفعل وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره نحن (وَ) يشار (إِلَى الْمَكَانِ الْبَعِيدِ) بالفاط
(يَهْنَاكَ) بالكاف وحدها (أَوْ هَاهُنَاكَ) بالكاف مع ها التشبيه (أَوْ هُنَاكَ) بالكاف واللام
(أَوْ هُنَا) بفتح الهاء وتشديد النون (أَوْ هُنَا) بكسر الهاء وتشديد النون (أَوْ هُنَا) بفتح المثناة
وتشديد الميم ولا تلحقها كاف ولا لام وهناك وما بعده إلى قوله أو ثم كليها يقال في إعرابها
اسم إشارة في محل نصب على الظرفية والكاف حرف خطاب لا محل لها من الإعراب واللام
للدلالة على البعد (نَحْوُ وَإِذَا رَأَيْتَ نَمًا) وإعرابه الواو حرف عطف على قوله تعالى:
﴿إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَيْثُ لَهُمْ لُؤْلُؤًا مَمُورًا﴾ [الزمر ١٩] إذ ظرف لما استعمل من الزمان رأيت فعل
ودخل ثم اسم إشارة في محل نصب على الظرفية لأنها ملازمة لها متعلقة برأيت وفي أجوبة
ابن هشام (مسئلة) أين مفعول رأيت من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ نَمًا رَأَيْتَ نَمًا وَمَلَكًا كَبِيرًا﴾
[الزمر ٢٠] الجواب قال المحققون لا مفعول لها أو قال قوم لها مفعول واحتلف هؤلاء فقيل
مفعول حذف وبقيت صلته والتقدير وإذا رأيت ما ثم قيل ومثله لقد تقطع بينكم أي ما
يسكه وهذا فراق بيني وبينك أي ما بيني وبينك وقيل مذكور وهو نفس ثم ويرد الأول أن
الموصول وصلته كالكلمة الواحدة فلا يحسن حذف أحدهما وبقاء الآخر والثاني أن ثم لم
تستعمل في العربية لا ظرفاً كقوله وأرسلنا ثم الآخرين أو محرورة بس أو إلى وجواب إذا قوله
رأيت نميماً فوقفت بعض القراء على ثم والابتداء بقوله رأيت نميماً غير حسن لما فيه من
الفصل بين إذا وجوابها.

(فَصْلٌ) في بيان الاسم الموصول وصلته قال العلوي في شرح الجامع والغرض من وضع الموصول وصف المعارف بالجمل ولهذا امتنع حذف الصلة واختلفوا فيما تعرف به الموصول فقيل هو معرفة بالوضع لأن وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه محكوماً عليه يحكم معلوم الحصول له وقيل بال في نحو الذي والتي وبنيتها في نحو من وما وقيل بالصلة لأنها معهودة للمخاطب وال في نحو الذي زائدة لازمة غالباً وهذا ما عليه الجمهور وهو الصحيح (الاسمُ الْمُوصُولُ) هو (مَا) أي اسم (افْتَقَرَ) أي احتاج في بيان مسماه (إِلَى صِلَةٍ) تتصل به لتكامل معناه أما جملة خبرية أو جار ومجرور تأمين أو وصف صريح (وَ) إلى (عَائِدٍ) تشتمل عليه تلك الصلة والمراد به ضمير يعود على الموصول لربط الصلة به وقد قيل أن شرف الدين محمد ابن عنين مرض فكتب إلى الملك المعظم شعراً:

انظر إلى بعين موالي لم يزل يولد الندى وتلاف قبل تلافى

أنا كالذي احتاج ما يحتاجه فاعنم دعائي والثناء السوافى

فجاء الملك المعظم يعوده ومعه ألف دينار وقال له أنت الذي وأنا العائد وهذا الصلة واحترز المصنف بالاسم الموصول عن الموصول الحرفي فإنه وأن افتقر على صلة لا يحتاج على عائد قال ابن هشام والموصول الحرفي كل حرف أول مع صلته بالمصدر قال عبد الرزوف الماوى والأصح أنها خمسة وقد نظمها بقولي:

موصولنا الحرفي خمسة أحرف هي أن وأن وكى وما فاحفظ ولو

فإن المتوحة المشددة ومثلها السخفة من الثقيلة تزول مع معموليها بمصدر فإن حيرها مشتقاً من اسم أو فعل متصرف فالمصدر المؤول من لفظه وإن كان جامداً اسماً أو فعلاً بالكون كبلغنى أن زيدا أخول أى كونه أخاك وإن كان طرفاً أو مجروراً أو بالاستقرار ونحوه (وَهُوَ) أى الاسم الموصول (ضَرَبَانِ نَصٍّ) في معناه لا يتجاوز على غيره (وَمُشْتَرِكٌ) بين معان مختلفة بلفظ واحد (فَالنَّصُّ ثَمَانِيَةُ أَلْفَاظٍ) وهى (الَّذِي لِلْمُفْرَوِ الْمُذَكَّرِ) العاقل وغيره (وَالَّتَى لِلْمُفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ) العاقلة وغيرها ولك في بيا الذى والتي وجهان الإثبات والحذف وعند الحذف يكون الحرف الذى قبلها أما مكسوراً كما كان قبل الحذف وإما ساكناً

(وَاللَّذَانِ لِلْمُنْتَى الْمُدَكَّرِ وَالْبَتَانِ لِلْمُنْتَى الْمُؤَنَّثِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ وَاللَّذَيْنِ) للمنتى المذكور (وَاللَّتَيْنِ) للمنتى المؤنث (فِي حَالَتِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ) والأصح أنهما ليسا مثنيين حقيقتة وإنما جنّ بيما على صورة المنتى المرفوع في حالة الرفع وعلى صورة المنتى المجرور والمنصوب في حالتى الجر والنصب كما تقدم في ذان وتان والأصل فيهما إثبات النون مخففة ويجوز حذفها وإثباتها مشددة (وَالأُولَى) مقصور ويكتب بغير واو وقد يمد (وَاللَّيْنِ) حال كونه (بِالْيَاءِ مُطْلَقًا) أى في حالة الرفع والنصب والجر كل منهما يستعمل (لِجَمْعِ الْمُدَكَّرِ) العاقل غالباً وقد يستعمل الآلى بمعنى اللاتى كقول مجنون ليلى.

محا حبها حب الالى كن قلبها وحلت مكاناً لم يكن حل من قبل
(وَقَدْ يُقَالُ اللَّذَوْنَ بِالْوَاوِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ) واللذين بالياء في حالتى النصب والجر
وهى لغة عقيل بضم العين قال الشاعر:

عن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاما
وعلى هذه اللغة يكتب بلامين بخلافه في لغة من أزمه الياء مطلقاً فإنه يكتب بلام واحدة وإعراب البيت المذكور نحن مبتدأ واللذون خبره والنخيل تصغير نخل بالنون والحاء المعجمة موضع بالشام وغارة مفعول لأجله وهو اسم مصدر أغار والقياس إغارة والملاح بكسر الميم من ألح السحاب دام مطره قاله في التصريح (وَاللَّائِي وَاللَّائِي وَيُقَالُ) أيضاً (اللَّوَائِي) وكل منهما (لِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ وَقَدْ تُحَدَفُ يَأْوَهَا) اجتزاء بالكسر فيقال اللاء والثلاث واللوات (نَحْوُ الْحَمْدِ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدَّهُ) وإعرابه الحمد مبتدأ وجملة لله في محل رفع خبره الذى اسم موصول في محل جر صفة صدقنا فعل ومنفعل وفاعله مستتر فيه حوازاً تقديره هو وعده مفعول ثانٍ والهاء في محل حر بالإضافة وجملة الفعل والفاعل والمنفعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعاقد الضمير المستتر في صدقنا وقال في الحميد في قوله تعالى: ﴿...صَدَقْتَهُمُ الْوَعْدَ...﴾ [الأنبياء: ٩٠] من باب اختار يتعدى الفعل فيه على واحد بنفسه وإلى الآخر خرف جر ويجوز حذف الخرف أى في الوعد ولا ينقاس عند الجمهور. وعلى هذا فقوله هنا وعده منصوب بنزع الخافض أى في وعده قال الخطيب في تفسيره الذى صدقنا وعده بالجنة في قوله تلك الجنة التى نورث من عبادنا من كان تقياً

(قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا) وإعرابه قد حرف تحقيق سمع فعل ماض الله فاعل قول مفعول به التي اسم موصول في محل جر بالإضافة تجادل فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضم آخره والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هي وجملة في زوجها متعلقة بتجادل وجملة الفعل والفاعل وما تعلق به صلة الموصول والعائد الضمير المستتر قال في تفسير الجلالين تجادلنك تراجعك يا أيها النبي في زوجها المظاهر منها وهي خولة بنت ثعلبة وهو أوس بن الصامت (وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيهَا مِنْكُمْ) وإعرابه اللذان اسم موصول في محل رفع مبتدأ يأتیان فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وألف الثانية ضمير متصل في محل رفع فاعل والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به منكم جار ومجرور في محل نصب على الحال من ألف الثانية متعلق بحذوف تقديره كاتين وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد ألف الثانية (رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذِينَ أَضَلَّانَا) وإعرابه رب منادى مضاف حذف منه حرف الداء تقديره يا رب وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف ونا ضمير متصل في محل جر بالإضافة أر فعل أمر مبني على حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ثم يحتمل أن تكون رأيت هنا بصرية ونقلت بالهمزة من المتعدى إلى واحد فعدت إلى اثنين ويحتمل أن تكون قلبية قاله في المجيد ونا ضمير متصل في محل نصب مفعولها الأول اللذين اسم موصول في محل نصب مفعول ثان اضلانا فعل وفاعل ومفعول اضل فعل ماض والفاء الثانية ضمير متصل في محل رفع فاعل ونا ضمير متصل مفعول به وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد ألف الثانية (وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ) الواو حرف عطف الذي اسم موصول في محل رفع مبتدأ وجملة جازوا من بعدهم صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد الواو (وَاللَّاتِي يَسْتَنْ مِنَ الْمَحِيضِ) وإعرابه الواو حرف عطف اللاتي اسم موصول في محل رفع مبتدأ يستن فعل وفاعل يستن فعل ماض ونون النسوة ضمير متصل في محل رفع فاعل وجملة من المحيض متعلق بيشن وجملة الفعل والعامل وما تعلق به صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد نون النسوة قال في المجيد يشن قال الجمهور ماضياً وقرئ يشن

مضارعاً. (وَاللَّائِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ) الواو حرف عطف اللاتى اسم موصول في محل رفع مبتدأ يأتين فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة ضمير متصل في محل رفع فاعل الفاحشة مفعول به وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد نون النسوة (وَالْمُشْتَرِكُ) أى من الاسم الموصول وهو ذن النص السابق (سِتَّةٌ أَفْظَاظٌ) وهى (مَنْ) بفتح الميم (وَمَا وَأَيُّ) بفتح الهجزة وتشديد الياء (وَأَلْ وَدُو) بمعنى الذى لا يعنى صاحب (وَذَا فَهَذِهِ السِّتَةُ تُطَلِّقُ عَلَى الْمُفْرَدِ وَالْمُثْنَى وَالْمَجْمُوعِ الْمَذْكَرِ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ وَالْمُؤْتَسِّ) فكل لفظ منها يأتى لمعنى من المعانى الستة ولكن منها كلام يخصه (وَتَسْتَعْمَلُ مَنْ) في اصل الوضع (لِلْعَاقِلِ) لو قال للعالم بكسر اللام أى من قام به العلم لكان أولى لأنه يستعمل لله سبحانه وهو يطلق عليه عالم ولا يطلق عليه عقيل أما لأن أسماء الله تعالى توفيقية على الأصح ولم يرد الإذن بإطلاقه عليه أو لما فيه من إيهام النقص بخلاف عالمه في الأمرين (وَمَا) في اصل وضعها (لِيُغَيِّرَ الْعَاقِلِ تَقْوَلُ فِي مَنْ) إذا استعملتها بمعنى الجميع في المفرد المذكر (يُعْجِبُنِي مَنْ جَاءَكَ) أى الذى جاءك وإغرابه يعجبني فعل ومفعول ومن اسم موصول في محل رفع فاعل جاءك فعل ومفعول وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو وجملة صلة الموصول والعائد الضمير المستتر (وَ) في المفردة المؤنثة يعجبني (مَنْ جَاءَتْكَ) أى التى جاءتك فمن اسم موصول تعنى التى وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد الضمير المستتر تقديره هى (وَ) في المثنى المذكر يعجبني من جآلك أى اللذان جآلك فمن اسم موصول بمعنى اللذين وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد ألف التثنية (وَ) في المثنى المؤنث يعجبني (مَنْ جَاءَتْكَ) أى اللتان جآتاك فمن اسم موصول بمعنى اللتان وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد ألف التثنية وأما التاء فهى علامة التانيث (وَ) في المجموع المذكر يعجبني (مَنْ جَآؤَكَ) أى الذى جآؤك فمن اسم موصول بمعنى الذى وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد واو الجماعة (وَفِي) المجموع المؤنث يعجبني (مَنْ جِئْتِكَ) أى اللاتى جئتك فمن اسم موصول بمعنى اللاتى وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد نون النسوة (وَتَقُولُ فِي مَا) الموصولة بمعنى الجميع (جَوَاباً لِمَنْ قَالَ لَكَ اشْتَرَيْتُ جِمَاراً أَوْ أَنَا) وهى

أنثى الحمر (أَوْ جَمَاتَيْنِ أَوْ أَتَاتَيْنِ أَوْ حُمْرًا) بضم الحاء والميم (أَوْ أَتْنَا) بضم الهمزة والتاء
 المثناة فوق (فَقَتُولُ فِي الْمُفْرَدِ الْمَذَكَّرِ مِنْ ذَلِكَ يُعْجِنِي مَا اشْتَرَيْتَهُ) أى الذى اشتريته فما
 اسم موصول بمعنى الذى والجملة بعدها صلة الموصول والعائد الباء (وَ) فى المفردة المؤنثة
 يعجبنى (مَا اشْتَرَيْتَهَا) أى التى اشتريتها فما اسم موصول بمعنى التى والجملة بعدها صلة
 الموصول والعائد الباء (وَ) فى المثنى المذكر والمؤنث يعجبنى (مَا اشْتَرَيْتَهُمَا) أى اللذان أو
 اللتان اشتريتهما فما اسم موصول والجملة بعده صلة الموصول والعائد الباء والميم والألف
 حرفان دالان على التثنية (وَ) فى المجموع المذكر يعجبنى (مَا اشْتَرَيْتَهُمْ) أى الذين اشتريتهم
 فما اسم موصول بمعنى الذين والجملة بعدها صلة الموصول والعائد الباء والميم علامة
 الجمع وفيه استعمال هم لفي العاقل (وَ) فى المجموع المؤنث يعجبنى (مَا اشْتَرَيْتَهُنَّ) أى
 اللاتى اشتريتهن فما اسم موصول بمعنى اللاتى والجملة بعدها صلة الموصول والعائد الباء
 والنون علامة جمع الإناث (وَقَدْ يُعَكِّسُ ذَلِكَ) الأصل فى من وما (فَقَسْتَعْمَلُ مَنْ يُغَيِّرُ
 الْعَاقِلِ) فى ثلاث مسائل الأولى ينزل ما وقعت عليه منزلة العاقل كقوله تعالى وَمَنْ

أَصَلَ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ... ﴿الأحقاف: ٥٠﴾ وقول الشاعر :

أسرب القطا هل من يعير جناحه لعلى على من قد هويت أطير

فداء الأضنام ونداء القطا سوغ وقوع من على ما لا يعتدل لأنه لا يدعى ولا ينادى
 غلا العاقل الثانية أن يحتمع غير العاقل مع العاقل فيما وقعت عليه من الموصولة نحو ألم تر
 أن الله يسجد له من فى السموات ومن فى الأرض فإنه شمل الآدميين وغيرهم من الشجر
 والدواب والجبال والثالثة أن يقترن غير العاقل بالعاقل فى عموم فصل بمن الموصولة
 (نَحْوُ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ) ومنهم من يمشى على أربع لاقتراهما بالعاقل فى عموم
 كل دابة من قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى

رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ... ﴿النور: ٤٥﴾ [النور: ٤٥] فأوقع من على غير العاقل لما اختلط بالعاقل
 فى عموم كل دابة لأنها اسم لما يدب على الأرض عاقلاً كان أو غيره وإعراجه الفاء تنصيبية
 منهم جار ومجرور خبر مقدم ومن اسم موصول فى محل رفع مبتدأ مؤخر يمشى فعل متضارع

مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستتفال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء وجملة على بطنه متعلقة بيمشى وجمل الفعل والفاعل صلة لموصول والعائد الضمير المستتر قال الأزهرى ويحتمل عندى أن يكون من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير فمنهم نوع يمشى على بطنه الخ (وَتَسْتَعْمَلُ مَا) على خلاف الأصل (لِلْعَاقِلِ) قال السهيلي ولا تقع للعاقل إلا بقرينة التعظيم والإبهام كقولهم سبحان ما يسبح الرعد بحمده و(تَعْوُ) قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا إِبْرَاهِيمُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيدَيَّ...﴾ [ص: ٧٥] أى لمن خلقته وإعرابه ما اسم استفهام للتوبيخ في محل رفع مبتدأ منع فعل ماض والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول أول أن حرف مصدر ونصب تسجد فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مفعول ثانٍ لمنع والتقدير أى شئ منعك السجود لما خلقت اللام حرف جر وما اسم موصول بمعنى الذى في محل جر باللام خلقت فعل وفاعل صلة الموصول والعائد محذوف والتقدير خلقته ويحتمل كما قال ابن عسقاء كون ما ما مصدرية مؤولة باسم المفعول أى بمخلوقى على حد وما كان هذا القرآن أن ينترى أى افتراء أى مفترى بيدى حار ومجهور الباء حرف جر ويدى مجرور بالياء وعلامة جرع الياء المدغمة في ياء النفس نيابة عن الكسرة لأنه مثنى وهو مضاف وياء النفس مضاف إليه قال أبو السعود والتثنية لإبراز كمال الاعتناء بخلقته عليه السلام المستدعى لإجلاله وتعظيمه. وقد تستعمل ما لأنواع من يعقل نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء أى أى نوع من أنواعين أردتم لأن النوع لا يعقل وقال بعضهم أنه في هذه الآية لصفات من يعقل أى الطيبة منهن وقد تستعمل للعاقل مع غيره نحو سبح لله ما في السموات وما في الأرض فإنه يشمل العاقل وغيره (وَالْأَرْبَعَةُ الْبَاقِيَةُ) وهى اى وال وذو رذا (تَسْتَعْمَلُ لِلْعَاقِلِ وَغَيْرِهِ) بطريق الاشتراك (تَقُولُ فِي أَيْ) إذا استعملتها للمفرد المذكور (يُعْجِبُنِي أَيْ قَامَ) أى الذى قام وإعرابه يعجب فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول به وأنى اسم موصول بمعنى الذى مرفوع على أنه فاعل وقام فعل ماض وفاعله مستتر فيه حوازاً تقديره هو وحملة الفعل

والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد الضمير المستتر (و) إذا استعملتها للمفردة المؤنثة (أى قَامَتْ) أى التى قامت (و) للمثنى المذكر (أى قَامَا) أى اللذان قاما (و) للمثنى المؤنث (أى قَامَتَا) أى اللتان قامتا (و) للمجموع المذكر (أى قَامُوا) أى الذين قاموا (و) للمجموع المؤنث (أى قُمْنَ) أى اللاتى فمن (سَوَاءُ كَأَنَّ الْقَائِمَ عَاقِلًا أَوْ حَيَوَانًا) لا يعقل نعم أى قاموا خاص بالعاقل لاختصاص الواو بجمع المذكر العاقل وأما جمع المؤنث من غير العاقل فقال في الهمع الأحسن فيه إن كان للكثرة أن يؤتى بالتاء في الرفع وبالباء في غيره وإن كان للقلة أن يؤتى بالنون كالجذوع انكسرت وكسرتها أولى من انكسرن وكسرتهن والأجذاع بالعكس لأن الأجذاع جمع قلة بخلاف الجذوع فإنه جمع كثرة وقد قال تعالى :

﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ

مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الْيُسُومُ فَلَا تَطْلُمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ...﴾ [التوبة: ٣٦] أى في الأربعة فأنى فيه بالنون لأن الأربعة جمع قلة والأحسن في جمع المؤنث العاقل النون مطلقاً فالهندات خرجن وضربتهن أولى من خرجت وضربتها قال تعالى : ﴿وَالطَّلَقْتُ بَرِيْعَتِكَ...﴾ [القرة: ٢٢٨] والوالدات يرضعن ومن الوجه الآخر قوله تعالى : ﴿وَأَزْوَجٌ مَّطَهَّرَةٌ...﴾ [آل عمران: ١٥] وأزواج مطهرة فهى على طهرت ولو كان على طهران قليل مطهرات وقال الشاعر . وإذا العذارى بالدخان تلفعت. (وأما أن فإنها تكون اسماً موصولاً) مشتركاً بين المفرد والمثنى والمجموع المذكر من ذلك كله والمؤنث ولا تكون كذلك إلا (إذا دخلت على اسم الفاعل أو على اسم المفعول) مراداً به الحدوث وليست موصولة حرفياً لأن الضمير يعود إليها وهو لا يعود إلا إلى الأسماء ولا حر تعريف لأنها داخلة على الفعل تقديرأ لأن المستق في تقدير الفعل ونذا جاز عطف الفعل على مدخولها نحو المتغيرات صباحاً فأثرن به نفعاً أى فاللاتى أغرن فأثرن وإنما نقل الأعراب على ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويدل على كونها اسماً أمران الأول أن الوصف يعمل معها بلا شرط ولو كان حرفاً لكانت مبعدة عن شبه الفعل فلا يكون الوصف معها عاملاً والثانى أن لا يتقدم عليها

معمول مدخولها لا يقال جاء زيد الضارب وأما قوله تعالى: ﴿... وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠] فالجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره أغنى أو بزاهدين محذوفاً دل عليه المذكور فاسم الفاعل المراد به الحدوث (كَالضَّارِبِ) واسم المفعول المراد به ذلك نحو (الْمَضْرُوبِ) واختصت بذلك لأن شأن الموصولات الدخول على الجملة وأل الموصولة تشبه في الصورة أل المعرفة الداخلة على المفرد فسكبوا من الجملة مفرداً يكون في معنى الجملة لتدخل عليه أل وهو اسم الفاعل والمفعول لأنه في المعنى جملة فعلية خبرية فإن الضارب إذا فسرته تقول فيه (أَيُّ الْوَيْ ضَرْبٍ) بفتح الضاد والراء (وَ) المضروب إذ فسرته تقول فيه أي (الْوَيْ ضَرْبٍ) بضم الضاد وكسر الراء وخرج بقولنا مراداً به الحدوث الصفة المشبهة فأل الداخلة فيها كالحسن وجهة ليست موصولة بل حرف تعريف على الأصح لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل ولذا كانت أل الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق وخرج بقولنا ولم يقصد بها عهد ما إذا قصد بأل العهد ونحوه فإنها تكون معرفة باتفاق كما قال ابن عتقاء كرايين رجلاً يضرب زيدا فأكرمت الضارب ولهذا كانت أل في الأسماء الحسنى للكمال كما نص عليه ابن حجر وغيره فالعالم والخالق والمنصور والرزاق معناه الكامل في معنى العلم والخلق والتصوير والرزق (وَنُحُوَّةٌ) أي نحو ما ذكر من الضارب والمضروب مما جاء على وزنهما فنحو الضارب (إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ) وإغرابه أن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر المصدقين اسمها منصوب بها وهو منصوب وعلامة نصبه الباء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم والنون زيدت عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد ومصديقين اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه حوازاً تقديره هم وهم العائد على أل الموصولة والمصدقات معطوف على ما قبله وهم اسم فاعل وفاعله مستتر فيه حوازاً تقديره من وهو العائد على أل الموصولة والتقدير إن الذين تصدقوا واللاتى تصدقن (و) نحو المضروب قوله تعالى: ﴿وَالسَّكْفِ الْمَرْجُوعِ﴾ وَالْمَرْجُوعُ الْمَرْجُوعُ [الطور: ٦٠] وإغرابه الواو حرف عطف على قوله تعالى والطور والسكف معطوف على ما قبله مجرور وعلامة جره

كسر آخره المرفوع نعت وهو اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول ونائب الفاعل مستتر فيه جوازاً تقديره هو الضمير المذكور هو العائد على أل الموصولة ومثله البحر المسجور قال في تفسير الجلالين والسقف المرفوع أى السماء والبحر المسجور أى المملوء. قال الجمل في حواشيه أى المملوء ماء وفى تفسير الخازن المسجور أى الموقد المحمى كالتنور المسجور وذلك ما روى من أن الله تعالى يجعل البحار كلها يوم القيامة ناراً ويزداد بها في نار جهنم. (وَأَمَّا ذُو) الموصولة التى تطلق على المفرد المذكر وفروعه (فَخَاطَبَهُ يَلْعَنُ طَى) وهم قبيلة من العرب تنسب على طى رجل من حمير وقال في شفاء الصدور طى على مثال سيد أبو قبيلة من اليمن وهو طى بن داود بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير كذا في الصحاح وفى شرح مسلم للإمام النووى نقلاً عن التحرير واقره أن طى يهمز ولا يهمز لعتان والظاهر أن المراد بطنى هنا الجميع على سبيل التغليب. (تَقُولُ) فيها إذا استعملتها للمفرد المذكر (جَاءَنِي ذُو قَامَ) أى الذى قام وإعرابه جاء فعل ماضٍ والتون للوقاية والياء مفعول به ذو اسم موصول في محل رفع فاعل قام فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد الضمير المستتر (وَكَيْدًا) استعملتها للمفردة المؤنثة تقول جاءتنى (ذُو قَامَتِ) أى التى قامت والعائد تقديره هى (وَأَيُّ) للمثنى المذكر جاءنى (ذُو قَامَا) أى اللذان قاما (وَأَيُّ) للمثنى المؤنث جاءتنى (ذُو قَامَتَا) أى اللتان قامتا والعائد فيه وفى الذى قبله ألف التثنية (وَأَيُّ) للجمع المذكر جاءنى (ذُو قَامُوا) أى الذين قاموا والعائد الواو (وَأَيُّ) للجمع المؤنث جاءتنى (ذُو قُمُنَ) أى اللاتى قمن والعائد نون السوأة سواء كان القائم عاقلاً أو غيره والمشهور من لغة طى أفراد ذو تذكيرها وبنائهما على السكون لأنها حرفان الثانى منهما ساكن كما قاله الفاكهى في شرح النظر وقال في الفواكه وقد تعرب إعراب ذو بمعنى صاحب أى لشبهها الصورى لذو معنى صاحب قال الشاعر:

فأما كرام موسرون لقيتهم فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا

وقد تؤنث فيقال جاءتنى ذات أكرمتك بضم تاء ذات وقد تشنى وتجمع فيقال فى التثنية المذكر جاءنى ذوا قاما ورأيت ذوى قاما ومررت بذوى قاما وفى تثنية المؤنث ذواتا تمتا وتقول فى الجمع المذكر جاءنى ذوو قاموا ورأيت ذوى قاموا ومررت بذوى قاموا وفى

الجمع المؤنث ذوات بضم التاء وقد تستعمل ذات معرفة بمعنى صاحبة كقولهم جاءتنى ذات مال أى صاحبة مال (وأما ذا) فالأصل فيها أن تكون اسم إشارة وقد تستعمل اسماً موصولاً بمعنى الجميع وإذا خرجت عن معنى الإشارة (فَشَرَطُ كَوْنِهَا مَوْصُولًا) أمران مذكوران في قول المصنف (أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهَا مَا الاسْتِفْهَامِيَّةُ) وهذا باتفاق من البصريين (نَحْوُ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ) أى ما الذى ينفقونه وإعراجه بسألون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة واو الجماعة فاعل ويسألون متصرف من سأل تنصب منفعولين والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعولها الأول وما اسم استفهام في محل رفع مبتدأ وذا اسم موصول بمعنى الذى في محل رفع خبر ينفقون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون وواو الجماعة فاعل وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد مخذوف أى ما الذى ينفقونه وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثانٍ لسأل قال في الحيد جملة ماذا ينفقون في موضع المفعول الثانى ليسألونك وهو معلق في اللفظ عامل في المعنى وتطيرها في السؤال والتعليق :

إلا نسألان ماذا يحاول أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

(أَوْ مَنْ الاسْتِفْهَامِيَّةُ) على الأصح عندهم (نَحْوُ مَنْ ذَا جَاءَكَ) أى من الذى جاءك وإعراجه من اسم استفهام في محل رفع مبتدأ ذا اسم موصول بمعنى الذى في محل رفع خبر جاءك فعل ومفعول وفاعل مستتر فيه جوازاً تقديره هو وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد الضمير المستتر فإن لم يتقدمها استفهام بما أو من لم تكن موصولة بل هى حينئذ اسم إشارة (وَأَنْ لَا تُكُونَ ذَا مُلْغَاةٍ) ثم فسر الإلغاء بقوله (بِأَنْ يُقَدَّرَ تَرْكِيبُهَا) أى تركيب ذا (مَعَ مَا) الاستفهامية فيصير المجموع اسم استفهام (نَحْوُ مَاذَا صَنَعْتَ) بفتح التاء (إِذَا قَدَّرْتَ مَاذَا اسْمًا وَأَجْدًا مَرْكَبًا) بمعنى أى شئ صنعت فيكون ماذا حينئذ اسم استفهام في محل نصب مفعول لصنعت مقدماً عليه والتقدير أى شئ صنعت فإن لم تقدر إلغاء ذا بأن قدرت ما اسم استفهام ومبتدأ وذا خبر فذا حينئذ موصولة لأنها لم تلغ ويظهر كون قصد التكلم بالإلغاء أو عدمه بالبدل من اسم الاستفهام وبحواب السائل فعلى الإلغاء وهو كون ماذا كلمة واحدة في محل نصب تثنى بالبدل منصوباً فتقول ماذا صنعت حيراً أم تراً فذا

ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب فيعلم أنه مفعول مقدم لصنعت وعلى عدم الإلغاء وهو كون ما اسم استفهام مبتدأ وذا اسم موصول خيرة تأتي بالبدل مرفوعاً فتقول ماذا صنعت خير أم شر بالرفع فإذا غير ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع فيعلم أنه مرفوع بالابتداء وذا خيرة ورس على ذلك جواب السائل وقد جاء بالوجهين قوله تعالى:

﴿...وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفُورُ...﴾ [البقرة: ٢١٩] بنصب الغفور على الإلغاء أى قل ينفقون الغفور أى الفاضل عن الحاجة ويرفعه على عدم الإلغاء مع من فيحتمل إلحاقه بماذا وهو ظاهر عبارة الأنصية ومشى عليه جمع ويعمل خلافه (وَقَفُّنَّصْرٌ) أى تحتاج (المَوْصُلَاتُ) أى الأسمية لأن الكلام فيها (كُلُّهَا) نصها ومشاركها (إِلَى صَلَاةٍ) معهودة غالباً للمخاطب في اعتقاد المتكلم أى بأن يكون مضمونها حكماً معلوماً عند المخاطب وقوعه قبل الخطاب في اعتقاد المتكلم لأنك إنما تأتي بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه في اعتقادك قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة إلا في مقام التحويل والتضخيم فيحسن إيهامها فالأول نحو فغشيتهم من اليم كما غشيتهم والثاني نحو فإوحى إلى عبده ما أوحى وأما غير ذلك فلا يجوز إيهامها ولذا لا يجوز أن تكون الصلة جملة إنشائية لأن الإنشاء لا يعرف مضمونه إلا بإيراد صيغته فلا خارج له فضلاً عن أن يكون معهوداً فلا يصحح لبيان الموصول ولهذا امتنع الوصل بالتعجبية وإن كانت خيرية لما في التعجب من الإيهام المنافي للبيان فهى مستثناة من الخيرية كما أن القسمية مستثناة من الإنشاء فيجوز الوصل بها مطلقاً نحو وإن منكم لمن ليبطئن (مُتَأَخِّرَةٌ عَنْهَا) أى عن الموصولات وجوباً لأنها منزلة منه منزلة جزئه المتأخر فلا يجوز تقديمها ولا شئ منها عليه (وَ) إلى (عَائِدٍ) وهو ضمير يعود من الصلة إلى الموصول ليحصل الربط بينهما (وَالصَّلَةُ جُمْلَةٌ) أسمية أو فعلية (أَوْ شِبْهَهَا) في حصول الفائدة (فَالجُمْلَةُ) شرطها أن تكون خيرية أى محتملة للصدق والكذب في نفسها من غير نظر إلى قائلها وهى (مَا) أى قول (تَرْكَبُ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ) أو من فعل ونائب الفاعل (نَحْوُ جَاءَ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ) وإعرابه جاء فعل ماضى الذى اسم موصول في محل رفع فاعل قام فعل ماضى أبوه فاعل وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة والهاء مضاف إليه وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد الهاء من أبوه وقوله تعالى:

﴿ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ... ﴾ [الرُّم: ٧٤] وقد مر إعرابه في أول الموسولات حيث سبق التمثيل به للمفرد المذكر وأعاده هنا للتمثيل بالجملة المركبة من الفعل والفاعل (أو) ما تتركب (مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبْرٍ) أو من مبتدأ وساد مسد الخبير (تَحْوُ جَاءَ الَّذِي أَبُوهُ قَائِمٌ) فجملة أبوه قائم مبتدأ وخبر صلة الموصول والعائد الهاء وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿... الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [المل: ٧٦] وإعرابه الذي اسم موصول في محل جر صفة للنبا العظيم من قوله تعالى عم يتساءلون عن النبا العظيم وهم ضمير متعقل في محل رفع مبتدأ فيه جوار ومجرور متعلق بما بعده مختلفون خبر المبتدأ وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ومختلفون اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هم (وَشِبْهُ الْجُمْلَةُ ثَلَاثَةٌ أَشْيَاءُ أَحَدُهَا الظَّرْفُ) المكاني وشرط وقوعه صلة أن يكون تاماً بأن يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به (تَحْوُ جَاءَ الَّذِي عِنْدَكَ) وإعرابه جاء فعل ماض الذي اسم موصول في محل رفع فاعل عند ظرف مكان وهو منصوب وعلامة نصبه فتح أخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة والظرف ما أضيف إليه شبه جملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد الضمير المستقر والتقدير جاء الذي استقر عندك وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ... ﴾ [الحل: ٩٦] وما عند الله باق وإعرابه ما اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع مبتدأ عند ظرف مكان وعلامة نصبه فتح أخره والكاف ضمير متصل في محل جر بالفضافة والميم علامة الجمع والظرف وما أضيف إليه شبه جملة صلة الموصول والعائد الكضير المستقر تقديره هو ينفد فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضم أخره وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو وحملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر وما اسم موصول مبتدأ وعند الله ظرف ومضاف إليه صلة الموصول والعائد الضمير المستقر تقديره هو وباق خبر ما وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة متدرة على الياء المحذوفة المعوض عنها التثوين منع من ظهورها الاستئصال لأنه اسم مقوص وجرح بالظرف المكاني الطرف الزماني نحو جاء الذي اليوم فلا يصلح جعله صلة لعدم حصوله الفائدة به وبالتمام الطرف الناقص وهو الذي لا يكون في الوصل به فائدة نحو جاء الذي مكاناً

أى يسكن مكاناً فلا يصح الوصل به لأنه لا يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق به (وَالثَّانِي الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ) وهو كالظرف في اشتراط كونه تاماً (نَحْوُ جَاءَ اللَّيْلُ فِي الدَّارِ) وإعرابه جاء فعل ماضى الذى اسم موصول في محل رفع فاعل في الدار جار ومجرور صلة الموصول والعائد الضمير المستقر تقديره هو وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا...﴾ [الانشقاق: ٤] وإعرابه ألقى فعل ماضى والتاء علامة التانيث وفاعله مستتر جوازاً تقديره هى عائذ على الأرض من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ﴾ [الانشقاق: ٣] وما اسم موصول في محل نصب مفعول به فيها جار ومجرور صلة الموصول والعائد الضمير المستقر تقديره هو فالمثالان المذكوران الجار والمجرور فيهما تام بخلاف جاء الذى بك أو عنك فلا يوصل به لنقصانه (وَيَتَعَلَّقُ الظَّرْفُ وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ إِذَا وَقَعَا صِلَةً يَفْعَلُ مَحْذُوفٍ وَجُوباً) وبذلك أشبهها الجملة (تَقْدِيرُهُ اسْتَقَرَّ) أى أو نحوه من كل فعل عام كحاصل فلا يجوز تقديره وصفاً كمستقر وكان لأن الوصف لا يكون مع موصوفه جملة إلا إذا كان صلة لال أو قسماً ثانياً من المبتدأ (وَالثَّالِثُ الصِّفَةُ) وهى ما دلت على ذات مبهمه مأخوذة من بعض صفاتها كالقائم والضارب (الصَّرِيحَةُ) أى الخالصة للوصفية بأن لم تغلب عليها الأسمية لأن فيها معنى الفعل ولذلك صح عطفه عليها (وَالْمُرَادُ بِهَا اسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ) دون اسم التفضيل كالأفضل ودون الصفة المشبهة كالحسن وجهه لأن أل حرف تعريف فيهما إجماعاً في الأول وعلى الصحيح في الثانى بل نقل فيه بعضهم الإجماع أيضاً (وَتَخْتَصُّ) أى الصفة الصريحة (بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ) فلا يصح جعل الصفة صلة لغيرها فخرج الصفة غير الصريحة وهى ما صارت بكثرة الاستعمال مخصوصة بذات معينة ولا تجرى صفة على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميراً قال فيها حرف تعريف لا موصولة لعدم مشابهتها الفعل وذلك كالصفات التى غلبت عليها الأسمية كالأبطح فإنه في الأصل المكان المنبسط من الوادى ثم غلب على الأرض المنسعة والأجرع فإنه في الأصل المكان المستوى ثم أغلب على الأرض المستوية ذات الرمل التى لا تنبت شيئاً والصاحب فإنه في الأصل ذو الصخرة مطلقاً ثم غلب على من يصحب الملك وهو الوزير (وَالْعَائِدُ) للموصول (ضَمِيرٌ) غائب غالباً وإلا

فقد يكون العائد ضمير متكلم قياساً كقول علي رضي الله عنه. أنا الذي سميتي أمي حيدرة.
أو ضمير مخاطب قياساً أيضاً كقول الفرزدق:

أيا رب ليلى تلوى الخيول رؤوسها إليك ٧ والأيتام أنت تطعمها

فجعله العائد ضمير إليك حملاً على المعنى وربما خلف الضمير العائد اسم ظاهر كقوله:

أيا رب ليلى أنت في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أطمع

أى في رحمته (مُطَائِقٌ لِلْمَوْصُولِ فِي الْأَفْرَادِ وَالْثَنِيَّةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ
كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْأَمْثَلَةِ الْمَذْكُورَةِ) نعم أن كان الموصول من وما جاز في العائد مراعاة المعنى
نحو ومنهم من يستمعون إليك وقول الشاعر:

تكن مثل من يا ذئب يصطحبان

ومراعاة اللفظ وهو الأفراد والتذكير نحو ومنهم من يستمع إليك ومنهم من ينظر
إليك وهو الأكثر في كلامهم ما لم يحصل لبس أو قبح فتتبعين مراعاة المعنى ثم الأصل في
العائد أن يكون مذكوراً (وَقَدْ يُحذفُ) مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً إذا دل عليه دليل وشرط
جواز حذف العائد المرفوع أن يكون مبتدأ مخبراً عنه بمفرد (نَحْوُ لَنْتَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمُ
أَشَدُّ) وإعرابه اللام داخله في جواب قسم مقدر تنزعين فعل مضارع مبنى على الفتح
لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن من كل جار ومحرور
وهو مضاف وشيعة مضاف إليه أى اسم موصول بمعنى الذى مبنى على القسم في محل نصب
مفعول به وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة والمبم علامة الجمع واشد
خير مبتدأ محذوف تقديره هو وجملة لمتدأ والخبر صلة الموصول والعائد محذوف تقديره كما
قال المصنف (أى الذى هو أشد) وشرط حذف العائد المنصوب أن يكون متصلاً وبإصاحه
فعل تام أو وصنف غير صلة ال فالفعل نحو (يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ) وإعرابه يعلم فعل
مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ما اسم موصول
بمعنى الذى في محل نصب مفعول به تسرون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون
لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل وجملة الفعل
والفاعل صلة الموصول والعائد محذوف الواو حرف عطف وما اسم موصول بمعنى الذى في

محل نصب معطوف على ما قبله تملنون فعل مضارع وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد محذوف تقديره كما قال المصنف (أى الذى تسرونه والذى تملنونه) وتختل ما فى الآية أن تكون مصدرية والتقدير يعلم سركم وعلايتكم وأما الوصف فنحو قول الشاعر:

ما الله موليك فضل فأحمدته به فما لدى غيره نفع ولا ضرر

أى الذى الله موليكه فضل وشرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يجر بمثل ما جر به الموصول ويتحد معنى العامل نحو مررت بالذى مررت أى به (وَتَحْوُ يَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) وإعرابه يشرب يعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو مما جار ومجرور من حرف جر وما اسم موصول بمعنى الذى فى محل جر بمن تشربون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة فاعل وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد محذوف مجرور بمثل ما جر به ما الموصولة وهى من التبعيضية والتقدير أى الذى تشربون منه وشذ حذفه مجروراً بما لم يجر به الموصول.

(فصل) فى بيان المعرف بألة التعريف (وَأَمَّا الْمُعْرَفُ بِالْأَدَاةِ) المنيدة للتعريف (فَهُوَ الْمُعْرَفُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ) كالرجل والغلام والتعريف بهما هو مذهب الخليل والهمزة عنده أصلية وهى همزة قطع حذفت فى الوصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال ولم تحذف فى الابتداء لأنه لا يبتدأ بساكن ومذهب سيبويه أن التعريف بهما أيضاً إلا أن الهمزة عنده زائدة معتد بها فى الوصل كذا قال ابن مالك والمشهور عن سيبويه أن التعريف باللم وحدها والهمزة وصلية جئى بها للتمكن من الابتداء بالساكن وفتحت على خلاف همزة الوصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال نقل أبو حيان هذا المذهب عن جميع النحويين إلا ابن كيسان وعزاه صاحب السبى إلى المحققين وذهب المراد إلى أن المعرف الهمزة وحدها وزيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام (وهى) أى الأداة (قَسَمَانِ عَهْلِيَّةٌ وَجَنِيَّةٌ) وكل منهما ثلاثة أقسام كما أشار إليه المصنف رحمة الله تعالى بقوله (وَالْعَهْدِيَّةُ إِمَّا لِلْعَهْدِ الْذَكَرِيِّ) بأن يذكر مصحوبها نكرة ثم يعاد بها قال فى المعنى وغيره وهذه بسد الضمير مسداً مع مصحوبها (تَحْوُ فِى رُجَاجَةِ الزُّجَاجَةِ) إشارة إلى الزجاجاة المذكورة أولاً وإعرابه فى زجاجة جار ومجرور فى محل رفع خبر المصباح متعلق بواجب الحذف تقديره كائن أو مستقر الزجاجاة مبتدأ

وخبره حملة كأنها كوكب (أَوْ لَلْعَهْدِ اللَّذِينَ) بأن عبيد مصحوبها ذهناً (تَحَوُّ) إذ هُما في العَارِ) وهو نقب في جبل ثور وكان ذلك معلوماً عندهم وإعرابه إذ طرف لما مضى من الزمان هما ضمير منفصل في محل رفع خبر (أَوْ لَلْعَهْدِ الْحُضُورِيِّ) بأن يكون مصحوبها حاضراً حال الخطاب (تَحَوُّ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ) أى اليوم الحاضر وهو يوم عرفة لأن الآية نزلت فيه وإعرابه اليوم ظرف زمان متعلق بما بعده أكملت فعل وفاعل لكم جار ومجرور متعلق بأكملت دينكم مفعول به والكاف مضاف إليه والميم علامة الجمع (وَالْجَنَسِيُّهٗ إِنَّمَا يُتَعَرَّفُ بِالْعَامِيَّةِ) من حيث هى أى مع قطع النظر عن الأفراد وهى التى لم يغلظها كل لا حقيقة ولا مجازاً وهى الدالة على مجرد الجنس ويعبر عنها بالتى لبيان الحقيقة وبالتالي لبيان الطبيعة وذلك (تَحَوُّ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا) أى وجعلنا من حقيقة الماء المعروف لا من كل شئ اسمه ماء وقيل من المتى وإعرابه جعلنا فعل وفاعل بمعنى خلفنا فيتعدى لواحد من الماء جار ومجرور كل مفعول به وشئ مضاف إليه حى بعت لشيئ وقال أبو القاء جعلت بمعنى صيرنا يتعدى لاثنتين ومفعوله الأول كل شئ والثانى من الماء انتهى (وَأَمَّا لِاسْتِفْرَاقِ الْأَفْرَادِ) أى أفراد الجنس بأن خلفتها كل حقيقة فيعم الأفراد بخصائصها ويصح الاستثناء من مصحوبها نحو أن الإنسان لقى خسر غلا الذين آمنوا أو اعتبار معاد فيما له من بعث ونحوه نحو أو الطفل الذين لم يظهروا ومثل لها المنسب بقوله (تَحَوُّ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا) أى خلق كل واحد من جنسه ضعيفاً وإعرابه خلق فعل ماضٍ مغير الضيغة الإنسان نائل التفاضل ضعيفاً حال (أَوْ اسْتِفْرَاقِ خَصَائِصِ الْأَفْرَادِ) أى صفات أفراد الجنس سالغة بأن خلفتها كل محاز أو منه التى فى أسمائه تعالى غير العلم كما بعث عليه البدر ابن قاصم شبيهه وعبيد وتسمى لام الكمال كما سبق نقله عن الشيخ ابن حجج رحمه الله (تَحَوُّ أَلَّتِ الرَّجُلُ عِلْمًا) أى أنت كل رجل علماً بمعنى أنك اجتمع فيك ما تفرق في غيرك من الرجال من جهة كمالك فى العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال وإعرابه أنت مبتدأ الرجل حرد وعلماً تمييز وانظر لم لم يمثل بشئ من التيات مع أن دابة التزام كون أمثله من القرآن المجيد مت أمكنه وقد مثل بعضهم بقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَنْهَكُنْتُ...﴾ [الفره ٢] أى كل كتاب سالغة في مدحه لكونه حاوياً لجميع خصائص الكتب المدوحة ومن ذلك الحديث

الذي أخرجه الرامهر مزى وسنده جيد خلا أنه مرسل أنه سألت قال لابي سفيان كل اليد في جوف الفرا أى حمار الوحش قال له ذلك يتألفه على الإسلام يعنى أنت في الصيد كحمار الوحش وكل الصيد دونه وقد تأتى ال زائدة لازمة فلا تفيد تعريفاً كالتى في علم قارنت وضعه كالكالات والعزى واليسع أو غلبت على بعض أفراده كالبلد مكة والنجم للثريا وكالتى في الآن على الصحيح وفى الذى وفرعه على الاصح وزائدة غير لازمة للمح الأصل المنقول عنه كالتى في الحرث والحسن والعباس ومنه عند الجمهور اللام الداخلة على اسماء الأيام كيوم الأحد والسبت قالوا هى أعلام توهمت قبيها الصفة فدخلتها أل وقيل أنها نكرات دخلتها أل للتعريف (وَيُبَدَلُ لَامٌ أَنْ) المعرفة (مِثْمًا فِي لُغَةِ جَمِيرٍ) قبيلة من العرب وقد نطق بها النبى صلى الله عليه وسلم فقال ليس من اميرا مصيام في امسفر كذا رواه النمر بن تولى رضى الله عنه.

(فَصْلٌ وَأَمَّا الْمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ) المعارف (الْحَمْسَةُ) المقدمة إضافة معنوية ولم يكن متوغلاً في الإبهام ولا واقعاً موقع نكرة فخرج المضاف إضافة لفظية كإضافة الوصف إلى معموله والأسماء المتوغلة في الإبهام كغير ومثل الواقع موقع النكرة كواحدة فإن إضافة كل واحد من هذه لا تفيد التعريف بل المضاف معها باق على تنكيه (تَحْوُ غَلَامِي) مثال للمضاف على ضمير المتكلم (وَعَلَامِكُ) مثال للمضاف إلى ضمير المخاطب (وَعَلَامِيهِ) مثال للمضاف على ضمير الغائب (وَعَلَامُ زَيْنٍ) مثال للمضاف على العلم (وَعَلَامُ هَذَا) مثال للمضاف على اسم الإشارة (وَعَلَامُ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ) مثال للمضاف على الموصول (وَعَلَامُ الرَّجُلِ) مثال للمضاف على المعارف بال وقد تقدم في أول المعارف أن المضاف في رتبة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى المضير فإنه في رتبة العلم.

بَابُ الْمَرْفُوعَاتِ مِنَ الْأَسْمَاءِ

والمرفوعات جمع مرفوع لا مرفوعة لأنه صفة للمذكر لا يعقل وهو الاسم
 (الْمَرْفُوعَاتِ) أى من الأسماء (عَشْرَةٌ) بالاستتراء كذا قاله الفاكهى ولعله يرى أن ما زاد
 عليها يرجع إليها وهو كذلك وبدأ بها لأنها عمدة والمنصوبات فضلة وختم بالمحورورات لأنها
 منصوبة محلا فىى دون المنصوبات لفظاً (وَهِيَ الْفَاعِلُ) نحو يهدى الله لتورده من يشاء (و)
 الثانى (الْمَفْعُولُ الَّذِى لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ) وهو المسمى بنائب الفاعل نحو إذا زلزلت الأرض
 زلزالها (و) الثالث والرابع (المبتدأ وخبره) نحو الله ربنا (و) الخامس (اسم كان) نحو وما كان
 الله ليظلمهم (و) اسم (أخواتها) نحو ليسوا سواء (و) السادس (اسم أفعال المقاربة)
 نحو يكاد يرتها بضئى فعسى الله أن يأتى بالفتح (و) السابع (اسم الحروف المشبهة بليس) فى
 ثبث تعمل عملياً فى رفع الاسم ونصب الخبر وهى ما التافية الحجرية وأخواتها نحو ما زيد
 قائماً ونحو. تعز فلا شئ على الأرض باقياً. ونحو ولات حين مناص ونحو أن أحد خيراً من
 أحد إلا بالعافية (و) الثامن (خَيْرُ إِنَّ وَ) خير (أخواتها) نحو إن الله غفور رحيم (و) التاسع
 (خَيْرُ لَا الَّتِى لِنَقَى الْجَنَسِ) على سبيل الاستغراق وهى تعمل عمل إن نحو لا رجل أفضل
 من زيد (و) العاشر (التَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ) بناء على أن رافعه التبعية والأصح أن عامل التابع
 هو عامل المتبوع بنفسه إلا البدل فعامله مقدر من جنس عامل ما قبله (وَهُوَ أَرْبَعَةٌ أَشْيَاءُ)
 أحدها (التَّعْتُّ) نحو جاء زيد العاقل (و) ثابته (الْعَطْفُ) نحو جاء زيد وعمرو (و) ثالثها
 (التَّوَكُّدُ) نحو جاء زيد نفسه (و) رابعها (الْبَدَلُ) نحو جاء زيد أخوك.

بَابُ الْفَاعِلِ

قدمه لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور (الفاعل) لغة من أوجد الفعل واصطلاحاً (هُوَ الْأِسْمُ) الصريح نحو قام زيد أو المؤول من حرف مصدرى وصلته نحو ألم بأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم أى خشوع قلوبهم وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يَكْفِيهِمْ أَنَّا نُرزَّلْنَا...﴾ [المنكوت: ٥١] أى إنزالنا (الْمَرْفُوعُ) لفظاً أو تنديراً أو محلاً بفعله التام الباقي على صيغته الأصلية أو شبه الفعل المذكور لأن الرفع علم الفاعلية (الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ) وجوبا (فِعْلُهُ) الرفع له (أَوْ مَا هُوَ فِي تَأْوِيلِ الْفِعْلِ) كاسم الفعل أو ما هو في المشبهة به والمصدر واسم الفعل وأمثلة المبالغة واسم التفضيل ولا بد من إسناد الفعل أو ما هو في تأويله إلى ذلك الاسم على جهة قيامه به نحو مات زيد أو وقوعه منه نحو قام عمرو فخرج بالاسم الجملة فلا يجوز مجيئها فاعلاً أو ما نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُذُئُهُ...﴾ [يوسف: ٣٥] وقوله تعالى: ﴿...وَبَيَّنَّا لَكُمُ الْكَيْفَ فَعَمَلْنَا بِهِمْ...﴾ [إبراهيم: ٤٥] وتبين لكم كيف فعلنا بهم فالأصح أن الفعل فيهما ضمير عائد على مصدرهما المفهوم منهما أى بد هو أى البدء وتبين هو أى التبين والجملة من قوله ليسجننه وقوله كيف فعلنا ليست فاعلاً بل هى مفسرة للضمير وخرج بالتام كان وأخواتها لأنها أفعال ناقصة وخرج بالباقي على صيغته الأصلية المبني للمفعول (وَهُوَ) أى الفاعل (عَلَى قِسْمَيْنِ) لا ثالث لهما (ظَاهِرٌ) وهو ما عدا المضممر نحو وجاء المعذرون ومنه المؤول نحو ما كان ضرك لو منتت أى منك (وَمُضْمَرٌ) وهو ما كنى به عن الظاهر اختصاراً وهو فسمان متصل ومنفصل وقد مر بيان كل منهما (فَالظَّاهِرُ) ويكون رافعة تارة ماضياً وتارة مضارعاً إذا استند إلى غائب ولا يرفع الأمر (تَحْوُ) قَالَ اللهُ) وإعرابه قال فعل ماضى الله فاعل (قَالَ رَجُلَانِ) وإعرابه قال فعل ماضى رحلان فاعل وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى (وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ) وإعرابه جاء فعل ماضى المعذرون فاعل وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم والمعذرون قراءة الجمهور يفتح العين وتشديد الذال وهو يحتمل وجهين الأول أن يكون وزنه فعل بتضعيف العين

ومعنى التضعيف فيه التكلف أى المتكلفون ل . . . الثامى أن يكون وزنه افتعل والأصل اعتذر فأذغمت التاء في الذال بأن قلبت تاء الافتعال ذالاً ويبدل على هذا قراءة سعيد بن جبير المعتذرون على الأصل (يَوْمٌ يَقُومُ النَّاسُ) وإعرابه يوم ظرف زمان متعلق بمبعوثون قبله يقوم فعل مضارع الناس فاعل (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ) وإعرابه يوم ظرف زمان قال أبو البقاء متعلق يفرح وهو مضاف وإذ ظرف لما مضى من الزمان في محل جر بالإضافة يفرح فعل مضارع المؤمنون فاعل وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم (قَالَ أَبُوهُمْ) وإعرابه قال فعل ماضٍ أو فاعل وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة والميم علامة الجمع (وَالْمُضْمَرُ) الذى يأتى فاعلاً أما متصل (نَحْوُ قَوْلِكَ ضَرَبْتُ) بضم التاء للمتكلم وحده وإعرابه ضرب فعل ماضٍ والتاء ضمير متصل في محل رفعه فاعل (وَضَرَبْنَا) بسكون الباء للمتكلم ومعه وغيره أو المعطوف نفسه نحو إنا أنزلناه وإعرابه ضربنا فعل وفاعل ضرب ماضٍ ونا ضمير متصل في محل رفع فاعل وكذا حيث سكن ما قبلها وكان غير ألف فهى فاعلة وأن انفتح ما قبلها فهى منغول نحو ضربنا زيد وكذا أن سكن ما قبلها من آخر الفعل وكان ألفاً نحو وإدامس الإنسان صر دغماً ونحو الزيدان ضربانا والريدون ضربونا وهذا كله مع الماضى أما مع المضارع والأمر فهى منغولة مطلقاً نحو يصريين ريد ونحو ربا لا تؤاخذنا ونحو وارحمنا أنت مولانا (تنبيه) قال ابن عنتقاءنا في نحو قما ضمير بارز للمتكلم المشارك لغيره أو المعلم نفسه وقد قاس الناس عليه الخطاب والغيبة فتألوا في خطابات المعظم أنهم فعلتم كذا وهى الأخبار عنه هم فعلوا كذا وكأنه لكماله قام مقام ساعة أو كأنه لخلالته يتبع وكان الخبر عنه مع من يشعه والظاهر امتناعه في حقه تعالى لأنه لم يرد في توقيف نعم سمع من كلامه كقوله :

ألا فارحمونى يا اله محمد فإن لم أكن أهلاً فأنتم له أهل

وليس بحجة لعدم وروده في الكتاب والسنة الثابتة منه صلى الله عليه وسلم قالت ولم أقف على كلام في ذلك لغيره وفيما قاله نظر لأن مثل هذا لا يتوقف صحة إطلاقه على البارى سبحانه على توقيف وليس فيه ما يشعر بالإحلال بالأدب بل في إطلاقه عليه كمال

التعظيم والتبجيل بقدره العلى فالظاهر جوازه والله أعلم (إلى آخره كما تقدم في فصل المضمَر) أى فلا حاجة على إعادته فتقول في المخاطب ضربت بفتح التاء للمخاطب المذكور وبكسرها في المخاطب المؤنث على آخر ما تقدم وإذا اجتمع مخاطب وغائب فالقياس تغليب المخاطب على الغائب نحو ضربتما أى أنت وزيد ضربتم أى أنت وزيد وعمرو قال أبو على الفارسي وقد تلحق الياء تاء المؤنث مع الهاء نحو أكرمتيه فأكرم فعل ماض والتاء فاعل والهاء مفعول به والياء حرف زائد لا محل لها من الإعراب وأما المضمَر المنفصل فهو كالتصل ولا يقع مع الفعل في الاختيار إلا محصوراً بيلاً أو إنفاً ولا يرفعه الأمر والا المصدر ولا سم فعل الأمر ولا اسم فعل المضارع ويرفعه ما عدا ذلك كالفعل الماضى نحو ما قام إلا أنا وإعرابه ما نافية قال فعل ماض إلا أداة حصر أنا ضمير منفصل في محل رفع فاعل والمضارع نحو لم يقم إلا أنا وإعرابه لم حرف نفي وجزم يقم فعل مضارع مجزوم بلم وإلا أداة حصر وأنا ضمير منفصل في محل رفع فاعل ومثلهما الأسماء العاملة عملهما كاسم الفاعل وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة (وَالَّذِي فِي تَأْوِيلِ الْفِعْلِ) وهو ما يعمل عمله (نَحْوُ أَقَائِمِ الزَّيْدَانِ) فإنه في تأويل يقوم الزيدان وإعرابه الهمزة للاستنهام قائم مبتدأ وعلامة رفعه ضم آخر وقائم اسم فاعل يعمل عمله يرفع الفاعل وينصب المفعول الزيدان فاعل سد مسد الخبر وعلامة رفعه الألف لأنه مشى وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿... فَتُخْتَلَفُ أَلْوَانُهَا...﴾ [ماطر: ٢٧] فإنه في تأويل يختلف ألوانه وإعرابه مختلف مبتدأ مؤخر وقوله تعالى قبله ومن الناس جبار ومجور خير مقدم والدواب والأنعام عطف عليه ويختلف اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وذلك لاعتماده على موصوف محذوف والتقدير ومن الناس والدواب والأنعام صنف مختلف ألوانه فاعل وعلامة رفعه ضم أخيه والهاء في محل جر بالإضافة (وَلِلْفَاعِلِ أَحْكَامٌ) كثيرة (وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ لِأَنَّهُ عُمْدَةٌ) والعمد لا يجوز حذفها ولأنه منزل من فعله منزلة جزئه (فَإِنْ ظَهَرَ فِي اللَّفْظِ) سواء كان اسماً ظاهراً (نَحْوُ قَامِ الزَّيْدَانِ) وإعرابه ظاهر أو اسماً مضمراً كقوله (وَالزَّيْدَانِ قَامَا) وإعرابه الريدان مبتدأ وعلامة رفعه الألف لأنه مشى وقاما فعل وفاعل قام فعل ماض وألف التثنية فاعل وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خير (فَذَلِكَ) واضح (وَأَلَا) أى وإن لم يظهر

في اللفظ (فَهُوَ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ) في فعله لأن الفعل لا يجوز خلوه من الفاعل ثم إما أن يعود ذلك الضمير على المذكور (نَحْوُ زَيْدٌ قَامَ) ففى قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى زيد المذكور قبله وإما أن يعود لما دل عليه الفعل كقوليه عليه الصلاة والسلام ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن أى ولا يشرب الشارب وحسن ذلك تقدم نظيره في قوله لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن أو لما دل عليه الحال المشاهدة نحو كلا إذا بلغت التراقي ففى للفت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع على أروح الدال عليها سياق الكلام ومن ذلك قوله تعالى: ﴿...كَبُرَتْ كَلِمَةً...﴾ [الكهف:٥] كبرت كلمة فالفاعل مستتر وكلمة تميز منصوب وقد استثنى من قاعدة عدم جواز حذف الفاعل صور يجوز فيها حذفه الأولى الاستثناء المفرغ نحو ما دام غلا هند إذا اصله ما قام أحد إلا هند لأن الاستثناء لا يتصور إلا من مستثنى منه الثانية أفعال في التعجب إذا دل عليه مقدم مثله نحو أسمع بهم وأبصر أى بهم فحذف بهم من الثانى لدلالة الأول عليه فالباء فيه زائدة وجوبا والهاء ضمير متصل في محل رفع فاعل والميم علامة الجمع الثالثة فاعل المصدر إذا لم يكن المصدر بدلاً من فعله نحو أو إطعام في يوم ذى مسبغة يتيماً أى أو إطعامه ونحو لا يسأم الإنسان من دعاء الخير أى من دعائه بالخير فحذف فاعل المصدر فيهما ولا يقال فيه ضمير متتر على الاصح فإن كان المصدر بدلاً من فعله ففاعله مستتر فيهِ وجوبا سقيا لك الرابعة نائب الفاعل نحو وقضى الأمر أى وقضى الله الأمر الخامسة إذا حذف عامله فيحذف معه وهو كثير جداً نحو قولك إياك لمن قال هل أكرمت أحداً أى أكرمت إياك (وَمِنْهَا) أى ومن أحكام الفاعل (أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ) أو ما في تأويله لأن كالجزم منه فلم يجز تقديمه عليه كما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها وأجاز الكوفيون تقديمه على عامله فعلاً كان أو غيره (فَإِنْ وَجِدَ) في اللفظ (مَا ظَاهِرُهُ أَنَّهُ فَاعِلٌ مُقَدَّمٌ) على الفعل (وَجِبَ) عند البصريين (تَقْدِيرُ الْفَاعِلِ ضَمِيرًا مُسْتَرًّا) في الفعل عانداً على المقدم (وَيَكُونُ الْمَقْدَمُ إِذَا مَبْتَدَأَ نَحْوُ زَيْدٌ قَامَ) ففى قام ضمير مرفوع مستتر مرفوع على الفاعلية عانداً على زيد مبتدأً والجملة بعده خبره (وَإِذَا فَاعِلًا بِفِعْلِ مَحذُوفٍ) وجوبا (نَحْوُ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) فأحد فاعل بفعل محذوف بفسره الفعل المذكور والتقدير وإن استجارك أحد استجارك وأن حرف شرط

جازم وفعل الشرط هو الفعل المحذوف ومن المشركين متعلق به وجملة استجارك بعده لا محل لها من الإعراب لأنها مفسرة وجواب الشرط جملة فأجره في بقية الآية وإنما وجب حذفه لأن المذكور عوض عنه وهم لا يجمعون بين العوض والعوض عنه وإنما لم يجعل أحد مبتدأً وجملة استجارك خبره من غير حذف (لأن أداة الشرط لا تدخل على المبتدأ) لأنها موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي مختصة بالجمل الفعلية على الأصح (ومنها أن فعلة) أى فعل الفاعل ومثل الفعل ما في تأويله وإنما اقتصر على ذكر الفعل لأنه الأصل (يُوحَدُ) أى لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع على الألف (مَعَ تَثْنِيته) أى الفاعل (وَجَمْعِهِ كَمَا يُوحَدُ مَعَ إفرادِهِ) اتفاقاً (فَقُوتُ قَامَ الزَّيْدَانِ وَقَامَ الزَّيْدُونَ) وقام نسوة بتوحيد الفعل (كَمَا تَقُولُ) في حال إسناده إلى المفرد (قَامَ زَيْدٌ) بتوحيده وإنما كان الألف ترك علامة تثنية الفاعل وجمعه عكس علامة تأنيثه وجمعه يعلمان من لفظه دائماً بخلاف تأنيثه قد لا يعلم من لفظه ولأن في الحاق علامتى التثنية والجمع زيادة نقل في بنية الكلمة بخلاف علامة التأنيث ولورود القرآن به قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ قَالَ رَحْلَانِ ... ﴾ [المائدة: ٢٣] وإعرابه قال فعل ماضى رجلان فاعل وعلامة رفعه الألف لأنه مشى (وَجَاءَ الْمُعَذَّرُونَ) وإعرابه جاء فعل ماضى المعذرون فاعل وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم (وَقَالَ الظَّالِمُونَ) وإعرابه قال فعل ماضى الظالمون فاعل وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم (وَقَامَ نِسْوَةٌ) هذا مثال للجمع أيضاً أتى به بعد الذى قبله إشارة إلى أنه لا فرق بين جمع المذكر والمؤنث والنسوة جمع تكسير واحدها امرأة من غير لفظها فالفعل في هذه الأمثلة مجرد من علامة التثنية والجمع ومن العرب من يلحق الفعل (علامة التثنية) وهى الألف (و) علامة (الجمع) وهى الواو أن كان مذكراً والنون إن كان مؤنثاً قال أبو حيان في الارشاف حكى اللغويون أن أصحاب هذه اللغة وهم طين يشرمون العلامة مطلقاً ابداً ولا ينفارقونها (إذا كان الفاعل) الظاهر (مثنى أو جمعاً) كما تلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً (فَقُوتُ) يحتمل أنه بالناء الفوقية أى أنت أيها العرب ويحتمل أنه بالنتنة التحتنية أى يقول البعض المذكور من العرب إذا نطقوا بمثل هذا التركيب (قَامَا الزَّيْدَانِ وَقَامُوا الزَّيْدُونَ وَقَمْنَ الْهِنْدَاتُ) وقام في الأمثلة الثلاثة فعل ماضى والألف في الأول حرف دال على التثنية والواو في الثانى حرف دال على جمع المذكور

والنون في الثالث حرف دال على جمع الإناث والريدان في الأول والزيدون في الثاني والهدات في الثالث هي الفاعل وقد جاء نظير هذا في أشعار العرب كقوله:

نتج الريم محاسنا أنقحها غر السحاب

وقوله :

يلوموننى في اشتراء النخيل أهلى وكلهم أوم

(وَتَمَسَّى) هذه اللغة في اصطلاح علماء العربية (لغة أكلونى البراغيث) جمع برغوث بضم أوله وإعرابه أكل فعل ماص والواو علامة الجمع والنون للوقاية والياء مفعول به والبراغيث فاعل وفى القاموس البرغوث معروف. ثم علل المصنف تسمية هذه اللغة بذلك بقوله (لأن هذا اللَّفْظُ) أى لفظ أكلونى البراغيث (سُمِعَ مِنْ بَعْضِهِمْ) أى العرب قال ابن عسقاء وهى لغة قليلة لظيئ وأزد شنوءة وبنى الحرث قال الفاكهى وهذا امثال فيه تدوزان أحدهما إلحاق الفعل العلامة والثانى استعمال الواو لما لا يعقل. قال في العباب كان حقه أن يقول أكلتى البراغيث لأن البراغيث ليس ممن يعقل لكن في المغنى لابن هشام أن نون تستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم قال ابو سعيد نحو أكلونى البراغيث إذا وصفت بالآكل لا بالقرص وهذا سببه فإن الأكل من صفات الحيوان عاقلة كانت أو غير عاقلة وقد ابن التحرى إن الأكل هنا معنى العدوان والظلم كقوله :

أكلت بنيك أكل الضب حتى وجدت مرارة الكلا الويل

أى ظلمتكم فشد الأكل المعنوى بالحقيقى. (وَمَنْهُ) أى من إلحاق الفعل العلامة (الْحَدِيثُ) الصحيح (يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَانِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَانِكَةٌ بِالنَّهَارِ) فملائكة فاعل يتعاقبون وقد لحق الفعل علامة الجمع مع أنه مسد على الظاهر وكان القياس يتعاقب بالأفراد كقام الزيدون قال ابن عسقاء في غرر الدرر والأوجه في الحديث أن ملائكة بدل من ور يتعاقبون ثم كونه مبتدأ خبره جملة يتعاقبون كما في وأسروا النجوى الذين ظلموا ونسب بدل من واو وأسروا على الأرجح أو مبتدأ خبر جملة أسروا لأنها ليست من لغة قريش ولا الخطاب لبعض أهلها فيخطب (بَلِيَّةٌ) بلغته ولأنها لكثرتها نصوا على ضعفها فلا يخرج عليها القرآن والحديث ما أمكن. قال ابن هشام وقد حمل قوم على هذه اللغة

آيات من القرآن العظيم منها قوله تعالى : ﴿...وَأَسْرَأَ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا...﴾ [الأنبياء: ٣٠]
 واسرؤا النجوى الذين ظلموا والأجود تخريجها على غير ذلك وأحسن الوجوه فيها إعراب
 الذين ظلموا مبتدأ وما قبله خبره وأما قوله صلى الله عليه وسلم أو مخرجى هم فليس مما
 نحن فيه لأن مخرجى خبر مقدم وعلامة رفعه الواو المنقلبة ياء مدغمة وهو مضاف وياء
 النفس مضاف إليه ومخرجى اسم فاعل يعمل عمل الفعل وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره
 هم وهم ضمير متصل في محل رفع مبتدأ مؤخر وأما المفردان والمفردات المتعاطفات كقوله :
 تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعده وحميم

فالصحيح أن هذه اللغة لا تمتنع معهما (وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْأَيْفَ وَالْوَاوَ وَالنُّونَ) فيما
 سمع من ذلك (أحرف دالة عَلَى التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ) المذكر والمؤنث كما أن التاء في نحو قامت
 دالة على التأنيث (وَأَنَّ الْفَاعِلَ) هو (مَا بَعْدَهَا) من المنى والجموع وقيل أن هذه اللواحق
 ضمائر وأنها الفاعل وأن المرفوع بعدها أما مبتدأ مؤخر أو بدل منها ورد ذلك بأن أئمة نقلوا
 أن اتصال هذه الأحرف بهذه الأفعال لغة لقوم معينين من العرب وتقديم الخبر والإبدال من
 الضمير شائع عند الجميع وأن أدى على الإضمار قبل الذكر (وَمِنْهَا) أى ومن أحكام
 الفاعل (أَنَّهُ يُجِبُّ) تذكير الفعل وما في تأويله إذا كان الفاعل مذكراً حقيقياً أو منى أو جمعاً
 سالماً بنوعيه صح مفردة كقام زيد أو طلحة أو الزيدان أو الطلحتان أو الزيدون أو الطلحات
 ولا نظر لتغييره بتحريك اللام فإن كان المذكر مجازياً وهو ما لا يقابله أنثى كالقمر والفلك
 والكوكب والملك عليه السلام جاز فيه التذكير والتأنيث ويجب (تَأْنِيثُ الْفِعْلِ) أى وما في
 تأويله ليدل على تأنيث الفاعل ويكون تأنيثه (بِتَاءِ سَاكِنَةٍ فِي آخِرِ الْمَاضِي وَتَاءِ الْمُضَارِعِ
 فِي أَوَّلِ الْمُضَارِعِ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مُؤَنَّثًا) حقيقياً وهو ما له فرج متصلاً بفعله ولم يكن فعله
 نعم ولا بنس (نَحْوُ قَامَتْ هِنْدُ) هذا مثال الماضى (وَتَقُومُ هِنْدُ) هذا مثال المضارع وكذا يجب
 تأنيثه إذا اسند إلى ضمير متصل عائد إلى مؤنث غائب حقيقياً كان نحو هند قامت أو مجازياً
 كالشمس طلعت وتذكير الفعل مع المؤنث الحقيقى كقام المرأة لغة قليلة تسمى لغة قال فلانة
 (وَيَجُوزُ تَرْكُ التَّاءِ) من الفعل وإثباتها وهو أرجح (إِنَّ كَانَ الْفَاعِلُ) الظاهر حقيقى التأنيث
 منفصلاً عن فعله بغير إلا نحو حضر القاضى امرأة أو متصلاً به في باب نعم وبنس نحو نعم

المراة هند وبنس المراة هند أو كان الفاعل (مَجَازِي التَّأْنِيثِ) وهو ما فرج له فلا يقابله ذكر كاسماء والأرض والشمس فلا يجب تأنيث الفعل معه اتصل بفعله أم لا (نَحْوُ طَلَعَ الشَّمْسِ) نحذف التاء وقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً... ﴾ [الأضاح ٣٥] وإعرابه الواو حرف عطف على وهم يصدون عن المسجد الحرام ويجوز أن تكون استثناء فيه قاله في المجيد ما نافية كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر صلاة اسمها والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة عند طرف مكان البيت مضاف إليه والظرف وما أضيف إليه في محل نصب على الحال علا أداة حصر مكاء خبر كان وعلامة نصبه فتح آخره وقرأ عاصم بخلاف عنه صلاتهم بالنصب على الخبر ومكاء وتصديقه بالرفع على الاسم وخطأ أبو على الفارسي هذه القراءة بأن القاعدة حمل المعرفة اسماً والنكرة خبراً ولا يجوز خلاف ذلك إلا في ضرورة الشعر كقولهم يكون مزاحها غسل وماء، وخرجها أبو الفتح على أن المكاء والتصديقه اسم حس واسم الحس تعريفه كتنكيره والمكاء الصغير والتصديقه التصفيق أي جعلوا الصغير والتصفيق موضع صلاتهم التي أمروا بها ففى ذلك أعظم ذم له (وَحُكْمُ) الفاعل (الْمُتَنَّى) المذكر والمؤنث (وَالْمَجْمُوعُ جَمْعُ تَصْحِيحٍ) لمذكر أو مؤنث إذا اسند إليهما فعل (حُكْمُ) الفاعل (الْمَقْرُوبُ) المذكر والمؤنث إذا اسند إليه الفعل (تَقُولُ) في الفعل الذى فاعله مثنى مذكر (قَامَ الزَّيْدَانِ وَ) في الفعل الذى فاعله مجموع مذكر (قَامَ الزَّيْدُونَ) بتذكير الفعل فقط كما يذكر في قام يريد (وَ) تقول فيهما للمؤنث المتنى (قَامَتِ الْمُسْلِمَاتُ) وللمؤنث المجمع (قَامَتِ الْمُسْلِمَاتُ) بتأنيث الفعل وحوياً كما يجب ذلك في نحو قامت مسلمة وإذا اجتمع متعاطفان مذكر ومؤنث فالحكم للسابق مهما كما يتردد من كلامهم لأن التاني تابع للأول في الحكمه فتقول قد يريد وحده بترك التاء وقامت هند ويريد بالتاء نعم أن كان للمؤنث السابق محارفى تأنيث فالأحسن ترك التاء نحو وجمع الشمس والقمر (وَأَمَّا جَمْعُ التَّكْسِيرِ) إذا اسند إليه فعل (فَحُكْمُهُ حُكْمُ) الفاعل المنبذ (الْمَجَازِي التَّأْنِيثِ) في جوار تأنيث الفعل وتذكيره لأن تأنيث المجمع مجازى يجوز إجماع فعله من العلامة وم يعتبر ذلك في الجمع الصحيح لسلامة قطعه ومن ثم جاز التأنيث في جاء السون والتذكير في نحو جاء البنات لتغير بظلمك الواحد بسبب (تَقُولُ قَامَ الرِّجَالُ) بالتذكير

على تأويله بالجمع (وَقَامَتِ الرَّجَالُ) بالتأنيث على تأويله بالجماعة ويجوز ترك التاء وإثباتها (وَقَامَ الْهُنُودُ وَقَامَتِ الْهُنُودُ) أيضاً فيما إذا كان الفاعل اسم جمع كالتساء أو اسم جنس كاللبن تقول قام النساء وقامت النساء وجاءت اللبن وجاء اللبن (وَمِنْهَا) أى من أحكام الفاعل (أَنَّ الْأَصْلَ) أى الغالب (فِيهِ) أى فى الفاعل (أَنَّ يَلِيَّ فِعْلَهُ) بأن يتصل به نحو ضرب زيد عمر لأنه كالجزء منه بدليل إسكان آخر الفعل إذا كان الفاعل ضميراً نحو ضربت لكرامة تولى أربع متحركات وإنما يكرهون ذلك فى كلمة واحدة فدل ذلك على أنهما كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول فإن الأصل فيه أن يتنصل عن الفعل ويتأخر عن الفاعل كما قال (ثُمَّ تَذَكَّرُ الْمَفْعُولُ) أو غير ذلك من معمولات الفعل أى لأنه فضلة فحقه التأخير (نَحْوُ وَوَرِثَ سُلَيْمَانَ دَاوُدَ) وإعرابه الواو حرف عطف ورث فعل ماضى سليمان فاعل وعلامة رفعه ضم آخره داود مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره والمفعول الثانى محذوف والموروث هو العلم والنبوة والذى دل على ذلك قوله تعالى قبله : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا ... ﴾ [النمل: ١٥] ولقد آتينا داود سليمان علماً وتقديم الفاعل فى مثل هذا جائز وقد يكون واجباً كأن خيف التباس أحدهما بالآخر لعدم ظهور الإعراب وعدم قرينة تميز أحدهما من الآخر بأن كانا مقصورين أو أسمى إشارة أو موصولين أو مضافين لياء المتكلم أو ضميرين نحو ضرب موسى عيسى أو هذا ذاك أو من فى الدار من على الباب أو غلامى صديقى أو ضربتك فيتعين فى مثل هذا كون الأول فاعلاً والثانى مفعولاً خلافاً لابن الحاجب محتجاً بأن الإجمال من مقاصد العقلاء (وَقَدْ يَتَأَخَّرُ الْفَاعِلُ وَيَتَقَدَّمُ الْمَفْعُولُ) عليه على خلاف الأصل (جَوَازاً) توسعاً فى الكلام (نَحْوُ وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ) وإعرابه اللام داخلية فى جواب قسم مقدر تقديره والله قد حرف تحقيق جاء فعل ماضى آل فرعون مفعول مقدم والنذر فاعل مؤخر (وَوُجُوباً) لعارض اقتضى ذلك بأن كان المفعول ضميراً متصلاً بنفله والفاعل اسماً ظاهراً (نَحْوُ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا) وإعرابه شغل فعل ماضى والتاء علامة التأنيث ر - ضمير متصل فى محل نصب مفعول مقدم أفعال فاعل مؤخر وعلامة رفعه ضم آخره وبنا ضمير متصل فى محل جر بالإضافة وإنما كان تقديم المفعول فيه واجباً لأنه لو قدم الفاعل والحالة هذه لزم انفصال الضمير الواقع مفعولاً مع إمكان اتصاله أو كان ضمير المفعول متصلاً

بالفاعل (تَحَوُّ وَإِذَا بُتِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ) أى وإذا اختبر إبراهيم ربه بكلمات وعى أوامر ونواه
كله بها قيل عى مساسك الحج وقيل الختان والاستحداد وقلم الأظفار وغيرها من خصال
الفطرة وإعرابه إذا ظرف لما مضى من الزمن متعلق بمحذوف تقديره اذكر ابتلى فعل ماضى
إبراهيم منفعول مقدم رب فاعل مؤخر وحديداً إذ لو أخرج المفعول لزم عود التضمير من ربه
على متأخر لفظاً ورتبة وذلك لا يجوز (وَقَدْ يَتَقَدَّمُ الْمَفْعُولُ عَلَى الْفَاعِلِ وَالْفَاعِلُ مَعاً
جَوَازاً) لعدم مقتضى اللوجوب (تَحَوُّ فَرِيقاً كَذَّبُوا وَفَرِيقاً يَقْتُلُونَ) وإعرابه فريقاً مفعول
مقدم كذبوا فعل وفاعل وفريقاً مفعول مقدم ويقتلون فعل مصارع وعلامة رفعه نُبوت
النون وواو الجماعة فاعل (وَوُجُوباً) كان يكون المفعول متضمناً ناله صدر الكلام
(تَحَوُّ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ) وإعرابه الفاء فصيحة أى اسم استفهام مفعول مقدم وعلامة
صبه فتح آخره آيات مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه تنكرون فعل مصارع مرفوع بثبوت
النون وواو الجماعة فاعل وإنما وجب تقديم المفعول في نحو المثال المذكور كقوله تعالى :
﴿... أَيَّامًا تَدْعُوا...﴾ [الإسراء ١١٠] فله الأسماء الحسنى (لَأَنَّ اسْمَ) الشرط و(الاستفهام
لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ) وتأخير مفعولاً ينافى الصدارة وليس تقديم المفعول على الفعل مختصاً
بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سواء إلا المفعول معه فلا يجوز تقديمه وذلك مراعاة
اصل الواو إذ هي في الأصل تلطف لوضعها أثناء الكلام فانه الرضى.

بَابُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

وأقيم هو مقامه ولهذا ذكره عقب الفاعل حتى ذهب أكثر البصريين والجرحاني والزنجشري إلى أنه فاعل (وَهُمُ الْأَسْمَاءُ) الصريح أو المؤول به (الْمَرْفُوعُ) لفظاً كضرب زيد أو تقديراً نحو ضرب موسى أو محلاً نحو ضرب هذا (الَّذِي لَمْ يُدَكَّرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ) أى فاعل عامله من الفعل أو شبهه وإضافة الفاعل للمفعول للملاسة لكونه فاعلاً لفعل متعلق به والمراد بفاعله فاعله في اصطلاح النحاة فلا يرد نحو أنبت الربيع البقل فإن البقل اسم حذف فاعله الحقيقي أى أنبت الله البقل في وقت الربيع (وَأُقِيمَ هُوَ) أى ذلك المفعول (مَقَامَهُ) بضم الميم اسم مكان من أقام أى مقام الفاعل في أحكامه كلها كما أشار إلى ذلك المصنف بقوله فصار مرفوعاً إلى آخره ثم أعلم أن حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه إنما يكون لغرض من الأغراض المذكورة في قول بعضهم :

وحذفك الفاعل للنظام	والسجع والتحقير والإعظام
والخوف والإبهام والإيثار	والعلم والجهل والاختصار
تيسر الإنكار واختيار	تفطن السامع أو مقدار
ذكاء أو تخيلك العدو لا	منك إلى أقوامها دليلاً
ولاحتراز ظاهر عن العبث	وللوفاق فاشكرون من نفث

ولا تظن الحصر في المذكور بل ذا هو المعروف في المشهور

(فَصَارَ) بسبب إقامته مقام الفاعل متصفاً بأحكامه من حيث أنه صار (مَرْفُوعاً بَعْدَ أَنْ كَانَ مَنصُوباً وَ) صار (عُمْدَةً) لا يتم الكلام بدونه (بَعْدَ أَنْ كَانَ فَضْلَهُ) يتم الكلام بدونه (فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ) لكونه عمدة (وَلَا تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ) لقيامه مقام الفاعل وقد كان قبل ذلك جائز الحذف والتقديم (وَيَجِبُ تَأْنِيثُ الْفِعْلِ) أو ما هو في تأويله (إِنْ كَانَ) نائب الفاعل (مُؤنثاً) حقيقياً (نَحْوُ ضَرِبْتَ هَيْدًا) وإعرابه ضرب فعل ماضٍ مغير الصيغة والتاء علامة التأنيث هند نائب الفاعل والأصل ضرب زيد هنداً فحذف الفاعل أما للجهل به أو لغرض آخر من الأغراض السابقة وأقيم المفعول به مقامه في الإسناد إليه فصار مرفوعاً

وأنت الفعل له كما يؤنث إذا كان الفاعل مؤنثاً (وَنَحَوُ إِذَا زَلَزْتُ الْأَرْضَ) وإعرابه إذا ظرف لما استقبل من الزمان زلزل فعل ماضٍ مغير الصيغة وائناء علامة التانيث الأرض نائب الفاعل وعلامة رفعه ضم آخره والتانيث في هذا جائز لا واجب لأن الأرض من مجازى التانيث (وَيَجِبُ أَنْ لَا يَلْحَقَ الْفِعْلُ) المبني للمفعول (عَلَامَةٌ تَنْبِيْهُ أَوْ جَمْعٌ إِنْ كَانَ) المفعول الذي لم يسم فاعله (مُتْنِي أَوْ مَجْمُوعاً) أو ما في معناهما نحو اثنان وعشرون كما يجب ذلك في الناعل (نَحَوُ ضُرِبَ الزَّيْدَانِ وَضُرِبَ الزَّيْدُونَ) بحذف علامتى التثنية والجمع ولا يقال ضربا الزيدان ولا ضربوا الزيدون ومن العرب من يلحقه ذلك كقوله :

ألفيتا عيناك عند القفا أولى فأولى لك ذا واقية

(وَيُسَمَّى أَيْضاً) المفعول الذي لم يسم فاعله (النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ وَهَذِهِ الْبَيَانَةُ لِأَبِي مَالِكٍ) قال أبو حيان ولم ارها لغيره قال المؤلف كابن هشام (وهي أحسن) لأنها أوضح في بيان المراد (وَأَخْضُرُ) من الأولى أى والمغرب ينبغى له أن يختار الأوضح والأخصر كما قاله في المعنى فالتعبير بها أولى لأن نائب الناعل يكون مفعولاً وغيره قال الفاكهي وتوسع فيه بأن الأولى يعنى مفعول ما لم يسم فاعله صارت علماً بالغلبة في عرفهم على ما يقول مقام الفاعل من مفعول أو غيره بحيث لو أطلق فهم منه ذلك (وَيُسَمَّى فِعْلُهُ) الذى يبني له وشرطه أن يكون متصرفاً تاماً فالجامد لا يبني له بالاتفاق وكذا الفعل الناقص عند البصريين (الْفِعْلُ الْمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ) أى المبني على صيغة من حقها الإسناد إلى المفعول على جهة وقوعه (و) يسمى أيضاً (الْفِعْلُ الْمَجْهُولُ) أى المجهول فاعله ويسمى أيضاً الفعل المبني للمجهول والفعل المغير للصيغة (وَالْفِعْلُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ) ثم أشار المصنف إلى ما لا تنأى الإنابة بدونه وهو تغيير الفعل المبني للمفعول عن صيغته الأصلية فقال (فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِياً) مجرداً كان أو مزيداً فيه (ضَمُّ) عند إرادة إسناده إلى المفعول (أَوَّلُهُ وَكُثْرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ) تحقيقاً نحو يضرب أو تقديراً نحو يباع ويقال وإنما فتح ما قبل الآخر في المضارع ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الذى هو أنقل من الماضى فإن كان ما قبل الآخر في الأصل مفتوحاً بقى عليه نحو يسمع فتقول فيه إذا بنيت للمجهول يسمع الكلام بإبقاء فتح ما قبل الآخر وكذا إذا كان أوله مضموماً في الأصل فإنه يبقى على حاله نحو بكرم فتقول فيه يكون

بإبقاء ضمة الأصل في أوله (نَحَوُ ضُرِبَ زَيْدٌ) مثال للماضى المبني للمفعول (وَيَضْرَبُ زَيْدٌ) مثال للمضارع المبني للمفعول وسكت عن فعل الأمر لأنه لا يبنى للمفعول وقد يسند للمفعول لإقامته مقام الفاعل اسم مفعول فتغير صيغته إلى زنة مفعول بمعنى أنه يجعل على الوزن يعنه أن كان اسم فاعله من الثلاثى المجرد كمضروب نحو زيد مضروب غلاماه أو إلى زنة المضارع المبني للمفعول مع وضع ميم مضمومة موضع حرف المضارعة إن كان اسم فاعله من غير الثلاثى كمكرم فتقول زيد مكرم غلاماه (فَبِإِنْ كَانَ الْمَاضِي مَبْدُوءًا يَتِيَاءَ زَائِدَةً) سواء كانت للمطاوعة أو لا (ضُمَّ أَوْلُهُ وَتَأَيَّه) تبعاً للأول (نَحَوُ تُعَلِّمُ) بضم التاء والعين وهذا مثال تاء المطاوعة ومعنى المطاوعة قبول الأثر فتقول تعلم العلم وإعراجه تعلم فعل ماضٍ مغير الصيغة والعلم نائب الفاعل (وَتَضُورِبُ) بضم التاء والضاد وهذا مثال الفعل الذى فيه التاء لغير المطاوعة تقول تضورب في الدار فجملة في الدار في محل رفع نائب الفاعل واصله تضارب فقلبا الألف فيه واوود لوقوعها بعد ضم وإنما ضم نائى ما بدئى بتاء زائدة لأنه لو بقى على فتحه لالتبس بمضارع علم وضارب المبني للفاعل (وَإِنْ كَانَ) أى الماضى (مَبْدُوءًا يَهْمَزُوهُ وَصَلِي) وهى التى ثبتت في الابتداء وتحذف في الدرج ولا تكون في المضارع والأصل فيها الكسر وقد تفتح وقد تضم (ضُمَّ أَوْلُهُ وَتَأَيَّه) تبعاً لأوله ولا فرق بين كونه لازماً (نَحَوُ انْطَلِقُ) يزيد (وَ) متعدياً نحو (امْتَحَرَجُ) المال بضم أولهما ونالتهما لأن الثالث لو بقى على فتحه لالتبس في الدرج بفعل الأمر في مثل انطلق واستخرج فإن قلت قد ذكر الزجاجى في الجمل أنه لا يجوز أن يبنى الفعل اللازم للمفعول لبقى الفعل خيراً بدون مخبر عنه وذلك محال وفى الإيضاح للفارسى الفعل الذى لا يتعدى لا يبنى للمفعول نحو ذهب وجلس وقام ونام. فإن قلت فلم كسروا ثالث التقيد واختير مع أنهما مبدؤان بهمزة الوصل قلت أحسلهما اختير وانفود بضم الناف والتاء فهما من قبيل الماضى المعتل العين كقال وباع فاختير مثل بيع واتقيد مثل قيل (وَإِنْ كَانَ الْمَاضِي مُعْتَلَّ الْعَيْنِ) بالياء وهو ثلاثى كقال وباع (فَلِكْ) فيه ثلاث لغات (كَمَرُ فَإِنَّه) كسراً خالصاً وهذه هى اللغة المشهورة ونقلت عن قريش ومن جاورهم (فَتَضِيرُ عَيْنُهُ يَاءً نَحَوُ قِيلَ) مما عينه واو وإعلاله بالنقل والقلب لأن أصله قول نقلت حركة الواو على الناف بعد إسكانه ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما

قلنا (و) نحو (يبيع) مما عينه ياء وإعلاله بالنقل فقط لأن أصله بيع نقلت حركة الياء على الياء بعد إسكانه وسلمت الياء لسكونها بعد حركة ثنائيتها (وَلَكَّ إِشْمَامُ الْكَسْرَةِ الضَّمَّةُ) وهي لغة كثير من قيس وأكثر بنى سعد وبها قرأ ابن عام والكسائي في قبيل وغيبض ثم فسر المصنف الإشمام بقوله (وَهُوَ خَلَطُ الْكَسْرَةِ) أي كسرة فاء الفاعل (يَشِيءُ مِنْ صَوْتِ الضَّمَّةِ) من غير تغيير للياء وهذا معنى قول بعض القراء الإشمام ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتي الضمة والكسرة هذا هو المعروف والمشهور المقروء به وينبغي أن يسمى روما وقال المرادى كينية النطق به أي الإشمام أن تلفظ على فاء الكلمة حركة تامة مركبة من حركتين جزء الضمة مقدم وهو الأقل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر ومن ثم تمحصت الياء. (وَلَكَّ ضَمَّ الْفَاءِ) بإخلاص (فَقَصِيرُ عَيْتِهِ وَأَوَا سَاكِنَةٌ نَحْوُ قَوْلِ) وبرع أصلهما قول ويبيع حذف حركة العين فيهما وقلبت الياء واوا في الثاني لسكونهما وانضمام ما قبلها وهذه اللغة وهي الضم الخالص لغة قليلة موجودة في كلام هذيل وحكيت عن قوم من صبة وثيم وبنى أسد ومن ذلك قول الشاعر:

ليت وهل ينفع شيأ ليت ليت شباباً بوع فاشترت

فوع مبنى للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه جواراً تقديره هو وجملة الفعل ونائب الفاعل خبر لیت الأيلى وشباباً أسمها وليت الأخيرة توكيد للأولى فلا اسم لها ولا خبر وليت الوسطى فاعل يفع وشياً مفعول مطلق أى نفعاً قاله ابن هشام وقال العيني شيئاً مفعول به (وَالْبَائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ عَلَى قَسَمَيْنِ ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ) كما أن الفاعل كذلك (فَالظَّاهِرُ) ويرفعه الماضي والمضارع إما بالصيغة نحو (وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ) وإعرابه إذا ظرف لما استنقل من الزمان قرئ فعل ماضٍ مغير للصيغة القرآن نائب الفاعل (وَضَرْبٌ مَثَلٌ) من قوله تعالى: **عَلَيْتُ أَيُّهَا النَّاسُ ضَرْبٌ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لِلَّهِ** ... [المحج ٧٣] وإعرابه ضرب فعل ماضٍ مغير للصيغة مثل نائب الفاعل وضرب المثل جعله ووضع واضلعه وضع شئ على آخر قال السيوطى في حواشى البيضاوى ضرب المثل هو ذكر لشيئ أثره يظهر في غيره وهو من ضرب الدرغم لتأثير السكة فيه. (وَقَضَى الْأَمْرُ) وإعرابه قضى فعل ماضٍ مغير للصيغة الأمر نائب الفاعل أصله والله أعلم وقضى الله الأمر فحذف الفاعل للعلم به وباب عنه المفعول (و) أما

إلا أن نيابة الجملة مختصة باب القول دون ما رادفه كالوحي والإلهام وذلك نحو وقيل للذات
اتفوا ماذا أنزل ربكم فجملة ماذا في محل رفع نائب الفاعل ونحو قيل يا نوح اهبط إلى
فجملة يا نوح اهبط إلى آخره في محل رفع نائب الفاعل لأنه بقول القول ولعل المصنف له
فيه عليه لأنه في معنى المنعول فدخل تحت قوله المنعول به (الأوَّلُ الْمَفْعُولُ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ)
وهو النائب عن الفاعل بالأصالة ولهذا قدمه نعم لا يجوز نيابة المنعول الثاني من باب ظن
ولا لا ثالث من باب أعلم ولا الثاني من باب أعطى أن أوقع في لبس (الثاني) مما ينوب عن
الذغل (الظرف) زمانياً كان أو مكانياً بشرط أن يكون كل منهما متصرفاً أي يستعمل ظرفاً
تارة وغير ظرف أخرى فخرج نحو إذا وعند وهنا وث، وكل ملازم النصب على الظرفية فلا
يجوز نيابته وأن يكون أي مختصاً أي دالاً على معين فخرج المبهم نحو وقت وحين وناحية
وحب فلا يجوز نيابته (نَحْوُ جُلُوسِ أَمَامِكَ) وإعراجه جلس فعل ماضٍ مغير الصيغة أمام
ظرف مكان نائب الفاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره هو مضاف والكاف ضمير
متصل في محل جر بالإضافة (وَصِيْمٌ رَمَضَانٌ) أي شهر رمضان وحذف لفظ شهر جائز
والسوى مشى عليه أكثر النحو بين جواز إضافة شهر إلى سائر أعلام الشهور إلا أنه كثر ذلك
في ثلاثة منها وهي رمضان وربيع الأول وربيع الآخر حتى قال بعضهم لم تستعمل العرب
من أسماء الشهور مضافاً إليه لفظ شهر إلا هذه الثلاثة وقال السعد التتازاني أطبقوا على
أن تعلم في ثلاثة أشهر هو مجموع المضاف والمضاف إليه شهر رمضان وشهر ربيع الأول
وشهر ربيع الآخر. لكن قال أبو حيان هذا غير معروف وإنما اسمه رمضان أي بحذف لفظ
شهر وإعراجه صيم فعل ماضٍ مغير الصيغة رمضان ظرف زمان نائب الفاعل وهو مرفوع
وعلامة رفعه ضم آخره فأمام ورمضان ظرفان متصرفان لأنهما يخرجان عن الظرفية إلى
المدغلية والمفعولية والإضافة وغيرها ومختصان بالإضافة في الأول والعلمية في الثاني
(الثالث) مما ينوب عن الناعل (الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ) بشرط أن لا يكون الحرف الجار للتعليل
وأن لا يلزم وحهاً واحداً في الاستعمال كمد فإنها تختص بالزمان ورب فإنها تختص بالنكرة
فمحرورها لا يصلح للنيابة عن الناعل (نَحْوُ وَكَمَا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ) أي ندموا على عبادة
العجل وكل من ندم فقد سقط في يده وإعراجه لما رباطة لوجود شئ بوجود غيره وقول

بعضهم لما ظرف زمان بمعنى الحين منى على أنها اسم تعنى الحين وهو ما ذهب إليه النحويين وذهب الجمهور إلى أنها حرف رابط لوجود شئ بوجود غيره سفظ عمل ماضى مغير الصيغة في أيدي جار ومجرور في حرف جر أيدي مجرور بنى وعلامة حرج كثيرة متسلسلة على الياء منع من ظهورها الاستتقال لأن اسم متقوص وهو مضاف والياء ضمير متصل في محل جر بالإضافة والميم علامة الجمع وجملة الجار والمجرور في محل رفع نائب الفاعل ودلت عليه قوله تعالى: ﴿...عَبْرَ الْمَعْصُومِ عَلَيْهِمْ...﴾ [الناثقة: ٧] فمغضوب اسم مفعول بعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول عليهم حاز ومجرور في محل رفع نائب الفاعل فال الفاعلى وظاهر كلامه أن النائب هو مجموع الجار والمجرور وهو اختيار ابن مالك والتحقيق أنه المجرور فقط لأنه المفعول حقيقة والجار إنما جئ به لإيصال معنى الفعل على الاسم. وقال ابن عنتقاء والصحيح أن المحل للمجرور وحده لكن لا يتبع على محله خلافاً للبديع والنهاية وقال ابن مالك لهما معاً. وعلى الصحيح تقول في إعراب الجار والمجرور إذا وقع في محل نائب الفاعل في نحو سقط في أيديهم في حرف جر أيدي مجرور بنى في محل رفع نائب الفاعل وتقول في نحو غير المغضوب عليهم على حرف جر أيدي مجرور بنى في محل رفع نائب الفاعل وتقول في نحو غير المغضوب عليهم على حرف جر والياء ضمير متصل مجرور بعلى في محل رفع نائب الفاعل وعلى هذا فالنائب اسم مفرد وهو المجرور لا الجملة بأسره (الرأي) مما يتوعد عن الفاعل (المصدر) أى المفعول المطلق فإنه يسمى بذلك بشرط جواز نيابته أن يكون متصرفاً أى غير ملازم للنصب على المصدرية فلا يجوز نيابة نحو معاذ الله وسبحان الله مختصاً أى مفيداً زيادة على معنى عامله إما بتحديد كضرب ضربتان أو بإضافة كضرب الأمير أو بال كسير السير أو بوصف ظاهر (نحو فإذا تُفخخ في الصور نفخة واجدة) وإعراجه الفاء عاطفة إذا ظرف لما استقبل من الزمان فصح فعل ماضى مغير الصيغة في الصور جار ومجرور بنحة نائب الفاعل واحدة صفة أو بوصف متدر نحو فمن غمى له من أخيه شئ أى غفو ما من جهة أخيه فخرج غير المختص وهو ما لا يبيد زيادة معنى ويسمى بالتصدر المؤكد فلا يجوز نيابته نحو ضرب ضرب (ولاً يتوعد غير المفعول به) مما ذكر معه (مع وجوده) بل يتعين هو عند وجوده للنيابة لشدة شبهة بالفاعل في توقف فهم معنى الفعل

عليه بخلاف سائر المفاعيل فإذا قلت ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره
 تعين في هذا المثال زيد للنيابة ومع عدم المفعول فالجميع سواء في جواز وقوعها موقعة من
 غير ترجيح لأحدهما على الآخر على الأصح لكن ما كانت عمابة المتكلم بذكره أشد فهو
 أولى بالنيابة (غالباً) أتى به إشارة إلى ما أجازته الكوفيون من نيابة غير المفعول به مع وجوده
 واختاره ابن مالك لورود السماع به كقراءة ابى جعفر ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون وقول
 الشاعر:

أُتِيح لى من العدا نذيراً به وقيت الشر مستظيراً

وأجيب بأن القراءة شاذة والبيت ضرورة (وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ) المبني للمفعول (مُتَعَدِّياً
 لِاثْنَيْنِ) أصلهما المتبدأ والخبر تعين نيابة الأول لى الأصح ونصب الثانى نحو ظن زيد قائماً
 ولا يجوز ظن زيداً قائم أو ليس أصلهما ذلك وذلك في باب أعطى وكسا (جُوئِلَ أَحَدُهُمَا
 نَائِباً عَنِ الْفَاعِلِ) والأولى نيابة المفعول الأول (وَيُنْصَبُ الثَّانِي مِنْهُمَا) أى الذى لم يجعل نائباً
 سواء الأول أو الثانى (تَخَوُّ أَعْطَى زَيْدٌ دَرَهْمًا) وإعرابه أعطى فعل ماضٍ مغير الصيغة زيد
 نائب 'نفاعِل' وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو المفعول الأول لأعطى ودرهما
 مفعول ثانٍ وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ونحو كسى زيد ثوباً وقد تقدم أن الثانى
 من باب أعطى تمنع إقامته أن أوقع في لبس كأعطيت زيداً عمراً ولا يجوز نيابة الثانى سواء
 تقدم أو تأخر للإلباس لأن كلا منهما يصلح أن يكون معطى ولا يتبين المأخوذ من الأخذ
 إلا بالإعراب فلو قليل أعطى عمرو زيداً أو أعطى زيداً عمرو لتوهم أن عمراً أخذ وزيد
 مأخوذ والقرص العكس قاله في التصريح .

بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

وهما النوع الثالث والرابع من المرفوعات وجعلهما في باب واحد لتلازمهما غالباً والتسمية بالمبتدأ والخبر هي التسمية الشهيرة وسيبويه يقول المبنى والمبنى عليه والمنطقيون يقولون الموضوع والمحمول وأهل المعاني والبيان يقولون المسند والمستند إليه وأخرهما عن الفاعل ونائبه لأن عاملهما معنوي وعامل الفاعل لفظي وما كان عامله لفظياً اقوى مما عامله معنوي (المُبْتَدَأُ هُوَ الْأِسْمُ) الصريح نحو زيد قائم أو المؤول به من أن والفعل الآتى في كلامه (المَرْفُوعُ) لفظاً أو تقديرأ أو محلاً (العَارِي) أى المجرد (عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ) وهى كان وأخواتها وإن وأخواتها فخرج بالاسم الفعل والحرف والجمله وأما قولهم تسمع بالمعدي خير من أن تراه فالحق أن مؤول بالمصدر أى سماعك وكذا قوله تعالى :

﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ...﴾ [المنافقون: ٦] فإنه في تقدير سواء عليهم استغفارك وعدمه وبالمرفوع المنصوب والمجرور بغير زائد وأما نحو بحسبك درهم فحسبك مبتدأ والباء فيه زائدة ودرهم خبر وبالعارى عن العوامل اللفظية الفاعل ونائبه واسم كان وأخواتها وخبر إن وأخواتها لكون عاملها لفظياً وهو الفعل واحترز بالعوامل اللفظية عن العامل المعنوي وهو الابتداء الذى هو تجرد الاسم للإسناد فإن الصحيح أنه العامل في المبتدأ (وَهُوَ قِسْمَانِ) بالاستقراء (ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ) وقد تقدم بيان المراد بكل منهما ولا يجوز الابتداء بالضمير لأنه خلاف وضعه بل يجوز الابتداء بالضمير المنفصل مع وجوب مطابقة الخبر له أفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً غالباً ومن غير الغالب أنت بكسر التاء أفضل من عمرو وأنتم وأنتن أفضل من عمرو وأنت أفضل امرأة وأنتم أفضل رجلين وأنت وأنتن أفضل رجال ونساء وأنت بفتح التاء صبور أو جريح وأنت بكسر التاء صبور أو جريح لأن فعولاً يستعمل للمذكر والمؤنث فالمضمر اثنا عشر ضميراً منفصلاً (وَهُوَ أَنَا) للمتكلم وحده مذكراً كان نحو أنا قائم أو مؤنثاً نحو أنا قائمة (وَأَخْوَاتِهِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ فِي فَصْلِ الْمُضْمَرِ) وهى نحن للمتكلم المعظم نفسه أو معه غيره مذكراً كان نحو نحن قائمون أو مؤنثاً نحن قائمات وأنت بفتح التاء للمخاطب نحو أنت قائم وأنت بكسر التاء للمخاطبة نحو أنت

قائمة وأنتما للمثنى المخاطب مذكراً نحو أنتما قائمتان أو مؤنثاً نحو أنتما قائمتان وأنتم لجمع المذكر المخاطب نحو أنتم قائمون وأنتن لجمع المؤنث المخاطب نحو أنتن قائمات وهو للمذكر الغائب نحو هو قائم وهي للمؤنثة الغائبة نحو هي قائمة قال الرصبي والواو والياء في هو وهي عند البصريين من أصل الكلمة وعند الكوفيين للإشباع والضمير هو الياء وحدها بدليل التشبيه والجمع فإنك تحذفهما فيهما والأول هو الوجه وهما للمثنى الغائب مذكراً نحو هما قائمتان أو مؤنثاً نحو هما قائمتان وهم لجمع المذكر الغائب نحو هم قائمون وهن لجمع المؤنث الغائب نحو هن قائمات فالمبتدأ في هذه الأمثلة كلها مضمرة مبنى لا يدخله إعراب تقول في نحو أنا قائم أنا ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ قائم خير وهكذا تقول فيما بعده (و) المبتدأ (الظاهرُ قِسْمَان) لا ثالث لهما (مبتدأ له خير) وهذا هو الأكثر في كلامهم سواء كان خبره مذكوراً أم محذوفاً (ومبتدأ) لا خبر له بل (لَهُ مَرْفُوعٌ) فاعلاً كان أو نائبه (سَدَّ مَسَدَ الْحَبِي) أى استغنى به عن ذكر الخبر لا بمعنى أن الخير حذف فسد هذا مسده هذا المرفوع أن يكون اسماً ظاهراً كالأمثلة الآتية أو ضميراً منفصلاً نحو خليلي ما واف بعهدى أنتما. (فالأول) أى المبتدأ الذى له خبر (نَحْوُ اللَّهِ رَبَّنَا) وإعرابه أنه مبتدأ مرفوع بالابتداء قال الأزهرى والابتداء عبارة عن الاهتمام بالشئ وجعله أولاً لثان بحيث يكون الثانى خبراً عن الأول وقال ابن هشام الابتداء هو التجرد عن العوامل اللغوية للإستناد ربنا خير مرفوع بالمبتدأ على الأصح (وَمُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ) وإعرابه محمد مبتدأ رسول خير ولنظ الجلالة مضاف إليه ثم أعلم أنه يتعين في المثالين المذكورين أن يعرب الأول منهما مبتدأ والثانى خبراً ولا يجوز العكس كما يفيد قول ابن الحاجب وإذا كان المبتدأ مشتملاً على ما له صدر الكلام مثل من أيوك أو كانا معرفتين أو متساويتين نحو أفضل منك أفضل منى أو كان الخبر فعلاً له وجب تقديمه. وغلة منع إعراب الأول خبراً والثانى مبتدأ في نحو المثالين الإلباس وقال الدميني في المنيل العسافي والأصل تقديم المبتدأ على الخبر وهو واجب أن تساويا تعريفاً انفتحت رتبتهما فيه نحو الله ربنا أو اختلفت فيه نحو زيد الفاضل والفاضل زيد لأن في جعل الأول خبراً مع صلوحه لأن يكون مبتدأ مخالفة للأصل الذى هو تقديمه مبتدأ من غير فائدة هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبأ مطلقاً وهو قول أبى على وقيل أن اختلفت رتبتهما

في التعريف فأعرفهما المبتدأ وإلا فالسابق وقيل المعلوم عند المخاطب مبتدأ والمجهول خبر وهو اختيار ابن هشام. (وَالثَّانِي) وهو المبتدأ الذي لا خبر له (وَهُوَ) ما كان رافعاً مكتفى به عن الخبر وصفاً كان وهو (أَسْمُ الْفَاعِلِ وَأَسْمُ الْمَفْعُولِ) وستأتي أمثلتها في أجمل منك أخوك وما أحسن منه أنت أو جامداً مؤولاً بالمشق كالمنسوب نحو ما قرئشى أنت وغير مكى زيد وما مدنى عمرو أى غير منسوب لقريش ومكة والمدينة ومثله نحو ما رجل أبوك أى غير كامل في الرجولية وهل أسد أخوك أى شجاع (إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِمَا نَفْيٌ) أى لا يرفعان مكتفى به إلا إذا تقدمهما نفي يعرف كما سيأتى في أمثلة المتن أو نفي بفعل نحو ليس قائم العمران فقائم اسم ليس تعمل عمل كان وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول والعمران فاعل به سد مسد الخبر لأن المعنى ما قائم الزيدان (أَوْ اسْتَفْهَامٌ) يعرف كما سيأتى في المتن أو اسم نحو كيف جالس العمران وإعرابه كيف اسم استفهام في محل نصب على الحال من العمران وقدم لأن الاستفهام به صدر الكلام جالس مبتدأ وهو اسم فاعل والعمران فاعل سد مسد الخبر (نَحْوُ أَقَائِمِ زَيْدٍ) هذا مثال اسم الفاعل المصحوب بالاستفهام وإعرابه الهمزة للاستفهام قائم مبتدأ وقائم اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول زيد فاعل سد مسد الخبر (وَمَا قَائِمِ الزَّيْدَانِ) هذا مثال اسم الفاعل المصحوب بالنفي وإعرابه ما نافية حجازية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر قائم اسمها وعلامة رفعه ضم آخره وقائم اسم فاعل الزيدان فاعل سد مسد خبر ما الحجازية ويجوزان تعرب ما نافية تميمية فلا يكون لها اسم ولا خبر ويكون حينئذ قائم مبتدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى (وَهَلْ مَضْرُوبُ الْعُمَرَانِ) هذا مثال اسم المفعول المصحوب الاستفهام وإعرابه هل حرف استفهام مضروب مبتدأ وعلامة رفعه ضم آخره ومضروب اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول العمران نائب الفاعل سد مسد الخبر وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى (وَمَا مَضْرُوبُ الْعُمَرَانِ) هذا مثال اسم المفعول المصحوب بالنفي وإعرابه ما نافية حجازية مضروب اسمها وعلامة رفعه ضم آخره ومضروب اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول العمران نائب الفاعل سد مسد خبر ما وإنما استغنى هذا النوع عن الخبر لأنه في معنى الفعل

بدليل أنه لا يصغر ولا يوصف والفعل لا يتغير عنه فكذا ما في معناه فلو كان المرفوع غير مكتفى به نحو أقائم أبواه زيد لم يكن الوصف حينئذ مبتدأ بل زيد مبتدأ مؤخر وأقائم خبر مقدم وأبواه فاعل أقائم وإذا لم يتقدم نفي أو استفهام نحو قائم الزيدان ومضروب العمران الكوفيون والأخنش يجيزون وقوع الوصف مبتدأ والبصريون يمنعون ذلك قال في المعنى وهل تقدم النفي والاستفهام شرط في العمل أو في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر قولان أرجحهما الثاني وتمثيل المصنف يفيد أن الرفع لما يسد مسد الخبر لا يرفع إلا الاسم الظاهر وذكر في الفواكه أنه يرفع الاسم الظاهر والضمير المنفصل نحو ما قائم أنتما وما مضروب أنتما وأقائم أنتما وهل مضروب أنتما وفي ذلك خلاف وفي المنهال الصافي على قول المتن رافع غير مستتر هذا يشمل الظاهر نحو أقائم الريدان وهذه لا خلاف فيها والضمير المنفصل نحو أقائم أنت وهذه فيها خلاف فالبصريون يجيزون كون المضير مبتدأ فيكون من القسم الأول وكونه فاعلاً فيكون مما نحن فيه والكوفيون يوجبون الابتدائية ووافقهم ابن الحاجب بل حكى في أما ليد الإجماع على ذلك ونسب على الوجه ف نقله **(وَلَا يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ تَكْرَرًا)** لأن الغرض من الأخبار الإفادة وهي منتفية إذا كان المبتدأ نظرة وعبارة الأزهرى ولا يبدأ بتكرار لأنها مجهولة لا تنفد غالباً أى لأن المبتدأ محكوم عليه بالخبر والحكم على المجهول لا يصح وقال الدماميني في القسم الأول من قسمي المبتدأ وهو ما كان مسنداً إليه وأما القسم الثاني وهو ما رفع مكتفى به بعد نفي أو استفهام فذاك لازم التنكير لا يعرف بوجه لشدة شبهه بالفعل ولذلك انعقدت الجملة منه ومن مرفوعة فلا مدخل له إذا فيما نحن فيه. **(إِلَّا)** إذا أفادت تلك التكرار والغالب حصول الفائدة بها **(بِمُسَوِّغٍ)** أى بسبب موجب للابتداء بها لقلة الإبهام فيها عند وجود المسوغ فيصح الحكم عليها حينئذ **(وَالْمُسَوِّغَاتُ)** لذلك **(كثيرة)** أنهاها عبد الله ابن عبد الرحمن بن عقيل في شرح الألفية على أربعة وعشرين وابن عصفور في كتابه المقرب إلى نيف وثلاثين وابن عتقاء في الدرر النبية على أربعة وعشرين ثم قال وقد فهم من التمثيل وغيره أنه ربما اجتمع في الشئ الواحد مسوغات وأنت إذا سظتها على طريقة ابن عقيل وغيره أربت على المائدة فتأمل وقد قال جمع محققون كابن هشام والمرادى أم مرجع المسوغات على التعميم والتخصيص وقال الفكهى تبعاً لابن الحاجب مرجعها إلى

التخصيص بوجه ما. (مِنْهَا) أى من المسوغات (أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى التَّكْرَةِ نَفْسُ أَوْ اسْتِفْهَامٌ) فيجوز الابتداء بها لأن التكرة إذا وقعت في حيز النفى أفادت عموم الأفراد وشمولها فتعميت وتخصتصت بذلك الشمول والاستفهام في معنى النفى وقال ابن الحاجب الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة لام نحو أرجل في الدار أم امرأة كما مثل به في الكافية وليس كما قال قاله في المغنى فمثال النفى (نَحْوُ مَا رَجُلٌ قَائِمٌ) وإعرابه ما نافية رجل مبتدأ قائه خبره ولم يبال باحتمال كون ما عاملة عمل ليس لأن المقام قرينة ظاهرة في كونها مهملة (و) مثال الاستفهام (هَلْ رَجُلٌ جَالِسٌ) وإعرابه هل حرف استفهام رجل مبتدأ جالس خبره وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿...أَلَيْتُمْ مَعَ اللَّهِ...﴾ [السل: ٦٠] وإعرابه الهمزة للاستفهام الإنكارى اله مبتدأ مع ظرف مكان ولفظ الجلالة مضاف إليه والظرف وما أضيف إليه شبه جملة متعلق بإرجاب الحذف تفديرد كائن في محل رفع خير المبتدأ (وَمِنْهَا) أى من المسوغات (أَنْ تَكُونَ) أى التكرة (مَوْصُوفَةٌ) بصفة يحصل بها التخصيص المذكورة كانت (نَحْوُ وَكَعْبُدُ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ) فإن العمد يتناول المؤمن والكافر فلما وصف بالمؤمن تخصص وقرب من المعرفة فصح جعله مبتدأ وإعرابه اللام لام الابتداء عند مبتدأ مؤمن صفة خير خبر المبتدأ أو محذوفة نحو السمن منوان بدرهم وإعرابه السمن مبتدأ ثان وعلامة رفعة الألف لأنه مثنى وهو نكرة ولكنه تخصص بصفة محذوفة والتقدير منوان منه وجملة بدرهم في محل رفع خير وفي معنى وصف التكرة تصغيرها نحو رجل عندك لأنه بمعنى رجل حفيبر عندك (وَمِنْهَا أَنْ تُكُونَ) أى التكرة المبتدأ بها (مُضَافَةٌ) على نكرة أخرى أو إلى معرفة والمضاف مما لا يعرف بالإضافة فالأول (نَحْوُ خَمْسٍ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ) أى فرضهن الله على المكلفين في اليوم والليلة قال إعرابى عل على غيرها يا رسول الله قال لا إلا أن تطوع قال والله لا أزيد على هذا ولا أنقص فقال النبى ﷺ إن صدق أو قال دخل الجنة إن صدق وإعرابه خمس مبتدأ وهو مضاف وصلوات مضاف إليه كتب فعل ماضى والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به والنون علامة جمع الإناث الله فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعة ضم آخره والثانى نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود قمثل وغير كل منهما مبتدأ وهو نكرة لأن إضافته على الضمير لا تفيد تعريفاً لأنه عريق في التكثير ولكنه تخصص بالإضافة ومما لا يعرف بالإضافة حسب

نحو حسبنا الله وأى نحو أيكم زادته هذه إيماناً بخلاف نحو غلام زيد فإنه معرفة محضة لأن إضافته تفيد التعريف ثم ما ذكر من اعتبار كون النكرة المبتدأ بها مضافة على نكرة أخرى أو إلى معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالإضافة محلد فيما إذا ذكر المضاف إليه فإن لم يذكر المضاف إليه لم يشترط ذلك كسلام وصلاة على محمد أى سلام الله تعالى وصلاته أو سلامى وصلاتى وقوله تعالى: ﴿...صَكَّلَ لَّهُ، قَنِيُونَ﴾ [الروم: ٢٦] أى الخلق وكل يموت أى كل واحد واختلف في كل عند التجرد عن الإضافة فقال الأحنس والفارسي وابن درستويه أنها نكرة والذي عليه سيبويه والجمهور أنها حينئذ معرفة (وَمِنْهَا) أى ومن السوغات (أَنْ يَكُونَ الْخَبِيرُ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا) مما يصلح الأخبار بشرط أن يكونا مختصين لصلاحيتهما للأخبار حينئذ بخلاف نحو عند رجل ثمرة وفي الدار رجل إذا لا فائدة في الأخبار بذلك (مُقَدَّمِينَ عَلَى النَّكْرَةِ) فإن تأخرا عنها نحو مال عندي ورجل في الدار لم يصح الابتداء بالنكرة قال ابن عتقاء والحق ما قاله ابن هشام من أنه لا مدخل للتقديم في التسويغ وإنما اشترط لتوهم الصفة فحيث التبس بالصفة وجب التقديم وحيث فهم المراد جاز التقديم كما صرح به الجرمي والواحدى نحو رجل بالباب. (نَحْوُ عِنْدَكَ رَجُلٌ) وإعرابه عند ظرف مكان مفعول فيه وعلامة نصه فتح آخره والكاف في محل جر بالإضافة والظرف وما أضيف إليه في محل رفع خبر مقدم رجل مبتدأ مؤخر (وَفِي الدَّارِ امْرَأَةٌ) وإعرابه في الدار جار ومجرور خبر مقدم وامرأة مبتدأ مؤخر ولو عكس وقيل رجل عندك وامرأة في الصفة والتقديم يتعين كونه حبيراً ونحو قوله تعالى: ﴿...وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥] وإعرابه لدى ظرف مكان مفعول فيه مبنى على فتحة مقدرة على الألف المتقلبة ياء لأجل الإضافة ونا ضمير متصل في محل جر بالإضافة والظرف وما أضيف إليه في محل رفع خبر مقدم ومزيد مبتدأ مؤخر وفي القاموس ولدن بضمين ولدن ولدى ظرف زمانى ومكانى كعند. وفي الخبيسى ما حاصله ومنها يعنى من الظروف المبنية لدى وقد لده ولد ولدن وهى بمعنى عند إلا أنها أخص إذ عندي يتناول ما كان في ملكك حضرك أو لم يحضرك ولدى لا تتناول إلا ما حضر وتقلب ألف لدى ياء مع المضمرة كالألف على وعلى غالباً وقد يستغنى عنه كقوله:

إلا كم يا خفاعة لا إلنا
 عزا الناس الضراعة والهوانا
 فلو برئت عقولكم بصرتم
 بان دواء دانكم لدانا
 وذلكم إذا واتقتمونا
 على قصر اعتمادكم علانا

أى إليكم لا إلنا ولدنا وعلينا. (وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ) وإعرايه الواو ابتدائية على حرف جر أبصار مجرور بعلی والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة وجملة الحار والمجرور في محل رفع خبر مقدم غشاوة مبتدأ مؤخر (تنبيه) نقل الفاعل عن بعضهم إن مدار صحة وقوع المبتدأ نكرة على حصول الفائدة فإذا حصلت فأخبر عن أى نكرة شئت من غير توقف على وجود مسوغ من المسوغات التى ذكرت إلا لا تخلو عن تكلف وضعف وهذا هو ظاهر عبارة الألفية فعليه يصح رجل على الباب وكوكب انقض الساعة إذا كان المخاطب لا يعرف ذلك قال ابن عتقاء بعد نقله لذلك وهذا هو التحقيق بل الحق الذى لا محيد عنه وهو المقول عن سيبويه فإنه لم يشترط في الابتداء بها سوى حصول الفائدة (وَقَدْ يَكُونُ الْمَبْتَدَأُ مَصْدَرًا مُؤَوَّلًا) أى بالاسم الصريح وتأويله (مِنْ أَنْ وَالْفِعْل) وإن كان غير اسم في الصورة الظاهرة (نَحْوُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) وإعرايه الواو حرف عطف أو حرف مصدر ونصب تصوموا فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل والمصدر المنسب من أن وما بعدها مبتدأ والتقدير وصومكم وحير خير وعلامة رفعه ضم آخره ولكم جار ومجرور وجملة الحار والمجرور في محل رفع نعت لخير قاله أبو البقاء (أى صَوْمُكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ) ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ خِيفَ﴾ [التَّحْوِيتِ وَالْأَنْبِيَاءِ]... ﴿[الروم: ٢٢] بأمره أى قبه السماء والأرض بأمره ومفهره كلام المصنف أن المبتدأ لا يكون اسما موصولاً إلا من موصول حرفى وصلته كما مثل ولكن قال ابن خفاء في الدر وقوله الخول شمل المذول بدون سابق معه يجعل الجملة قائمة معه المصدر نظراً للمعنى نحو سواء عليكم أذعوثوه أم أنه صامتون فدعوتوهم متدا وأنته صامتون معطوف عليه وساء خبر مقدم أى دعوتكم وصمتكم سواء ومثله سواء غلب أجرنا أم صبرنا سواء عليهم سغفرت لهم أم له تستغفرت لهم أى استغفرتك وعدهم سواء

وجزعنا وصرنا سواء وقال الأخص الجعلة فاعل سواء وقال الفارسي خير عن سواء
(وَالْخَيْرُ هُوَ الْجَزْءُ الَّذِي تَمُّ بِهِ الْفَائِدَةُ) مفرداً كان أو جملة أو طرفاً أو جاراً ومجروراً (مَعَ
مُبْتَدَأً) غير الرفع المكتفى به عن الخبر فخرج ما تمت به الفائدة مع غير اكالفاعل ونائبه لأنه
وإن تمت به الفائدة لكن مع غير مبتدأ وخرج مرفوع المكتفى بما يسد مسد الخبر نحو ما قائم
الزيدان لأنه وإن تمت به الفائدة لكن رافعه لا خير له لأنه في معنى الفعل والنعل لا يجبر عنه
(وَهُوَ) أى الخير (قِسْمَانِ) الأول (مُفْرَدٌ) وهو هنا ما يقابل الجملة وشبهها كالظرف والمجرور
وفى باب الإعراب ما يقابل المنى والمجموع وفى باب النداء ولا التبرئة ما يقابل المضاف
وشبهه وفى باب العلم ما يقابل المركب (وَ) الثانى (غَيْرُ مُفْرَدٍ) وهو الجملة وشبهها من
الظرف والمجرور (فَالْمُفْرَدُ) ويجب مطابقته للمبتدأ حيث أمكن افراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً
وتانيثاً (نَحْوُ زَيْدٌ قَائِمٌ) وإعرابه زيد مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضم آخره قائم خبر
وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وقائم اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل
ويصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو (وَالزَيْدَانِ قَائِمَانِ) وإعرابه الزيدان مبتدأ
وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه منى قائمان خبر وعلامة رفعه الألف نيابة عن
الضمة لأنه منى وقائمان اسمان فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل ويصب المفعول
وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هما (وَالزَيْدُونَ قَائِمُونَ) وإعرابه الزيدون مبتدأ وعلامة رفعه
الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم وقائمون خبر وعلامة رفعه الواو نيابة عن
الضمة لأنه جمع مذكر سالم وقائمون اسم فاعل وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هم
(وَزَيْدٌ أَخُوكَ) وإعرابه زيد مبتدأ وأخوك خبر وعلامة رفعه الواو لأنه من الاسماء الستة
هذا كله في المذكر ويقال في المؤنث هند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات وهند
أحكك وإذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر على المؤنث فيقال زيد وهند قائمان ولا يقال
قائمتان ثم المفردان كان مشتقاً تحمل ضميره ما لم يرفع الظاهر نحو أسد بمعنى شجاع
(وَعَبْرَةُ الْمُفْرَدِ) ثلاثة اشياء (أَمَّا جُمْلَةٌ) ولا بد من اقترانها برابط يربطها بالمبتدأ وإلا كانت
أجنبية عنه فلا يصح الأخيار بها عنه نعم أن كانت الجملة عين المبتدأ جاز خلوها من الرابط
وذلك بأن تقع خبراً عن مفرد يدل على جملة كالحديث والخبر والشان والكلام والقول

واللفظ والأمر والقصة والحكاية وضمير الشأن وخبر المضاف على مفرد كذلك كخير الكلام لا إله إلا الله ثم الاصل في الرباط كونه ضميراً مذكوراً كان أو محذوفاً نحو كل وعد الله الحسنى أى وعده على قراءة من رفع كل وهو ابن عامر وقد يأتي الرباط غير ضمير كاسم الإشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير وإعادة المبتدأ بلفظه نحو القارعة ما القارعة أو بمعناه نحو الصديق سبق أبو بكر الأمة وعموم يشمل المبتدأ نحو إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أنا لا نضع أجر من أحسن عملاً فإن من أحسن عملاً يشمل الذين آمنوا وكذلك زيد نعم الرجل إن كانت أل العموم الجنس وال النائية مناب الضمير نحو فأما من طفئ وأثر الحياة الدنيا فإن الحجيم هى الماوى أى مأواه ثم الجملة أما (أَسِيَّةٌ) وهى ما صدرت باسم (نَحْوُ زَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِمَةٌ) وإعرابه زيد مبتدأ أول وجاريتيه مبتدأ ثان وذاهبه خبر المبتدأ الثانى وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول والرباط بين المبتدأ الأول وخبره الهاء من جاريتيه واعلم أن النحويين قسموا الجملة غل صغرى وكبرى وشرح ذلك فى قواعد النحو لابن هشام وشرحها للأزهري وغيره وقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ الْقَوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ...﴾ [الأعراف: ٢٦] إذا قدرت ذلك مبتدأ ثانياً فلباس مبتدأ وهو مضاف والتقوى مضاف إليه والإعراب فيه مقدر على الألف لأنه اسم مقصور وذلك مبتدأ ثان وخبر خبر المبتدأ الثانى وجملة المبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول والرباط اسم الغشارة وأما إذا قدرت ذلك بدلاً من لباس التقوى أو عطف بيان عليه فالآية حينئذ لا شاهد فيها على كون الخبر جملة لكون الخبر حينئذ مفرداً ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإحلاس: ١] وإعرابه هو ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ أو الله متدا ثان أحد خبر المبتدأ الثانى وجملة المبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول وهى نفس المبتدأ فى المعنى فلا تحتاج لرباط يربطها بالمبتدأ كما قال ابن مالك فى الخلاصة وإن تكن غياها معنى اكتفى بها وذلك لانا إذا قدر نا هو ضمير شأن فجملة الله أحد عينه فى المعنى لأنها مفسرة له والمفسر عين المفسر أى الشأن الله أحد وأما إذا قدر نا هو ضمير المستول عنه فخبره مفرد وهو الله أحد خبر بعد خبر أو بدل قال الأزهري ومما الجملة فيه نفس المبتدأ فى المعنى قولهم هجيري ابى بكر لا إله إلا الله أى عاداته ودأبه هذه الكلمات أى

الإكثار من ذكرها (وَأَمَّا جُمْلَةٌ فَعَلِيَّةٌ) وهى ما صدرت بفعل (نَحْوُ زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ) وإعرابه زيد مبتدأ قام فعل ماضى أبو فاعل وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة وجملة الفاعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ والرباط بينهما الهاء من أبوه وقوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ...﴾ [القصص: ٦٨] وإعرابه الواو حرف عطف رب مبتدأ والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة يخلق فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو ما اسم موصول بمعنى الذى في محل نصب مفعول به يشاء فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو وجملة الفعل من يشاء وفاعله المستر صلة الموصول لا محل لها من الإعراب العائد محذوف تقديره يشاءه وجملة يخلق ما يشاء في محل رفع خبر المبتدأ والرباط بينهما المضمير المستتر في يخلق (وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ) وإعرابه الله مبتدأ يقبض فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر ويبسط الواو حرف عطف يبسط معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه تبعه في رفعه وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو (اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ) وإعرابه الله مبتدأ يتوفى بفتح أوله فعل مضارع وعلامة رفعه ميم مقدرة على الألف منع من زهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالالف وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو الأنفس مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ وتمثيله بالجملة الخبرية قد يوهم اشتراط كون الجملة المحسنة خبرية وليس كذلك بل يجوز الأخبار عن المبتدأ بالجملة الطلبية نحو زيداً إصرابه أو لا تضربه والقسمية نحو زيد واله لتكرمته والشرطية نحو زيد إن جاءك فأكرمه (وَأَمَّا شِبْهُ الْجُمْلَةِ) من حيث حصول الفائدة له كما تحصل بالجملة (وَهُوَ شَيْءَانِ) الأول (الظرف) التماسى أو المكاسب بشرط أن لا يكون من الغايات كقبل وبعد وفوق وتحت إذا حذف النصف ليد ونوى معناه فإنها تسمى حينئذ على الصم فلا تقع خبراً ولا صفة ولا حالاً ولا صلة كما نص عليه سيويو وغيره من الأئمة قال ابن هشام لكن يشكل عليهم قوله تعالى: ﴿...كَيْفَ كَانَتْ عَقِيبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ...﴾ [يوسف: ١٠٩]. فقد وقع صلة (وَ) الثانى (الجارُ وَالْمَجْرُورُ) ولو قال والمجرور لكان أولى لأن المحل للمجرور وحده على الأصح لا لهما معاً

خلافاً لآدم مالك ثم شرط كل من الظرف والمجرور أن يكون تاماً بأن تتم به الفائدة إذ قرن
 بالابتداء نحو الحمد لله ولدينا مزيد بخلاف الناقص وهو ما لا تتم به الفائدة معه نحو بكر أمس
 وزيد عنك لعدم حصول الفائدة به (فَالظَّرْفُ) التام الواقع خبراً عن المبتدأ (نَحْوُ زَيْدٍ عِنْدَكَ)
 وإعرابه زيد مبتدأ عند ظرف مكان وعلامة نصبه فتح آخره والكاف في محل جر بالإضافة
 والظرف وما أضيف إليه شبه جملة في محل رفع خبر المبتدأ متعلق بواجب الحذف تقديره
 كائن أو مستقر (وَ) نحو (السَّفَرُ غَدًا) وإعرابه السفر مبتدأ غداً ظرف زمان وعلامة نصبه فتح
 آخره والظرف شبه جملة في محل رفع خبر المبتدأ متعلق بواجب الحذف تقديره كائن أو
 مستقر وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿... وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ...﴾ [الأنفال: ٤٢] وإعرابه الركب مبتدأ
 وعلامة رفعه ذم آخره أسفل ظرف مكان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره وهو شبه جملة
 في محل رفع خبر المبتدأ متعلق بواجب الحذف تقديره كائن أو مستقر ومنكم جار ومجرور في
 محل نصب صفة لأسفل وفي حواشي الجلالين للجمل والركب أسفل منكم الواو عاطفة ما
 بعدها على أنتم لأنها مبتدأ تقسيم أحوالهم وأحوال عدوهم ويجوز أن تكون واو الحال
 وتكون الجملة حالاً من الظرف وهو قوله تعالى : ﴿... بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى وَالرَّكْبِ...﴾
 [الأنفال: ٤٢] كما في القاموس ركبان الإبل وهو اسم جمع لراكب أو جمع له وهم العشرة
 فصاعداً وقد يكون للخيل أي والركب كائنون بمكان أسفل منكم فأسفل منصوب على
 الظرف وهو في الحقيقة صفة لظرف مكان محذوف أي والركب في مكان أسفل من مكانكم.
 وفي المجيد أجاز الأخفش والكسائي والفراء أسفل بالرفع على تقدير محذوف من أول الكلام
 أي ووضع الركب أسفل. وقد افهم تشبیه بالظرف الزماني والمكاني أنه يجوز الإخبار بكل
 منهما لكن الزماني لا يخبر به غلا عن اسم المعنى نحو السفر غدا والصوم يوم الخميس ولا
 يخبر به عن الذات كما سيأتي بخلاف المكاني فإنه يخبر به عن الذات نحو زيد خلقك والمعاني
 نحو الحير أمامك (وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ) التام الذي يخبر به عن المبتدأ (نَحْوُ زَيْدٍ فِي الدَّارِ)
 وإعرابه زيد مبتدأ وفي الدار جار ومجرور شبه جملة في محل رفع خبر المبتدأ متعلق بواجب
 الحذف تقديره كائن أو مستقر (وَ) مثله قوله تعالى ﴿... أَلَمْ حَسْبُكَ...﴾ [سورة الفاتحة: ٢]

فالحار والمجروح شبه جملة في محل رفع خير متعلق بإوجب الحذف تقديره كائن أو مستقر
(وَيَتَعَلَّقُ الظَّرْفُ وَالْجَارُ وَالْمَجْرُوزُ إِذَا وَقَعَا خَيْرًا) أو صلة أو صفة أو حالاً **(بِمَحْذُوفٍ)**
وجوبا فلا يجوز إظهاره في الكلام ولا بد من تقديره كوماً عاماً كالحصول والاستقرار والكون
والثبوت والوجود والوقوع فيتعين تقدير واحد من هذه ذم الذي ذهب إليه ابن مالك أن
الأرجح تقدير المتعلق في غير الصلة بصيغة الاسم فلذا قال المصنف **(تَقْدِيرُهُ كَائِنٌ أَوْ مُسْتَقِرٌّ)**
لأن الصح أن المحذوف المقدر بما ذكر هو الخير وحده وقيل الخير هو المذكور دون المحذوف
وقيل هو مجموعهما أما في الصلة فيجب تقديره فعلاً مطلقاً ولا يجوز تقدير المتعلق المحذوف
كوناً خاصاً كقائم وجالس إلا للدليل يدل عليه وحينئذ يكون الحذف جائزاً لا واجباً وغذا
قدرنا المتعلق المحذوف لفظ كائن فهو من كان التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالمسبة إليه
لغو أى غير مختل للضمير ولو جعلناه من كان الناقصة لكان الظرف في موضع الخير بتقدير
كان أخرى وعند ذلك تتسلل التقديرات قاله في الدرر السنية **(وَلَا يُحْتَرُ بِظَرْفِ الزَّمَانِ عَنِ**
الذَّاتِ) والمراد به ما قام بنفسه ويقابلها العرض وهو ما لا يقوم بنفسه ويقال له اسم معنى
(فَلَا يُقَالُ زَيْدٌ الْيَوْمَ) ولا عمرو غدا لعدم الفائدة إذا لا تختص الذات بزمن دون زمن فغذا
افاد الأخبار به من الذات بأن كان المبتدأ عاماً والزمان خاصاً كنحن في شهر رمضان والناس
في زمان طيب جاز الأخبار به لحصول الفائدة بتخصيص الزمان قال ابن عطاء والحق جواز
نحو زيد في زمان طاب له وإن كان المبتدأ خاصاً لوجود الفائدة فالمدار عليها. **(وَأَيْنَمَا يُحْتَرُ يَوْمٌ)**
أى بظرف الومان **(عَنِ الْمَعَانِي)** جمع معنى وهو ما عدا الذات من الأعراض كالصوم
والسفر لأن الأحداث أفعال وحركات وغيرها فلا بد لكل حدث من زمان يختص به ففى
الأخبار به عنها فائدة بخلاف الذوات فإن نسبتها على جميع الأزمنة على السواء فلا فائدة
في الأخبار بالزمان عنها قاله الأزهرى **(نَحْوُ الصَّوْمِ الْيَوْمَ)** وإعراجه الصوم مبتدأ اليوم ظرف
زمان وعلامة نصبه فتح آخره وهو شبه جملة في محل رفع خير المبتدأ متعلق بإوجب الحذف
وكذا تقول في قوله **(وَالسَّفَرُ غَدًا)** وأشار المصنف بالتمثيل بما ذكر على أن شرط الحدث الذي
يخبر عنه بالزمان أن لا يكون مستمراً فإن الصوم والسفر كل منهما غير دائم الوقوع فإن كان
الحدث مستمر الوقوع نحو طلوع الشمس يوم الجمعة فلا فائدة فيه لأن طلوعها مستمر

(وَقَوْلُهُمْ) أى العرب (الَلَيْلَةُ الْهَلَالُ) بنصب الليلة على أنه خبر مقدم والهِلال مبتدأ مؤخر وقولهم اليوم خمر وغو ذلك مما ظاهره أنه أخير فيه بظرف الزمان عن الذات (مُؤَوَّلٌ) بتقدير مضاف إلى اسم الذات ليكون الظرف خبراً عن معنى لا عن ذات فيقدر في المثالين المذكورين رؤية الهلال وشرب الخمر وما ذهب إليه المصنف من كون ذلك مؤولاً بما ذكر هو مذهب جمهور البصريين حيث قالوا ولا يخبر بالزمان عن الذات مطلقاً وأما على قول من قال أنه إذا كان اسم الذات مثل اسم المعنى في وقوعه وقتاً دون وقت نحو الوارد في آيار والهلال الليلة والرطب شهرى ربيع جاز الإخبار عنه بالزمان فإنه لا حاجة على تقدير في مثال المتن لشبه الهلال باسم المعنى من جهة أنه يحدث في وقت دون آخر ويجوز رفع الليلة على أنه خبر مقدم والهلال مبتدأ مؤخر والتقدير حينئذ الليلة ليلة الهلال (وَيَجُوزُ تَعَدُّدُ الْخَيْرِ) مع كون المبتدأ واحد لأن الخير كالنعت والشئ الواحد يجوز أن ينعت بنعوت متعددة ولأن الخير محكوم به على المبتدأ ولا يمتنع أن يحكم على الواحد بأحكام متعددة (نَحْوُ زَيْدٌ كَاتِبٌ شَاعِرٌ) أى ينثر الكلم وينظمه فالكاتب هنا التأثر للكلام والشاعر هو الناظم له وإعرابه زيد مبتدأ كاتب خبر شاعر خبر ثان وقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْقَفُورُ الْذُوْدُودُ ﴾ : ذُو الْعَرْشِ

الْمَجِيدُ : ﴿ فَعَالَ لِيَأْ يَرِيدُ ﴾ [البروج: ١٦] وإعرابه هو ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ الغفور خبر أول الواوود خبر ثان ذو خبرة ثالث وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة والعرش مضاف إليه المجيد خبر رابع فعال خبر خامس وهو من أمثلة المبالغة يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو ملا يريد جار ومجرور اللام حرف جر وما اسم موصول في محل جر باللام متعلق بفعال وحمله يريد صلة الموصول والعائد محذوف تقديره يريد وقد افهم تثيله أن الخبر إنما يتعدد إذا استقل بالخبرية فإن لم يستقل نحو هذا حلو حامض فلا تعدد بل تقول هذا مبتدأ وحلو حامض خبر لأنهما بمعنى خبر واحد أى مز ليس بتام الحلاوة ولا بتام الحموضة ولا يجوز أن يعرب الناس منهما بدلاً ولا صفة ولا خبر مبتدأ محذوف لأن المراد به جمع الطعمين بخلاف الأضمار المتعددة كالمثالين السابقين فإنه يجوز أن يعرب ما بعد الخبر الأول خبر مبتدأ محذوف والتقدير

زيد كاتب هو شاعر هو الغفور هو الودود هو ذو العرش الخ ثم أعلم أن المجيد في التوبة قري بالرفع على أنه خير وبالجرح على أنه نعت للعرش والقراءتان سبعيتان (وَقَدْ يَتَقَدَّمُ) أى الخبر (عَلَى الْمُبْتَدَأِ) تقدما (جَوَازاً) أى جائزاً وإلا فالاصل فيه أن يكون مؤخرأ عن المبتدأ لأنه إنما يؤتى به لبيان حال المبتدأ والدال على حال الذات متأخر عنها طبعاً (نَحْوُ فِي الدَّارِ زَيْدٌ) فزيد مبتدأ وفى الدار جار ومجرور خير مقدم وإنما قدم على خلاف الاصل لغرض التخصيص لأن غرض المتكلم الأخبار بأنه ليس في الدار غيره ولو قال زيد في الدار لما افاد أنه ليس فيها غيره (وَ) يتقدم (وَجُوباً) أى واجباً وذلك في أربع مسائل الأولى أن يكون الخبر مما له صدر الكلام كاسماء الاستفهام (نَحْوُ أَيَّنَ زَيْدٌ) وإعرابه زيد مبتدأ مؤخر وأين اسم استفهام في محل رفع خير مقدم وجوباً لأن الخبر المفرد إذا تضمن ما له صدر الكلام كالاستفهام وجب تقديمه بخلاف ما إذا كان الخبر المتضمن لما ذكر جملة فلا يجب تقديمه نحو زيد من ابوه لأن تأخيره لا يخرج عما يستحقه من الصدارة لوقوعه صدر الجملة التى وقع فيها وظاهر أنه يتعين إعراب ابن خيراً مقدماً ولا يجوز أن يعرب مبتدأ وزيد خيراً لأن زيدا معرفة وابن ظرف نكرة (وَ) الثانية أن يكون المبتدأ محصوراً نحو (إِنَّمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ) وإعرابه أن حرف توكيد ونسب تنصب الاسم وترفع الخبر وما كافة لأن عن العمل عند ظرف مكان وعلامة نصبه فتح آخره والكاف ضمير متصل في محل جر بالعضافة والظرف وما اصيف إليه في محل رفع خبر مقدم زيد وقدم الخبر فيه وجوباً لغرض أن يكون المبتدأ محصوراً لأم المعنى ما عندك إلا زيد ولو آخر ولا وهم أن المحصور فيه هو الخبر (وَ) الثالثة أن يكون في المبتدأ ضمير متصل يعود على الخبر نحو قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿...أَمْرًا عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤] وإعرابه أم حرف عطف على قلوب جا ومجرور في محل رفع خبر مقدم أفتال مبتدأ مؤخر والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة وإنما وجب تقديم الخبر لكلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتة وذلك لا يجوز (وَ) الرابعة أن يوقع تأخير الخبر في لبس ظاهر (نَحْوُ فِي الدَّارِ رَجُلٌ) وإعرابه في الدار جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم رجل مبتدأ مؤخر وإنما وجب تقديم الخبر لأنه لو قيل رجل فى الدار لالتبس الخبر بالصفة إذ تحتمل حينئذ فى الجار والمجرور أن يكون خبراً وأن يكون صفة لرجل لأن النكرة تطلب الظرف والجار والمجرور

والجملة لتختص بها طلباً حثيثاً فالنرم التقديم دفعا لهذا الغلباس (وَقَدْ يُحَدَفُ كُلُّ مَنْ
الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ) حذفاً (جَوَازاً) والأصل فيهما الثبوت لكن جوزوا حذف أحدهما عند
وجود قرينة تدل على ذلك المحذوف وقد اجتمع حذف كل منهما وإبقاء الآخر فيما مثل به
المصنف بقوله (لِحَوْ سَلَامٍ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ) وإعرابه سلام مبتدأ وهو نكرة ولكن المسوغ له
الدعاء وخبره محذوف أى عليكم وقوم خبر مبتدأ محذوف أى أنتم ومنكرون نعت لقوم
وغذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ أو خبراً فقيل الأولى أن يكون المحذوف هو المبتدأ لأن
الخبر محط الفائدة وقيل الخبر لأن التجوز فى آخر الكلمة اسهل وقيل بالتحخير وقدر المصنف
المبتدأ والخبر المحذوفين فى الآية بقوله (أى سَلَامٌ عَلَيْكُمْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ) وقد حذف كل
منهما جوازاً وذلك نحو قولك نعم فى جواب أزيد قائم أى نعم زيد قائم (ز) قد
(يَجِبُ حَذْفُ) كل منهما فيجب حذف المبتدأ فى أربع مسائل لم ينبه عليها المصنف اختصاراً
الأولى إذا أخبر عنه بنعت مقطوع لغرض المدح كمررت بزيد الكريم برفع الكريم خير مبتدأ
محذوف وجوبا أى هو الكريم أو لغرض الذم كمررت بعمرى اللثيم برفع اللثيم أو لغرض
الترحم كمررت بزيد المسكين برفع المسكين الثانية إذا أخبر عنه بخصوص بمدح على أحد
وجهين فى إعرابه نحو نعم الرجل زيد برفع زيد خبر المبتدأ محذوف وجوبا أى هو زيد أم ذم
نحو بنس الرجل بكر خبر المبتدأ محذوف أى هو بكر والوجه الثانى يعرب كل من زيد وبكر
مبتدأ والجملة قبله خبره وعليه مشى ابن هشام فى شرح القنطر فى باب نعم وبئس الثالثة إذا
أخبر عنه بصريح القسم نحو فى ذمتى لا فعلن ففى ذمتى خير لمبتدأ محذوف وجوبا لسد
جواب القسم مسده أى فى ذمتى يمين أو ميثاق أو عهد لا فعلن الرباغة إذا أخبر عنه بمصدر
جنى به بدلاً من اللفظ بفعله أى بدلاً من تلفظهم بفعل المصدر نحو صبر جميل فصبر حبر
لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره صبرى صبر جميل (وَيَجِبُ حَذْفُ الْخَبْرِ) فى أربع مسائل أيضاً
وذلك حيث وجد مع القرينة الدالة على الحذف لفظ يسد مسده الأولى (تُعَدُّ لَوْلَا) الدالة
على امتناع الشئ لوجود غيره (تُحْوَلُ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) وإعرابه لولا حرف امتناع
لوجود أنتم ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ اللام داخله فى جواب لولا كنا فعل وفاعل كان
فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ونا المدغمة ضمير متصل فى محل رفع اسمها

مؤمنين خربها وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم وخسر المبتدأ محذوف وجوبا أشار المصنف إلى تقديره بقوله (أَيُّ لَوْلَا أَنتُمْ مَوْجُودُونَ) وإنما حذف لوجود القرينة الدالة على حذف وهي كلمة لولا لدلالاتها على الوجود ويوجب حذفه لقيام الجواب مقامه ثم تقدير المصنف للخبر المحذوف بموجودون أولى لأنه كون عام فيوافق ما ذكره الفاكهي تبعاً لابن هشام وغيره من أنه إنما يجب حذف الخبر إذا كان كونا مطلقاً ويقال له الكون العام نحو لولا زيد لأكرمك أي لولا زيد موجود لأكرمك فالإكرام ممتنع لوجود زيد لا لمعنى زائد على وجوده فإن كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ فالخبر كون مقيد ويقال له الكون الخاص كما إذا قيل هل زيد محسن إليك فتقول لولا زيد لهلكت تريد لولا إحسان زيد إلى لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد فالخبر كون مقيد بالإحسان فهو ضئي زائد على وجود زيد فإن دلت قرينة على حذفه كهذا المثال ونحو لولا انتصار زيد ما سلم أي لولا انتصار زيد حمود ما سلم جاز حذفه وإن فقدت القرينة تعين ذكره نحو لالوا زيد سالما ما سلم ونحو قوله (صلى الله عليه وسلم) (لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكَفَّرَ لَبَيْتِ الْكَعْبَةِ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ) فقومك مبتدأ وحديثه خبره وإنما لم حذف لكونه مقيداً بالحدائث قال الفاكهي والظاهر أن الآية التي مثل بها المؤلف مما الخبر فيه كون خاص وأن تقديره لولا أنتم صدقتمونا بدليل أنحن صدقناكم نبه عليه ان اهتمام وغيره. قلت لكن ابن هشام مثل في قطر النداء بالآية المذكورة لوجوب حذف الخبر بعد لولا واعتراضه الفاكهي في شرحه وقال الأولى التمثيل بما يكون الخبر فيه كونا مطلقاً. والاعتراض منى على ما ذهب إليه ابن مالك والرماني والشلوبين وغيرهم من التفصيل بين ما إذا كان الخبر كونا مطلقاً فيجب حذفه أو كونا مقيداً فيجب ذكره إلا عند قرينة تدل على حذفه فيحذف حوازاً والذي عليه الجمهور أن الخبر بعد لولا لا يكون إلا كونا مطلقاً فيجب حذفه دائماً ويكون تقدير الخبر عندهم موجود أو كائن فعلى هذا ما سلكه المصنف من تقدير موجودون لا اعتراض عليه بل هو جرى على ما ذهب إليه الجمهور فإن قلت إذ واح الخبر حذف الخبر بعد لولا دائماً وأنه لا يذكر اصلاً فما يبيون به عما جاء فيه الخبر متناً نحو لولا زيد سالما ما سلم قلت أوجوا في مثل هذا جعل الكون المقيد مبتدأ فيقال لولا مسالمة زيد أيانا أي موجودة ما

سلم وأما الحديث السابق فأجابوا عنه بأن هذه الرواية لم تثبت بهذا اللفظ من طريق صحيح والروايات المشهورة لولا أن قومك حديثو عهد بكفر ولولا حدثان قومك ولولا حدثات قومك وعلى هذه الروايات الصحيحة لا أشكال في ذلك (و) المسألة الثانية أن يكون الخبر واقعاً (بَعْدَ الْقَسْمِ الصَّرِيحِ) وهو ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسماً لكون ذلك اللفظ لا يستعمل إلا في القسم (تَحْوُ لَعْمُرُكَ أَنَّهُمْ) بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم إذا عاش زمناً طويلاً ثم استعمل في القسم مراداً به الحياة أى وحياتك يا محمد أنهم أى كفار قريش لفى سكرتهم يعمهون وإعراجه اللام لام الابتداء عمر مبتدأ وعلامة رفعه ضم آخره والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة وهو صريح في القسم وخبره محذوف قدره المصنف بقوله (أَيُّ لَعْمُرُكَ قَسَمِي) وإنما حذف للدلالة عمرك عليه ووجب لسد جواب القسم مسده ومن القسم الصريح إيمان الله لأفعلن أى إيمان الله يمينى أو قسمى فخرج غير الصريح نحو عهد الله لأفعلن فإنه لا يجب حذف الخبر بعده لأن عهد الله غير ملازم للقسم إذ يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم إلا بذكر المقسم عليه (ز) الثالثة أن يكون الخبر واقعاً (بَعْدَ وَאוِ الْمَعْيَةِ) أى العاطفة لاسم آخر على المبتدأ (تَحْوُ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ) وإعراجه كل مبتدأ وصانع مضاف إليه والواو حرف عطف دال على المعية وما مصدرية تسبك ما بعدها مصدرأ معطوفاً على كل صانع والتقدير كل صانع وصنعتة والخبر محذوف يقدر بعد المعطوف كما قاله المصنف (أَيُّ مَقْرُوتَانِ) وإنما حذف للدلالة واو المعية على المقارنة ووجب لقيام المعطوف مقامه ومثل هذا التركيب ما شابهه مما اضيف فيه كل إلى نكرة معطوف عليه ما هو مقرون به كقولهم كل عمل جزائه وكل ثوب وقيمتة وكل رجل وصنعتة أى تجارته وحرفته وقيل الواو نائية عن باء المصاحفة غلقت لفظاً فقط ونالها معطوف لفظاً خبر عن المبتدأ معنى والتقدير في المثال كل صانع بما صنع فإن لم تكن الواو نصاً في المعية كما إذا قلت زيد وعمرو وارتدت الأخبار باقترانها جاز حذفه اعتماداً على أن السامع يفهم من ذلك معنى الاقتران ويجوز ذكره لعدم التنصيص على المعية (و) الرابعة أن يكون الخبر واقعاً (قَبْلَ الْحَالِ الَّتِي لَا تَصْلُحُ) أى لا يصح كما عبر به غير واحد (أَنْ تَكُونَ خَيْرًا) عن المبتدأ المذكور قبلها (تَحْوُ ضَرَبِي زَيْدًا قَاتِمًا) وإعراجه ضربى مبتدأ

وعلاوة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لا يتاسفها إلا كسر ما قبلها وهو مضاف وياء النفس مضاف إليه وضرب مصدر يعمل عمل فعله يرفع الفاعل وينصب المفعول وهو مضاف وفاعله مضاف إليه وزيداً مفعول به وقائماً حال من ضمير عائذ على زيد مستتر في كان المحذوفة هي والخير وما تعلق به وتقدير ذلك (أي) حاصل (إِذَا كَانَ قَائِماً) فحاصل خبر المبتدأ وإضا ظرف متعلق بحاصل وكان تامة وفاعله ضمير يعود على زيد وقائماً حال من الضمير في كلن ثم حذف حاصل كمل تحذف متعلقات الظروف العامة بقى الظرف والحال فاسفنى بالحال عن الظرف لدلالاتها عليه فحذف الظرف وهن إذا والتزمت الحال وسدت مسد الخير ولم يصح جعلها خبراً لأن ضربه وصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام فلا يقال ضربه قائم ولا يجوز جعل كان ناقصة والنصوب خبرها لأن هذا المنصوب ملتزم تنكيره ويقع موقع الجملة الخبرية مقترنة بالواو كحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ثم ما ذكر من حذف الخبر قيل الحال المتع كونها خبراً ليس مخصوصاً بهذا التركيب بل يلحق به ما في معناه مما صدر بمصدر مضاف إلى فاعله أو مفعوله بعده حال من أحدهما نحو قيامك محسناً أو صدر بمزول بالمصدر من أفعال التفضيل مضاف إلى مصدر مذكور بعد ذلك المصدر حال مفردة نحو أكثر شرني السويق متونا وجملة نحو أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد أي اقرب كون العبد من ربه حاصل إذا كان ساجداً فلو صلحت الحال للأخبار بها عن المبتدأ لم يجب حذف الخبر نحو ضربه زيداً شديد بل يتعين رفع الحال ليكون هو الخبر أو يؤتى بالخبر.

بَابُ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

وهى على ضرب بين افعال وحروف (وَتُسَمَّى) أى هذه العوامل (التَّوَابِخُ) مطلقاً من غير قيد (وَتَوَابِخُ الْإِبْتِدَاءِ) مقيدة بالإضافة إلى المبتدأ للاختصاص به لأنها تدخل عليه فترفع عنه عمل الابتداء فيه أخذاً من النسخ وهو الرفع وإنما نسخته لأنها عوامل لفظية والابتداء عامل معنوي والعامل اللفظي اقوى من المعنوي وكما تنسخ حكم المبتدأ تنسخ أيضاً حكم الخبر لأن نسخها للابتداء نسخ لحكمه وهو رفع المبتدأ والخبر فقوله نواسخ الابتداء في قوة قوله نواسخ المبتدأ والخبر (وَهُمُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ) والدليل على ذلك الاستقراء ولا ينافى ذلك عد بعضهم لها سبعة أنواع لأن ذلك باعتبار افراد الأنواع الثلاثة فلا ينافى ما ذكره المصنف (الأوَّلُ مَا يَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ) غير الرفع الذى كان له (وَيَنْصُبُ الْخَبَرَ) الذى كان للمبتدأ وهذا النوع صنفان صنف من الأفعال (وَهُوَ كَانَ وَأَخَوَاتُهَا) وتسمى الأفعال الناقصة لعدم اكتفائها بمرفوعها عن منصوبها (وَ) صنف من الحروف وهو (الْحُرُوفُ الْمُشَبَّهَةُ بِلَيْسَ) فى النفى والجحود والعمل وغير الحروف هنا على سبيل المجاز لأنها جمع كلمة والموضع موضع قلة لكونها أربعة وجمع القلة أحرف ولذا قال الفاكهى الأولى الأحرف (وَ) من الصنف الأول (أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ) سميت بذلك لأنها تنبئ عن قرب حصول أمر لفاعليها (وَ) النوع (الثانى مَا يَنْصُبُ الْمُبْتَدَأَ وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ) رفعاً غير الرفع الذى كان لخبر المبتدأ (وَهُوَ إِنَّ) بكسر الهمزة وتشديد النون (وَأَخَوَاتُهَا) التى تعمل عملها (وَلَا تَنْفِي الْجِنْسَ) على سبيل الشمول بخلاف المحتملة لنفى الجنس ونفى الوحدة فإنها تعمل عمل ليس (وَ) النوع (الثالثُ مَا يَنْصُبُ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ جَمِيعاً وَهُوَ ظَنٌّ وَأَخَوَاتُهَا) مما يفهم معناها وتسمى أفعال الشك واليقين وأفعال القلوب لتعلقها بالقوى الباطنية.

(فَصْلٌ) فى النوع الأول وبدأ به لأن النوع الثانى حروف والأصل فى العمل أن يكون للأفعال والنوع الثالث وإن كان أفعالاً إلا أن مفعوليه قد قيل أنه ليس أصلهما المبتدأ والخبر بل هما كمفعولى أعطى (فَأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا) أى مشابهاتها فى العمل وفى الدلالة

على تقدير الفاعل على تقدير الفاعل على صفة تسمب إليه لا يتم الفاعل إلا باعتبارده
ولذلك سميت ناقصة قاله بعضهم والذي ذكره المصنف منها ثلاثة عشر فعلاً وسأنبه على
زيادة ذلك إن شاء الله تعالى (فإنها ترفعُ المُبتدأ) ما لم يلزم التتقدير كاسماء الشرط نحو من
لم يقم أقم ولا الحذف كالمخبر عنه ينعت مقطوع كالحمد لله الحميد بالرفع على تقدير
هو الحميد ولا عدم التضريف نحو طوبى للمؤمن ولا الابتدائية بنفسه نحو أقل رجل يقول
ذلك إلا زيداً أو غيره كمصحوب إذا الفحائية (تثنيها بالقاعش) أى بفاعل الفعل المعتدى
(وُسمي اسمها) حقيقة وفاعلها مجازاً هذا في حال كونها ناقصة فإذا استعملت تامة نحو د
كان المظهر فهو فاعل حقيقة ولا خبر لها حينئذ كما سيأتى (وتنصبُ الخبر) بشرط أن
لا يكون جملة طلبية ولا اشائية (تثنيها بالمفعول) في توقف تمام فهم الفعل عليه لأنها
أشبهت الفعل التام المعتدى لواحد كضرب زيد عمراً (ويسمى خبرها) حقيقة ومنعولاً مجازاً
(وهذه الأفعال) يعنى كان وأخواتها (على ثلاثة أقسام أحدها ما يعملُ هذا العملُ) الذى
هو رفع الاسم ونصب الخبر (من غير شرط) بل يعمل سواء كانت مثبتة أم منفية صلة لما
الضرفية أم لا (وهو) ثمانية أفعال (كان) الدالة على اتصاف اسمها بخبرها في الزمن الماضى
أم مع الاستمرار نحو كان الله غفوراً رحيماً أى ما زال غفوراً ولا يوزال كذلك أو مع
الانقطاع نحو لم يكن شيئاً مذكوراً ثم كان بعد ذلك شيئاً مذكوراً وقد تكون محتملة لهما
نحو كان زيد مبصراً (وأسمى) الدالة على ثبوت خبرها لاسمها مساءً وهو من الروال إلى
نصف الليل (وأصبح) الدالة على ثبوت له صباحاً وهو من نصف الليل إلى الزوال
(وأضحى) الدالة على ثبوت له ذهى وهو من بعد ارتشاع الشمس كرمح على الزوال
(وظل) الدالة على ثبوت له نهراً وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس وقيل يختص
بالوقت الذى للشمس فيه ظل وذلك من طلوع الشمس إلى غروبها وقيل من الصباح إلى
الروال وقد تأتى للدوام نحو ظل فلان عمرد سفيهاً وتصريفها ظل يظل ظلولا قاله الرضى
(ويأت) الدالة على ثبوت له ليلاً ومضارعها يبيت وبيات ومصدرها يبيتة وهذه الستة قد
تأتى معنى صار فلا تكون حينئذ موضوعة لاقتراء الجملة بأوقاتها بل تكون دالة على

اتصاف الاسم بالخبر مطلقاً لا تفيد الصباح ولا المساء ولا غيرهما من أوقاتها السابقة نحو فكانت هباءً منثياً فاصبحتم بنعمته أخواناً وقال الشاعر:

ثم أصبحوا كأنهم ورق جف فألوت به الصبا والديور
وقوله تعالى :

﴿...ظَلَّ وَجْهَهُ مُتَوَدِّاً...﴾ [النحل: ٥٨]

وقال الشاعر :

أبيت كأننى أكوى بجمر أى أصير من شدة الحرقة
(وَصَارَ) الدالة على انتقال اسمها من صفة على صفة نحو صار زيد فقياً أو من حقيقة إلى حقيقة نحو صار الطين خزقاً وتدل على زمان الوجود لا على الماضى وفى معنى صار آض ورجع وعاد واستحال وقعد وحرار يحور بالخاء والراء المهملتين وارتد ونحول وبقي ويبل بمد الهمزة وغدا وراح كحديث تغدو خصاصاً وتروح بظاناً وحديث أغد عالماً أو متعلماً (وَلَيْسَ) الدالة على نفي الخبر عن الاسم حالاً في الحال مطلقاً في الماضى والمستقبل عند وجود القرينة الدالة على ذلك كقوله تعالى : ﴿...أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ...﴾ [هود: ٨] فإن ذلك لنفى صرف العذاب عنهم في المستقبل ثم ذكر المصنف

بعض أمثلة الأفعال السابقة فقال (نَحْوُ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا) وإعرابه كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر الله اسمها مرفوع بها وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره غفوراً خبرها وعلامة نصبه فتح آخره رحيماً نعت والنعت تابع للمنصوت في إعرابه تبعه في نصبه وعلامة نصبه فتح آخره وكان في مثل هذا المثال للدوام والاستمرار كما تقدم وهكذا في جميع صفات الله تعالى نحو وكان الله بما تعملون خبيراً وكان الله سميعاً بصيراً أى كان كذلك وهو الآن على ما عليه كان كما أجاب بنحو ذلك ابن عباس حين سأله نافع بن الأزرق رأس الخوارج ﴿...فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣] وإعرابه أصبح فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر والتاء ضمير متصل في محل رفع اسمها واليم

علامة الجمع بنعته جار ومجرور والهاء مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بأصبح إخواناً
 خير أصبح أى صرتم إخواناً متلبسين بنعته تعالى أو بسبب نعمته على الخلاف في كون الباء
 فيه للملابسة أو لسببية ومثال أمسى نحو أمسى زيد فقيهاً ومثال اضحى نحو اضحى محمد
 رسول الله وبات نحو بات زيد مصلياً وصار نحو صار الطين ابريقاً وليس نحو (لَيْمُوا سَوَاءً)
 وإعرابه ليسوا فعل وفاعل ليس فعل ماض ناقص ترفع لاسم وتنصب الخبر والواو ضمير
 متصل في محل رفع اسمها سواء خبرها وعلامة نصبه فتح آخره (ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوِداً) وإعرابه
 ظل فعل ماض ناقص ترفعالاسم وتنصب الخبر وجه اسمها والهاء ضمير متصل في محل جر
 بالإضافة مسوداً خبرها منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره وهى في هذه الآية بمعنى صار
 كما تقدم (وَالثَّانِي) من الأقسام الثلاثة (مَا يَفْعَلُ هَذَا الْعَمَلُ) أى رفع الاسم ونصب الخبر
 (يَشْرَطُ أَنْ يَتَقَدَّمَ) عليه (نَفْيٌ) بحرف أو اسم أو فعل موضوع للنفي كقوله :

ليس بنفيك ذا غنى واعتزاز كل ذى عفة مقل قنوع

وقد يحذف حرف النفي لفظاً ويراد معنى نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف أى لا تفتأ قال
 هبطل فإن تجردت كلها عن النفي أى وما في معناه من النهي والاستفهام لم تكن إلا تامة.
 (أَوْ نَهْيٌ أَوْ دُعَاءٌ) لأنهما في معنى النفي من حيث أن المطلوب بهما ترك الفعل وتركه نفي
 وقيد في الارتشاف الدعاء بلا خاصة قال العصام وهو مبنى على عدم استعمال لن في الدعاء
 والمختار خلافه. (وَهُوَ) أربعة (زَالٌ) ماضى يزال بمعنى يستمر أما زال ماضى يزول بمعنى
 يتحول فإنه لا يعمل هذا العمل بل هو فعل قاصر غير معتد كقوله :

أزف الترحل غير أم ركبانا لما تزل برحالتنا وكان قد

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمِصُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا...﴾ [فاطر: ٤١]

أى تتحولا وتنتقلا وكذا زال ماضى يزول بمعنى يتميز لأنه لا يعمل هذا العمل بل هو فعل
 معتد لو احد نحو زال زيد ضأنه من معزه أى ميزة سه (وَفَتْنٌ) بنتح فكسر ثم همز كسمع
 يسمع وفتناً بفتححتين كفتح يفتح فتناً وفتناً فيهما ويقال فيه أفتناً كأخرج وهى لغة تميمية
 (وَيَرْحُ) بكسر الراء بوزن شرب (وَأَنْفَكٌ) وهى كبرج وفتنى بمعنى زال باتفاق ورادها ونى
 ورام وفى شرح الكافية لابن مالك إن ما كان من هذه الأفعال الأربعة بلفظ الماضى نفسى بما

أو لا أو أن وما كان بلفظ المضارع نفى بكل ناف حتى ليس. (نَحْوُ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ) وإعرابه الواو حرف عطف ولا نافية يزالون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة متصرف من زال من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر والواو ضمير متصل في محل رفع اسمها مختلفين خبرها وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم والضمير في يزالون يعود على الناس في قوله ولو شاء ريك لجعل الناس أمة واحدة أى لو شاء الله لجعل الناس كلهم أهل دين واحد وهو دين الاسلام أى ولكن لم يجعل الكل على ذلك لعدم مشيئته ذلك الجعل ولا يزالون مختلفين أى في الدين على أديان شتى فمنهم اليهودى والنصرانى والمجوسى والمشرك والمسلم وكل دين من هذه الأديان قد اختلف أهله فيه اختلافاً كثيراً ﴿... لَنْ تَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ...﴾ [طه: ٩١] وإعرابه لن حرف نفى ونصب نبرح فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتح أخره متصرف من برح من أخوات كات ترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره نحن عليه جار ومجرور عاكفين خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم وهذا الكلام صدر من قوم موسى خاطبوا به هارون عليه السلام حين نهامهم عن عبادة العجل وقال لهم إن ربكم الرحمن فاتبعونى وأطيعوا أمرى فأجابوه بقولهم لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى أى لن نزال عابدين للعجل حتى يرجع إلينا موسى جعلوا رجوع موسى غاية لمكوفهم على سبيل التعليل والتسوية (وقول الشاعر):

(صَاحِ شَمْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرِ الْمَوْتِ فَتَمْسِيَّاهُ ضَلَالٌ مُّبِينٌ)

هو من المخيف. اللفظ صاح قال الجوهورى في الصحاح قولهم في النداء يا صاح معاه يا صاحى ولا يجوز ترخيم المضاف إلا في هذا وحده لأنه سمع من العرب مرخماً وشمر بكسر الميم المستددة أمر من التشمير والمراد به عنا الاستعداد للموت ولا تزل نهى من زال يزال من الذكر بضم الذال وكسرها ضد النسيان والموت أمر وجودى يخلفه الله تعالى عند مفارقة الروح الجسد وقيل عرض يضاد الحياة وقيل عدم الحياة عما من شأنه الحياة والنسيان الذهول عن الشئ حيث يزول عن القوة الحافظة ويطلق على مجرد ترك الشئ ولو عمداً والصلال في الاصل الغيبة يقال ضل البعير بمعنى غاب ولم يظهر له اثر والمراد به

هما الزوال عن طريق الحق وعدم الاحتماء إليها ومبين من ابان لللازم بمعنى تبين أى انكشف
 وظهر. الإعراب صاح منادى مرخم صاحب على غير قياس مبنى على الكسر على لغة من
 ينتظر وعلى الضم على لغة من لا ينتظر تمر فعل أمر مبنى على السكون وفاعله مستتر فيه
 وجوبا تقديره أنت والواو حرف عطف لا ناهية وتزل فعل مضارع مجزوم لا الناهية وعلامة
 جزمه سكون آخره متصرف من زال من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها
 مستتر فيها وجوبا تقديره أنت ذاكر خبرها وعلامة ثنصبه فتح آخره والموت مضاف إليه
 والفاء تعليلية ونسيان مبتدأ والهاء مضاف إليه وضلال خبر مبين صفة والمعنى اجتهد يا
 صاحبى واستعد للموت ولا تنس ذكره لأن نسيانه ضلال ظاهر والشاهد في قوله ولا تزل
 حيث تقدم على تزل شبه النفي وهو النهى (وَقَوْلِهِ وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَاعَتِكَ الْقَطْرُ) هو من
 الطويل وصدوره. ألا يا اسلمى يا دارمى على البلا. وهو من قصيدة طويلة هو أولها ومنها:

لها بشر مثل الحرير ومنطق رخيم الحواشى لا هراء ولا نزر
 وعينان قال الله كوننا فكانت فعولان بالألأباب ما تفعل الخمر

اللغة اسلمى فعل أمر من السلامة وحى البراءة من العيوب ويقرأ بدرج الهمزة
 للوزن ومى اسم امرأة وليس ترخيم مية كما قيل وعلى للمصاححة أى اسلمى مع بلائك
 وقيل بمعنى من أى سلمك الله من السلا بكسر الباء وبالقصر مصدر بلى كتب ومعناه
 الاضمحلال والفناء والاندراس والمنهل. بضم الميم وسكون النون وتشديد اللام المسكب
 والسائل بشدة والجرعاء بالمد تأنيث الأجرع رملة مستوية لا تنبت شيئاً والقطر المطر.
 الإعراب إلا حرف استفتاح ويا حرف نداء والمنادى محذوف أى يا هذه كما هو القاعدة أن يا
 إذا دخلت على شئ لا ينادى كالفعل نحو إلا يا اسجدوا والحرف نحو يا ليتنى كنت معهم
 والحملة الأسمية نحو قول الشاعر:

يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار

بضم لعنة مبتدأ كانت للدعاء والمنادى محذوف قاله في القاموس اسلمى فعل
 أمر ومعناه الدعاء مبنى على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع
 فاعل يا حرف نداء دار منادى مضاف وعلامة نصه فتح آخره وهو مضاف ومى مضاف إليه

وعلاوة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا تنصرف للعملية والتأنيث وإعرابه بعضهم بكسرة ظاهرة في آخره على أنه منصرف وعلى البلا جار ومجرور وعلامة الجرف فيه كسرة مقدر على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ولا دعائية زال فعل ماضى يعمل عمل كان منهلاً خبرها مقدماً والقطر اسمها مؤخراً كما قاله الفاكهي ويجر عانك جار ومجرور وينصب المفعول ونائب الفاعل مستتر فيه جوازاً تقديره هو عائد على القطر والمعنى الدعاء لذا رمى بالسلامة من العيوب مع كونها قد بليت وإذا كانت على بمعنى من فهو دعاء لها بالسلامة من صؤوف الدهر التي تبليها باستمرار المطر منسكباً في جرائعها أى ما اكتنفها من الرمال حتى تعبير خصبة رطبة والشاهد في قوله ولا زال حيث تقدم على زال شبه النفى هو الدعاء (وَالثَّالِثُ) من الأقسام (مَا يَعْمَلُ هَذَا الْعَمَلُ) الذى هو رفع الاسم ونصب الخبر (يَشْرَطُ أَنْ يَتَّقَدَّمَ عَلَيْهِ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ الظَّرْفِيَّةُ) وتكون صلة لها (وَهُوَ دَامٌ) وهى لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لفاعله (نَحْوُ) قوله تعالى ﴿... وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ (مريم: ٣١) وإعرابه ما مصدرية ظرفية تسبك الفعل بعدها مصدراً دمت فعل ماضى تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر والتاء ضمير متصل في محل رفع اسمها حياً خبرها (وَسُمِّيَتْ مَا هَذِهِ مَصْدَرِيَّةٌ لِأَيَّهَا تُقَدَّرُ) مع الفعل الذى بعدها ويقال لها صلتها (بِالْمَصْدَرِ) قال الشنوائى وعندى أن الذى يقدر بالمصدر إنما هو الصلة. وكذا قال السيد في شرح الكافية قلت لكن لما كان تقديره بالمصدر إنما هو بواسطة ما المصدرية أسند التقدير إليها (وَهُوَ الدَّوَامُ وَسُمِّيَتْ ظَرْفِيَّةٌ) ويقال لها أيضاً وقتية لدلالاتها على الوقت وظرفية (لِنِيَابَتِهَا) أى مع صلتها (عَنِ الظَّرْفِ وَهُوَ الْمُدَّةُ) فاصل ما دمت حياً مدة ما دمت حياً فحذف المضاف وهو المددة وناب المضاف إليه وهو ما وصلتها عنه في الانتصاب على الظرفية ثم سبكت مع دام بمصدر اضيف إليه المددة فصار التقدير مدة دوامى حياً ولكون ما دام دالة على الوقت احتاجت إلى عامل يتقدم عليها أما جملة اسمية نحو زيد قائم ما دمت قائماً أو فعلية كالآية التى مثل بها المصنف ويمتنع أن يقال ابتداء ما دام زيد مقيماً ولو فقدت ما نحو عجبت ما دام زيد صحيحاً كان المنصوب بها حالاً لا خبراً وكذا إذا وجدت وكانت مصدرية غير ظرفية نحو عجبت ما دام زيد صحيحاً لأن المعنى عبت من دوام زيد صحيحاً (وَيَجُوزُ فِي خَيْرِ هَذِهِ

الأفعال) أن يكون مفرداً وجملة ذات ربط يربطها بالمتداً وطرفاً ومجروراً متعلقين بمحذوف وجوباً وأن يخبر عنها بخبر يعد خبر على نحو ما سبق في أحكام خبر المتداً و (أن يتوسط بينهما وتبين اسمياً) ما لم يمنع من التوسط مانع أو يطرأ موجب للتوسط وتقديم الاسم عليه هو الاصل ولكن لقوة عملها لكونها أفعالاً جاز تقديم خبرها على اسمها فمثال ما يجوز فيه التوسط (نَحْوُ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) وإعرابه كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتتعب الخبر حقاً خبرها مقدماً علينا جار ومجرور في محل نصب صفة لاحقاً متعلق بإوجب الحذف تقديره كائناً نصر اسمها مؤخر المؤمنين مضاف إليه وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم والمراد الحق الثابت بمقتضى وعده الصادق سبحانه وتعالى لا أن ذلك واجب عليه. وما على الإله شئ يجب. (وقوله الشاعر):

(سَلَىٰ إِنْ جَهِلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٌ وَجَاهِلٌ)

هو من قصيدة من الطويل للسموأل اليهودي وأولها:

إذا المرء لم يدنس من اللوم عرضه فكل رداء يرتديه جميل

وإن هو لم يجعل على النفس ضيماً فليس إلى حسن الثناء سبيل

وقد كان هذا الشاعر خطب امرأة وخطبها غيره أيضاً فخاطبها بهذا الأبيات. اللغى سلى خطاب لمؤت من السؤال وهو الاستفهام والجهل خلاف العلم والناس اسم جمع كالقوم والرهم واحدة إنسام من غير لفظه ويطلق على الحن والإنس لكن غلب استعماله في الإنس وسواء يكون مصدرأً ووصفاً بمعنى مستو. الإعراب سلى فعل أمر مبنى على حذف النون والياء ضمير متصل في محل رفع فاعل متصرف من سال تتصب مفعولين أم حرف شرط جازم نجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه جهلت فعل وفاعل جهل فعل ماض في محل جزم فعل الشرط والتاء فاعل وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله والتقدير إن جهلت فسلى عنا وعنهم الناس مفعول أول لسلى ومنعول جهلت محذوف أى أن جهلت حالنا وحالهم فسلى عنا وعنهم وعنا جار ومجرور وكذا قوله وعنهم والجار والمجرور في محل نصب منعول ثان لسال الفاء تعليلية ليس فعل ماض ناقص سواء خبرها مقدماً عالم اسمها مؤخرأً والمعنى إن جهلت ايها المرأة حالنا وحالهم فسلى الناس عنا وعن

هؤلاء الذين خطبوك حتى تعلمى حالنا وحالهم فليس العالم بشئ والجاهل به سواء والشاهد فيه تقديم خير ليس على اسمها فإن منع من التوسط مانع نحو كان موسى صديقى لم يجر أن يعرب الأول خيراً مقدماً للالتباس ولا قرينة تبين المراد فيتعين إعراب الأول اسمها والثانى خبرها وإن طرأ مرجب التوسط كان حينئذ ولجياً لا جائزاً فيجب التقديم في هذا الصورة فإن كان الاسم المحصور أن وصلتها نحو ما كان حجتهم إلا أن قالوا فالأحسن تقديمه ولكنه لا يجب فحجتهم خير مقدم والمصدر المنسب من أن وما بعدها اسمها مؤخراً والتقدير ما كان حجتهم إلا قولهم كذا قال ابن عنقاء وظاهر كلام الفاكهى أن خبر المحصور يجب تقديمه مطلقاً ويؤيده قول الأنفية. وخبر المحصور قدم ابداً. ومثله يعجبنى أن يكون في الدار صاحبها (وَيَجُوزُ أَنْ تَتَقَدَّمَ أَخْبَارُهُنَّ عَلَيْهِنَّ) لا فرق في ذلك بين ما شرط في عمله تقدم نفى أو لا وقد يكون تقدم إخبارهن عليهن واجباً بأن كان مما له صدر الكلام نحو كم كان مالك وقد يكون متنعاً كخبر المنفى بما أن قدم عليها فيمتنع قائماً ما كان زيد فإن تقدم النفى على الخبر وكان جاز نحو ما قائماً كان زيد اششى المصنف من جواز تقديم أخبار هذه الأفعال عليهن قوله (إلا) خير (ليس) فإنه يمتنع تقديمه على الأصح قياساً على خير عشى يجامع أن لا منهما فعل جامد ولأن معناها النفى ومعمول النفى يمتنع تقديمه عليه وعبارة العلوى في حواشى الكشاف أعلم أن ما النافية لا يتقدم معمول ما بعدها عليها وكذا أن أى لأن لهما صدر الكلام فيمتنع زيداً ما ضربت وزيداً أن أمسك عمرو بخلاف لم ولن ولا فيجوز زيداً لم اضرب ولن اضرب ولا اضرب أى لأنها ليست كما وأن في استحقاقهما صدر الكلام فلذا تخطاها العامل دون ما وأن النافيتين. ونقل كثيرون عن البصريين وسيبويه والسيرافى والفارسى جواز تقديم خير ليس لأنه فعل ومعمول الفعل يجوز تقديمه عليه (و) إلا خير (دام) فإنه يمتنع تقدمه عليها اتفاقاً في نحو أكرمك أميراً ما دام زيد لما تقرر من أن الحرف المصدرى لا يعمل ما بعده فيما قبله وعلى الأصح في نحو أكرمك ما أميراً ما دام زيد لئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفى وصلته قال الدمامينى والقياس الجواز لأن ما حرف مصدرى غير عامل فلا يمتنع فيه ذلك إلا أن يثبت أن دام لا تنصرف أى وهو الذى عليه الأكثر فيتجه المنع كما في شرح ابن قاسم. قلت والمنع هو الذى جرى عليه ابن هشام في شرح

النظر قال الحريري في شرح الملحة ومثل دام كل فعل قارنه حرف مصدرى كيعجبني أد تكون عالماً. أى فيمتنع يعجبني عالماً أن تكون يعجبني أن عالماً لتلا يلزم عليه ما سبق فيما دام (كَقَوْلِكَ عَالِماً كَأَنَّ زَيْدًا) مثال لتقدم الخبر على الناسخ وإعرابه عالماً خبر مقدم كان فعل ماض ترفع الاسم وتنصب الخبر زيد اسمها مؤخر (و) يثبت (لِتَصَارِفُو هَذِهِ الْأَفْعَالِ) الناسخة (مِنْ الْمُضَارِعِ وَالْأَمْرِ) وسيمثل لهما المصنف (وَالْمَصْدَرِ) نحو أعجبني كون زيد صديقك وإعرابه أعجب فعل ماض ونونه للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به كون فاعل وهو مصدر ناقص يرفعالاسم وينصب الخبر وهو مضاف إلى زيد وهو اسمه فمحلّه الرفع يكون وإن كان لفظه مخفوضاً بالإضافة ومثله فانظر لكوني صاحباً مصاحباً فإن كون مضاف إلى ياء المتكلم وهى اسمه ومحلها الرفع بهوإن كان لفظها مخفوضاً بالإضافة قاله ابن عتقاء (وَأَسْمُ الْقَاعِلِ) نحو زيد كائن أخالك وإعرابه زيد مبتدأ كائن خبره وكائن اسم فاعل ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر واسمه مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على زيد وأحد خبره وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة والكاف في محل جر - بالإضافة وأجاز سيبويه والكوفيون بناء ما تصرف من هذه الأفعال للمجهول ونسب جهموز البصريين وعلى هذا فيجوز بناء اسم المفعول منها قال ابن عتقاء والأصح أنه لا يجوز بناء شئ منها للمفعول. فلا يقال في كان زيد قائماً كين ولا في يكون زيد قائماً بكان (مَا) نبت (لِلْمَاضِي) منها من (الْعَمَلِ) فترفع الاسم وتنصب الخبر مثال المضارع (نَحْوُ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ) وإعرابه حتى حرف غاية ونصب ويكونون فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وحو- بعد حتى وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ويكونوا متصرف من كان ناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر والواو ضمير متصل في محل رفع اسمها مؤمنين خبره وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم والنون زادت عوضاً عن حركة والتنوين الدين كانا في الاسم المفرد (و) مثال الأمر قل (كُونُوا حِجَارَةً) وإعرابه كون فعل أمر منى على حذف النون متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر والواو ضمير متصل في محل رفعاسمها حجارة خبرها وعلامة نصبه فتح آخره ثم أعلم أن أفعال هذا الباب بالنسبة للتصرف وعدمه ثلاثة أقسام لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام

عند أكثر المتأخرين وقسم يتصرف تصرفاً ناقصاً بمعنى أنه لا يستعمل منه أمر ولا مصدر وهو زال وأخواتها الثلاثة وقسم يتصرف تصرفاً تاماً وهو باقى الأفعال قاله الفاكهى وابن عنقاء (وَتُسْتَعْمَلُ هَذِهِ الْأَفْعَالُ) الناقصة (تامة) على خلاف الاصل (أى مُسْتَفْتِيَةٌ عَنِ الْخَيْرِ) مكتفية عنه بمرفوعها فتكون مع مرفوعها كلاماً تاماً لدلالاتها حينئذ على ثبوت الشئ في نفسه من غير نظر لحال آخر بخلاف ما إذا كانت ناقصة فإنها ما لم تأخذ المنصوب مع المرفوع لم يكن الكلام تاماً لما تقدم من أن وضعها لتقرير الفاعل على صفة ففذا قطعها عن الصفة استعملتها في غير موضوعها فلم يستقم الكلام وما فسر به المصنف التمام هو الأصح وقيل معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان ومعنى نقصانها دلالتها على الزمان فقط أى دون الحدث فلا يتعلق بها الظرف ولا الجار والمجرور في حال نقصانها قال الفاكهى وهذا ضعيف والأصح كما قال ابن مالك وغيره أن أفعال هذا الباب كلها في حل نقصانها تدل على الحدث والزمان وأنه يتعلق بها الظرف والجار والمجرور فإذا قلت كان زيد قائماً دل كان على الحدث وهو الحصول المطلق ودل خبره على كون مخصوص وهو الحصول المقيد بوقت ثم إذا استعملت هذه الأفعال تامة كانت بمعنى فعل لازم ويقدر في كل شئ ما يقتضيه المقام (تَحْوُ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ) وإعرابه أن حرف شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه كان فعل ماضى في محل جزم فعل الشرط والأظهر أنها تامة بمعنى حصل أو حضر أو حدث وذو فاعل وعلام رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة وعسرة مضاف إليه وجواب الشرط قوله فنظرة على مسرة فالفاء رابطة لجواب الشرط ونظرة خبر نبتداً محذوف أى فالأمر أو فالواجب نظرة وأجاز الكوفيون كون كان في الآية ناقصة وقدروا الخير وإن كان ذو عسرة غريباً أو أن كان من غرمائكم ذو عسرة ورد بأن حذف خبر كان لا يجوز لا اقتصاراً ولا اختصاراً (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ) وهما حينئذ بمعنى دخل في الصباح والمساء كما قال المصنف (أى حِينَ تَدْخُلُونَ فِي الصَّبَاحِ وَحِينَ تَدْخُلُونَ فِي الْمَسَاءِ) هكذا بخط المؤلف بتقديم الصباح على المساء وإعرابه الفاء حرف عطف سبحان قال البيضاوى مصدر كغفران ولا يكاد يستعمل إلا مضافاً منصوباً بغضمار فعله كعماذ الله. وفى التحفة سبحان مصدر جعل علماً للتسبيح

وهو براءة الله من السوء أى اعتقاد تنزيهه بما لا يليق بحلالة منصوب على انه بدل من اللفظ بفعله الذى لم يستعمل فيقدر معناه ولا يتصرف بل يلزم الغضافة وليس مصدراً لسبح بل سبح مشتق منه. وفى حواشى الفتناع للبيجيرمى نقلاً عن غيره سبحانه اسم مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا تقديره اسبحك أى أنزهك عما لا يليق بك أقيم مقام فعله ليدل على التنزيه البليغ فهو علم للتسبيح بمعنى التنزيه ولا يستعمل إلا فى الله ومضافاً فيقصد تنكيه ثم يضاف لأن العلم لا يضاف ولا يشئ حتى يقصد تنكيه. وفى شرح العصامى على شذور الذهب وشرح الدمامينى على التسهيل وغيرهما أن سبحانه مصدر وهو الأصح وحينئذ فالأحسن أن يقال فى إعرابه سبحانه اسم مصدر وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه حين ظرف زمان وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره تسون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وهو متصرف من أمسى التامة وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل وحين تصبحون الواو حرف عطف وحين معطوف على ما قبله وتصبحون من أصبح التامة والواو ضمير متصل فى محل رفع فاعل (تثنية) وإذا استعملت أضحى تامة فهى بمعنى دخل فى الضحى نحو أضحينا أى دخلنا فى الضحى ويات بمعنى عرس مقول عمر رضى الله عنه أما رسول الله ﷺ فقد بات بى أى عرس بها وقد تكون بمعنى نزل يقال بات القوم أى نزل بهم ليلاً وصار بمعنى انتقل نحو صار الأمر إليك أى انتقل وقد تانى بمعنى رجع نحو ألا إلى الله تصير الأمور أى ترجع وظل بالطاء المشالة بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم أى دام ظله وبرح بمعنى ذهب نحو وإذا قال موسى لفتاه لا أبرح أى لا أذهب وانتك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك أى انفصل ودام بمعنى بقى نحو ما دامت السموات والأرض أى ما بقيت (إلا زال) ماضى يرال لا ماضى يزبل ولا ماضى يزول فإنهما تامان الأول منهما متعد لواحد ومصدره الزبل والثانى قاصر ومصدره الروال (وقتين) بكسر التامى (وليس فائها ملأزمة للتقصير) فلا نستغنى عن خبر يتم به الكلام وذهب أبو حيان فى نكتة إلى أن قتين تكون تامة بمعنى سكن قال الدمامينى إذا أريد فتأ بنتح التاء وأما مكسور التاء فلا يكون إلا ناقصاً انتهى وذهب أبو على الفارسى فى الحلييات إلى أن زال تكون تامة نحو ما زال زيد عن مكانه أى لم ينقل عنه

وفى شرح المرادى ما يوهم أن زال ويرح وفتن وانفك في النقصان والتمام بمعنى واحد وهذا لا سبيل إليه لما قررناه من اختلاف معانيها وذهب الكوفيون إلى أن ليس قد تكون عاطفة لا اسم ولا خبر نحو وإنما يجزى الفتى ليس الجمل وإنما كانت عاطفة لأنها بمعنى لا الفناعية التى يعطف بها بعد الإثبات (وَتَحْتَصُّ كَأَنَّ) عن أخواتها بأمور (بِجَوَازِ زِيَادَتِهَا) لفظاً ومعنى فلا تفيد الدلالة على المضى ولا يسند إليها فاعل بل يكون وجودها كعدمها كالحرف الزائد ويبقى الكلام بعد حذفها على معناه قبله إلا في التأكيد قال هطيل في شرح المنفصل وهذا معنى الزائد في كل موضع. وقال أبو بكر الخبيصى وقد تكون ملغاة في اللفظ دون المعنى كقولك زيد كان قائم فتدل كان على أن القيام كام فيما مضى. وفى الرضى أعلم أن كان تزداد غير مفيدة لشيء إلا محض التأكيد كقوله تعالى: ﴿...مَنْ كَانَتْ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مریم: ٢٩] وكذا إذا دلت كان على الزمن الماضى ولم تعمل نحووم ما كان أحسن زيدا فعدم عملها حينئذ لعدم دلالتها على الحدث المطلق فبقيت كالظرف دالة على الزمن فقط. وإنما تكون زائدة (بشروط أن تكون بلفظ الماضى) لحقته ولتعيين الزمان فيه دون المضاع وندر زيادتها بلفظ المضارع كقول الشاعر:

أنت تكون ما جد نبيل إذا تهب شمال بيل

بفتح الباء بوزن قنيل بمعنى ملولة (وَأَنَّ تُكُونَ فِي حَشْوِ الْكَلَامِ) بأن تقع بين شيئين متلازمين كالمبتدأ وخبره نحو زيد كان قائم والموصول وصلته نحو كيف تكلم من كان فى المهد صبياً قال أبو البقاء كان زائدة أى من هو فى المهد وصبياً حال من الضمير فى الجار والمجرور وقال الصفدى وهذا أجود ما قيل فى إعرابه قال الخبيصى وقوله تعالى: ﴿...لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ...﴾ [ق: ٣٧] يتوجه على الخمسة. أى فيجوز أن تكون كان فيه ناقصة وقلب اسمها وله خيرها وأن تكون بمعنى صار وأن يكون فيها ضمير الشأن والجملة خيرها أى كان الشأن له قلب وأن تكون تامة أى حصل له قلب فقلب فاعل وله متعلق بكان وأن تكون زائدة أى لمن له قلب وشد زيادتها بين الجار والمجرور ومنه قول الشاعر:

جياذ أبى بكر تسمى على كان المسومة العراب

أى على المسومة وكان زائدة وكثرت زيادتها بين ما وفعل التعجب (تَحَوُّ مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا) وإعرابه ما تعجبية بمعنى شئ مبتدأ كان زائدة لا فاعل لها أحسن فعل تعجب ملئى على الفتح وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره هو زيداً مفعول به وجملة الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر فكان زائدة بين المبتدأ وخبره وقد افهم كلامه أنها لا تزداد في صدر الكلام ولا في آخره وإن غيرها من أخواتها لا يرداد قال ابن مالك وربما زيد أصبح وأمسى أى كقولهم ما أصبح أبريدها وما أمسى أدفاها بمعنى ما أبردها وما أدفاها قال الدماميني وهذا عند البصريين نادر لا يقاس عليه. (وتختص) أى كان (أيضاً) بالنسب مفعول مطلقاً أو حال أى أرجع عن الاختصاص الأول رجوعاً (وبجواز حذفها) وحدها معوضاً عنها ما في مثل قول الشاعر:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فيان قومي لم تأكلهم الضبيع

فأبا نادى مضاف وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة وخراشة مضاف إليه وأما مركبة من أن وما فإن حرف مصد ونصب وما زائدة عوضاً عن كان الناقصة وأنت ضمير منفصل في محل رفع اسم كان وذا خبر كان وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ونثر مضاف إليه وبجواز حذفها (مع اسمها) ضميراً كان أو طامراً (وإبقاء خبرها) على حاله منصوباً دالاً عليهما (وذلك) أى جواز الحذف (كثير) في كلامهم (بعذ لو وإن الشرطيتين) وبعد غيرهما قليل وإنما كثر بعدهما لأنهما من الأدوات الطالبة للفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخذ ذلك بأن ولو دون بقية أدوات الشرط لأن أن أم أدوات الشرط الجازمة ولو أم أدوات الشرط الغير الجازمة وهو يتوسعون في الأمهات لا يتوسعون في غيرها (كقوله عليه الصلاة والسلام التمس ولو خائماً من حديد) أى ولو كان الذى تاتمه خائماً من حديد فحذف كان مع اسمها وإعرابه التمس فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والواو حرف عطف لو حرف شرط جنى بها لعقد السبية والمسبية بين حملتى الشرط والجزاء في الومن الماضى بخلاف أن فإنها لعقد السبية والمسبية في المستقبل ويقال فيها لو حرف امتناع لا امتناع أى حرف يقال على امتناع جوابها لامتناع شرطها وخائماً خبر لكان المحذوفة مع اسمها وجملة من حديد نعت لخائماً

(وَقَوْلِهِمْ) أى العرب قال الناكهى ولو قال وقوله لكان أولى لأنه حديث. قلت وهو حديث أخرجه ٢ (النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ) وإعرابه الناس مبتدا مجزىون خير وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ومجزى اسم مفعول ونائب الفاعل مستتر فيه جوازاً تقديره هم بأعمالهم متعلق بمجزى أن حرف شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه خيراً خيراً كان المحذوفة مع اسمها وهى فعل ماضى فى محل جزم فعل الشرط وقوله فخبر الفاء فيه رابطة لجواب الشرط وخبر خبر مبتدأ محذوف والتقدير فجزاؤهم خير وجملة المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط وقوله إن شراً فشر إعرابه كإعراب أن خيراً فخبر والتقدير إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شر وهذا الذى ذكره من نصب الأول ورفع الثانى هو أرجح الأوجه فى مثل هذا التركيب وغلا فيجوز رفع الأول ونصب الثانى ورفعهما ونصبهما كما بينت ذلك فى حواشى شرح القطر (وَتَخْتَصُّ) أى كان (يَجُوزُ حَذْفُ لُؤُنِ مُضَارِعِهَا) ويقال له لام الكلمة ولذا عبر بعضهم بجواز حذف لام مضارعها وهو حذف غير واجب كما قال ابن مالك فى الخلاصة. وهو حذف ما التزم أى ولكنه مجرد التخفيف فى اللفظ لكثرة استعمال هذه الكلمة (الْمَجْزُومِ) أى بالسكون كذا قيد به بعضهم وهو احتراز عن المجزوم بحذف النون نحو لم يكونوا ولم تكونوا ولم تكونى لأنها محركة فتعاصت عن الحذف بخلاف الساكنة قال انصامى فى شرح الدور ولا حاجة على ذلك لأن المراد بمضارع كان مضارع هذا اللفظ بهذه الهيئة كما هو المتبادر فلا يكون صادقاً على ما ذكرناه قلت ولعله لبيان الواقع أى إذا لم يسمع الحذف إلا فى المجزوم بالسكون واحتراز المصنف بالمجزوم عن المرفوع نحو ومن تكون له عاقبة الدار والمنصوب نحو وتكون لكما الكبرياء فى الأرض فلا تحذف منهما النون لانتفاء الحزم فىهما وكذا لا تحذف فى الموصوف عليه فإذا قيل لك هل كان زيد قائماً قلت لم يكن لم يحذف نونه حينئذ لأن الفعل الموقوف عليه إذا دخله الحذف حتى يبقى على حرف أو حرفين وجب الوقف عليه بقاء السكت كقولك عد ولم يعد فلم يكن لمنزلة لم يع فالوقف عليه بإعادة الحرف الذى كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن قاله ابن هشام فى شرح القطر لكنه قال فى التوضيح قال ابن مالك تجب هاء السكت فى الفعل إذا بقى على حرفين

أحدهما زائد نحو لم به وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو ولم أك
ومن يتق بترك الباء. ومال إليه العصامي في شرح الذور (إِنَّ لَمْ يَلَيْهَا) أى كان أو النون
(سَاكِنٌ) فلا يحدف من المتصل بالساكن وهو لام التعريف نحو لم يكن الله ليغفر لهم فالتون
مكسورة لأجله فهي متعاصية على الحدف لقرنها بالحركة العرصة لالتقاء الساكنين خلافاً
ليونس محتجاً بقول الشاعر:

إذا لم تك الحاجات من همة الفنى فليس بمغن عنه عقد التمام

وهذا محمول عند المانع على الضرورة وقد وافق ابن مالك في التسهيل يونس فقال
ولا يمنع من ذلك ملاقة ساكن وفاقاً ليونس. وكأنهما لم ينظر للحركى لعروضها وعدم
أصلتها (وَلَا ضَمِيرٌ نَصَبٌ مُتَّصِلٌ بِهَا) أى بكان أو بالتون فلا تحذف النون من مضارع كان
المتصل به ضمير منصوب نحو أن يكنه فلن تسلط عليه وقول الشاعر:

فإن لا يكنها أو تكنه فإنه أخوها غذته أمه يلبانها

وذلك لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها فعذا توفرت هذه الشرط جاز الحدف
(نَحَوٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا) وإعرابه لم حرف نفى وجزم أك فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه
سكون النون المحذوفة الأولان واجبان والثالث جائر وأك متصرف من كان الناقصة ترفع
الاسم وتنصب الخبر واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره أنا وبغياً خبرها (وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ)
في سورة النحل أما التى في النمل فإنها يائبات النون وإعرابه لو او حرف عطف على قوله
ولا تحزن عليهم أى على الكفار أن لم يؤمنوا ولا تهتم لمكرهم أى فإن الله ناصرك يا محمد
عليهم ولا ناهية تك فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة
تخفيفاً وهو متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها مستتر فيها وجوبا
تقديره أنت وجملة في ضيق في محل نصب خبرها (وَأِنْ تَكُ حَسَنَةً) وإعرابه أن حرف شرط
جازم تك فعل الشرط وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة تخفيفاً وهو من كان التامة
وحسنة بالرفع فاعل أى وأن تحصل أو تثبت حسنة يضاعفها لساحبها من عشر على
سمعانة ضعف ويضاعفها جواب الشرط وفى قراءة عاص حسنة بالنصب واسم تك حينئذ
ضمير مستتر فيها جوازاً يعود على الذرة أى وأن تكن الذرة حسنة يضاعفها حتى يوافيها

صاحبها يوم القيامة وهي كالجبل العظيم وقد اشار المصنف بهذه الآية على أنه لا يختص الحذف بكان الماقصة بل التامة كذلك وبه صرح الفاكهي في شرح قطر النداء لكنه في التامة قليل كما قاله العصامي في شرح الذور وافاد الأزهرى أنه وقع حذف النون من مضارع كان في القرآن العظيم في ثمانية عشر موضعاً.

(فَصَلِّ) فيما ألحق بليس من رفع الاسم ونصب الخبر لمشايتها لها في المعنى (وَأَمَّا الْحُرُوفُ الْمُشَبَّهَةُ بِلَيْسَ) في النفي والجمود والدخول على الجمل الاسمية (فَأَرْبَعَةٌ مَا وَلَا وَإِنْ وَلَاتِ) النافيات وأكثرها عملاً ما النافية وكان الاصل أن لا تعمل لأن قياس العوامل أن تختص بالقييل الذي تعمل فيه من الاسم والفعل لكنها أعملت لقوة مشابقتها لليس لأن معنيهما في الحقيقة سواء (أَمَّا مَا) أى النافية (فَتَعْمَلُ عَمَلُ لَيْسَ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ) وكذا عند التهاميين فيما حكاه الكسائي (بشروط) اجتماع أمور أربعة الأول (أَنْ لَا تَقْتَرِنَ) ما النافية (بِإِنْ) الزائدة الكافة المكسورة الهمزة (وَ) الثاني (أَنْ لَا يَقْتَرِنَ خَيْرُهَا بِإِلَّا) الحصرية المتقدمة للغثبات المبطله لمعنى ما (وَ) الثالث (أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ خَيْرُهَا) ولو ظرفاً على الأصح خلافاً لابن عصفور (عَلَى اسْمِهَا) لضعفها في العمل فلا تصرف بأن تعمل النصب قبل الرفع (وَ) الرابع أن (لَا) يتقدم (معمول خبرها على اسمها إلا إذا كان المعمول) خبرها (ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْزُورًا) فإنه يجوز حينئذ أعمالها مع تقدمه كما سيأتى فهذه الأربعة متى وجدت جاز أعمالها في معرفة ونكرة (فَالْمُسْتَوِيَّةُ لِلشُّرُوطِ) الأربعة المذكورة (نَحْوُ مَا زِيدُ ذَاهِيًا) وإعرابه ما نافية حجازية تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر زيد اسمها ذاهياً خبرها وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿... مَا هَذَا بَشَرًا... ﴾ [يوسف: ٢١] وإعرابه ما نافية حجازية والهاء للتبيين وذا اسم إشارة في محل رفع اسمها وبشراً خبرها منصوب وعلامة نصبه فتح آخره (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) وإعرابه ما نافية حجازية من ضمير منفصل في محل رفع اسمها أمهات خبرها وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث السالم والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة قال ابن هشام ولم يقع أعمال ما في القرآن صريحاً في غير هاتين الآيتين (فَإِنْ أَقْرَبْتَ بِإِنْ) أى الزائدة فلا يقال فيها نافية بل زيادة كافة لما عن العمل (بَطَّلَ عَمَلُهَا) وجوبا عند البصريين لضعف

عملها بالفصل بينها وبين معموليها بغير الظرف وزوال شبهها بليس من حيث أن ليس لا تليها أن فلا يقال ليس أن زيد قائماً (تَحْوُ مَا أن زيد قاسم) وإعرابه ما نافية حجازية بطل عملها أن زائدة كافة زيد مبتدأ وقائم خبر وعلى ذلك قول الشاعر:

بنى غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الخزف

قال الفاكهي وقد روى ذهباً وأول على أن أن نافية مؤكدة لما لا زائدة قال وهذا يؤخذ منه إن تكرار ما لا يبطل عملها وهو اختيار ابن مالك. وقال الدماميني قال ابن مالك إن هذه لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل كما يغير العمل تكرار ما قال الراجز:

لا ينسك الأسى تأسياً فما ما من حمام أحد معتصماً

وقال العصامي في شرح الذور وخرج بأن الزائدة أن النافية فلا تبطل العمل كما في البيت المذكور على رواية ابن الكيت ذهباً وصريفاً بالنصب وما الزائدة كان الزائدة في بطلان عمل ما معها عند عامة النحويين ولا يرد ذلك على قضية كلام المصنف يعنى ابن هشام لأن المرضى عنده ما ذهب إليه ابن مالك من أنه لا اثر لها وقال أنه يشهد له السماع والقياس. (وَكَذَلِكَ) يبطل عملها (إِنْ أَفْتَرَنْ خَيْرَهَا يَأَلَا) لأن عملها إنما هو لأجل النفى الذى شابهت به ليس وبالأبطل النفى ويصير الكلام إثباتاً فكيف تعمل مع زوال المشابهة قال فى البهجة فإن انتفض بها وجب الرفع (تَحْوُ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ) وإعرابه ما نافية بطل عملها محمد مبتدأ ورسول خبره وإلا أداة حصر فإن انتفض بدون إلا من أدوات الاستثناء كغير وسوى جاز النصب عند الفراء ووجب عند البصرى قال ابن سقاء وقال الفاكهي بخلاف ما إذا انتفض بغيرها فإنه يجوز عملها نحو ما زيد غير قائم. حكى ابن مالك عن يونس جواز أعمالها حال افتتان خبرها بألا واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

وما الدهر إلا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا

وأجيب عنه بأن المنسوب ليس خيراً لما وإنما هو مصدر على حذف مضاف والتقدير وما الدهر إلا يدور دوران منجنون وما صاحب الحاجات غلا يعذب تعذيباً فجزمه بالخواز يفيد اعتماد مذهب الفراء (وَكَذَلِكَ) يبطل عملها (إِنْ تَقَدَّمَ خَيْرُهَا عَلَى اسْمِهَا تَحْوُ

مَا قَائِمٌ زَيْدٌ) لضعف عملها لعدم تصرفها تصرف ليس فإنها اصل في العمل وعن يونس
جواز أعمالها عند تقدم خبرها مستشهداً عليه بقول الفرزدق شعراً:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قرئش وإذا مثلهم بشر

وأجيب عنه بأن بشر اسم ما والخبر محذوف أى في الدنيا ومثلهم بالنصب على
الحال وإضافته لا تنيد تعريفاً كما سيأتى وأجاز ابن عصفور عملها إذا كان الخبر المتقدم
ظرفاً أو جاراً ومجروراً لكثرة التوسع فيه وتبعه على ذلك جمع محققون كالسعد التاتواني
وفى حواشى البهجة للشريف ابن عتقاء والأظهر ما بحثه الشارح الأسيوطى وتبعه الفاكهي
جواز أعمالها إذا كان الظرف المتقدم خبرها. (أَوْ تَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ) على اسمها وليس
ظرفاً ولا جاراً ومجروراً (تَحْوُ مَا طَعَامَكَ) يفتح ميمه على أنه مفعول مقدم لآكل (زَيْدٌ أَكَلَ)
فإنه حينئذ يبطل عملها فيعرب زيد مبتدأ وآكل خبره لضعفها في العمل فلا يتصرف في
خبرها ولا معمول خبرها بالتقدم ولذلك قال الشاعر:

وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل منوافى منى أنا عارف

(فإن كان) أى معمول الخبر (ظرفاً نحو ما عندك زيد جالساً أو جاراً أو مجروراً
نحو ما في الدار زيد جالساً لم يبطل عملها) لتوسعهم في الظرف والمجرور ما لم يتوسعوا في
غيرهما فنقول في إعراب المثال الأول ما نافية حجازية عند ظرف مكان معمول جالساً
والكاف مضاف إليه زيد اسمها جالساً خبرها ونقول في المثال الثانى ما نافية حجازية في الدار
جار ومجرور معمول جالساً وزيد اسمها وجالساً خبرها قال الفاكهي وأما تقديم المعمول
على الخبر فجاز. أى نحو ما زيد عندك جالساً (وَيَتَوَّعِيمٌ لَا يُعْمَلُونَهَا وَإِنْ اسْتَوْفَتْ
الشُّرُوطُ) المذكورة قال الزمخشري في المفصل ويقرون ما هذا بشر غلا من درى كيف هى
في المصحف. وفى المغنى وعن عاصم أنه رفع أمهاتهم على التيممة. (وأما لا) أى النافية
وهى عند عدم القرينة تنفى الجنس ظهوراً والوحدة احتمالاً وقد تكون بصاً فى الأول
كقول الشاعر:

تمز فلا شئ على الأرض باقياً ولا وزر مما قضى الله واقياً

وفى الثانى كلا رجلاً عندى بل رجلاً إذ عطف المنى عليه بدل على أن المنى رجل واحد لا جنس الرجال إذ لو أراد نفى الجنس لعطف عليه حساً آخر بأن يقول لا رجل عندى لا امرأة (فَتَعْمَلُ عَمَلٌ لَيْسَ أَيْضاً) لكنها تخالف ليس من ثلاث جهات أحدها أن عملها قليل حتى متعها الأخصش والمبرد الثانية أن ذكر خبرها قليل الثالثة أنها لا تعمل إلا فى النكرات كما سياتى (عِنْدَ الْحِجَارِزَيْنِ قَطَطٌ) أى دون بنى تميم كما نص عليه الزمخشري وابن الحاجب وغيرهما خلافاً لمن ظن اتفاق العرب على أعمالها فخص الخلاف بما النافية (بِالشَّرْطِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي مَا) النافية ما عدا الشرط الأول لأن النافية لا تقترب بأن الزائدة (وَتَزِيدُ) يعنى لا على ما (بِشَرْطِ آخَرَ) وإنما زيد فى شروطها لأن شبهها بليس أضعف من شبه ما وإنما كان شبهها اضعف لأن ليس لطفى الحال ولا لطفى المستقبل عند الأكثر ونقله المرادى عن ظاهر كلام سيويه وإن قال ابن مالك تبعاً للأخصش أنها قد تكون لطفى الحال وأم ما فإنها إذا نقت المضارع فإنها تخلصه للحال كما قال الجمهور ورد عليهم ابن مالك بنحو قوله تعالى: ﴿... قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُسْأَلَهُ...﴾ [يونس: ١٥] وأجيب بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه (وَهُوَ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا وَخَيْرُهَا تَكْرِيهًا) فلا تعمل فى معرفة فلا يقال لا زيد قائماً وأما قول الشاعر:

أنكرتها بعد أعوام مضين لنا لا الدار داراً ولا الجيران جيراناً

فنادى قال ابن مالك والقياس عندى على هذا شائع قال وقد قاس عليه المنتبى قوله:

إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقياً

أى أن الأعتاء إذا لم يكن خالصاً من إتباعه بالمكارة فلا يفيد صاحبه اكتساب الشئ عليه وما له غير باق وهذا منه إشارة لقوله تعالى: ﴿... لَا تُبْطِلُوا صِدْقَتَكُمْ بِالْمَنِّ

وَالْأَدْبَى...﴾ [الفرقة: ٢٦٤] وعلى هذا المنى فيرزق بصم الباء مسبباً للمجهول فما فى شرحى

على شواهد شرح النظر مما قد يخالف هذا مخالف لما يفيد كلام شرح ديوان المنتبى (نَحْوُ لَأَ رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْكَ) وإعرابه لا نافية حجازية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر رجل اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه ضم آخره أفضل خبرها منصوب بها وعلامة نصبه فتح

آخره منك جار ومجور متعلق بأفضل (وأكثر عملها في الشعر) بل قيل أنه لا يحفظ عملها في النثر قال الفاكهي ولا تختص به وهذا مخالف لما في القطر واللمحة. وقال ابن عتقاء في حواشي البهجة وعملها قليل جداً وخصه أكثر المغاربة بالشعر. وقال العصامي في شرح الشذور صرح غير واحد بأنها لا تعمل إلا في الشعر بل ظاهر عبارة الرضى أنه رأى جميع النحاة وجزم بذلك المصنف في القطر وغيره ولا يرد ذلك على قضية كلامه هنا يعنى في الذور لأنه لم يذكر فيه اشتراط كون عملها في الشعر لاحتمال ذهابه على التعميم كما جرى عليه بعضهم انتهى (وأما إن النافية) وهى بكسر الهمزة وسكون النون (فَعْمَلٌ عَمَلٌ لَيْسَ) وعملها أقل من عمل لا كما قال ابن مالك وعكسه أبو حيان فقال عمل أن أكثر من عمل لا والصواب الأول (فهي لَعْنَةٌ) أهل (العالية) بالعين المهملة والياء المثناة من تحت وهى ما فوق نجد أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها والنسبة إليها عالى ويقال أيضاً علوى على خلاف القياس قاله في الصحاح وأما غير أهل العالية فيهملها على الأصل والقول بعملها هو أى أكثر الكوفيين والفراسى وابن جنى وابن مالك وصححه أبو حيان ونقله ابن هشام عن الكسانى والمبرد ومنعه أكثر البصريين والمغاربة ونقله ابن هشام عن بيويه والقراء أى (بالشروط المتقدمة في ما) أى ما عدا الشرط الأول أيضاً (سَوَاءٌ كَانَ اسْمُهَا مَعْرِفَةً أَوْ نَكْرَةً) فالأول (نَحْوُ إِنْ زُيِّدَ قَائِمًا) وإعرابه أن نافية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر زيد اسمها قائماً خبرها ومما جاء فيه اسمها معرفة من القرآن العظيم قوله تعالى :

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أُنْتَأَلُكُمْ...﴾ [الأعراف: ١٩٤] في قراءة سعيد بن جبير بتخفيف إن وكسرهما لا لئناء الساكنين ونصب عباداً بالخبرية وأمثالكم بالنصب أيضاً نعت بعباداً وتكون المثلية المنفية في هذه القراءة هى المائلة في الإنسانية أى ما الذين تدعون أيها المشركون من دون الله عباداً مماثلين ومشابهين لكم في الإنسانية بل هم أحجار منحوتة والمائلة المثبتة في القراءة المشهورة المائلة في العبودية أى فهم وإن شابهوكم في العبودية لكنهم لا يشابهونكم في الإنسانية بل هم جماد وأنتم عقلاء فلکم عليهم مزية فكيف تبعدونهم فلا تنافى بين القراءتين في المعنى فكان الأولى للمصنف التمثيل بهذه الآية جرياً على عادته في غيثار التمثيل بالآيات القرآنية (و) الثانى وهو ما إذا كان اسمها نكرة

(سَمِعَ مِنْ كَلَامِهِمْ) أى أهل العالية كما قاله الحريري في شرح مجيب النداء (إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ) أى السلام من المضار وفى القاموس العافية دفاع الله عن العبد عافاه الله من المكروه معافاة وعافية وهب له العافية من العلل والبلاء كأعفاء والمعافاة أن يعافيك الله من الناس ويعافيتهم منك. وإعرابه أن نافية تعمل عمل ليس أحد اسمها خيراً خبيرها ومن أحد متعلق بخير إلا أداة حصر بالعافية جار ومجرور ومما أنشده الكسائى شاهداً على أعمال أن عمل ليس قول الشاعر:

إن هو مسؤولياً على أحد إلا على أضعف المجانين

وقد يكون اسمها وخبرها معرفتين سمع من كلام أهل العالية إن ذلك نافعك ولا ضارك (وَأَمَّا لَاتٌ) وأصلها لا زيدت عليها التاء لتأنيث الكلمة وللمبالغة فى النفى كما فى علامة ونسابه أو لهما معاً وحركت لالتقاء الساكنين بالفتح على المشهور لأنه أخف الحركات وبالكسر على أصل التقاء الساكنين وبالضم جراً لما يلحقها من الوهن بحذف أحد معوليهما لزمًا وبوقف عليها بالهاء وبالتاء (فَتَعْمَلُ عَمَلٌ لَيْسَ) بإجماع العرب فهى أقوى الحروف الأربعة فى استحقاق العمل لاختصاصها بالاسم إذ لم تحفظ نفيها الفعل (بشروط أن يَكُونَ اسْمُهَا وَخَيْرُهَا لَفْظَ الْحَيْنِ) فلا تعمل فى غيره وإن رادفه وذلك لتقلها فى الكلام وهذا ما عليه سيويه والجمهور وتبعهم المصنف وقيل لا تختص بالحسن بل تعمل فيه وفيما رادفه كالساعة وإلا وإن هو ظاهر كلام التسهيل وفى الشذور ولا تعمل إلا فى الحين بكثرة وفى الساعة وغلا وإن بقله انتهى وفى شرح العمريطية لابن عتقاء لات بتوسط كون اسمها وخبرها زماناً فإن لم تدخل على الزمان كانت مهمله انتهى ومثال دخولها على غي الحين من أسماء الزمان قول الشاعر:

ندم البغاة ولات ساعة مندم والبقى مرتع مبتغيه وخيم

وقوله:

طلبسوا صلحتنا ولات أو ان فأجبتنا أن ليس حين يقساء

أصله ليس الحين أو ان صبح أو ليس الأوان أو ان صلح فحذف اسمها وما أضيف إليه خبرها وقدر تنويه فبناه كما بينى قبل وبعد إلا أن أو ان يشبه نزال وزنا فبناه على الكسر

ونونه للضرورة (و) بشرط أن لا يجمع بين اسمها وخبرها (بأن يُحذفَ اسمُها) ويذكر خبرها أو بأن يحذف (خبرُها) أى ويذكر اسمها فلا يجتمعان لأنه لم يسمع (وَالغَالِبُ) أى المسموع بكثرة في كلامهم (حَدَفُ الأِسْمِ) لكونه في موضوع الناء المجعولة كالعوض عن أحد الجزأين أو لأن الخبر محط الفائدة فلا يحسن حذفه (نَحَوُ فَتَادُوا وَوَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) وإعرابه الناء حرف عطف نادوا فعل وفاعل نادى فعل ماض وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل وولات الواو للحال لات نافية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر وحين خبرها وعلامة نصبه فتح آخره ومناص مضاف إليه واسمها محذوف والتقدير فتادوا والحال أنه ليس الحين حين فرار وتأخر كما قال المصنف (أَي لَيْسَ الْحَيْنُ حِينَ فَرَارٍ) فمناص بمعنى فرار (وَقُرْبَى) أى في الشواذ وهى ما وراء السبع وقيل ما وراء العشر (وَوَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) برفع حين (عَلَى) أنه اسمها وعلى (أَنَّ الْخَبَرَ مَحذُوفٌ أَيْ لَيْسَ حِينَ فَرَارٍ حِينَ لَهُمْ) أى حيناً موجوداً لهم عند تناديبهم ونزول العذاب بهم (فَصَلُّ) في بيان حكم أفعال المقاربة (وَأَمَّا أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ) أى القرب أى الأفعال الدالة على قرب حصول الخبر ودنوه فالمقاربة مفاعلة ولكن المراد بها هنا أصل الفعل وهو القرب وهى مصدر قارب الشئ يقاربه مقاربة وتسمية أفعال هذا الباب كلها أفعال المقاربة من باب التغليب كالقمرين للشمس والقمر لأن بعضها للرجاء وبعضها للشروع كما يفيد قول المصنف فهى ثلاثة أقسام الخ وقد حدها ابن الحاجب في الكافية بما يفيد اشتراكها في غفادة المقاربة فقال أفعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء أو حصولاً أو أخذاً فيه فالدال منها على الرجاء موضوع لمقاربة الخبر على سبيل الرجاء والطمع في حصوله نحو عسى الله أن يشفى مريضك تريد أم قرب شئانه مرجو من عند الله مطموع فيه والدال منها على المقاربة موضوع لمقاربة الخبر على سبيل وجود القرب وحصوله لا على رجائه نحو كادت الشمس تغرب تريد أن قربها من الغروب قد حصل والدال منها على الشروع موضوع لمقاربة الخبر على سبيل الأخذ فيه تقول طفق الثلج يذوب إذا قلت ذلك في حال أخذه في السيلان عند طلوع الشمس عليه فالكل من أفعال هذا الباب بهذا التقريب من باب واحد باعتبار أصل المقاربة فلا حاجة حاجة حيثذ لجعل إطلاق الباب بالمقاربة عليها من باب التغليب كما قاله جمع ولا من باب تسمية الكل باسم الجزء كما

قوله جمع آخر (فهي ثلاثة أقسام) لا رابع لها والمذكور هنا أحد عشر الأول من الأقسام الثلاثة (مَا وَضِعَ لِلدَّلَالَةِ) أى ليدل (عَلَى قُرْبِهِ الْخَيْرِ) أى على أنه قريب الحصول فنحو كاد زيد يخرج معناه إثبات منارية الخروج وإن لم يخرج فهو غير دال على نفي الخروج كما سيأتى تحقيقه في آخر الباب إن شاء الله تعالى (وَهُوَ) أى هذا القسم الدال على قرب الخير ألفاظ كثيرة ذكر المصنف منها ثلاثة (كَأَدُّ) قال الدماميني وهي أشهر أفعال المقاربة وتتصرف تصرف الأفعال فيقال كاد يكاد ويكون كيدلاً وكوداً ومكاداً ومكاداً ومكاداً وهو كائد (وَكُرْبِهِ يَفْتَحُ الرَّأْيَ وَكَشْرَهَا وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ) كما قال الدماميني وغيره فيقال كرب كرباً فهو كارب وأوشك هو في الاصل بمعنى أسرع وتستعمل كذلك فيقال أوشك فلان في السير أى أسرع فيه وتتصرف فيقال أوشك يوشك فهو موشك وأوشك يا زيد وهو أوشك منه (وَالثَّانِي (مَا وَضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى رَجَاءِ الْخَيْرِ) أى على رجاء المتكلم للحصول مضمون الخبر سواء كان رجاء حصوله عن قرب أو بعد (وَهُوَ) ثلاثة (عَسَى) بفتح السين كقضى وقد تكسر سينها إذا اتصل بها ضمير متكلم نحو عسيت وعسينا أو ضمير مخاطب نحو فهل عسيتم والمشهور في كتب العربية أنها فعل جامد فلا يأتى منها إلا الماضى وعبارة التسبيل فلأول عسى غير متصرف قال الخبيصي أى لا يعنى منه مضارع أو اسم فاعل أو أمر أو نهي لتضمنه معنى الغنشاء ومشايبته بذلك الحرف لكون الإنشاء بالحروف وعبارة الرضى عسى لا يأتى منه غلا الماضى لتضمنه معنى الحرف أى إنشاء الطمع والرجاء كلعل والإنشآت في الأغلب من معانى الحروف والحروف لا يتصرف فيها. قال الأندلسى وأما قولهم عسى يعسو عسوا فهو بمعنى صلب وأنشد قال عدى شعراً:

لولا الحياء وأن رأسى قد عست فيه المشيب لوزت أم القاسم

وكلام المصنف يند أن عسى للرجاء فقط وليس كذلك ولكن الرجاء هو الغالب وقد يأتى لغيره ففى الرضى قال الجوهري عسى من الله واجبة لاستحالة الطمع والغشفاق التدين يكونان في المخلوق عليه تعالى إلا في قوله تعالى : **عَسَى رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ ...** [التحريم: ٥] وأقول أن عسى في الآية للتخويف لا للخوف والإشفاق. وفي القاموس عسى فعل مطلقاً أو حرف مطلقاً أى على الخلاف فيها للترجى في المحبوب والإشفاق في المكروه

واجتمعاً في قوله تعالى: ﴿... وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ...﴾ [البقرة: ٢١٦]

الآية وللتك واليقين وقد تشبه بكاد ومن الله للإيجاب وبمنزلة كان في المثل السائر عسى الغويرا بؤسا. (وَحَرَى) بفتح الحاء والراء المهملتين كذا في التصريح والفواكه وغيرهما من كتب المتأخرين في الرضى قد تستعمل حرى زيد أن يفعل كذا بفتح الراء استعمال عسى للفظ الماضى فقط ومعناه صار حرياً أى خليقاً وجديراً. قلت كلام القاموس يفيد أنها تستعمل كضى ورمى أى بفتح الراء وكسرها وقد ذكرها بفتح الراء أصحاب كتب الأفعال من اللغويين كما :- على ذلك الأزهرى والعصامى (وَاخْلَوْلِقْ) بفتح اللامين (وَ) الثالث (مَا وَضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَضْلَى الشُّرُوعِ) أى شروع الاسم في الخبر (وَهُوَ) أى هذا القسم (تَكْرَى) وقد أنهاها بعضهم على تيف وعشرين فعلاً ذكر المصنف منها خمسة (تَحْوُ طَفِقْ) بفتح الفاء وكسرها قال في في التوضيح حكى الأخفش طفق يطفى كضرب يضرب وطفى يطفى كعلم يعلم وحكى مصدر طفق بالفتح طفوقاً ومصدر طفق بالكسـ طفقاً. والمشهور أنه لا تنصرف كعسى قال الدمامينى وحكى أيضاً طبق بكسر الاء الموحدة (وَعَلِقْ) بكسر اللام قال الدمامينى وعى غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر:

أراك علققت تظلم من أجرنا وظلم الجا إذلال المجير

(وَأُنْشَأُ) بالهمز أوله وآخره نحو أنشأ السائق يحد والإبل وقول الشاعر:

أنشأت أعرب عما كان مكتوماً (وَأَخَذَ) كقوله:

فأخذت أسال والرسوم نجيينى وبالاختبار إجابة وسؤال

(وَجَعَلَ) بفتح عيه وفي القاموي وجعل يفعل كذا أقبل وأخذ وتكون بمعنى سمي

ومنه وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن أناثاً ويعنى التبيين نحو إنا جعلناه قرآناً عربياً وجعلت زيدا أحلك سسته إليك. (وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ) المترجم لها بأفعال المقاربة (تَعْمَلُ عَمَلٌ كَأَنَّ) وأحواتها وتسمى بواسخ وتوافق أيضاً وإنما أفردت بباب الاختصاص خبرها بأحكام ليست لحير كان (فَتَرَفَعُ الْمُبْتَدَأُ وَتَنْصِبُ الْخَبْرَ) على المشهور ويدل لذلك ورود خبرها مفرداً منصوباً في بعض الأحيان وسيبويه جعل المقرون بأن مفعولاً منصوباً على غسقاط الخافض ويجعل الفعل بمعنى قرب فالتشديد عنده في نحو عسى زيد أن يقوم قرب زيد من القيام ومن

أحكام هذه الأفعال أن خبرها لا يتقدم عليها وقد يتوسط وقد يحذف (إلا أن) اسمها لا يخلو غالباً من اختصاصه إما بتعريف نحو فعسى الله أن يأتي بالفتح أو بوصف نحو عسى سائر ذو حاجة أن يفتح الله عليه وقد يأتي نكرة محضة غير مختصة كقول الشاعر:

عسى فرج يأتي به الله أنه له كل يوم في خليقته أمر

وإلا أن (خبرها) يختص بأمور منها أنه يحذف كقول عنترة شعراً:

هممت ولم أفعل وكدت وليتني تركت على عثمان تبكى حلالته
ومنها أنه (يجب أن يكون خبرها جملة ونادر مجيئه مفرداً بعد كاد وعسى كقوله :
والمراد أنه يجب أن يكون خبرها جملة ونادر مجيئه مفرداً بعد كاد وعسى كقوله :

وأبت إلى فهم وما كدت آيياً وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

وقولهم في المثل عسى الغوير أبوسا أي عسى النوير يأتي بابوسا أي شدة وعذاب
فابؤس خبر عيس وهو مفرد وليس من الأخبار عنها بالمفرد قوله تعالى : ﴿رُدُّوْهَا عَلَيَّ مَطْمَئِنِّ
مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٣] فظنق مسحاً بل هو من حذف الحبر ومسحاً معول
مضلق والتقدير فظنق بمسح مسحاً فحذف الحبر وترتد المصدر دالاً عليه وشذ عن الجملة
الاسمية بعد جعل كقوله :

وقد جعلت قلوب بني سهيل من الأكوار مرتعها قريب

فجملة مرتعها قريب خبر جعل ومن الأكوار متعلق بقريب وهو جمع كور يقسم الكاف الرحل بأداته أو جمع كور بفتحها الجماعة الكثيرة من الإبل وشذ الأخبار بالماضي عن جعل نحو قول ابن عباس فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً إذا لم يستطع أن يخرج ومنها أنه يجب أن يكون خبرها (مؤخراً عنها) فلا يجوز تقديمه عليها لضعفها وعدم تصرف أكثرها وظاهر كلمه جواز توسط الخبر بينها وبين اسمها مطلقاً وهو مذهب السرد والسيرافي والفارسي وصححه ابن عصفور وجزم به في المعنى والتسهيل ومنها أنه يجب في خبرها أن يكون (رأفياً لضمير اسمها) أي عاملاً فيه الرفع على أنه فاعله أو نحو ذلك وذلك أنها إنما جئ بها لتدل على شروع اسمها في الخبر أو قربه منه أو ترحى حصوله كما مر

فلاند من ضمير يعود عليه عالماً أى أن وجوب رفع خبرها لضمير اسمها إنما هو باعتبار أن ذلك الحكمة لغالب أفعال هذا الباب وإلا فيجوز في خبر عسى خاصة أن يرفع الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على اسمها كقول الفرزدق حين هرب من الحجاج .

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده إذا نحن جاوزنا حفير زياد

يرفع حينده على أنه فاعل يبلغ مضاف إلى المضير العائد على اسم عسى قال الفاكهي وعنه احترز المؤلف بقوله غالباً. وقد يتوهم عود قوله غالباً للأحكام الأربعة الفعلية والمسارية والتأخير والرفع للضمير وليس كذلك بل الواقع على خلاف الأحكام الثلاثة الأول شاذ والواقع على خلاف الحكم الرابع مسموع بكثرة فليس شاذاً (و) منها أنه (يَجِبُ افْتِرَانُهُ) أى حبر افعال هذا الباب (بأن) المصدرية (إِنْ كَانَ الْفِعْلُ حَرَىٰ وَاخْلَوْلُقُ) لأن الفعل المرجى وقوعه يتراخى حصوله فاحتيج على أن للشعرة بالاستقبال (نَحْوُ حَرَىٰ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ) فلا يجوز حرى زيد يقوم وإعرابه حرى فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر زيد اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه ضم آخره أن حرف مصدر وعصب يقوم فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره والمصدر المنسبك من إن وما بعدها خبر حرى والتقدير قارب زيد القيام (وَاخْلَوْلَقْتَ السَّمَاءَ أَنْ تَمَطَّرَ) اخلوق والتقدير قاربت السماء المطر أو الأمطار وسيأتى إن شاء الله تعالى في إعراب مثال عسى الكلام على الأحبار بهذا المصدر (وَيَجِبُ تَجْرُدُهُ) أى الخبر (مِنْ أَنْ بَعْدَ أَفْعَالِ الشُّرُوعِ) لأنه للحال وأن تخلص الفعل للاستقبال فينبغي تناف (نَحْوُ وَطَفَقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا) أى شرع آدم وحواء يلزقان عليهما من ورق الجنة ليستتر به وإعرابه طفق فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر وألف التنية ضمير متصل في محل رفع اسمها يخلصان فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وألف التنية ضمير متصل في محل رفع فاعل وعليهما متعلق بيخصفان وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر طفق (وَالْأَكْثَرُ فِي) خبر (عَسَىٰ وَأَوْشَكَ الْاِقْتِرَانُ بِأَنَّ) لأن عسى من أفعال الترجى وكان القياس وجوباً اقتِرَانُ خبرها بأن ولذا ذهب جمهورية الصريين إلى أن تحرد خبرها من أن خاص بالشعر أى فهو ضرورة شعرية لكن ظاهر كلام سيبويه خلافة والذي

سهل حذف أن من خبرها حملها على كاد لاشتراكهما في أصل معنى المقاربة وإن اختلفا في وجوه المقاربة فلذلك دخلت أن في خبر كاد وحذفت من خبر عسى وأما أو شك فانها تستعمل اللفظ استعمال عسى واستعمال كاد فتدخل أن في خبرها الحاقا بعسى وتحذف منه الحاقا بكاد لمشاركتها لهما في أصل الباب والقياس فيها حذف أن كما في كاد لمشاركتها لها في المعنى إذ ليس فيها معنى رجاء ولا إنشاء وكون الأكثر معها الاقتران بأن إنما يظهر حيث جعلت للترجيح اختلا لعسى لا إذا جعلت للمقاربة أي فإنه يقلب معناها حذف أن (نحو عسى الله أن يأتي بالفتح) أي بالنصب لئيبه بإظهار دينه وإعراجه عسى فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل كان ترفع الأسم وتنصب الخبر الله أسمها أن حرف مصدر ونصب يأتي فعل مضارع منصوب بأن وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وبالفتح متعلق به والمصدر المنسبك من أن وما بعدها خبر عسى التقدير قارب الله الاتيان بالفتح هذا ما تقتضيه عبارة الخبيصي فإنه قال في إعراب عسى زيد أن يقوم فزيد هنا اسمها وأن مع المضارع في محل النصب بخبريتها وهي هنا بمعنى قارب أي قارب زيد القيام. واحترز بقوله هنا عن نحو عسى أن يخرج زيد فإن المصدر المنسبك حينئذ مرفوع المحل بالفاعلية بعسى مستغنيا به عن الخبر لأنها تامة ومعناها حينئذ قارب والتقدير قارب خروج زيد قال الدماهيني نى عسى زيد أن يخرج فعل ماض ناقص وزيد اسمها وأن يخرج خبرها هذا مذهب الحمير ولا يخفى أن الحدث لا يكون خبراً عن الحنة فلا بد حينئذ من تقدير مضاف إما في الأسم أي عسى حال زيد أن يخرج أو في الخبر أي عسى زيد صاحب أن يخرج وفيه تكلف. وعبارة التصريح نحوه إلا أنه لم يذكر قوله وفيه تكلف (وقوله عليه الصلاة والسلام) من حام حول الحمى (يوشك أن يقع فيه) وإعراجه من اسم شرط جازم حام فعل ماض في محل حزم فعل الشرط وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو حول ظرف مكان وعلامة نصبه فتح آخر والحمى مضاف إليه ويوشك جواب الشرط وعلامة جزمه سكون آخره متصرف من أو شك من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الأسم وتنصب الخبر واسمها مستتر فيها جوازا تقديره هو أن حرف مصدر ونصب يقع فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستتر فيه جوارده تقديره هو والمصدر المنسبك من أن وما بعدها خبر أو شك والتقدير قارب الوقوع فيه

(وَالْأَكْثَرُ فِي خَيْرٍ كَادَ وَكَرَبَ تَجَرَّدَهُ مِنْ أَنْ) لأنهما يدلان على شدة مقارنة الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع في الفعل والأخذ فيه فلم يناسب اقتران أن خبرها بأن غالباً واقترانه بها قليل وليس بكثير فمثال تحرد خبر كاد من أن (تُحَوُّ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) وإعرابه الواو واو الحال ما نافية والحملة بعده في محل الحال كاد فعل من أفعال المقاربة تعمل عمل كان الناقصة ترفع الاسم وت نصب الخبر وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع اسمها يفعلون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ومفعول يفعلون محذوف تنديده وما كادوا يفعلون الذبيح الذي أمروا به وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر كاد واعلم أنه قد اشتهر بين النحويين ان كاد إثباتها بنى ونفيها اثبات حتى جعله المعرى لغزاً فقال :

المحوى هذا العصر ما هى لفظه جرت فى لسانى جرهم وثمود
إذا استعملت فى صورة الجحد أثبتت وإن أثبتت قامت مقام جحد

قال الفاكهى وغيره والتصحيح انها كسائر الأفعال نفيها وإثباتها اثبات وقوله تعالى : ﴿...فَذَبْحُوهَا...﴾ [النفرة: ٧١] لا ينافى قوله : ﴿...وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١] لأن معنى الكلام انهم ذبحوها ولم يكونوا قبل الذبح قريبين إلى الذبيح بناء على التعتات الصادرة عنهم وحاصلة أن انتهاء مقاربتهم إلى الذبيح انما كان قبل زمان الذبيح فلما انقطعت تعلاتهم وانتهت سؤالاتهم فعلوه كالضطر الملجأ إلى الفعل ومن فروع المسئلة ما لو قال لزوجته ما كدت أن أطلقك فهل يكون إقرار بالطلاق قال فى التحفة قال البيهقى ولو قال ما كدت أن أطلقك كان إقرار بالطلاق فكانه إنما لم ينظر للقول المرحح عند كثيرين ان نفى كاد ليس اثباتاً لأنه ضعيف عندد وفاقاً لكثيرين أيضاً أو رعاية للعرف فإن أهله يفهمون منه الاثبات (و) مثال تحرد خبر كرب من أن (قَوْلِ الشَّاعِرِ) :

(كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَدُوبُ حِينَ قَالَ الْوَشَاءُ هُنْدَ غَضُوبُ)

قاله كلحجة البر بوعى وقيل رجل من طين وهو من الخفيف (اللُّغَةُ) الحوى الحرقه وشدة الوجد من عشق أو حزن يقال منه جرى الرجل بالكسر فهو جو والذوبان الاضمحلال والوشاة جمع واش من وشى به إذا تم عليه وغضوب فعول بمعنى فاعل

كصور يستوى فيه المذكر والمؤنث الاعراب كرب فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل
 كن ترفع الاسم وتنصب الخبر القلب اسمها من جوى جار ومجرور وعلامة الجر فيه كسرة
 مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور والهاء فى محل جر بالإضافة
 متعلق بما بعده يذوب فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وجملة الفعل
 والفاعل فى محل نصب خبر كرب حين ظرف زمان فى محل نصب على الظرفية متعلق
 يذوب قال فعل ماض الوشاة فاعل هند مبتدا غضوب خبره والمعنى كاد القلب يذوب
 ويضمحل من شدة وجدده وشوقه حين قال الواشون محو بئك حد غضون عليك والشاهد
 فيه تجرد خبر كرب من أن المصدرية.

(فَصْلٌ) فى النوع الثانى من النواسخ (وَأَمَّا إِنَّ) بكسر الهمزة وفتح النون المشددة
 (وَأَخْوَانَهَا) أى مشابهاها فى العمل بالأصالة والتعبير بالأخوات دون الأخوة لملاحظها
 بعنوان الكلمات دون الحروف وتسمى الحروف المشبهة بالفعل لأنها عملت التنصب والرفع
 مع كالفعل المتعدى ولأن معانيها معانى الأفعال فإن وأن معناهما أكدت ولكن معناها
 شيت ولها صدر الكلام إلا أن المفتوحة فلا يجوز تصديرها على الصحيح (فَتَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ)
 بشرط كونه مذكورا لم يخبر عنه بمفرد طلى ولم يلزم التصدير أو الانتدائية أو عدم التنصب
 كما مر فى باب كان (وَيُسَمَّى اسْمَهَا) بعد أن كان يسمى مبتدا (وَتُرْفَعُ الْخَبْرُ) غير الرفع
 الأول (وَيُسَمَّى خَبْرَهَا) بعد ما كان يسمى خبر المبتدأ ولذا سمي هذه الحروف أيضا
 بالنواسخ (وهي ستة أحرف) عملها متحد ومعانيها مختلفة (إِنَّ) بكسر الهمزة وتشديد
 النون (وَأَنَّ) بالفتح والتشديد ويقال فيها عن العين الميملة بدل الهمزة وهى لغة نبي تميم
 (وهما) موضوعان (لِتَوْكِيدِ النَّمِيَةِ) بين الجزأين إذا كان المخاطب عالما بها كقولك لمن هو
 عنه بقيام زيد أن زيدا قائم (و) لتوكيد (نَفَى الشُّكِّ عَنْهَا) أى عن النسبة بين الجزأين إذا
 كان المخاطب شاكا فيها ومترددا فى وقوعها كقولك لمن سمع بقيام زيد ممن لا يؤثق بخبره أن
 زيدا قائم فإنه يزول عنه بذلك التردد فى النسبة وهى قيام زيد ويصير متحققا عنده ويؤتى
 بيا أيضا لتوكيد نفى الإنكار عن النسبة إذا كان المخاطب جاحدا لها كقولك لمنكر قيام زيد

ان زيدا قائم والمثالان اللذان ذكرهما المصنف يمس التمثيل بهما لكل من توكيد السببة وذلك فى حق العالم بانصافه تعالى بالمغفرة والرحمة وتوكيد نفي الشك عنها ذلك فى حق المتردد فى ذلك وتوكيد نفي الانكار عنها وذلك فى حق المنكر لذلك نحو قوله تعالى :

﴿ فَإِنِ انْتَهَرَا فَإِنَّ اللَّهَ عُفُوٌّ رَحِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٩٢] وإعرايه الفاء رابطة لجواب الشرط من قوله فإن فاذا أن حرف توكيد ونصب تنتصب الاسم وترفع الخبر الله اسمها منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره غفور خيرها وعلامة رفعه ضم أحرة رحيم بعث وقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُتَّقَى ﴾ [الحج ٦] وإعرايه ذلك اسم إشارة فى محل رفع مبتدأ والباء حرف جر أن حرف توكيد ونصب تنتصب الاسم وترفع الخبر الله اسمها منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره هو ضمير فصل لا محل له من الإعراب الحق خيرها والمصدر المنسبك من أن وما بعدها محرور بالباء والجار والمجرور متعلق بواجب الحذف فى محل رفع حصر المبتدأ والتقدير ذلك كان بحقه الله أى وجوبه فنى القاموس والأمر يحق ويتحقق حقه بالفتح وجب أو تقديره ذلك يكون الله هو الحق فقد قال ابن عسقاء أن بفتح الهمزة وتشديد الون حرف مصدر تؤول مع معموليها مصدر مؤول من نخر أن كان مشتقا ومن الاستقرار المحذوف ان كان ظرفا أو من الكون ان كان جامدا كعلمت أن هذا زيد أى كونه زيدا فعلم أنه لابد أن يتقدمها عامل مطلب بها. وفى النواكح أن المكسورة لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه بخلاف أن المفتوحة فإنها مع اسمها وحرفها فى تأويل المترد ولهذا لابد أن يتقدم عليها عامل (وكأن) بفتح الهمزة وتشديد الون وهى حرف بسيط على الأصح لا مركب قال ابن عسقاء وقد ل التاكهه أنها حرف مركب من كاف التشبيه وان المؤكدة وقدمت الكاف على أن لا فائدة التشبيه وفتحت همزة ان لفظا أى لدخول الجار فصارت كلمة واحدة ولهذا لا تتعلق الكاف بشئ وقال العاصمى هى حرف مركب عند أكثرهم حتى حكى ابن هشام الاحصاع عليه وليس كذلك وعلى هذا لا يكثر على أنه لا موضع لأن وما بعدها لن الكاف وأن صار بالتركيب كلمة واحدة وفيه نظر لأن ذلك فى التركيب الوصعى لا فى التركيب الطارئ

فالمخلص من الأشكال أن تدعى أنها بسيطة وهو قول بعضهم واختاره أبو حيان لأن التركيب خلاف الأصل فالأولى أن يكون حرفا بسيطا (للتشبيه المؤكّد) بفتح الكاف نعت للتشبيه وهو الدلالة على مشاركة أمر وهو المشبه بفتح الباء لأمر وهو المشبه به فى معنى جامع بينهما (نَحْوُ قَوْلِكَ كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ) وإعرابه كان حرف تشبيه ونصب تصبب الاسم وترفع الخبر زيدا اسمها وأسد خبرها قال الأزهري وكان ملازمة للتشبيه ولا تكون للتحقيق خلافا للكوفيين ولا حجة لهم فى قولهم :

فأصبح بطن مكة مقشعرا كان الأرض ليس بها هشام

لأنه معمول على التشبيه فإن الأرض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون ولا للطن فيما إذا كان خبرها فعلاً أو ظرفاً أو صفة من صفات أسمائها نحو كأن زيدا فعدا أو يقعد أو فى الدار أو عندك أو قاعد خلافا لابن السيد ولا للتقريب نحو كأنك بالاء ياء ولم تكن خلافا لابي الحسن الانصارى ولا للضى نحو كأنك دال عليها أى ما أنت دال عليها خلافا للفارسي وما جزم به من ملازمة كان للتشبيه هو الذى بنىءه كلام الحميدى وهو الأصح ومال إليه ابن غناء فى شرح العمريطية رحكى وقوعها للتك والطن والتحقيق بلفظ قيل وحالف العاصمى فقال أطلق الحمير . هذا المعنى لكأن ورغم جماعة منهم ابن السيد انها لا تكون للتشبيه إلا إذا كان خبرها اسما حامدا نحو كأن زيدا أسد خلاف كأن زيدا قائم أو فى الدار أو عندك أو يقوم فإنها فى ذلك كله للطن وقال الرضى والأولى أن يقال فى ذلك للتشبيه أيضا والمعنى كأن زيدا شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصبح التشبيه . والوجه ما قاله ابن السيد وما ذكره من توجيه كلام الحمير صعبت قلت وقد ذكر ابن هشام فى شرح الفطر بحيثها للطن نحو كأن زيدا كاتب ولعله يناد على قول ابن السيد وهو ضعيف خلافا لما قاله العاصمى وهى فى ذلك للتشبيه فعذا قلت كأن زيدا قائم كنت قد شبهت زيدا وهو غير قائم به قائما قاله ابن ولاد حكاه عنه امرأدى (ولكن) بتشديد النون وهى حرف بسيط على الصحيح وذهب الكوفيون إلى انها مركبة من لا وان والكاف زائدة بينهما للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا (للاستدراك) وهو تعريب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه فمثال الأول (نَحْوُ زَيْدٍ شَجَاعٌ) بضم الشين فهذا يوهم ثبوت

الكرم لأن من شيمة الشجاع الكرم فرفعت ذلك الوهم بقولك (لَكِنَّهُ بَخِيلٌ) وإعرابه زيد مبتدأ شجاع خبره لكن حرف استدراك ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والباء ضمير متصل في محل نصب اسمها بخيل خبرها وعلامة رفعه ضم آخره ومثال الثاني وهو ما توهم نفيه قولك ما زيد عالما لكنه صالح لأن قولك ما زيد عالما يوهم عدم صلاحه لأن الغالب على الجهال عدم الصلاح فرفعت ذلك الوهم بقولك لكنه صالح قال الأزهرى وغيره ولكونها للاستدراك لا بد أن يتقدم عليها كلام ثم لا يخلو إما أن يكون نقيضا لما بعدها نحو ما هذا متحركا لكنه ساكن أو ضده نحو ما هذا أسود لكنه أبيض أو خلافا له نحو ما قام زيد لكن عمرا يشرب أو مثلا له نحو ما زيد قائما لكن قائم إذا كان بينهما ملابسة أو مناسبة فقول أبى حيان فى انسكت الحسان فى امتناع تقدم المثل محمول على ما لا مناسبة فيه وقد تأتى للتوكيد نحو لو جاءنى زيد أكرمته لكنه لم يجئى فاكدت ولكن ما أفادته لو الامتناعية من انتقاء المجئى لأن لو إذا دخلت على مثبت نفته وان دخلت على منفى أثبتته على تفصيل فيه مذكور فى محله (وَلَيْتَ) ويقال لت بشديد التاء لإدغام الياء فيها (لَلْمَقْنَى) وهو طلب ما لا مطمع فى إمكان حصوله (تَحْوُ لَيْتَ الثُّبَابَ عَائِدًا) لأن عودة بعد المشيب مستحيل عادة فلا يطمع فى حصوله وإعرابه ليت تمن ونصب الاسم وترفع الخبر الشباب اسمها عائد خبرها قال الفاكهى ويمتنع ليت غذا يجئى فإنه واجب المجئى (وَلَعَلَّ) ويقال فيها عل قال العاصمى فى لعل ست عشرة لغة وذكرها وهى (لَلتَّرَجَى) وهو ارتقاب الشئ المحبوب (تَحْوُ لَعَلَّ زَيْنًا قَادِمٌ) وإعرابه لعل حرف ترحج ونصب الاسم وترفع الخبر زيدا اسمها قادم خبرها ولم يمثل بقوله تعالى: ﴿...لَعَلَّ اللَّهُ يُخَدِّثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١] لأنه قد قيل فيها للتعليل أو للاستفهام بدليل انها معلنة لتدرى قلبها عن عمل النصب ولكن الأصح كما عليه البصريون انها فى الآية للترجى ولذا مثل بها فى الأوضح حيث قال لعل للترجى فى المحبوب نحو لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا (وَالتَّوَقُّعُ) أى الاشفاق والخوف وهو ارتقاب الشئ المكروه (تَحْوُ) لعلك باخع نفسك على آثارهم ونحو (لَعَلَّ عَمْرًا هَالِكٌ) وإعرابه لعل حرف توقع ونصب وان شئت قلت حرف ترحج ونصب لأن أصل معانيها الترجى وعمرا اسمها وهالك خبرها قال الفاكهى ولو عبر بالتوقع أى بان قال ولعل للتوقع ولم يذكر

الترجى لكان أولى لأن التوقع صادق بهما وأقول تعبيراً بالترجى أولى لأنه أصل معانيها وأشهرها لكن كان الأولى له التعبير بالاشفاق بدل التوقع بان التوقع بان يقول ولعل الترجى والاشفاق لكنه تبع عرف المغاربة في مؤلفاتهم قال الرضى وقد اضطربت أقوالهم فى لعل الواقعة فى كلامه سبحانه وتعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بمحصله عليه سبحانه وتعالى فقال فطرب وأبو على معناها التعليل فمعنى وافعلوا الخير لعلكم ترحمون أى لترحموا ولا يستقيم ذلك فى قوله تعالى: ﴿...وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [الأحزاب: ٦٣] إذ لا معنى فيه للتعليل وقال للتعليل وقال بعضهم هى لتحقيق معنى الجملة التى بعدها ولا يطرد ذلك فى قوله تعالى لعله يتذكر أو يخشى إذ لم يعصل من فرعون التذكر وأما آمنت أنه لا إله إلا الذى آمنت به بنو اسرائيل فتوبة بأس لا معنى تحتها ولو كان تذكراً حقيقياً لقبيل منه والحق ما قاله سيويه وهو أن الرجاء أو الاشفاق يتعلق بالمخاطبين وإنما نصرنا مذهبنا لأن الأصل فى الكلمة أن لا تخرج عن معناها بالكلية فلهذا لعل منه تعالى حمل لنا على أن نرجو - كما أن المفيدة للشك إذا وقعت فى كلامه تعالى كانت للتشكيك والابهام لا للشك - الله عنه وقيل ان لعل تجنى للاستفهام تقول لعل زيدا منطلق أى حل هو كذلك قيل ومن يجنبها للاستفهام التوبيخى قوله تعالى وجعلها وجعلها كلمة باقية فى عقبه لعلهم يرجعون قال ابن عتقاء وقد تأتى للتحقيق والوجوب كقوله صلى الله عليه وسلم لعل اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم واعلم انه لا يؤتى لعل الا فى الشئ الممكن أى الجائز وقوعه وقول فرعون لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات إلى آخره جهل منه أو مخرفة وافك قال ابن عتقاء (وَلَا يَتَقَدَّمُ خَيْرٌ هَذِهِ الْحُرُوفِ عَلَيْهَا) ولو ظرفاً ومحروراً فلا يقال قائم ان زيدا ولا عندك ان زيدا ولا فى الدار ان زيدا لضعفها فى العمل لعدم تصرفها ولأن عملها بالقياس على الأفعال فلم تقو قوتها وكما يمنع تقديم خبرها عليها ينسج تقديم معموله فلا يقال اليوم انى ذاهب (وَلَا يَتَوَسَّطُ بَيْنَهَا وَيَبِينُ اسْمَهَا) فلا يقال ان قائم زيدا لضعفها بالحرفية (إِلَّا إِذَا كَانَ) أى الخبر (ظرفاً أَوْ جَاراً وَمَجْرُوراً) أى فإنه يجوز حينئذ توسطه بينها وبين اسمها لأنهم توسعوا فى الظرف والمجرور ما لم يتوسعوا فى غيرهما (نَحْوُ إِنَّ لَدَيْنَا أُنكَالَ) وإعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر لدى

ظرف مكان وهو مضاف وما ضمير متصل فى محل حر بالإضافة والظرف وما أضيف إليه فى محل رفع خبر مقدم أنكالا اسمها مؤخر (إِنَّ فِى ذَلِكَ لَعِبْرَةً) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب فى ذلك جار ومحرور فى محل رفع خبر مقدم لعبرة اللام لام الابتداء عبيرة اسمها مؤخر (إِنَّ فِى ذَلِكَ لَعِبْرَةً) وتسامح المصنف يعنى ابن هشام فى الشذوذ فى جملة الخبر الظرف والمحرور فإن الخبر فى التحقيق إنما هو متعلق الظرف والجار والمحرور دونهما كما مر قال وفى التمثيل بالآيتين إشارة إلى ان التوسط يكون جائزا كما فى الآية الأولى وقد يكون واجبا كما فى الآية الثانية إذ لو آخر الخبر لزم ايلاء لام الابتداء لأن وهو متنع وقد يجب الخبر نحو ان فى الدار صاحبها ولعل عند هند بعلمها وليت عندى عبدا ويجوز حذف اسمها للدليل مطلقا وكذا خبرها للعلم به كان غيرها ابلا وشاء أى ان لنا غيرها وابلا وشاء تمييز ومنه ليت شعرى ما صنعت فشعرى اسم ليت وهو قلبى معلق والحملة بعده فى محل المفعول به والخبر محذوف أى ثابت ونحوه وقيل الجملة مفعول شعرى وسدت مسد خبر ليت والرباط محذوف (وَتَتَعَيْنُ) أى يجب (إِنَّ الْمَكْمُورَةَ) الهمزة (فى الابتداء) أى إذا وقعت فى ابتداء الكلام هى ومعمولا ها نحو انا اعطيناك الكوثر إلا انهم هم المنسدون وسواء كانت فى أول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم أو كانت وسط كلامه إذا كان ابتداء كلام آخر نحو أكرم زيدا انه فاضل فتوكل انه فاضل كلام مستأنف وقع علة لما تقدم ثم مثل المصنف بمثالين الأول ميمها لوقوع ان ابتداء الكلام حقيقة (نَحْوُ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) وإعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وما المدخمة ضمير متصل فى محل نصب اسمها أنزلنا فعل وفاعل والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر والثانى لوقوع ان فى ابتداء الكلام حكما (وَ) ذلك (بَعْدَ أَلَا الَّتِي يُسْتَفْتَحُ بِهَا الْكَلَامُ) وهى حرف بسيط على الأصح وقيل انها مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية قال السيوطى نقلنا عن عبيرة هى حرف بسيط مشترك بين التنييه والاستفتاح (نَحْوُ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) أى فى الآخرة وإعرابه ألا حرف استفتاح وإن شئت قلت حرف اتبيه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وأولياء اسمها ولفظ الجلالة مضاف إليه لا نافية للجنس بطل عملها خوف مبتدا وجملة عليهم فى محل رفع خبر المبتدا وجملة المبتدا والخبر

فى محل رفع خبران (وَ) تتعين ان المكسورة أيضا فى أول الجملة الواقعة (تَعَدَّ حَيْثُ) ونحوه ،
 مما هو ملازم للإضافة إلى الجملة كما إذا باتقان وإذا عند الجمهور وبيننا وبينما عند كثير .
 (تَحْوُ جَلَسْتُ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ) وإعرابه جلست فعل وفاعل جلس فعل ماض والتنا
 ضمير متصل فى محل رفع فاعل حيث ظرف مكان مبنى على الضم ومحل نصب ان حرف
 توكيد ونصب زيدا اسمها جالس خبرها والجملة فى محل جر بالإضافة وإنما تعين الكسر بعد
 ما ذكر لأن حيث لا تضاف إلا إلى الجملة فلو فتحت ان بعدها لأدى ذلك إلى إصافاتها إلى
 المفرد لأن المفتوحة مع معموليها فى تأويل المفرد كما مر قال ابن هشام وغيره وقد أوقع
 الفهلاء وغيرهم بفتح ان بعد حيث وهو لحن فاحش قال الفاكهى وقضية كلام ابن الحاجب
 فى كافيته وجوب الفتح وبه صرح صاحب المتوسط وحوز بعض العلماء الوجهين بعدها
 الكسر باعتبار كون المضاف إليه جملة والفتح باعتبار كونه فى معنى المصدر لزوم إضافتها
 إلى الجملة لا يقتضى وجوب الكسر لأن الأصل فى المتصاف إليه أن يكون مفردا وامتناع
 إضافتها للمفرد إنما هو فى اللفظ دون المعنى على ان الكسانى جوز إضافتها إليه وعلى ذلك
 يبنى جوازهما أيضا بعد إذا وقال الدماميتى قات الفتح بعدها صحيح لأن حيث تضاف إلى
 الجملة وتضاف إلى المفرد كقوله :

ويطعنهم تحت الكلى بعد ضربهم ببيض المواضى حيث لى العمائم

يجر لى وكقولة أما ترى حيث سهيل طالعا بحر سهيل فيجوز إذا فى ان الواقعة
 بعدها الوجهان فالمانعون من إضافتها إلى المفرد يرفعون سهيل على أنه مبتدا محذوف الخبر
 والتقدير حيث سهيل موجود وحذف خير المبتدا بعد حيث غير قليل (وَتَعَدَّ الْقَسَمُ)
 إذا وقعت فى أول جوابه لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة سواء اوحدت اللام فى
 خبرها نحو والعصر ان الانسان لفى خسر او لا (تَحْوُ حَم وَالْكِتَابُ الْمُبِينُ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ)
 وإعرابه حم الله أعلم بمراد به الواو حرف قسم وجر والكتاب مقسم به محرور
 بالواو وعلامة جره كسر آخره المبين نعت للكتاب ان حرف توكيد ونصب ونا المدغمة ضمير
 متصل فى محل نصب اسمها أنزلناه فعل وفاعل ومفعول والجملة فى محل رفع خبر ان فخرج
 ما إذا وقعت فى أثناء الجواب نحو والله اعتقادى أن زيدا فاضل فإنها مفتوحة لأنها وقعت

خسر المبتدا (وَيَعْتَدُ الْقَوْلَ) إذا وقعت في أول الجملة المحكية به لأن المحكى بالقول لا يكون بي
 جملة أو ما يؤدي معناها (تَحْوُ قَالَ إِيَّيْ عِبَّوْا اللهُ) وإعرابه قال فعل ماض وفاعل مستتر فيه
 جوازا تقديره هو ان حرف توكيد والياء ضمير متصل في محل نصب اسمها عبد خيرها
 ولفظ الجلالة مضاف إليه وجملة ان مع اسمها وخبرها في محل نصب مقول القول وشمو وإذا
 قيل أن وعد الله حق فقيل فعل ماض مغير الصيغة وجملة ان مع اسمها وخبرها في محل
 رف نائب الفاعل ويجوز ان تقول ان تقول نائب الفاعل ضمير القول والجملة مفسرة له كما قاله ابن
 عتقاء بل هو أولى لأن الإعراب الأول مخرج على رأى الكوفيين المجوزين لمجئ الجملة فاعلا
 فخرج الواقعة في أثناء الجملة المحكية بالقول ففتحا فتفتح نحو قال زيد اعتقادي ان عمرا
 فاضل (وَأَيْدَا دَخَلَتْ اللَّامُ) أي لام الابتداء (فِي خَبَرِهَا) فإنه يجب كسرها مطلقا لأن لام
 الابتداء لا تجتمع إلا مع المكسورة لأن وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كان
 المكسورة فهما سواء في المعنى (تَحْوُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ
 لَكَاذِبُونَ) وإعرابه الواو واو الحال الله مبتدا يعلم فعل مضارع مرفوع وعلامة الرفع فيه ضم
 آخره وفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو ان حرف توكيد ونصب والكاف اسمها واللام لام
 الابتداء رسول خبر والياء ضمير متصل في محل حر بالإصانة ومثله والله يشهد ان المنافقين
 لكاذبون غير ان علامة النصب في المنافقين الياء وعلامة الرفع في لكاذبون الواو لأنهما
 جمع مذكر سالم وجملة ان مع اسمها وخبرها في محل نصب ساد مسد منفعولي علم وشهد
 لأن اللام منعت فعل العلم والشهادة من التسلط على العمل في لفظ ما بعدها فصار لما
 بعدها حكم الابتداء فلذلك وجب الكسر ولو لا اللام لوجب على العمل في لفظ ما بعدها
 فصار لما بعدها حكم الابتداء فلذلك وجب الكسر ولو لا اللام لوجب الفتح (تَثْبِيهِ) نفي
 على المصنف مواضع يعين فيها كسر ان لم يذكرها أن تقع بعد كلا نحو كلا ان الإنسان
 ليظنى أو بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرحونه وفي أول الصلاة نحو حء
 الذي انه فاضل وقوله تعالى: ﴿وَأَنْتَ مِنْ الْكُوزِ مَا إِنَّ مَعَانِحَهُ لَسَوَاءٌ بِالْعَصْبَةِ أَوْبِي﴾

الْفُورَةُ... ﴿ [القصص: ٧٦] لأن الصلة لا تكون إلا جملة أو فى أول الصفة نحو جاءنى رجل انه فاضل لأن الفتح يودى إلى وصف اسماء الأعيان بالمصادر وهى لا يوصف بها إلا بتأويل وذلك منقود مع أن أو فى أول الجملة المخير بها عن اسم عين نحو زيد انه فاضل أو فى أو الجملة الحالية نحو كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون أو فى أول الجملة المستأنفة نحو ولا يحزنك قولهم أن العزة لله أو فى أول الجملة التابعة لمفرد نحو زيد كريم وأنه فاضل إذا جعلت الواو عاطفة على الخبر أو التابعة لشيء مما تقدم نحو وانى سميتها مريم وانى أعيدها بك قال العلامة ابن عتقاء بعد ذكر المواضع فعالباً او كلها يجوز فيه على الضعيف الفتح بنوع تأويل كحذف المبتدأ أو الخبر (وَتَتَعَيْنُ أَنْ) المنتوحة الهمزة (إِذَا حَلَّتْ مَحَلَّ الْفَاعِلِ) لوجوب كون الفاعل مفرداً ولهذا أوجبوا الفتح بعد لو الشرطية لأنه لا يكون بعدها إى الفعل نحو ولو أنهم صبروا أى ولو وجد صبرهم (نَحْوُ أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا) وإعرابه الهمزة للاستغناء التوبيخى الواو حرف عطف لم حرف نفى وجزم يكف فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة حزمه حذف حرف العلة من أحرد وهو الياء والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به والميم علام الجمع أن حرف توكيد ونصب ونا المدغمة ضمير متصل فى محل نصب اسمها أنزلنا فعل وفاعل أنزل فعل ماضى ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل وجملة أنزلنا من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر أن والمصدر المنسبك من أن وما بعدها فاعل يكف والتقدير أو لم يكنهم أنزلنا إليك الكتاب (أَوْ) حلت (مَحَلَّ نَائِبِ الْفَاعِلِ) لوجوب كون النائب مفرداً وامال نحو وإذ قيل لهم لا تفسدوا فالتائب ضمير مستتر فى قيل يعود على الفساد المفهوم من لا تفسدوا على أنه من باب الاستاد اللفظى أى قيل هذا القول فالجملة حينئذ فى حكم المفرد وكان النائب مفرداً لا جملة وهذا هو المشهور على السنة العربيين (نَحْوُ قُلْ أَوْحَى إِلَى أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ) وإعرابه قل فعل فاعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت أوحى فعمل ما ص غير الصيغة إلى جار ومجرور أن حرف توكيد ونصب والهاء اسمها استمع فعل ماضى نفر وفاعل وجملة من الجن نعت لنفر وجملة استمع نفر فى محل رفع خبر ان والمصدر المنسبك من ان

وما بعدها نائب الفاعل والتقدير قل أوحى إلى استماع نفر من الجن (أَوْ) حلت (مَحَلَّ الْمَفْعُول) غير محكية بالقول فانه يجب فتحها لوجوب كون المفعول مفردا (نَحْوُ وَلَا تَخَافُونَ أَنْتُمْ أَشْرَكُكُمْ بِاللَّهِ) وإعرابه الواو واو الحال لا نافية تخافون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة فاعل أن حرف توكيد ونصب والكاف ضمير متصل في محل نصب اسمها والميم علامة الجمع أشركتم فعل وفاعل والميم علامة الجمع والحملة الفعل والفاعل في محل رفع خبران والمصدر المنسبك من ان وما بعدها مفعول لتخافون وعلامة نصبه فتح آخره والتقدير ولا تخافون إشراركم بالله (أَوْ) حلت (مَحَلَّ الْمَبْتَدَأ) لوجوب كون المبتدا مفردا ولهذا أوجبوا الفتح بين كونه في الأصل نحو كان عدى أنك فاضل أو في الحال (نَحْوُ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْكَ تُرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً) أى من دلائل قدرته أنك ترى الأرض خاشعة أى يابسة لا نبات فيها مستعار من الخشوع وهو التذلل فغذا انزلنا عليها الماء اهتزت أى تحركت وربت أى انتفضت وعلت والحطاب في قوله أنك لكل عاقل كما قاله القرطبي وإعرابه من حرف جر وآيات محرور بمن والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة والجار والمحرور شبه جملة فى محل رفع خبر مقدم ان حرف توكيد ونصب والكاف اسمها ترى فعل مضارع وعلامة رفعه صمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت الأرض مفعول به خاشعة حال إذا جعلنا الرؤية بصرية وان جعلناها قلبية فخاشعة مفعول ثان وفى تفسير الحطيب أنك ترى الرض أى بعضها نحاسة الصغر وبعضها عين البصيرة قياسا على ما أبصرت وهو يفيد ما قلناه من جواز الوجهين فى الإعراب والمصدر المنسبك من ان وما بعدها مبتدا مؤخر والتقدير ومن آياته رؤيتك الأرض خاشعة (أَوْ دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفُ الْجَرِّ) لأن حرف الجر لا يدخل إلا على مفرد (نَحْوُ ذَلِكَ بَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ) وإعرابه ذلك اسم إشارة مبتدا الباء حرف جر وان حرف توكيد ونصب ولفظ الجلالة اسمها والحق خبرها وهو ضمير فصل لا محل له من الإعراب والمصدر المنسبك من ان وما بعدها محرور بالباء والتقدير ذلك بحقه الله أى بثبوت ووجوبه وتفتح وجوبا أيضا إذا كانت محرورة بالإضافة نحو

أنه لحق مثل ما انكم تنطقون فما صلة ومثل مضاف إلى انكم تنطقون والتقدير مثل بظنكم
قاله الأزهري او وقعت بعد لا بد أو محالة نحو لا محالة أنك ذاهب أو لا بد أنك حالس أى لا
محالة فى ذهابك ولا بد من جلوسك فيكون من قبيل المجرور بالحرف أو وقعت معطوفة على
شئ مما تقدم أو بدلا منه فالأول نحو اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وانى فضلتكم
والثانى نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم (وَيَجُوزُ الْأَمْرَانِ) أى كسر همزة ان
وفتحها والكسر أرجح وذلك فى المحل الصالح للمفرد والجملة وهو كثير من ذلك ما إذا
وقعت (يَعْدُ فَاهُ الْجَزَاءُ) أى الفاء المقترنة بالجواب (نَحْوُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ إِلَى قَوْلِهِ
فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) وإعرابه من اسم شرط جازم عمل فعل ماضى فى محل جزم فعل الشرط
وفاعله مستتر فيه جوازا لتنديره هو وقوله فإنه الفاء رابطة للجواب الشرط وان قرأها ابن عامر
وخاصم بالفتح على جعل ان مع معموليها مبتدأ أو خبر مبتدأ محذوف والمعنى فالغفران
والرحمة حاصلان أو فالحاصل الغفران والرحمة وقرأ غيرهما بالكسر على جعل ما بعد
الفاء جملة تامة والمعنى فهو غفور رحيم قال الدمامي ويبغى أن يكون ما يشبه الجواب
مساويا له فى هذا الحكم فيجوز الوحهان بعد فإنه نحو وعمرو انما عمتم من شئ فإن لله
حمسة قرئ بفتح الهمزة وكسرها فص فتحها فإن وسمتها خبر محذوف ومن شئ حال أى
واعلموا انما اغتموه قليلا أو كثيرا فالحكم ان لله خمسة أو ولاء حمسة (وَيَعْدُ إِذَا الْفُجَائِيَّةُ)
نسبة إلى الفجاءة بضم الفاء والمد والمراد بها الهجوم والبعة والغرض من الايتيان بب الدلالة
على ان ما بعدها يحصل بعد وجود ما قلها على سبيل المناجاة أى البعة وانما يجوز الوحهان
بعدها إذا لم يكن معها لام الابتداء (نَحْوُ خَرَجْتُ فَإِذَا إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) وإعرابه خرجت فعل
وفاعل الفاء عاطفة إذا فجائية أن حرف توكيد ونصب وزيد اسمها قائم خبرها فمن فتح ان
فعلى تأويلها بمصدر مرفوع بالابتداء والخسر محذوف أى فإذا قيامه حاصل والكسر
هو الأصل أما إذا كان معها اللام فإنه يجب كسرها نحو خرجت فإذا أن الشمس لطالعة
(وَأَيَّادًا وَقَعَتْ فِي مَوْضِعِ التَّعْلِيلِ نَحْوُ نَدَعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ) وإعرابه ندعو فعل متارع
مرفوع وعلامة رفعه ضممه مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستفقال لأنه فى محل نصب

مفعول به ان حرف توكيد ونصب والهاء اسمها والبر خيرها والرحيم نعته وهو ضمير فصل وان قراها نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة أى لأنه وقرأها باقى السبعة بالكسر على انا كنا من قبل ندعوه قيل لهم لم فعلتم ذلك فقالوا أنه البر الرحيم فهو تعليل جملى مثل وصل عليهم أن صلواتك سكن لهم ومثله (لَيْتَكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ) وإعرابه ليك مصدر مثى وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأن محمول على المثى وليس بمثنى حقيقة لأن المراد به الكثير أى أجيبك إجابة بعد اجابة أو أنا مقبم على طاعتك اقامة بعد اقامة ان حرف توكيد ونصب الحمد اسمها والنعمة عاطف ومعطوف وجملة لك فى محل رفع خبران قال الزهرى يروى بكسر ان وفتحها الفتح على تقدير لام العلة والكسر على انه تعليل مستأنف والكسر ارجح لأن الكلام حينئذ جملتان لا جملة واحدة وتكثير الجمل فى مقام التعظيم مطلوب والكسر ارجح لأن الكلام حينئذ جملتان لا جملة واحدة وتكثير الجمل فى مقام التعظيم مطلوب والكسر اختيار أسى حنيفة والفتح اختيار الشافعى قاله فى الكشاف ويموز الأمر أيذا إذا وقعت خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول وفاعل القولين واحد نحو قولى انى أحمد الله فالكسر على معنى قولى هذا اللفظ فلا يصدق على حمد بغير هذا اللفظ والفتح على معنى قولى حمد الله فيصدق على أى قول تضمن حمدا أو وقعت بعد فعل قسم لا لام بعده على الأصح كحللت انك كريم فالكسر على الجواب والفتح على تقدير على جارة للمصدر المؤول من ان وما بعدها أو وقعت بعد ما يضاف للجملة جوازا لا وجوبا كآية بمعنى علامة وقول وما رادفه كحديث وخبر ولدن ولدى وريث وهو مصدر راث إذا بطلاً وعمول معاملة اسم الزمان فى الإضافة إلى الجملة قال الشاعر خليلي رفقا ريث أفضى لبانة أو وقعت بعد لا جرم قال الرضى والغالب بعد لا جرم الفتح قال تعالى: ﴿... لَا جُرْمَ أَنْ تَمُّوا النَّارَ...﴾ [الحل: ٦٢] فلا اما رد للكلام السابق على ما هو مذهب الحليل واما زائدة كما فى لا أقسم لأن فى جرم معنى القسم وجرم فعل ماضى عند سيبويه والحليل وقال سيبويه معنى جرم حق فإن فاعله واستشهد بقوله:

جرمت فزارة بعدها ان يعضبوا

ولقد طعنت أبى عينة طعنة

رفع فزارة وان يفضبوا بدل اشتمال منها أى حق غضب فزارة بعدها وقال العراء
 هى كلمة كانت فى الأصل بمعنى لايد ولا محالة والجرم القطع اى لا أقطع من هذا فكثرت
 وحررت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتأكيد الذى فيها فلذلك يجاب بما يجاب به
 القسم فيقال لا جرم لأتيناك ولا جرم لقد احسنت ولا حرم انك قائم فمن فتح نظر إلى
 أصل لا حرم فيكون مثل لايد ان تفعل أى من ان تفعل ومن كسر فلمعنى القسم العارض
 كلام الرضى وقال الدمامتى لا جرم ان لهم النار عند سيويه ان جرم فعل معناه حق
 ولا نافية رد على الكفرة وتعتيق خسراتهم وقيل فعل بمعنى نصب وعلى الأول فى موضع
 رفع وقيل لا جرم كلمتان ركنا وصارتا بمعنى حقا وكثيرا ما يقتصر المفسرون على ذلك
 وقيل لا جرم معناه لايد فإن الواقعة بعدها فى موضع نصب بإسقاط حرف الجر أى فلا حرم
 على حرم معناه لايد فان الواقعة بعدها فى موضع نصب بإسقاط حرف الجر أى فلا جرم
 على هذا القول تمزلة لا رجل كما قاله العاصمى ومعناها لايد ومن بعدها مقدرة (وَتَدْخُلُ
 لَامُ الْإِبْتِدَاءِ) وتسمى اللام المرحلقة والمرحلقة بالقاف قال الأزهري وغيره سميت لام
 الابتداء لأنها تدخل على مبتدأ وسميت اللام المرحلقة لأن أصل زيدا لتانم لأن زيدا قائم
 فكروها اجتماع حرفى توكيد فحلقتوا اللام لثلاثا يتقدم ميمولب عليها (بَعْدَ إِنْ الْمَكْسُورَةِ)
 لتزداد الجملة بها تأكيدا ويخلص المضارع للحال إذا دخلت عليه نحو ان زيدا يقوم (فَقَطُّ)
 فلا تدخل عد ان المفتوحة لأن وضع اللام المذكورة لتأكيد الجملة وان المفتوحة تصير الجملة
 معنا فى تأويل مفرد فلو جامعتهما اللام لرم خلاف وضعها ولا بعد ليت ولعل وكان بإجماع
 ولا بعد لكن على الصحيح أما الثلاثة الأول فلا نهين يغيرن معنى الكلام الذى كانت اللام
 تدخل عليه وأما لكن فان ما بعدها مطلوب لنا قبلها وما بعد لاد الابتداء منقطع عما قبلها
 فرال التشابه بينهما قال سيويه وانما دخلت بعد ان لأنها شبيهة بالقسم فى التأكيد فلا تقول
 لعل زيدا لتانم وأجاز الكوفيون دخولها فى خبر لكن المشددة وأسودوا وشط ولا أعرف
 قائلة :

ولم أسل مذبانك وشط مزارها ولكننى من جهال عميد

قال ابن مالك ولا حجة لهم فى ذلك لا مكان كون اللام زائدة ولا تكون لام
الابتداء كما زيدت فى خبر المبتدأ المجرد كقول الشاعر:

أم الخليس لعجوز شهر به ترضى من اللحم بعظم الرقبة

وأجار المبرد دخولها فى خبر أن المفتوحة وقرأ سعيد بن جبير ألا أنهم لياكلون
الطعام بفتح الهمزة قال الرضى وقرئ فى الشواذ وان الله لسميع عليم بالفتح وتخرج أيضا
على زيادة اللام قال الزنجشرى ومما يروى من جراءة الحجاج على الله أن لسانه سبق به فى
مقطع والعاديات إلى فتحة ان فاسقط اللام. قال هطيل قد اشتهر الحجاج بعظم الجراءة على
الله وكان له من الاحتراس عن اللحن وشناعته ما ربما حمله على ما لا يفعله مسلم وقال
ابن مالك فى التسهيل وربما دخلت على خبر كان الواقعة خبرا لأن قال الدمامينى فى شرحه
كقول ام حبيبه رضى الله عنها انى كنت عن هذا لغنية كذا هو فى بعض نسخ البخارى
واعتمده المصنف فى اثبات هذا الحكم على عادته فى الاستدلال بالأثار وسيجئ فيه كلام
فى باب الفاعل ان شاء الله تعالى وقد صوب فى باب الفاعل صنيح ابن مالك فى استدلاله
بالأحاديث النبوية على اثبات الأحكام النحوية قال لن اليقين ليس بمطلوب فى هذا الباب
فالظن فى ذلك كاف ويغلب على الظن ان ذلك المنقول المحتج به لم يبدل لأن الأصل عدم
التبديل إلى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى (عَلَى) واحد من (أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ) الأول (عَلَى خَيْرَهَا
بشَرْطِ كَوْنِهِ مُؤَخَّرًا) عن الاسم فلو قدم نحو ان لدينا أنكالا لم تدخله اللام لثلاثا يتوالى حرفا
توكيد (مُتَّبِعًا) فلو كان مع تأخره متبعا نحو ان زيدا لم يقم لم تدخل عليه لثلاثا يجمع بين
متمائلين فى نحو لم ولن ولا ولما وحمل الباقي عليه وشذ قول الشاعر:

وأعلم أن تسليما وتركيا لثلاثا متشابهان ولا سواء

ولا فرق بين كون الخبر ظرفا نحو ان زيدا لعندك أو جارا ومجورا نحو وانك لعلى
خلق عظيم أو جملة اسمية نحو ان زيدا لابوه قائم أو فعلية مصدره بمضارع نحو ان ربك
ليحكم بينهم أو بماض غير متصرف نحو ان زيدا لعسى أن يقوم أو بماض متصرف مقرون
بقد نحو ان زيدا لقد سما أو اسما مفردا (نَحْوُ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعُقَابِ وَإِنَّهُ لَنَفُورٌ رَحِيمٌ)
وإعرابه ان حرف توكيد ونصب رب اسمها والكاف فى محل جر بالإضافة اللام لام الابتداء

سريع خبرها والعقاب مضاف إليه وباقيه طاهر (و) الثاني (عَلَى اسْمِهَا) أى على اسم ان المكسورة (بشَرْطِ أَنْ يَتَأَخَّرَ) أى الاسم اما (عَنِ الْخَيْرِ) الذى هو طرف أو جار ومجرور (نَحْوُ إِنْ فِى ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ) وإعرابه ان حرف توكيد ونصب فى ذلك جار ومجرور فى محل رفع خبرها مندم واللام لام الابتداء وعبرة اسمها مؤخر ونحو ان عندك لريدا واما أن يتأخر عن معمول الخير إذا كان المعمول طرفا نحو ان عندك لريدا مقيم أو حارا ومجورا نحو ان فى الدار لريدا جالس وما ذكر من جوار تقديم معمول خبر ان على اسمها إذا كان طرفا أو جاريا ومجورا هو الذى اختاره ابن هشام وتعه الفاكهى ومنعه ابن عنيبل وحكى عن بعضهم أنه أجاز ذلك قال النكبيى وانما اشترط ذلك أى تأخر الاسم إذا دخلت عليه اللام لئلا يجمع بين حرفى توكيد (و) الثالث (عَلَى ضَعْفِ الْفَصْلِ) وهو لفظ بصيغة الضمير المرفوع المنفصل يقع بين المتدأ والخبر أو بين أصلها ذلك وأجاز الأختش والمديون وقوعه بين الحال وصاحبها وقريئ شذوذ هؤلاء بناتى من أظهر لكم نصب أظهر وأحر الفراء وقوعه فى أول الكلام وحمل منه قوله تعالى: ﴿... وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاقُهُمْ...﴾ [القرة ٨٥] سعى بذلك لفصله الخبر عن احتماله الصفة وذلك فيما صالح لهما ثم تسع فيه تدخل فيما لا لس فيه وأكثر الكوفيين تسمية عمادا لأنه يعتمد عيه فى معرفة الخبر من غيره ولأن الكلام يعتمد عليه أى يتقوى به وبعض الكوفيين بسميه دعامة بضم الدال لأنه يدعم الكلام أى يقويه ويستترط فيه كونه بصفة المرفوع فيمتنع كست ابياد الفاصل بصيغة الضمير المنصوب وكونه مطابقا لما قبله افرادا وتذكير وتكلما وفروعا فيمتنع كان زيد هى القائمة جاريته خلافا للكسائى ويستترط فيما قبله كونه مشتدا فى الأصل وكونه معرفة خلافا لجماعة أجازوا كونه مكرة نحو ليس رجلا هو القائم وفيما بعدد كونه حرا مستدا ولو فى الأصل وكونه اسما معرفة أو كالمعرفة فى عدد قبول ال كاسم التنصیل فى نحو نحو عند الله هو حيرا ان ترن ان أقل ملك مالا وأحار جماعة كونه متضارعا وحملوا منه قوله تعالى: ﴿... هُوَ بَدِيءٌ وَيُعِيدُهُ﴾ [الرح ١٣] والسببى كونه ماصبا وبعض الكوفيين وقوعه بين مكرتين مطلقا وأهل المدينة والحزاوى وقوعه بين مكرتين قريبتين من المعرفة كما ظننت أحدا هو خيرا ملك ومن

فوائد ضمير الفصل الإعلام من أول الأمر بان ما بعده خير لا تابع والاختصاص أى المحصر كذا قاله السهيلي وجمع والتأكيد فى ينال زيد نفسه هو الفاضل (تَحْوِيْنٌ هَذَا لَهُوَ الْقِصَصُ الْحَقُّ) وإعرابه ان حرف توكيد ونصب هذا الهاء للتنبية وذا اسم اشارة فى محل نصب اسمها واللام لام الابتداء هو ضمير فصل لا محل له من الإعراب والقصص خبر ان والحق نعت للقصص وما ذكرته من أن ضمير الفصل لا موضع له من الإعراب هو الأصح فهو بمثابة كاف الخطاب ومن النحويين من يقول بانه بدل ومنهم من يقول بأنه تأكيد لما قبله ولا يلزم اختلافه المتبوع إذ ذلك فى التأكيد بالظاهر وأما التأكيد بالضمير فلا يشترط فيه ذلك فإنك تقول مررت بك أنت ومررت به هو ومررت بنا نحن ذلك بتأكيد المجرور بالمرنوع فكذا ان زيدا هو المنطلق وظننت زيدا هو الفاضل وبعض العرب يجعله مبتدا وما بعده خيره والمجموع خبر عن المبتدأ الأول وقرئى فى غير السبعة ولكن كانوا هم الظالمون وان ترن أنا أقل منك مالا برفع أقل ولا يخفى أنه قد يحتتمل بعض هذه الأعراب فى بعض المواضع دون بعض فيحتمل فى نحو كنت أنت الرقيب ان كنا نحن الغالبين تجدوه عند الله هو خيرا ان ترن أنا أقل الفصل والتأكيد والبدل دون الابتداء لانتصاب ما بعده وفى انا نحن الصافون وانا نحن المسبحون الفصل والابتداء دون التأكيد والبدل لدخول اللام وفى نحو ان كان هذا هو الحق من عندك بالتصب الفصل والبدل دون الابتداء لانتصاب ما بعده ودون التأكيد لأن الظاهر لا يؤكد بالضمير ولا العكس وفى نحو زيد هو العالم وان عمرا هو القائم الفصل والابتداء والبدل دون التأكيد لأن الضمير لا يؤكد الطاهر وفى أنت أنت الفاضل انك أنت علام الغيوب الفصل والتأكيد والبدل والابتداء وقس على هذا تصب ان شاء الله تعالى (وَ) الرابع مما يدخل عليه لام الابتداء (عَلَى مَعْمُولِ الْخَيْرِ بِشَرْطِ تَقْدِيمِهِ عَلَى الْخَيْرِ تَحْوِيْنٌ زَيْدًا لَعَمْرًا ضَارِبٌ) وإعرابه أن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر زيدا اسمها واللام الابتداء عمرا مفعول مقدم لضارب وضارب خبر ان وهو اسم فاعل وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو فلو تأخر عن الخبر لم يجز دخولها عليه نحو ان زيدا جالس لفى الدار ولا ان زيدا آكل لطعامك لثلا تأخر عن جزأى الكلام إذ حقها التقديم لكونها للابتداء لكن لكرهة الجمع بينها وبين ان لكونهما متفقين فى معنى التأكيد أخروها عنها ويشترط أن لا

يكون المعمول المتقدم حالا فلا يجوز ان زيدا لراكبا يأتيك وأن لا يكون الخبر مما لا يصلح لدخول اللام عليه كالنعل الماضي فلا يجوز أن عمرا لخالد لضرب ولا أن زيدا لطعامك أكل خلافا للأخفش (وَتَتَّصَلُ مَا) الحرفية (الزائدة) وتسمى ما الكافة لكفها ما اتصلت به عن العمل ولو عبر المصنف بالكافة بدل الزائدة لكا أولى لن من يجوز عمل هذه الحروف عند اتصالها بها يسميها في حال اعمالها زائدة وعند الغائها يسميها كافة (بِهَلْوِ الْأَخْرَفِ) أى السنة المتقدمة (تَبْطُلُ عَمَلُهَا) فلا تصبب الاسم ولا ترفع الخبر لأن بدخول ما هذه زال اختصاص الأحرف المذكورة بالجمل الأسمية وتبيأت للدخول على الجمل الفعلية ولذا تسمى ما هذه أيضا المهيئة لأنها حيات هذه الحروف للدخول على الأفعال وهى لا تدخل عليها فلما دخلت عليها خرجت عن شبه الفعل الذى هو ساء آخره على الفتح واتصال الصمائر بها كاتصال بالنعل ولذلك ابتدئ بعدها الكلام وضح معنى الجملتين بعدها الأسمية والفعلية كما سيمثل به المصنف (نَحْوُ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ) هذا مثال لإهمال ان المكسورة ودخولها على الجملة الأسمية وإعرابه ان حرف توكيد ونصب بطل عملها ما كافة الله إله خير واحد بعث وتفيد ان مع ما إذا كانت رائدة فان قولك انما زيدا عالم بنصب زيد لا يبيد الاختصار (و) نحو (أَقُلُّ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ) هذا مثال لدخول ان المكسورة بعد افعالها على الجملة الفعلية وإعرابه قل فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت أن حرف توكيد ونصب وم كافة يوحى فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع لتحريده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضممه مقدرة على الألف مع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالإنف والى جر ومحروز متعلق بيوحى وناصب الفاعل المصدر المنسبك من قوله انما إلهكم إله واحد والتقدير قل انما يوحى إلى وحدانية الإله أى لا تعدده فالخصر سسى واستفيد من هذا أن ما الكافة إذا دخلت على ان المفتوحة لا تخرجها عن المصدرية به عليه أبو النشاء وغيره (و) نحو (أَلَمَّا) بفتح الهمزة (أَلَيْكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ) هذا مثال لإهمال ان المفتوحة ودخولها على الجملة الأسمية وإعرابه ان حرف توكيد ونصب وما كافة وإله مستأ والكاف مصاف إليه وإليه علامة الجمع وإله خير المتد وواحد صفة ومثال دخولها على الجملة الفعلية أفحست انما خلقناكم عبثا (و) نحو (كَأَنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ) هذا مثال لإهمال كأن ودخولها على الجملة

الأسمية وإعرابه كأن حرف تشبيه ونصب وما كافة زيد قائم مبتدأ وخبره ومثال دخولها على الجملة الفعلية كأننا يساقون إلى الموت (وَ) نحو (لَكِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ) هذا مثال لإهمال لكن ودخولها على الجملة الاسمية وإعرابه لكن حرف استدراك ونصب ما كافة زيد قائم مبتدأ وخبره ومثال دخولها على الجملة الفعلية قول الشاعر:

ولكنما أسمى لمجد موثل وقد يدرك المجد الموثل أمثالي

(وَ) نحو (نَعْلَمَا زَيْدٌ قَائِمٌ) هذا مثال لإهمال لعل ودخولها على الجملة الأسمية

ومثال دخولها على الجملة الفعلية قول الشاعر:

اعد نظرا يا عيد قيس لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا

(الاي لبت) فانها مستشاه من قوله وتتصل ما الزائدة بهذه الأحرف فيبطل عملها (فَيَجُوزُ فِيهَا الإِعْمَالُ) عند دخول ما الزائدة عليها لأنها مع دخولها عليها باقية على اختصاصتها بالأسماء فلا يقع بعدها الفعل خلافا لابن أبي الربيع (وَ) يجوز فيها (الإهمال) الحاقا لها باخواتها (نَحْوُ لَيْتَمَا زَيْدًا قَائِمٌ يَنْصَبُ زَيْدًا) على انه اسم لبت وما زائدة لا كافة وقائم خبرها (وَرَفْعِيَّةٌ) على انما كافة وزيد مبتدا وقائم خبره وقد روى بنصب الحمام ورفعاه قول النابغة في الزرقاء:

واحكم كحكم فتاة الحى إذ نظرت	إلى حمام شرع وارء الشمء
يحفه جانباً نيق وتتبعه	ثل الزجاجة لم تكحل من الزمد
قالت ألا لبتما هذا الحمام لنا	إلى حمامتسا ونصفه فقد
فحسبوه فالقوة كما حسبت	تسعا وتسعين لم تنقص ولم تزد
فكملت مائة فيها حمامتها	وأسرعت حسبه فى ذلك العدد

ومن النحاة من جوزا اعمال النقية قياسا على لبت لن الأعمال لم يسمع الا فيها قال بعض شراح الألفية ولا يصح القياس فى شئ من ذلك لبقاء اختصاص لبت دون بالاسم غيرها والكلام كله فيما إذا اتصلت بهن ما الزائدة أما اتصلت بهذه الأحرف ما

الموصلة فانها لا تبطل عماها كقوله تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ... ﴾ [المؤمنون: ٥٥]

وقوله تعالى: ﴿...إِنَّمَا صَعَقُوا كَيْدُ سَاحِرٍ... ﴾ [طه: ٦٩] ومن ذلك قول الشاعر:

فوالله ما فارقتمكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون

أى ولكن الذى يتقضى ومثل الموصلة ما المصدرية نحو أعجبنى انما فعلت حسن أى أن فعلك حسن ففعل اسم ان وحسن خبرها وفاعل أعجبنى المصدر المنك من ان وما بعدها والتقدير أعجبنى حسن فعلك (وَتُخَفَّفُ إِنَّ الْمَكْسُورَةَ) البمزة لثقلها بالتشديد مع كثرة استعمالها (فَيَكْتُرُ إِهْمَالُهَا) أى فلا تعمل عمل ان المشدودة لزوال اختصاصها بالأسماء ويصير ما بعدها مرفوعين على أنهما مبتدأ وخبره (نَحْوُ إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَاقِظٌ) أى كاتب يحفظ عليه ما يعمله أو ملائكة يحفظون من أمر الله وفى الحديث وكل بالؤمن من الملائكة مائة وستون ملكا يذبون عنه كما يذب عن قصعة العسل الدباب ولو وكل العبد إلى نفسه لأحفظته الشياطين أو المراد بالحافظ الله سبحانه وتعالى وعدى حافظ بعلى لتضمنه معنى القيام وإعراجه ان مخففة من الثقيلة بطل عملها كل مبتدأ ونفس مضاف إليه واللام فارقة بين المخففة والنافية وما صلة عليها جار ومجرور خبر مقدم وحفظ مبتدأ مؤخر وجملة المبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول والرابط الضمير فى عليها ويجوز أن يكون حافظ خبر نفس وعليها متعلق به وفراً عاصم وغيره بتشديد لما على انها انوية بمعنى إلا وان نافية والتقدير ما كل نفس غلا عليها حافظ يحفظها او يحفظ عليها ما عمله (وَقَلَّ إِهْمَالُهَا) وجر استصحاباً للحكم الأصلى فيها (نَحْوُ وَإِنَّ كُلَّ لَمَّا لِيُوقِفْتَهُمْ) وإعراجه ان مخففة من الثقيلة تعمل ان الثقيلة تنصب الاسم وترفع الخبر كلا اسمها واللام فى لما لام الابتداء وما اسم موصول بمعنى الذين فى محل رفع خبر ان وليوفينهم اللام داخله فى جواب قسم مقدر يوفى فعل مضارع منى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به رب فاعل وعلامة رفعه ضم آخره والكاف فى محل جر بالإضافة وأعمال نفعول به ثان ليوفى وجملة القسم وجوابه صلة الموصول لا محل لها من الإعراب كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَن لِّيُبَيِّنَنَّ... ﴾ [النساء: ٧٢] فمن موصولة اسم أن وجملة ليبيطن

صلة الموصول وهو جملة قسمية وقيل ما نكره موصوفة بمعنى حلق فى محل رفع خبر ان
وجملة القسم وجوابه قامت مقامخ الصفة والتقدير وان كلا خلق أو جمع موفى عمله
(فى قراءة مَنْ خَفَّفَ إِنَّ وَلَمَّا فى الآيتين) أى هذه والتى قبلها والذى قرأ بالتخفيف فيهما
هو ابن كثير ودافع وقرأ ابن عامر وحمزة وعاصم بتشديد لما فى الآيتين وتخفيف أن فلما
إيجابية بمعنى الا وأن نافية وكلا فى الثانية منصوب بإضمار أرى (وَتَلَزَمُ) أى تجب (اللام)
أى لام الابتداء (فى خبرها) أى فى خبر أن المكسورة إذا خففت ولكن انما تجب (إذا أهملت)
ان ولم يظهر المعنى لأنها لما أهملت صارت صورتها صورة أن الناقبة فإذا قلت ان زيد
منطلق وقام زيد فلأجل هذا الالتباس يجب الاتيان باللام فإذا جثت باللام تعين حيثذ أن
تكون ان هى المخففة وان المعنى على الاثبات ولأجل هذا سميت هذه اللام فارقة لأنها
فرقت بين النفى والإثبات قال الدمامنى فإن قلت ما هذه اللام قلت هى لام الابتداء أفادت
مع افادتها لتوكيد النسبة وتحليص المضارع للحال إذا دخلت عليه نحو ان زيد ليقوم الفرق
بين ان المخففة وان النافية كما مر وذهب الفارسى وتلميذه ابن جنى وجماعة إلى أنها لام
غير لام الابتداء اجتلبت للفرق وتظهر فائدة الخلاف فى نحو قد عملنا ان كنت لمؤننا فعلى
قول الجماعة تكسر ان لأن لام الابتداء تعلق وأما على قول الفارسى وموافقته ففتح إذ لا
موجب للتعليل أما إذا أعلمت ان المخففة نحو ان زيدا منطلق بتخفيف ان ونصب زيدا أو
أهملت وظهر المعنى لوجود قرينة رافعة لاحتمال النفى لم تلتزم اللام لحصول الفرق بالعمل
والقرينة الدالة على أن القصد من الكلام الاثبات لا النفى كقول الشاعر:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وان مالك كانت كرام الكمعادن

فان مخففة بطل عملها ومالك مبتدأ وجملة كان مع اسمها وخبرها خبرة وهذا
هو مذهب ابن مالك وهو الصحيح وأما ابن الحاجب فانه يوجب اللام بعدها مطلقاً أهملت
أو أعلمت وهى فى الأول للفرق وفى الثانى رد للباب على سنن واحد (وإذا حُقِّقْتُ أَنْ)
المتنوحة الهمزة (بِقِيَّ إِعْمَالِهَا) وجوبا لتحقق مقتضاها وهو افادة معناها فى الجمل السمية
لأنها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة وقد سمع اهمال المكسورة المخففة ولم يسمع اهمال
المتنوحة المخففة فأوجبوا إعمالها (وَلكِنْ يَجِبُ) فى الأعم الغلب (أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا ضَمِيرٌ

الشأن) لأن المسكورة المخففة ثبت أعمالها في الظاهر دون المتوحدة فقدروا عملها في المضمرة لتلا يحط الأقوى عن الأضعف وقدروه ضمير شأن لتكونه داخله على جملة اسمية فتجرى على السنن السابق وما ذكره المصنف من انه يجب أن يكون ضمير شأن هو مذهب الجمهور وذهب سيبويه إلى أنه لا يجب كون اسمها ضمير شأن فجور في قوله تعالى: ﴿وَيَنْدِيئُهُ أَنْ يَتَأْتِيَهُمْ﴾ [الصافات ١٠٤] قد صدقت الرذيا أن تكون مخففة واسمها ضمير المخاطب أي الملك يا إبراهيم وفي التصريح للأزهري يجب في اسمها كونه مضمرا لا مطهرا سواء كان للسان أم لا (تثنية) ضمير الشأن هو ضمير مفرد غائب غير مجرور وضع لغرض التعظيم والإجلال ويكون متصلا ومنصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل كتقوله تعالى واد لنا قام عند الله ونحو هو زيد قائم وحذفه منصوبا صعبا إلا مع ان المفتوحة إذا حذفت فانه لازم وهو يخالف قياس غيره من بنية الضمائر وذلك انه لا يعود على متأخر عنه وحوا لعضا ورتبه ولا يكون مرجعه إلا حملة مفيدة ولا يخبر عند لا لحملة وهي مرجعه ولا يتقدم عليه شئ من حيز أصلا ولا يتبع تابع التت ولا يعمل فيه إلا الابتداء أو ناسحة ما عدا علم وأحواتها على ما استشهد أبو حيان ويلزمه الأفراد فإذا أنت قيل له ضمير النقص أو القضية أو الحكاية أو الحضة نحو فابها لا تعمي الأبصار وإن ذكر قيل ضمير الأمر أو الخبر أو الخديث أو الشأن نحو قل هو الله أحد والصحيح أنه يسمى ضمير نشان مدكرا كان أو مؤنثا بلا فرق (محدوفا) لا مدكورا لأن المفتوحة قد أثرت في المعنى التغيير من الحملة إلى المفرد فأوجبا تعيرها في اللفظ لأجل أن يطابق اللفظ المعنى قاله الناكهي قال ابن هشام فاما قوله:

بانك ربيع وغيث مريع وانك هناك تكون الشمالا

فضرورة (ويجب أن يكون خبرها جملة) اسمية أو فعلية لتكون الحملة مفسرة لضمير الشأن ثم الحملة الواقعة حرا إن كانت اسمية نحو وآخر دعواهم إن الحمد لله رب العالمين أو فعلية مداواة بفعل حامد نحو وأن ليس للإنسان إلا ما سعى أو بفعل متصرف متضمن لدعاء نحو والحماسة إن غضب الله عليها في قراءة من حنط ان وكسر الصاد لم يفتح إلى فاصل بين والحملة فان فصل حذر وإن كان الحملة فعلية متصرفة غير متضمنة للدعاء وحب فصلها من أن يفنى نحو وحسوا أن لا تكون فتنة أو قد نحو ويعلم أن قد

صدقنا أو لو نحو أن لو شاء أصبناهم أو حرف تنفيس (نَحْوُ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَضَى) وإعرابه علم فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو وعلم تنصب منوعولين وإن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره إنه والسين حرف تنفيس يكون فعل مضارع وعلامة رفعه ضم آخره متصرف من كان الناقصة ومرضى اسمها مؤخر وجملة منكم خيرها مقدم والمصدر النسب من أن وما بعدها سد مسد مفعولى علم والتقدير علم كون مرضى منكم ويجوزك أن تكون كان هنا تامة بمعنى حصل أو وجد والتقدير علم أن سيحصل أن سيوجد منكم مرضى (وَإِذَا خُفِّفَتْ كَأَنْ يُبْقَىٰ بِعَمَلِهَا) وجوبا استحبابا للأصل وجوز الزمخشري وابن الحاجب الغاءها (وَيَجُوزُ) كون خبرها مفردا وكونه جملة ولا يلزم كون اسمها ضمير الشأن بل يجوز كونه ظاهرا ويجوز (حَذَفُ اسْمِهَا) وهو الأكثر قتوله تعالى: ﴿... كَأَنَّ لَمْ تَنْفَكْ بِالْأَثِينِ...﴾ [يونس: ٢٤] وذكره في اللفظ ولكنه قليل (كَقَوْلِهِ كَأَنَّ ظِيْبَةً تَعْطُو إِلَىٰ وَارِقِ السَّلْمِ) هو من الطويل وهو للارقم بن على الشكركى وقيل لغيرة وصدرة ويوما توافينا بوجه مقسم. (اللُّغَةُ) توافينا بضم اللشاة من الموافاة وهى الاتيان والمقابلة بالاحسان والمقسم المحسن وكذلك القسم وتعطو أى تمديدها إلى أعصان الشجرة فتملئها وتأكل منها والوارق اسم فاعل من ورق الشجر مثل أوراق أى صار ذا ورق ويروى إلى ناضر بالضاد المعجمة من النضرة وهى الحسن والرونق والسلم ورق شجر عظيم وله شوك (الإعراب) الواو عاطفة على ما قبلها ويوما ظرف زمان مفعول متعلق بتوافينا ويروى ويوم بالجر على أن الواو واو رب توافى فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمه مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستئصال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء وفاعله مستتر فيه جوازه تقديره هى ونا ضمير متصل فى محل نصب مفعول به بوجه جار ومجرور ومقسم نعت كان مخففة من الثقيلة تعمل عمل ان تنصب الاسم وترفع الخبر ظيبة يروى بالنصب على انه اسم كان ولذا استشهد به المصنف وجملة تعطو فى محل نصب صفة والخبر محذوف والتقدير كان ظيبة عاطية هذه المرأة فيكون من عكس التشبيه لأنه شبه الظيبة للمبالغة أو كان مكانها ظيبة فيكون مكانها طرفا فى محل خير مقدم وظيبة اسمها مؤخر وهو على حقيقة التشبيه ويروى برفع الظيبة على ان اسم كان ضمير محذوف أى كأنها ظيبة

وحملة تعطو صفة لظية ايضا ولا يجوز أن تكون جملة تعطو خيرا لكان حلافا لمن وهم فيه ويروى بجرها على ان الكاف حرف جر وان زائدة أى كضبة وتعطو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضممه مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستتقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هي والجملة في محل جر صفة أيضا لظية وإلى وراق متعلق بتعطو والسلم مصاف إليه والمعنى كما فى الإسعاف ويوما توافينا مع وجه حسن وكان المحبوبة هذه ظية تتناول اطراف الشجر وترعاها حتى تميل إلى المعانقة والشاهد فى كأن المخففة حيث ذكر اسمها ولم يحدف ثم اعلم ان خير كأن هذه ان كان مفردا أو جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل والا وجب الفصل بلم أو قد (وَإِذَا خُفِّقْتُ لَكِنَّ وَجَبَ إِيْمَالُهَا) لزوال اختصاصها بالأسماء ولأنها أضعف من كأن فى مشابهة الفعل وإذا خففت جازر دخول الواو العاطفة عليها للفرق بينها وبين لكن العاطفة فان هذه لا يجوز دخول الواو عليها.

(فصل) فى الكلام على لا العاملة عمل ان وتسمى لا التبرئة ولا النافية للجنس ولا المعمولة على ان قيل والأولى التعبير بذلك لأن العاملة عمل ليس قد تكون نافية للجنس وقد يخاف عه بان النافية للجنس فى اصطلاحهم لا تنطق الا على التبرئة والاصطلاح يعتبر فى مقام التخاطب فالتعبير به لا اعتراض عليه (وَأَمَّا لَا الَّتِي تُنْفَى الْجِنْسَ فَهِيَ الَّتِي يُرَادُ بِهَا تُنْفَى جَمِيعَ الْجِنْسِ عَلَى سَبِيلِ التَّنْصِيفِ) بحيث لا ينشئ فرد من أفرادها فخرج بنا العاملة عمل ليس وتسمى لا النافية الحجازية لأنها وان نفت الجنس غالبا لكن على التنصيص بل على سبيل الاحتمال والظهور وخرج لا الناعية فإنها تختص بالمضارع وتجزمه والرائدة فلا تعمل شيئا لعدم اختصاصها بالأسماء نحو ما منعك أن لا تسجد بدليل ستموطها فى آية من وشذ اعمالها كقول الشاعر :

لو لم يكن غطفان لا ذنوب لها اذ السلام ذو وأصحابها عمرا

أى لو لم يكن لها ذنوب وجملة ما ذكره السحديون من أقسام لا النافية ستة الأول نافية للجنس وهى المذكورة فى هذا الباب الثانى حجازية وهى المذكورة فى باب الحروف المنتهية بليس الثالث العاطفة كاعط زيدا لا أحاه وستأنى فى باب العطف الرابع الواقعة

حرف جواب مناقضا لنعم ويكثر حذف الجمل بعدها كسائر حروف الجواب يقال جاء زيد فتقول لا والأصل لا لم يحنى الخامس المعترضة بين الجار والمجرور فى نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شئ وتسمى من حيث أن العامل تخطاها زائدة وان اختلف المعنى بإسقاطها والكوفى يراها اسما بمعنى غير مضاف لما بعده و المعترضة بين الواو و معطوفها نحو ما جاء زيد ولا أخوه ويسمونها زائدة أيضا وليست برائدة البتة اذ لو قيل ما جاء زيد وأخوه احتمل نفى مجيئيهما مطلقا فى كل حال ونفى مجيئيهما فى حال اجتماعهما فقط ومع هذا لا يصير الكلام نصابى المعنى الأول بخلاف قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِى الْأَنْبِيَاءُ وَلَا الْأُمَمُ... ﴾ [ماطر: ٢٢]

ولا اختصم زيد ولا أخوه فانها فيهما زائدة لمجرد التأكيد لان الاستواء والخصومة ونحوهما من الأمور النسبية التى لا تتصور إلا من اثنين فأكثر القسم السادس الواقعة فى غير ذلك فان تلاها مستقبل فى المعنى كقول الشاعر والله لا عذبتهم بعد ما سقر أو مضارع نحو لا يقوم زيد لم يجب تكرارها وان تلاها فعل ماضى لنظا ومعنى أو جملة اسمية صدرها نكرة لم تعمل فيها لا أو معرفة وجب تكرارها على الأصح نحو صدق ولا صلى لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار ويجب تكرارها أيضا إن دخلت على خبر مطلقا نحو زيد لا شاعر ولا كاتب وبكر لا عندك ولا فى الدار او على نعمت أو حال مفردين نحو من شجرة زيتونه لا شرقية ولا غربية وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا ولا الثانية فى جميع ذلك زائدة (وَتَعْمَلُ عَمَلًا إِنَّ) لمناسبتها لها فى افادة المبالغة فى النفى كما أن ان المبالغة فى الإثبات فيكون من باب حمل النظير على النظير والقبض على التقيض (فَتَنْصَبُ الْأَسْمَ) الذى هو المبتدأ لنظا أو محلا (وَتَرْفَعُ الْحَبْ) الذى كان خبر المبتدأ ويسمى خبرها على الأصح وقال سيبويه والجمهور ان كان اسمها معربا رفعت الخبر ايضا او مبنيًا نحو لا حول ولا قوة فهى واسمها حيثئذ متداً والخبر له لأنها لما ضعفت بالتركيب لم تعمل الا فى اسمها فقط وكان القياس أن لا تعمل أصلا لأنها مشتركة بين السم والفعل والأصل فى كل حرف مشترك أن لا يعمل شيئا لكنهم أخرجوها عن الأصل وأعملوها (بشرط) اجتماع أمور أربعة (أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا وَخَيْرُهَا تَكْرِيْتَيْنِ) أما تكبير الاسم فلاجل ان تدل بوقوعه فى سياق النفى على العموم وأما تنكير الخبر فلاجل أن

لا يخبر بالمعرفة عن النكرة فلم دخلت على معرفة وجب بحالها وكذا تكرارها كما مر نحو
لا زيد في الدار ولا عمرو وأما مجئ اسمها معرفة في لا هيثم للمطلى ولا أمية في البلاد ولا
كسرى بعد اليوم ولا قيصر بعده وقول عمر رضى الله عنه قضية ولا أبا حسن لها يعنى عليا
رضى الله عنها فعزول بنكرة على حذف مضاف لا يتعرف أى لا مثل هيثم ولا مثل أمية
ولا مثل كسرى ولا مثل قيصر وهذه قضية لا مثل أبى حسن لها لأن مثل لتوغله فى الابنم
لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة ثم حذف وأقيم المضاف إليه مقامه وأما مجئ خبرها معرفة فى
نحو لا رجل أنت ولا موضع صدقة أنت فأنت فيهما ليس خبرا للا وإنما هو خبر لابتداء
محذوف تقديره هو والجملة خبر لا (وَأَنْ يَكُونَ اسْمُهَا مُتَّصِلًا بِهَا) خلافا للرمانى أجاز
أعمالها مع الفعصل وان يكون مقدما على خبرها لضعفها فى العمل لن عملها على خلاف
القياس فان تقدم خبرها على اسمها وجب الغاؤها ومن شروط عملها أن لا يدخل عليها
جار فيحب الجر فى نحو جئت بلا زاد وسمع أعمالها حينئذ فى اسمها المفرد كجئت بلا زاد
بيانه على الفتح (فَإِنْ كَانَ اسْمُهَا مُضَافًا) إلى نكرة كالثال الذى سيذكره المصنف أو إلى
معرفة وهو لا يتعرف نحو لا مثلك أحد (أَوْ مُشَبَّهًا بِالْمُضَافِ) فى تعلقه بشئ هو من تمام
معناه ويقال له الطويل والمطول (فَهُوَ مُعْرَبٌ) لن الإضافة ترحح جانب لسمية
فيصير الاسم بنا إلى ما يستحقه فى الأصل وهو الإعراب (منصوب) لفظا أو تقديرا كساتر
الأسماء المعربة المنصوبة (نَحْوُ لَاصِحَابِ عِلْمِ مَعْقُوتٍ) هذا مثال الاسم المضاف وإعرابه لا
نافية للجنس تعمل عمل ان تعصب الاسم وترفع الخبر صاحب اسمها منصوب بنا وعلامة
نصه فتح آخره وعلم مضاف إليه ممقوت خبرها وهو مرفيع وعلامة رفعه ضم آخره ممقوت
اسم مفعول من المقت وهو اليغص ومن أمثلة الاسم المضاف عند الجمهور قولهم لا أنا لك
ولا أحالك ولا يدى له لأن الأصل لا أباك ولا أحالك ولا يديه فزيدت اللام بين المتصايين
لإمادة الاختصاص ولا متعلق لها فهى معارف موزلة بالسكرات (وَلَا طَالِعًا جَبَلًا حَاضِرًا)
هذا مثال الاسم المشبه بالمضاف وإعرابه لا نافية للجنس تعمل عمل ان تعصب الاسم وترفع
الخبر طالعا اسمها منصوب بنا وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وطالع اسم فاعل
يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو حلا

مفعول به وعلامة نصسه فتح آخره حاضر خبرها مرفوع بها وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره (وَالْمُشَبَّهُ) بالمضاف هو ما اتصل به شئ يتم به معنى المشبه بالمضاف وذلك كالمثال المذكور فإن جيلا تعلق بطالعا بحيث لا يتم معنى طالعا بدونه كما أن المضاف يتعلق بالمضاف عليه بحيث لا يتم معناه بدونه والشئ المتصل قد يكون منصوبا بالمشبه كهذا المثال وقد يكون مرفوعا نحو لا حمنا وجيه مذموم وقد يكون مجرورا نحو لا خيرا من زيد عندنا وجملة من زيد نعت وخبر لا الظرف بعده وأجاز البغداديون بناء المشبه بالمضاف ان عمل فى ظرف أو شبهه وخرج عليه لا مانع لما أعطيت و لا معطى لما صنعت وخرجه بعض المحققين كالفاكهى و ابن عتقاء على ان مانع اسمها وانه مفرد والجار والمجرور خبره (وَإِنْ كَانَ اسْمُهَا مُفْرَدًا بُنِيَ) فلا بنون وبنوؤه (عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ) المفرد من فتحة أو كسرة أو ياء ليكون البناء على ما يستحقه المنفى قبل البناء (لَوْ كَانَ مُعْرَبًا) وهل له محل من الاعراب أولا الظاهر ان له محلا على قول من يجعلها عاملة فى الخبر ومحل حينئذ التمسب بها كما قاله ابن عتقاء وغيره (وَنُقِصَ) أى معاشر النجاة (بِالْمُفْرَدِ هُنَا) أى فى باب لا الناقبة للجنس (وَقِي بَابُ الْتَدَاوَى) كما سيأتى ان شاء الله تعالى (مَا لَيْسَ مُضَافًا وَلَا شَبِيهًا بِالْمُضَافِ وَإِنْ كَانَ مُثْنَى أَوْ مَجْمُوعًا) فانه فى هذا الباب يعبر عنه بالمفرد وخرج بما ذكره المفرد فى باب الإعراب فانه كما مر ما ليس مثنى ولا مجموعا وفى باب العلم ما ليس مركبا وفى باب المبتدا والخبر م ليس جملة ولا شبه جملة كالطرف والمجرور (فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا) أى موجودا لفظا ومعنى نحو لا رجل فى الدار أو لفظا فقط نحو لا قوم لنا (أو جمع تكسير) لمذكر نحو لا رجال أو مؤنث نحو لا هنود (بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ) الظاهر أو المقدر وانما بنوه لتضمنه معنى الحرف لأن قولك لا رجل فى الدار متضمن معنى من والتقدير لا من رجل فى الدار لأن من تؤكد النفى فوجب تقديرها ليكون قولك لا رجل بالفتح أبلغ فى إفادة النفى من قولك لا رجل فى الدار بالتونين و الرفع و ليس رجل فى الدار وبنود على حركة تبيها على عروض ذلك فيه وانما خص بالفتح طلبا للتخفيف (تَحْوُلًا لَا رَجُلَ حَاضِرًا) وإعرابه لا ناقبة للجنس تعمل عمل ان تنصب الاسم وترفع الخبر رحل اسمها مبنى معها على الفتح حاضر خبرها مرفوع بها وعلامة رفعه ضم آخره (وَلَا رَجَالَ حَاضِرُونَ) وإعرابه لا ناقبة للجنس تعمل عمل ان

تنصب الاسم و ترفع الخبر رجال اسمها حاضررون خبرها وهو مرفوع و علامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم (وَإِنْ كَانَ مُثْنَى أَوْ جَمَعَ مُذَكَّرًا سَالِمًا) أو ملحقا بهما (بُنِيَ عَلَى الْيَاءِ) نيابة عن الفتحة (نَحْوُ لَا رَجُلَيْنِ فِي الدَّارِ) هذا مثال المثني وإعرابه لا نافية للجنس ورجلين اسمها مبني على ما ينصب به لو كان معربا وهو الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى وجملة في الدار في محل رفع خبرها (ولا قائمين في السوق) هذا مثال الجمع وإعرابه كأعراب الأول الا انك تقول لأنه جمع مذكر سالم (وَإِنْ كَانَ) اسمها (جَمَعَ مُؤَنَّثَ سَالِمًا بُنِيَ عَلَى الْكَسْرِ) بلا تنوين استصحابا للأصل وكان القياس وجوب الكسر وقد قال ابن جنى لم يخر أصحابنا يعنى نغاة الصرة الفتح إى شئ قاسه أبو عثمان يعى المازنى والصواب الكسر بغير تنوين (نَحْوُ لَا مُسْلِمَاتٍ حَاضِرَاتٍ) وإعرابه لا نافية للجنس مسلمات اسمها مبني على ما ينصب به لو كان معربا وهو الكسر حاصرات خبرها وعلامة رفعه ضم آخره (وَقَدْ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ) نظرا إلى الأصل فى ساء المركبات قال ابن هشام فى المعنى وهو أرجح والتزمه ابن عصفور وقال الفاكهى وانب عتقاء وبنوؤد على الفتح أولى للمنفرد بين حركته معربا وحركته مبنيًا وقد روى بالوجهين قول الشاعر:

ان الشباب الذى مجد عواقبه فيه تلذ ولا لذات للشيب

(وَإِذَا تَكَرَّرَتْ لَا) النافية للجنس مع مفرد نكرة (نَحْوُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ) أى لا تحول لى عن معصية الله ولا قوة لى على طاعة الله إلا بالله العلى العظيم كما فى رواية وفى رواية أخرى العزيز الحكيم بدل العلى العظيم وهذه الكلمة لها شأن عظيم والأشتغال بها سبب لجلب الحر ودفع الضير وقد ورد أنها كنز الجنة (جَازَ فِي النُّكْرَةِ الْأُولَى الْفَتْحُ وَالرَّفْعُ فَإِنْ فَتَحْتَهَا) أى النكرة الأولى (جَازَ فِي) النكرة (الثانية ثلاثة أوجه الفتح) على أعمال لا الثانية كالأولى وتقدر لكل خبر فالكلام حينئذ جملتان كل جملة على حبالها أو الثانية معطوفة على الأولى عطفت مفرد والكلام حينئذ جملة وخبر لا محذوف والتقدير لا حول ولا قوة مؤجودان لما إى بالله أو عطفت جملة أى لا حول ولا قوة إى بالله فحذف من الأول استعناء عنه بالثانى (وَالنَّصْبُ) على جعل لا رائدة لتأكيد النفى وعطف ما بعدها على محل اسم لا قبلها فان محله نصب بلا والبناء عارض أو على لفظه وإن كان مبنيًا لمشابهة حركته

الإعراب بل قال كثيرون في المفرد المنى على الفتح أنه منصوب لفظا ومحلا غير أنه حذف تنويه للتخفيف وفي هذه الحالة يكون الكلام جملة واحدة لأن الثاني معطوف على الأول عطف مفرد على مفرد وهذا الوجه هو أضعف الوجوه الخمسة (وَالرَّفْعُ) على تقدير لا زائدة وعطف ما بعدها على محل لا الأولى مع اسمها لأن محلها رفع بالابتداء فهو جملة إن كان العطف قبل استكمال الخبر وجملتان إن كان بعد استكماله أو باعمال الثانية عمل ليس أو بالغائها فيما بعدها حينئذ يكون مبتدأ وعلى الوجهين الآخرين فالكلمتان جملتان (وَإِنْ رَفَعْتَ التَّكْرَةَ الْأُولَى) بالابتداء والغيب لا لتكرارها أو على أعمالها عمل ليس (جَزَاءً) لك (فِي التَّكْرَةِ الثَّانِيَةِ وَجْهَانِ الرَّفْعِ) باعمال لا الأولى عمل ليس وتقدير لا الثانية زائدة وعطف ما بعدها على قبلها والكلام حينئذ جملة واحدة ويجوز أن تقدر لا الثانية حجازية عاملة عمل ليس أو ملغاة وما بعدها مبتدأ والكلام حينئذ جملتان (وَالْفَتْحُ) باعمال لا الأولى عمل ليس واعمال لا الثانية عمل إن وتكون جملة لا مع اسمها وخبرها عطفا على الجملة قبلها فالكلام جملتان وعند رفع التكررة الأولى يمتنع النصب في التكررة الثانية لعدم نصب المعطوف عليه لفظا ومحلا (وَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى اسْمٍ لَا وَكَمْ تَتَكَرَّرُ لَا) النافية للجنس مع المعطوف (وَجَبَّ فَتَحُ التَّكْرَةِ الْأُولَى) لأن المحو لا حمالها هو تكرارها وقد اتنى فوحب المصير إلى الأصل وهو البناء (وَجَزَاءً فِي التَّكْرَةِ الثَّانِيَةِ الرَّفْعُ) بالعطف على محل لا الولي مع اسمها لأن محلها رفع بالابتداء (وَالنَّصْبُ) بالعطف على محل اسم لا أو على لفظه على ما مر (محو لا حول) بالبناء على الفتح (وقوة) بالرفع عطف على محل لا مع اسمها (وقوة) بالنصب عطفا على محل اسم ويمتنع الفتح على الأفصح لعدم تكرار لا قال ابن عنتاء والأصح إن فتحه لغة ضعيفة فإن كان المعطوف معرفة نحو لا غلام لك ولا العماس تعين رفع المعطوف لأن لا النافية لو باشرت المعرفة لم يحز فيها غلاما الرفع فهي إذا كانت تابعة أولى بان تكون مرفوعة (وَإِذَا بُعِثَ اسْمٌ لَا) المبني معها على الفتح (بِتَعْتِ مُفْرَدًا) احتز به عن النعت المضاف نحو لا رجل حسن الوجه فليس فيه إلا الإعراب كما سيد كرد (وَلَمْ يَفْصَلْ بَيْنَ النَّعْتِ وَالْمَنْعُوتِ فَاصِلًا) بان كان متصلا به فإن فصل بينهما نعت آخر نحو لا رجل ظريفا عاقلا فالنعت الأول نحوز فيه الأوجه الثلاثة الآتية والنعت

الثاني ليس فيه الإعراب (تَحَوُّ لَأَ رَجُلٍ ظَرِيفٌ جَالِسٌ) هذا مثال ما جمع الشروط والظريف من الظرف بالتحريك وفي القاموس والظرف انما هو في اللسان أو هو حسن الوجه والهيئة أو يكون في الوجه واللسان أو البراعة وذكاء القلب أو الحذف ولا يوصف به الا الفتيان الازوال والفتيات الزولات لا الشيوخ ولا السادة (جَازٌ فِي التَّعْتِ) ثلاثة اوجه (الْفَتْحُ) على تقدير أن الصفة والموصوف ركباً تركيب خمسة عشر ثم أدخلت لا عليهما بعد أن صارا كاسم واحد فتقول لا رجل ظريف جالس بفتح رجل وظريف بغير تنوين وإعرابه لا نافية للجنس تعمل عمل ان تنصب الاسم ترفع الخبر رجل ظريف اسمها مبنى معها على الفتح جالس خبر فالنعت وان انفصل عن لا النافية بالاسم المبنى الا أنه متصل بها في المعنى لأن النفي في الحقيقة داخل عليه إذا اللمتنصود في مثل لا رجل ظريف نفي الظرافة عن الرجل لا نفي الرجل قاله الدماميني (وَالنَّصْبُ) على أنه نعت لمحل اسم لا فإن عمله نصب بلا النافية ويجوز أن يكون نعتاً لاسم لا على لفظه وان كان مبنياً لأن حركة نحو لا رجل عارضة في هذا الموضوع فأشبهت لعروضها حركة الإعراب فلذلك جاء النعت عليها فتقول لا رجل ظريفًا جالس وإعرابه لا نافية للجنس ورجل اسمها منى معها على الفتح ظريفًا بالنصب متوناً نعت لمحل اسم لا بعد دخول لا عليه جالس خبرها (وَالرَّفْعُ) على أنه نعت لمحل لا مع اسمها لأن محلها رفع بالابتداء ليصير وتهما بالتركيب كشيء واحد فتقول لا رجل ظريف جالس وإعرابه لا نافية للجنس رجل اسمها منى معها على الفتح ظريف نعت لمحل لا مع اسمها لأن محلها رفع بالابتداء جالس خبرها وكالنعت في الوجوه الثلاثة المذكورة عطف البيان والتوكيد اللفظي المتصل وكذا البدل ان كان ككرة وان كان معرفة فالرفع كالنسق المعرفة (فَإِنْ فَصَّلَ بَيْنَ التَّعْتِ وَالْمَنْعَوَاتِ) الذي هو اسم لا (فَاصِلٌ) مابع من التركيب (أَوْ كَمَا تَنَعْتِ) الذي نعت به اسم لا (غَيْرَ مُفْرَدٍ) بان كان مضافاً أو شبيهاً به او كان التعت مفرداً ولكن المنعوت غير مفرد (جَازٌ) في السعت وجيهان (الرَّفْعُ) اتباعاً لمحل لا مع اسمها (وَالنَّصْبُ) اتباعاً لمحل اسم لا أو لفظه على ما مر (قَطُّ) أي دوت الفتح فلا يجوز فيه لتعذره لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء ويحعلونها كشيء واحد (نَحْوُ لَأَ رَجُلٍ جَالِسٌ ظَرِيفٌ) بالرفع (وَوَظَرِيفًا) بالنصب وهذا مثال النعت المنعول (وَ) نحو (لَأَ رَجُلٍ)

بالبناء على الفتح (طَالَعًا) بالصب (وَطَالَعُ) بالرفع (جَنَّبَلًا) مفعول لطالع (حَاضِرًا) بالرفع
 خير لا وهذا مثال للنعت بغير المفرد (وَإِذَا جُهَلْ خَيْرٌ لَّا) بأن لم يعلم بعد حذفه (وَجَبًا
 ذِكْرُهُ) عند جميع العرب فلا يجوز حذفه عند أحد لأنه يلزم على حذفه حينئذ عدم الفائدة
 من الكلام والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه (كَمَا مَثَلْنَا) من نحو لا صاحب
 علم محقوت ولا طالعا جبلا حاضر (وَكَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) فيما رواه البخاري
 رحمه الله (لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ) وإعرابه لا نافية للجنس تعمل على أن أحد اسمها مبنى
 معها على الفتح أغير خبرها مرفوع بها وعلامة رفعه ضم آخره وجملة الجار والمجرور في
 قوله من الله معصية... أي لا أحد من الناس أو من جميع الخلق يعتريه من الغيرة عند
 مشاهدة ما بغضبه أغير من الله تعالى عند انتيالك محارمه فأغير افعال التفضيل من الغيرة وهي
 في اللغة تغير يحصل من الحمية والألفة وهو محال على الله لأنه منزّه عن كل تغير ونقص
 فتعين تأويله عند المنزهين على أن المراد بالغيرة في حقه تعالى شدة المنع والحماية فهو من مجاز
 الملازمة ومعناه قول ابن فورك معنى الحديث لا أحد أكثر زجرا عن الفواحش من الله
 تعالى (وَإِذَا عَلِمَ) خير لا بأن دلت عليه قرينة أو أرشد إليه سياق الكلام (فَالْأَكْفَرُ حَذْفُهُ)
 جوازا استغناء عن ذكره بالعلم به (نَحْوُ) قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ... ﴾
 [سبأ: ٥١] هذا يقوله الله مخيرا عن حال الكفار في الآخرة لأن المعنى ولو ترى يا محمد إذ
 فرغوا عند البعث لرأيت أمرا عظيما فلا قوت لهم منا أي لا يقوتوننا ولا يقدرّون على
 الفرار من بأسنا وأخذوا من مكان قريب وهو القبور التي كانوا بها وإعرابه لا نافية للجنس
 وفوت اسمها مسمى معها على الفتح وخبرها محذوف للعلم به تقديره (أَيُّ لَهُمْ) ولو ذكر
 لجاز الابنى تميم فأنهم يوجبون حذفه عند العلم به (وَمِنْ) أمثلة حذف الخبر المعلوم قول
 تعالى : ﴿ قَالُوا لَا صَبِيرٌ... ﴾ [الشعراء: ٥٠] وإعرابه لا نافية للجنس وضير اسمها وخبرها
 محذوف والتقدير (أَيُّ عَلَيْنَا) وهذا قاله السحرة بعد إيمانهم محيين به فرعون حين قال لهم
 لأصلبكم أجمعين ففألوا له لا ضير أي لا ضرر علينا في ذلك أنا إلى ربنا أي بعد موتنا بأي
 وجه كان منقلبون أي راجعون في الآخرة فيجازينا بالفران والنعيم الأبدى المقيم

(وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ) وإعرابه لا نافية للجنس وحول اسمها ولا قوة كذلك وخيرها محذوف تقديره (أَيُّ نَتَا) فجملة الجار والمجرور فى محل رفع خبر لى الأولى ولا الثانية مع اسمها معطوفة على الأولى عطف مفرد على مفرد فتكون لا فى حكم الزائدة ويجوز أن تكون لا الثانية عاملة كالأولى ويقدر لكل منهما خبر فىكون التقدير لا حول لنا ولا قوة لنا ويكون عطف الثانية على الأولى من عطف جملة على جملة ثم ما قاله المصنف من كون الخير المحذوف تقديره لنا غير متعين فقد قال جماعة منهم الخببى فى لا حول ولا قوة إلا بالله لا فى كل منهما نافية ولا قوة معطوف على حول عطف جملة على جملة أى لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله فحذف من الأول استغناء بالثانى واختلفوا فى إعرابه كلمة لا إله إلا الله قال أبو حيان أكثر ما يحذف خبر لا مع إلا نحو إله الله أى لا إله لنا أو فى الوجود أو نحو ذلك إلا الله وقال غيره إله اسم لا وخيرها محذوف والتقدير لا إله موجود أو فى الوجود إلا الله واسم الله الجليل مرفوع على أنه بدل من اسم لا حملا على محله البعيد الذى هو الرفع بالابتداء أو من الضمير العائد إلى اسم لا المستتر فى الخير المحذوف وعلى التقديرين هو بدل بعض من كل قيل بدل الجزئى من الكلى فلا حاجة إلى ضمير فيه للربط والأولى كونه بدلا من الضمير المستتر فى الخير المقدر لأنه الأقرب فالإبدال منه أولى ويجوز رفع اسم كونه بدلا من الضمير المستتر فى الخير المقدر لأنه الأقرب فالإبدال منه أولى ويجوز رفع اسم الله على أنه خبر للآخرة قال ناظر الجيش القول بالخبرية فى الاسم المعظم قد قال به جماعة ويظهر أنه أرجح من القول بالبدلية وما قاله غير صحيح لما يلزم عليه من كونه خبر لا معرفة وهى تعمل فى المعارف بل لا تعمل إلا فى النكرات المنفية واسم الله الجليل معرفة موجبة وقد أطل الملاء إبراهيم بن حسن الكردى الكلام فى إعراب هذه الكلمة الشريفة فى مؤلف له سماه انباء الانباء بإعراب كلمة لا إله إلا الله ومثلها فى التركيب والإعراب لا عيش إلا عيش الآخرة لا شافى إلا أنت وسكت المصنف عن حذف الاسم وقد صرح ابن الحاجب وغيره بجواز حذفه تخفيفا إذا دلت عليه قرينة نحو لا عليك أى لا بأس عليك ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لأصحابه حين سألوه عن العزل عن السبايا لا عليكم أن لا تفعلوا تقديره لا بأس عليكم فى أن تفعلوا أى فى فعلكم فلا فيه زائدة (وَإِنْ دَخَلْتَ لَأَ)

عَلَى مَعْرِفَةٍ أَوْ) على نكرة ولكن (فَصَلَ بَيْنَهُمَا وَبَيَّنَ اسْمَهُمَا فَاصِلٌ وَجَبَ) فى الصورتين (إِهْمَالُهَا) أما فى الأول فلأنها لا تعمل فى المرف لأنها إنما وضعت على النكرة واما فى الثانى فلزيادة ضعفها فى العمل لما حصل من الفصل بينها وبين اسمها الذى حققها ان تركب معه (وَوَجِبَ رَفْعُ مَا بَعْدَهَا عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَخَيْرٌ) وتنويه حيث قبل التنوين (وَوَجِبَ) أيضا فى حالتى التعريف والفصل (تَكَرَّرُهَا) أى تكرار لا بأن يذكر معرفة أخرى أو نكرة أخرى معطوفة على الأولى بان يكرر اللفظ بعينه أما وجوب التكرير فى المعرفة فلكونه كالنوص كما فى التنكير من معنى نفى الآحاد لما فى التكرير من إفادة التعديد ووجوبه فى النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من قول السائل أفى الدار رجل أم امرأة (تُحْوَلُ لَا زَيْدٌ فِى الدَّارِ وَلَا عَمْرُو) هذا مثال لتكريرها مع المعرفة وإعرابه لا نافية للجنس بطل عملها زيد مبتدأ وجملة فى الدار فى محل رفع خبر والواو حرف عطف ولا نافية للجنس بطل عملها وعمرو معطوف على الضمير المستتر فى متعلق الجار والمجرور الذى هو كائن أو مستتر وسوغ ذلك فى رأى الجمهور فصلة بلا وقبل مبتدأ حذف خبره والكلام على هذا جملتان وعليه ابن السراج والفارسى وقيل معطوف على المبتدأ وإفراده الخبر لأنه للأول فقط ودخل الثانى فى معناه والكلام جملة واحدة وعليه سيويه وقرم وهذا الخلاف جار فيما يتنبه المثال ويريد قائم وأخوك واختلف فى نحو والله ورسوله أحق أن يرضوه وزيد وعمره قائم هل حذف خير الأول لدلالة الثانى عليه وعليه ابن عصفور أو عكسه وعليه ابن السراج أو بخير بين الوجهين وعليه الفارسى أو الخبر للأول ودخل الثانى فى معناه وعليه سيويه وأصحابه وهذا حيث لا قرية والا عمل بها نحو زيد وهند قائمة فالخبر فى هذا المثال للثانى بدليل تاء التانيث وفى نحو زيد وهند قائم الخبر للأول لأنه مذكر (وَلَا فِى الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ) مثال لتكرارها مع النكرة وإعرابه كأعراب المثال الذى قبله وقد سبق الجواب عما جاء اسمها به معرفة كقوله صلى الله عليه وسلم إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وكقول أبى سفيان قل اسلامه ان لنا العزى ولا عزى لكم وقولهم لا بصرة لكم وقول الشاعر لا هيثم الليلة للمطى وأنه على تقدير مثل معضاف على المعرفة أى ولا مثل كسرى ولا مثل عزى ولا مثل بصرة ولا مثل هيثم الليلة للمطى يحدوها وهو اسم لحاد مشهور وأما ولا سيما زيد فهى

بمعنى مثل اسم لا وإذا كانت ما زائدة فهي لا تتعرف بالإضافة إلى زيد لأن مثل التي بمعناها لا تعرف بالإضافة لتوغلها في الإبهام وبقية الكلام عليها يأتي في الاستثناء ان شاء الله تعالى.

(فصل) في الكلام على النوع الثالث من الواضع وهو أفعال القلوب وما الحق بها مما يصح جعل مفعوليه بعد حذفه مبتدأ وخبراً (وَأَمَّا ظَنٌّ وَأَخْوَانُهُمَا) العاملة عملها (فَإِنَّهَا تَدْخُلُ بَعْدَ اسْتِفْهَاءٍ) أى أخذ (فَاعِلِهَا عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ) لبيان أن النسبة الواقعة بينهما ناشئة من العلم أو لظن فانك إذا قلت زيد قائم احتمال أن يكون الحكم منك عن علم وأن يكون عن ظن فإذا قلت علمت زيدا قائما علم أنه عن علم أو ظننت زيدا قائما علم أنه عن ظن وكذا سائر أخواتهما (فتنصيهما) ظن وأخواتها (عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا) قال هطيل هذه الأفعال كلها اشتركت في أنها موضوعة لحكم الدهن على متعلق بشى على صفة فلذلك اقتضت مفعولين وهذا النوع ليس من المرفوعات وإنما ذكر تنميما لأقسام الواضع لحكم المبتدأ والخبر (وهى) أى أفعال هذا الباب (ثَوَعَانٍ) فقط بإدخال رأى الحلمية كما سيأتى وقد أفاد ابن هشام وغيره ان ما يتعدى لاثنتين أنواع الأول ما يتعدى إليهما بنفسه تارة ولا يتعدى إليهما تارة أخرى كقص وزاد نقصت زيدا ديناراً وزدت زيدا ونقص المال وزاد المال الثانى ما يتعدى إليهما دائماً ولكنه يصل إلى المفعول الثانى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر كما مر واستغفر وزوج وسمى ودعا إذا كان بمعنى سمي وكال ووزن يقال أمرت زيدا الحير وبالخير واستغفرت الله ذنباً ومن ذنب وزوجت زيدا عشداً ويهند وسميت الولد محمداً وبمحمد ودعوت الرجل زيدا وبزيد وكلت طعاماً ولزيت طعاماً ووزنت زيدا درهما ولزيت درهما فزيد فيها هو المفعول الثانى لا الأول لذا نفس العربون على أن المحذوف فى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالَهُمْ أَوْ وَرَثَهُمْ يُخْتِمُونَ﴾ [المطففين: ٣] هو المفعول الأول وأن أصل التركيب وإذا كالوا الطعام لهم ثم توسع بحذف الحار الثالث ما يتعدى لاثنتين وأولهما فاعل فى المعنى كأعطى وكما يقال أعطيت زيدا درهما وكسوت زيدا ثوباً فالأول فيهما آخذ ولا يس فهو فاعل فى المعنى وهذا النوع سماعى لا يقاس عليه وأفعاله كثيرة وقد جمعها عصبه سديس إلى شيتين قال أرجو أن أسقطها فى رسالة مفردة الرأى ما يتعدى لاثنتين وهما متـ ... فى

الأصل وهو النوعان المذكوران فى كلام المصنف فى هذا الباب (أَحَدُهُمَا) أى النوعين (أَفْعَالُ الْقُلُوبِ) سميت بذلك لأن معانيها من العلم والظن وشووها قائمة بالقلب ومعلقة به من حيث انها صادرة عنه لا عن الجوارح والأعضاء الظاهرة وتسمى أفعال الشك واليقين لأن منها ما يفيد الشك ومنها ما يفيد اليقين والعلم والمراد بالشك مطلق التردد الشامل للظن وليس كل فعل زيد فى كذا وتفكر فيه وما يتعدى لواحد وهو عرف وفهم وما يتعدى لاثنتين واليه الإشارة بقوله (وَهِيَ) أربعة عشرة فعلا (ظَنَنْتُ) وهى تفيد فى الغالب رجحان للوقوع كالمثال الذى ذكره المصنف وقد ترد لليقين نحو يظنون أنهم ملاقو ربهم (وَحَسِبْتُ) وهى للرجحان غالبا وقد تستعمل لليقين كقوله حسبت التقى والجود خير تجارة البيت الآتى فى كلام المصنف (وُخِلْتُ) ماضى يخال لا ماضى يخول بمعنى يكبر وعى للرجحان وقد تستعمل لليقين قليلا كما قال ابن مالك كقوله :

ما خلتنى زلت فيكم ضمنا أشكو اليكم حموة الألم

(وَرَأَيْتُ) والغالب استعمالها لليقين وقد ترد للرجحان وقد اجتمعا فى الآية التى مثل بها المصنف (وَعَلَّمْتُ) وهى لليقين غالبا فاعلم أنه لا إله إلا الله وقد ترد للرجحان كالأية التى مثل بها المصنف (وَزَعَمْتُ) بفتح العين وهى للرجحان فقط والأكثر وقوعها على أن بالتخفيف وأن بالتشديد وصلتهما فيسد ان مسد مفعولها كما قال سيويه والجمهور وقال الأخصش أن المفعول الثانى محذوف قال السيرافى والرعم قول يقترن به اعتقاد صح أو لم يصح وبمعناه قول غير الزعم الثانى محذوف قال السيرافى والزعم قول يقترن بع اعتقاد صح او لم يصح وبمعناه قول غير الزعم قول يطلق على الحق والباطل وأكثر ما يقال فيما شك فيه ولم يستعمل فى القرآن الا للباطل وقد استعمل فى غير ذلك للصحيح كقول هرقل لأبى سفيان زعمت وكقول أبى طالب فى مدح النبى ﷺ :

ودعوتنى وزعمت أنك ناصحى ولقد صدقت وكنت ثم أمينا

قال السبكي ولكن إذا تأملته وجدته يستعمل حيث يكون التكلم شاكيا فهو كقول لم يقم الدليل على صحته وإن كان صحيحاً فى نفس الأمر (وَجَعَلْتُ) بمعنى اعتقدت وظننت وهى تفيد الرجحان فى الخبر كزعم (وَحَجَّوْتُ) بفتح الحاء أوله ثم جيم مفتوحة

أيضا ثم واو ساكنة بمعنى ظننت واعتقدت (وَعَدَدْتُ) بمعنى ظننت فأنها من أفعال هذا الباب على ما ذهب إليه الكوفيون وابن أبي ربيع واختاره ابن مالك فان كانت بمعنى حسبته بالفتح أحسبه بالضم أى عدده تعدت إلى مفعول واحد فقط (وَهَبْتُ) بسكون الباء بصيغة الأمر ولا تستعمل فى غيرها وهى للرجحان بمعنى أحسب والغالب تعديها إلى صريح المفعولين ووقوعها على ان وصلتها قليل وليس بلحن لقول بعض العرب هب أن أبانا كانا حمارا وفى الصحاح وهبتى فعلت ذلك أى أحسبى ولا يقال هب انى ويوجد فيما وقفت عليه من نسخ هذا الكتاب بلفظ ووهبت وهو غلط فان وهب سأتى فى أفعال التسيير (وَوَجَدْتُ) وهى تفيد فى الخبر اليقين كقوله تعالى: ﴿... وَإِنْ وَجَدْنَا أَحْكَرَهُمُ الْفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢] مصدرها الوجدان كما قال الأخفش قال السير فى مصدرها الوجود فان كانت بمعنى الإصابة كقول المنبى:

والظلم من شيم النفوس فإن تجرد ذا عفة فلعله لا يظلم

تعدت إلى مفعول واحد أو بمعنى الاستغناء لم تعد نحو وجد زيد من الواحد الاستغناء أو بمعنى حزن أو حقد بفتح التاء وقد تكسر تعدت معنى كحزنت على زيد وحقدت عليه وفى فتح البارى ما نصه ومادة وجد متحدة الماصى والمصارع مختلفة المصادر بحسب اختلاف المعانى ينال فى الغضب موجدة وفى المطلوب ووجدا وفى الضالة وجدانا وفى الحب وجدا بالفتح وفى المال وجدا بالضم وفى الفنى جدة كسر الجيم وتخفيف الدال المفتوحة على الأشهر فى جميع ذلك وقالوا أيضا فى المكتوب وجادة وهى مولدة. (وَأَلْفَيْتُ) بمعنى وجدت التى تعدت إلى اثنين أما التى بمعنى أصاب نحو صع دالى ثم الفيته فتعدت إلى واحد (وَوَدَّرَيْتُ) بمعنى علمت وأكثر ما تستعمل معداة بالباء لوحيد إذا دخلت عليهما همزة النقل تعدت إلى واحد بنفسها وإلى ثان بالناء كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ، عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ...﴾ [يس: ١٦] (وَتَعَلَّمْتُ) بصيغة الأمر ولذا قال المنبى (بمعنى أعلم) وفى التسهيل وشرحه للدمايى وتعلم بمعنى اعلم غير متصرف فلا يستعمل مه غير صيغة الأمر وهذا الذى ذهب إليه إلا علم والصحيح انها تنصرف حكى ابن

السكيت تعلمت ان فلانا حارج وفي شرح الشذو للمامى وهى متصرفة بلا خلاف والغالب فيها وقوعها على أن وصلتها وقوله بلا خلاف مردود فغن الخلاف فيها مشهور ثم شرع المصنف فى ذكر مثل الأفعال التى ذكرها مقدما للأول على الترتيب الذى ذكره فقال (نَحَوُ ظَنَنْتُ زَيْدًا قَانِمًا) وإعرايه ظننت فعل وفاعل ظن فعل ماضٍ تنصب مفعولين والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل زيد مفعول أول لظننت مفعول ثانٍ (وَحَسِبْتُ زَيْدًا عَالِمًا) وإعرايه حسبت فعل وفاعل حسب فعل ماضٍ من أخوات ظن تنصب مفعولين والتاء فاعل زيدا مفعولها الأول وعالما مفعولها الثانى وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

(حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رِيحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا)

قاله لبيد بن ربيعة العامري وهو من قصيدة من الطويل (اللغة) حسب بمعنى تيقنت لا بمعنى صرت ذا حسب والتقى مصدر اتقى اذا اجتنب النواهي وامتل الأوامر والحدود والكرم والتجارة تغليب المال لغرض الربح والمراد بها هنا المكتسب وخيرهنها للتفضيل فلذا استوى فيه المذكر والمؤنث والأفراد وضداه والرياح يفتح الراء والريح بكسرهما واحد وفى القاموس ربح فى تجارته كعلم استشف والريح بالكسر والتحريك وكسحاب اسم ما يربحه والمرء مثلت اليم الانسان أو الرجل ولا يجمع من لفظه وسمع مرؤن قاله فى القاموس والثاقل من ثقل كفرح فهو ثقل وثاقل اشتد مرضه وقد أثقله المرض والنوم واللؤم فهو مستقل قاله فى القاموس وفى العيني ثاقلا أراد ميتا لان الابدان تخف بالأرواح فإذا مات الانسان يصير ثاقلا كالحمام (الإعراب) حسبت فعل وفاعل حسب فعل ماضٍ معى تيقنت من أخوات ظن تنصب مفعولين والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل التقى منعولها الأول وهو منصوب وعلامة نصبه فتحه مفدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور والجود معطوف على التقى وخير مفعول ثانٍ وهو مصاف وتجارة مصاف إليه رباحا تمييز كما قاله الأزهرى وقال العيني رباحا تمييز أى من حيث الربح والفائدة اد طرف لما استقبل من الزمان وما زائدة المرء مبتدأ أصح فعل ماضٍ ناقص واسمها وجرها فى محل رفع خبر المبتدأ والمعنى تيقنت التقى والجود خير تجارة ربحا إذ أصبح المرء ميتا والشاهد فى حسبت حيث جاءت عاملة عمل ظن تنصب مفعولين (وَوَحِلْتُ عَمْرًا شَاطِئًا)

رفع اسمها بشيخ جار ومحروور خبر ليس في محل نصب وهو محروور محرف الجر الزائد فحركة
النصب فيه مذكورة والمابع من ظهورها حركة المناسبة لحرف زائد توكيد وما كافة ان تقول انما
أداة حصر الشيخ مبتدأ من أسم موصول بمعنى الذى فى محل رفع خبر يدب فعل مضارع
وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو دييا مفعول مطلق وعلامة نصبه فتح آخره والمعنى ظاهر
والشاهد فى قوله زعمتنى حيث جاء بمعنى الطن ولذا نصب مفعولين وقوله تعالى :
﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِنْدَ الرَّحْمَنِ إِنَّتًا... ﴾ [الزُّحُرْف: ١٩] وإعرابه الواو حرف
عطف وجعلوا فعل وفاعل جعل فعل ماضى بمعنى اعتقد تعمل عمل ظن تنصب مفعولين
والواو ضمير متصل فى محل رفع فاعل الملائكة مفعولها الأول وإنا مفعولها الثانى والذين
اسم موصول فى محل نصب نعت للملائكة وهم ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ
عند ظرف مكان مفعول فيه وهو مضاف والرحمن مضاف إليه والظرف شبه جملة فى محل
رفع خبر وجملة المبتدأ والخبر صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد هم (تبيه)
تمثيل المصنف بالآية معنى صير واعترضه أبو حيان فقال أنه غير صحيح لأنهم لم يصير وهم
إباناً ذكر بعض النحويين أنها هنا معنى سمي وأجاب عنه التسمنى أنه ليس المراد التصيير
بالفعل بل المراد التصيير بالقول وقد نص الزمخشري على ذلك وقول الشاعر:

(قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَائِقَةً حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مَلَمَاتٍ)

قاله تميم بن أبى منفل وقيل أبو سنبل الأعرابى وهو من البسيط (اللغة) حجوت
فلانا معنى ظننته والثقة المؤتمن وألم بى الشئ يلم الماما اذا انزل والملمات الوازل جمع ملمة
(الإعراب) قد حرف تحقيق كنت فعل وفاعل كان فعل ماضى ناقص والتاء ضمير متصل فى
محل رفع اسمها احجو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمه مقدرة على الواو منع من
ظهورها الاستتقال لأنه فعل مضارع محتل الآخر بالواو وفاعل مستتر فيه وجوبا تقديره انا
وجملة الفعل الفاعل فى محل نصب خبر كان أبا مفعول أول وعلامة نصبه الألف نيابة عن
الفتح لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف وعمرو مضاف إليه أبا مفعول ثان وهو مصوب
وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتح لأنه من الأسماء الستة وثقة مضاف إليه ولا يصح أن

ينون أذا على أنه مفعول ثانٍ وعلامة نصبه فتح آخره وثقة نعت له بمعنى موثوق به أو ذا ثقة ولأن المصدر لا ينعى به إلا بالسمع نحو هذا الرجل عدل أو رضاحتي حرف غاية بمعنى إلى ألم فعل ماضٍ والثاء علامة التأنيث بنا جارٍ ومجرور في محل نصب على المفعولين متعلق بالم ويوما ظرف زمان وعلامة نصبه فتح آخره ملمات فاعل المت نزلت في النوازل العظام فلم يكن ظنته والشاهد في أحجوا حيث جاء بمعنى اظن فلذلك نصب مفعولين ولم يذكر احد من النحاة أن حجاً يحجوا يتعدى إلى مفعولين غير ابن مالك :

(وَقَوْلِ الْآخَرِ فَلَا تُعَدُّ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغَنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ)

قاله النعمان بن بشير الانصارى رضى الله عنهما وهو من قصيدة من الطويل (اللغة) المولى هنا بمعنى الصاحب والحليف والغنى بالكسر والقصر غنى المال أما بالكسر والد فهو الصوت المطرب وبالفتح والقصر النفع والعدم بضم العين وسكون الدال الفقر (الإعراب) الفاء عاطفة لا ناهية تعدد فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه سكون آخره وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت متصرف من عد من أخوات ظن تنصب مفعولين المولى مفعول أول وهو منصوب وعلامة نصبه فتحه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر اسم مقصور شريك مفعول ثانٍ وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف والكاف مضاف إليه في الغنى جارٍ ومجرور وعلامة جزمه كسرة مقدرة مع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور متعلق بشريك لأنه فعيل بمعنى مشارك اسم فاعل ولكنما الواو حرف عطف لكن حرف استدراك ونصب وما كافة المولى مبتدأ وعلامة رفعه ضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور شريك خبر والكاف في محل جر بالإضافة وفي العدم متعلق بشريك والمعنى فلا تظن صاحبك وحليفك شريكك في المال ولكنه شريكك في الفقر والحاجة والشاهد في تعدد حيث جاء بمعنى الظن فلذلك نصب مفعولين وقوله :

(فَقُلْتُ أَجْرُنِي أَيَا مَالِكٍ وَإِلَّا فَهَيْبِي أَمْرًا هَالِكًا)

قاله ابن همام السلولى وهو من المتقارب ويروى بدل قوله ابا مالك بلفظ ابا خالد (اللغة) اجرنى بفتح الهمزة وكسر الجيم من أجاره إذا امنه والهالك الميت (الإعراب) الفاء

حرف عطف قلت فعل وفاعل أحر أمر والنون للوقاية والياء ضمير متصل فى محل مفعول به ابا منادى مضاف حذف منه حرف النداء تقديره يا ابا وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن النتحة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف ومالك مضاف إليه وإلا الواو حرف عطف أن حرف شرط جازم وفعل الشرط محذوف لأن أصله وان لا تفعل فأدغمت أن فى لا النافية وحذف فعل الشرط والفاء رابطة لجواب الشرط هب فعل أمر متصل فى محل نصب مفعولها الأول امرأ مفعول ثان هالكا نعت له والمعنى قلت يا ابا مالك أجزنى وأثنى وان لم تجرنى فظننى من الهالكين والشاهد فى هب حيث جاء بمعنى ظن فلذلك نصب مفعولين وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿...يَجِدُوهُ يَدًا لِلَّهِ هُوَ خَيْرٌ...﴾ [المؤمن: ٢٠] وإعرابه بتجدوه جواب الشرط المتقدم فى قوله تعالى : ﴿...وَمَا نَقَدُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ...﴾ [البقرة: ١١٠] وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل عند ظرف مكان مفعول فيه متعلق بتجدوه وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه فصل لا محل له من الإعراب خيرا مفعول ثان وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَاةٌ أَنَاءَ هُرِّ صَالِينَ﴾ [العافات: ٦٩] وإعرابه إن حرف توكيد ونصب والهاء ضمير متصل فى محل نصب اسمها ألفو فعل وفاعل ألقى فعل ماضى ينصب مفعولين والواو ضمير متصل فى محل نصب اسمها ألفو فعل وفاعل ألقى فعل ماضى يصب مفعولين والواو ضمير متصل فى محل رفع فاعل آباء مفعول أول وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالإضافة والميمى علامة الجمع ضالين مفعول ثان وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم (وَدَرَيْتُ) بنتح الدال مبني للفاعل (زَيْدًا قَائِمًا) وإعرابه درى فعل ماضى بمعنى علم من أخوات طن والتاء فاعل وزيدا مفعول أول وقائما مفعول ثان وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

(دَرَيْتَ الْوَفَىَّ الْعَهْدِيَّ عَرُوقًا عَاطِطًا فَإِنَّ اغْتِيَابًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدًا)

هو من الطويل (اللغة) درت مبنى للمجهول من درى اذا علم وله استعمالان أحدهما بالياء نحو ولا أدراكم به ويتعدى إلى التضمير بالهمزة وأندرها أن يتعدى إلى اثنين بنفسه كما فى البيت قاله العيني والوفى بمعنى الوافى يقال وفى فلان بالمهد وفاء ضد غدر

والعهد الميثاق وعرو ومرخم عروة واغبط أمر من الاغتباط والغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه بخلاف الحسد وحميد بمعنى محمود (الإعراب) دريت فعل ونائب الفاعل ثرى فعل ماضٍ مغير الصيغة من أخوات ظن تنصب والتاء ضمير متصل فى محل رفع نائب الفاعل وهى المفعول الأول لدرى والوفى مفعولها الثانى وهو صفة مشبهة تعمل عمل الفعل ترفع الفاعل وتنصب المفعول والعهد بالرفع فاعل ويجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به وجره بالإضافة وفاعل الصفة وتنصب المفعول والعهد بالرفع فاعل ويجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به وجره بالإضافة وفاعل الصفة المشبهة حينئذ ضمير مستتر جوازا تقديره هو قال العينى وأرجحها التعصب وأضعفها الرفع والمراد بالرجحان والضعف من جهة المعنى كما يفيد كى منهم فى باب الصفة المشبهة يا عرو يا حرف نداء عرو منادى مرخم مبنى على الضم على لغة من لا ينتظر وعلى الفتح على لغة من ينتظر والفاء فصيحة ويقال فيها داخله فى جواب شرط مقدر اذ التقدير اذا دريت الوفى العهد فاغبط فان الفاء حرف تعليل ان حرف توكيد ونصب اغبطا اسمها بالوفاء جار ومجرور نعت لإغبطا متعلق بواجب الحذف تقديره كائنا حميد خسران وقال العينى بالرفاء متعلق بالخبلا اعنى حميد أى بوفاء العهد والمعنى يا عروة قد علمت حال من يفى بالعهد فتمن أنت مثل ذلك لأن الغبطة بمثل ذلك محمودة والشاهد فى قوله درى حيث حاثت علم فلذلك نصبت مفعولين وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

(تَعَلَّمَ شَفَاءَ النَّفْسِ فَهُوَ عَدْوَهَا قَبَالَغَ بَلُظْفٍ فِى التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ)

قاله زياد بن يسار وهو من الطويل (اللغة) تعلم أمر بمعنى أعلم والشفاء بكسر الشين المعجمة والمد الدواء والبرء والفهر الغابة والعدو ضد العديق والالطف ضد العنت والتحليل كالاختيال الحدق وجودة النظر والمكر الخديعة (الإعراب) تعلم فعل أمر مسى على السكون يعمل عمل ظن ينصب مفعولين وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وما بعدها ظاهر والمعنى اعلم شفاء النفس قهر العدو وذلك بان تبالغ فى خديعته والاختيال فى دمه بالممكن والشاهد فى تعلم بمعنى اعلم حيث نصب مفعولين (وَإِذَا كَانَ ظَنٌّ بِمَعْنَى أَنَّهُمْ وَرَأَى بِمَعْنَى أَبْصَرَ وَعَلَّمَ بِمَعْنَى عَرَفَ) وحجا بمعنى قصد ووجد بمعنى حزن أو حقد

وزعم بمعنى كفل أو بمعنى قال وتأتى هذه الأفعال وبقية أفعال الباب لمعان آخر غير قلبية
 وحينئذ (لَمْ تَتَعَدَّ إِلَّا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ) لأن تعديها إلى مفعولين إنما كان بالنظر لاعتنائها
 للجزأين المتبدأ والخبر فإذا كانت قد وضعت لمعنى آخر لا تقتضى إلا أمرا واحدا وجب ان لا
 تتعدى الا إلى واحد لان التعدى أمر معنوى فتعدد متعلقة وأفراده إنما هو بحسب المعنى
 (نَحْوُ ظَنَنْتُ زَيْدًا بِمَعْنَى أَتَهَمْتُهُ) لأن الاتهام لا يقتضى واحدا ومعنى الاتهام أن يعمل
 شخصا موضع الظن السئ تقول ظننت زيدا أى ظننت به أنه فعل سيئا وكذا اتهمته ان تعمل
 شخصا موضع ظن بمعنى اتهم قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْقَيْبِ بِضَيْنٍ ﴾ [التكوير: ٢٤] بالظاء
 المضالة فى قراءة الأكثر أى بمتهم وقرأها نافع بضين بالضاد الساقطه أى خييل (وَرَأَيْتُ زَيْدًا
 بِمَعْنَى أَبْصَرْتُهُ) وذلك لأن الإبصار إنما يقتضى واحدا واختلفوا فى رأى الحليمية فالخنفاء
 الأكثرون برأى العلمية فى التعدى لأثنين من جهة أن كلا منهما إدراك بالباطن كقول
 الشاعر:

أراهم رفقتى حتى إذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا

فهم مفعول أول ورفقتى بضم الراء وكسرها مفعول ثان ومصدرها الرؤيا
 ولا تختص الرؤيا بمصدر الحليمه بل تقع مصدر للبصرية كقوله تعالى : ﴿ ... وَمَا حَمَلْنَا الْأَرْضَ بِأَنَّ
 أَرْضِيكَ إِلَّا قِسْطَ لِلنَّاسِ ... ﴾ [الإسراء: ٦٠] قال ابن عباس هى رؤيا عين والأكثر فى مصدر
 البصرية الرؤية (وَعَلِمْتُ الْمَسْئَلَةَ بِمَعْنَى عَرَفْتُهَا) ومنه قوله تعالى : ﴿ ... أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُورِهِمْ
 أَنَّهُمْ لَكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ... ﴾ [الحل: ٧٨] وذلك لان لفظ المعرفة وضع للتعلق بالشئ
 نفسه فمعنى قولك علمت زيدا عرفته فى نفسه ومعنى علمت زيدا قائما عرفته باعتبار كونه
 على صفة قاله ابن الحاجب فى شرح المفصل وخالفه الرضى فقال لا يتوهم ابن بين علمت
 وعرفت فرقا معنويا كما قاله بعضهم فإن معنى علمت أن ريدا قائم وعرفت ان زيدا قائم
 واحد الا أن عرف لا تنصب جزأى الأسمية كما نصبهما علم لفرق معنوى بل هو موكول
 إلى اختيار العرب فإنهم قد يخصون أحد المتساويين فى المعنى محكم لفظى دون الآخر قال
 العاصمى قال بعضهم وهذا بناء على أن العلم والمعرفة مترادفان وهو قول بعض أهل

الأصول والميزان ول بعضهم قول آخر وهو أن العلم يتعلق بالكليات والمركبات والمعرفة تتعلق بالجزئيات والبسائط فى شرح المطالع ومن هنا تسمع التحويين يقولون علم تعدى إلى مفعولين وعرف تعدى على واحد فتأمله (التنوع الثانى) من الأفعال الناصبة للمبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها (أفعال التصيير) سميت بذلك لدالاتها على تحويل الشئ من حالة إلى حالة أخرى وفى كون مفعولى هذه الأفعال مبتدأ وخبراً فى الأصل كما يفيد كلام ابن مالك وابن هشام والرضى وغيرهم بحث لأن مفعوليهما متغايران مفهوماً وخارجاً فلا يصح ادعاء كونهما مبتدأ وخبراً لوجوب اتحاد المبتدأ والخبر فى الخارج وإن اختلفا فى المفهوم ويتبين ذلك أنك تقول صيرت الغنى فقيراً والمعدوم موجوداً وصدق الأول على الثانى فى المثالين ممتنع وأجاب بعض المحققين عن هذا بأنه لا نزاع فى أن الأفعال الناقصة من دواخل المبتدأ والخبر ولا نزاع فى صحة قولهم صار الغنى فقيراً والمعدوم موجوداً مع جريان ذكر فيه مما كان جواباً عن هذا فهو جواب عن ذلك فتأمل (نحو جعل) ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَهُمْ الْفِرْدَاةَ وَالْفَنَائِرَ...﴾ [المائدة: ٦٠] فالجورور فيهما ثان ما بعده مفعول أول وقس به ما أشبه وإنما لم يقدر الجورور مفعولاً أول لأن المفعول الأول فى محل المبتدأ والمفعول الثانى فى محل الخبر والمبتدأ لا يكون جاراً ومجروراً (وردة) كقول الشاعر:

فرد شعور من السود بيضا ورد وجوهن البيض سودا
(وَأَتَّخَذَ) ويقال فيه نَحُو لَتَخَذت عليه أجراً وفى قراءة لا تَخَذت (وَصَيَّرَ) ومثلها
أصار وهما متقولان من صار إحدى أخوات كان نقل الأول بالتضعيف والثانى بالهمزة
كقول الشاعر:

ولعبت طير بهم أباييل (١) قصيروا مثل كعصف مأكول

(وَوَهَّبَ) غير متصرف فلا يستعمل إلا بصيغة الماضى كالمثال الآتى وإتيان المصنف بنحو فى أولها للإشارة إلى عدم انحصارها فيما ذكر فقد عد بعضهم منها ترك نحو قوله

تعالى: ﴿...وَوَرَّكُهُمْ فِي طَلْمَتٍ لَا يَبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧] قال فى المعنى ان فسر ترك تصير فالظرف مفعول ٧ ولا يبصرون مفعول ثان تكرر كما يتكرر الخبر والظرف مفعول ثان والجملة بعده حال وقال بن عتقاء زاد بعضهم فى أفعال التصير ضرب مع المثل نحو ضربت هذا الكلام مثلاً وفى نحو ضربت الفضة خاتماً والطين خزفاً وبعضهم خلق وجزم به السيوطى فى شرح النقاية نحو وخلق الانسان ضعيفا فى الارتشاف لا أعلم نحوياً ذهب على أن خلق تعدى إلى اثنين فلا يكون من هذا الباب قال جمع متأخرون وقد يضمن المتعدى لواحد معنى صير ويجعل من أفعاله فتقول حفرت وسط الدار بشراً وبنيت الدار مسجداً وقطعت الثوب قميصاً وصنعتة عمامة أى صيرت فى كلها قال عتقاء وهو قوى وقد أشار المصنف رحمه الله تعالى إلى أمثلة ما ذكره من أفعال التصير على الترتيب بقوله تعالى: ﴿...فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣] وإعراجه الفاء باعتبار ما قبلها جعل فعل ماضٍ من أفعال التصير تنصب مفعولين ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول أول هباء مفعول ثان منثوراً نعت وَقَالَ تَعَالَى: ﴿...يُرْدُّوَنَكُمْ مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كَقَرَارًا...﴾ [البقرة: ١٠٩] وإعراجه يردون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون له من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل متصرف من أفعال التصير تنصب مفعولين والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول أول والميم علامة الجمع وكفاراً مفعولها الثانى وجملة من بعد إيمانكم فى محل نصب على الحال من الواو فى يردون متعلق بواجب الحذف وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿...وَأَتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [السا: ١٢٥] وإعراجه الواو حرف عطف اتخذ فعل ماضٍ من أفعال التصير تنصب مفعولين الله فاعل إبراهيم مفعول أول خليلاً مفعول ثانٍ (وَتَحَوُّ صَيَّرْتُ الطِّينَ خَزْفًا) وإعراجه ظاهر وفى القاموس الخزف محركة الجر ما عمل من طينٍ وشوى بالنار حتى يكون فخاراً (وَقَالُوا) أى فى الدعاء (وَهَيَّبَنِي اللهُ فِدَاءَكَ) أى سيرنى فداءك أفيك السوء وينفسى وفى القاموس فداء يغديه فداء وفداء ويفتح والفداء ككساء وكعلى والى فأفاد كلامه أن قوله فداءك بالمد والقصر (تنبيه) بعض أفعال التصير قد تأتى لمعان آخر غير

التصيير كأخذ بمعنى خلق أو صنع فتنصب مفعولا واحدا فتقطع كقوله تعالى وقالوا اتخذ الله ولدا وقيل انها فى الآية بمعنى صير وأن المفعول الثانى محذوف أى اتخذ الله بعض الموجودات ولدا تعالى عن ذلك علوا كبيرا (وَأَعْلَمُ أَنَّ لَأَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ ثَلَاثَةٌ أَحْكَامٌ) تختص بها أربعة الثلاثة المذكورة والرابع أنه يجوز فى الأفعال القلبية المتصرفة ورأى الخلمية والبصرية أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدين أى بان يكون مرجع الضميرين شيئا واحداً مثل علمتى منطلقا وعلمتك منطلقا وعلمتك مطلقا وقوله تعالى : ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ ﴿١﴾ أَنْزَلْنَاهُ نُجُومًا ﴿٢﴾ بَلْ يَرَاهُ الْإِنْسَانُ حَمَلًا خَمِيمًا ﴿٣﴾﴾ [يوسف: ٢٦] انى أرانى أحمل فوق رأسى خزا وقوله تعالى : ﴿...رَأَيْتَهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤] وقول عائشة رضى الله عنها لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا من طعام إلا الأسودان قال الزخشرى وغيره وأجرت العرب عدمت وفتدت بحرى أفعال هذا الباب لانهما ضد وحدث فحملت على ضدها ولا بعد فى حمل الشئ على صده وذلك كقول الشاعر :

ندمت على ما كان منى فقدتنى كما يندم المغبون حين يبيع
وقول الآخر :

خذى حذرا يا جارتمى فإنى رأيت العود قد كا يصلح
لقد كان لى عن ضررتين عدمتى وعمما الاقى منهما متزحزح

بخلاف سائر الأفعال فلا يقال ضربتنى بل يعدل فيها الى لفظ نفس مضاف الى ذلك الضمير فتقول ضربت نفسى والفرق بين الأفعال القلبية وغيرها أن علم الشخص بنمسه أكثر فساغ فيها ذلك بخلاف غيرها لتعلق فعل الفاعل فيها بغيره إذا قل ما يضرب الشخص نفسه (الأولُ الإعمالُ) وهو تصبها للحزبين (وهو الأصلُ وهو واقعٌ فى الجميع) أى فى جميع أفعال هذا الباب الجامد منها والمتصرف القلى والتصييرى ويختص الحكمان الايتان كالحكم الذى زدته بالقلى المتصرف وقد يعرض الحكم الاحير أعنى التعليق لكل فعل يدل على الشك أو يتضمن معنى العلم وان كان قاصرا كما ستأتى الإشارة إليه إن شاء

الله تعالى (الثانى الإلغاء وَهُوَ إِبْطَالُ الْعَمَلِ لَفْظًا وَمَحَلًّا) فيبقى مدخولها على إعرابه قبل دخولها وتبقى هى على معناها فى إفادة الظن أو العلم (وذلك لضئف العامل) القلبى المتصرف عن العمل (بِتَوْسُطِهِ) بين المبتدأ والخبر وتأخره عنهما (نَحْوُ زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمًا) هذا مثال لتأخره وإعرابه زيد مبتدأ وقائم خبره وظننت فعل وفاعل (وزيد قائم ظننت" وهذا مثال لتأخره وإعرابه زيد مبتدأ وقائم خبره وظننت فعل وفاعل والفعل الملقى وفاعله حينئذ بمنزلة الظرف إذ معناه زيد قائم فى ظنى ولا محل للملقى أصلاً قاله ابن علقم (وهو) أى الإلغاء (جَائِزٌ لَّا وَاجِبٌ) لأن سببه لا يقتضى ذلك ولا تمتع لأنه أمر اختياري راجع نحو لزيد إلى المتكلم وجعل أبو حيان لجواز الإلغاء شرطين الأول أن لا تدخل لام الابتداء على الاسم نحو لزيد ظننت قائم ولزويد قائم ظننت فإنه حينئذ لا يجوز إلا الإلغاء ولا يجوز الإعمال الثانى ان لا يبنى نحو زيدا منطلقا لم أظن وزيدا لم أظن منطلقا فإنه لا يجوز فيه إلا الإعمال ولا يجوز الإلغاء لأنه يتعين بناء الكلام على الظن المنفى (وَالْإِلْغَاءُ) العامل (الْمُتَأَخِّرُ) عن المفعولين (أَقْوَى مِنْ إِعْمَالِهِ) بلا خلاف لضعفه بالتأخر (وَالْمُتَوَسِّطُ) أى العامل المتوسط بين المفعولين نحو زيد ظننت عالم (بِالْعَكْسِ) أى فإعماله أقوى من إلفائه لأنه عامل لفظى فهو أقوى من الابتداء لأنه عامل معنوى وهذا ما جزم به ابن هشام فى التوضيح والشذور وهو الأصح وتبل هما فى التوسط سواء وجزم به فى شرح القطر وصححه المرادى (وَلَا يَجُوزُ إِلْغَاءُ الْعَامِلِ الْمُتَقَدِّمِ) على مفعوليه لأن المقتضى للعمل إذا تقدم كان أقوى منه إذا تأخر (نَحْوُ ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا) فلا يجوز أن يقال ظننت زيد قائم برفعها (خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّنَ) والأخفش فى إجازة الإلغاء مع تقدم العامل مستدلين بنحو قول الشاعر :

كذلك أدبت حتى صار من خلقى أنى رأيت ملاك الشعبة الأدب

وقول كعب بن زهير :

أرجو وأمل أن تدنو مودتها وما أخال لدينا منك تنويل

وأجيب بأن ذلك على تقدير ضمير الشأن بعد الفعل وهو الأقرب الأصح كما قال الدمامينى وغيره فهو مفعول أول والجملة مفعول ثان أو على تقدير لام الابتداء المعلقة عن العمل كما قال سيبويه أو من الإلغاء على فتح كما قاله الحبيصى وابن مالك وقضية كلام

المصنف وجوب الأعمال عند تقدم العامل وإن تقدم على الفعل شئ كمتى وهو رأى لبعضهم والجمهور على أنه متى تقدم على الفعل الملغى السابق على الممولين بشئها فالإلغاء جائز وإن كان أصعب من الأعمال (الثالث) من أحكام أفعال هذا الباب (التعليق) للعامل القلبي المتصرف وألحق به فى التسليق على الأصح لكن مع الاستفهام خاصة أبصر نحو فستبصر ويصبرون وتفكرون كقوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا يَصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ...﴾ [الأعراف ١٨٤] وسأل نحو يسألون أيا ن يوم الدين وزاد ابن خروف نظر نحو فليظن أياها أزكى طعاماً وواقفه ابن مالك وابن عصفور بل قال ابن مالك ما قارب المذكورات مما له تعلق بفعل القلب يجوز تعليقه (وهو إبطال العمل) وجوبا كما سيأتى (لفظاً) فلا يظهر النصب فى مفعوليتها بل يكونان مرفوعين لفظاً على أنهما مبتدأ وحسراً (لأ محلاً) أى فلا يبطل العمل مع التعليق فى المحل بل تكون الجملة المعلق عنها العمل فى محل نصب بإسقاط حرف جر أن تعدى بالحرف نحو أولم يتفكروا ويسألون أيا ن يوم الدين لأنه يقال فكرت فيه وسألت عنه رضى موضع المفعول به أن تعدى العامل إلى واحد نحو عرفت م أنوك وسادة مسد مفعوليه أن تعدى إلى اثنين كالأمثلة الآتية فى كلام المصنف وبدل اشتمال من التوسط بينه وبينها أن تعدى إلى واحد نحو عرفت ريذا أبو من هو فإن قدرته بدل كل جاز ولكن على حذف مضاف أى عرفت أمره وفى موضع التاني أن تعدى لاثنتين ووجد الأول نحو علمت ريذا أبو من هو بناء على أن ذلك يسمى تعليقا وفيه خلاف سأذكر على قول المتى فالتعليق واجب إلى آخره ويجوز العطف على محل الجملة المعاق عنها بالنصب كقول الشاعر :

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ولا موجعات حتى تولت

روى نصب موجعات بالكسر عطفا على محل ما البكا لأن العامل إنما ألغى لفظاً لا محلاً فلن هذا سمي تعليقا أحداً من المرأة المعلقة وهى التى أساء زوجها عشرتها فلا هى مروحة ولا مظنة قال العاصمى وإنما يعطف على محل الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة فتقول علمت لريذ قائم وغير ذلك من أمور ولا تقول علمت لزيد قائم وعمرا لأن مطلوب هذه الأفعال إنما هو مضمون الجملة فإذا كان فى الكلام مفرد يؤدى معنى الجملة صح أن يتعلق به والا فلا قاله فى التصريح (لمجي ما له صدر الكلام بعدة) أى بعد

العامل (وهو) أى الذى صدر الكلام (لَاَمُ الْإِبْتِدَاءِ) فإن لها صدر الكلام إلا فى باب أن لأنها فيه مؤخرة من تقديم ولذا تسمى المرحلقة بالقاف والغاء كما مر (نَحْوُ ظَنَنْتُ لَزَيْدُ قَائِمٌ) وإعرابه ظننت فعل وفاعل اللام لام الابتداء لزيد مبتدأ قائم خبره والجمله فى محل نصب سادة مسد مفعولى ظن وإنما لم يظهر النصب فى الجزأين لأن لام الابتداء لصداقتها لا يتخطاها العامل فمن حيث اللفظ روعى ما له الصدر ومن حيث المعنى روعى العامل فكانه باق على عمله لأن معنى ظننت لزيد قائم ظننت قيام زيدا وهذا هو معنى ظننت زيدا قائما (تنبيه) أُلْحِقَ جماعة منهم ابن مالك وابن هشام فى القطر والتوضيح لام القسم بلام الابتداء فى إيجاب تعليق العامل نحو علمت والله ليقومن زيد وما التافية كقوليه تعالى: ﴿...لَقَدْ عَلِمْتُ مَا هَؤُلَاءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥] وإعرابه اللام داخلة فى جواب قسم مقدر قد حرف تحقيق علمت فعل وفاعل ما نافية هؤلاء للتنبيه أولاء اسم غشارة فى محل رفع مبتدأ ينطقون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل وجمله الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ وجمله المبتدأ فى محل نصب سادة مسد مفعولى علمت (وَلَا التافية نَحْوُ عَلِمْتُ لَا زَيْدُ قَائِمٌ وَلَا عَمْرُو) وإعرابه ظاهر وجمله لا زيد قائم من المبتدأ والخبر فى محل نصب سادة مفعولى علمت (وَإِن التافية نَحْوُ عَلِمْتُ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ) فإن تنافية وزيد مبتدأ وقائم خبره والجمله فى محل نصب وقضية صنيع المصنف أن ما وأن ولا التافيات يعلق بها العامل مطلقا من غير تقييد يكون كل منها واقعا فى جواب القسم وهذا هو الذى عليه الجمهور كما قال ابن عتقاء وشرط ابن هشام فى لا وان يكون فى جواب القسم ولا مقدرا كقوله تعالى: ﴿...وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢] وعلمت لا رجل قائم وقد علل الرضى كون كل من حروف النفى الثلاثة معلقا للعامل بقوله أما ما وان فللزوم وقوعها فى صدر الجمل وأما لا التافية الداخلة على الجملة الاسمية فغنها لا التبرئة المشابهة لأن المكسورة اللازم دخولها على الجملة (وَهَمْزَةُ الْإِسْتِفْهَامِ نَحْوُ عَلِمْتُ أَزَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُو) وإعرابه علمت فعل وفاعل والهمزة للاستفهام زيد مبتدأ قائم خبره أم حرف عطف عمرو معطوف على ما قبله واستشكل تعليق العامل بالاستفهام فى نحو هذا المثال من حيث ان العلم بالشئ

ينافى ما يقتضيه الاستفهام من الجهل به وأجاب عنه ابن هشام فى المغنى بأنه على تقدير مضاف أى جواب أزيد عندك أم عمرو والتحقيق ما قال بعضهم ان متعلق العلم هنا هو النسبة ومتعلق الجهل طرفها والعلم بالنسبة يجامع الجهل بطرفها ضرورة فلا حاجة إلى تقدير بل التحقيق ان متعلق العلم هو النسبة إلى أحدهما بينهما ومتعلق الجهل النسبة إليه معياً وشدن ما بينهما (وَكُونُ أَحَدِ الْمُفْعُولَيْنِ) الأول أو الثانى (اسْمٌ اسْتَفْهَامٌ نَحْوُ عَلِمْتُ أَيُّهُمْ أَبُوكَ) وإعرابه علمت فعل وفاعل علم فعل ماضٍ والتاء فاعل أى اسم استفهام مبتدأ وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف والهاء مضاف إليه والميم علامة الجمع أبوك خبره وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب سادة مسد معولى علم ومثل ذلك ما إذا كان اسم الاستفهام فضله نحو وسيعلم الذين ظلموا أى مقلب ينقلون فأى منصوب على المصدرية والناصب له ما بعده أى ينقلون أى انقلاب ولا يصح أن يكون منصوباً بما قبله لأن الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله ومن المعلقات للعامل كم وكأين الخبرتان نحو ألم يرؤا كه أهكأ قبلهم من القرن ولعل نحو وأن أدرى لعله فتنة لكم وكأن بتشديد التون كعلمت كأن ريدا أسد ورب كعلمت رب مولود بلا أب وليت حيث تركت معياً كلام صحيح ون المكسورة المشددة على رأى سبويه لكنها تعلق جواراً لا وجواً على الصحيح والجمهور يقدرون بعدها لام الابتداء وأدوات الشرط لها الصدر فيجب معياً التعليق نحو طست لولا زيد له تح وحسبت من بكرمى تكرمه معلمت إذا جاء ريد أبود وكى حرف يلتقى به القسم له الصدر فيكون من المعلقات (فالتعليق) للعامل (وأجيب إذا وجد شئ من هذه المعلقات) المتقدمة بخلاف الالعاء فعنه جائز وقد تبين مما قدمناه ان الفرق بين الانفاء والتعليق من جهة ان العامل الملغى لا عمل له لنته لا فى اللفظ ولا فى المحل وأن العامل المتعلق له عمل فى المحل لا فى اللفظ وقضية كلامه أن التعليق واجب مطلق واستثنى بعضه صورة تجوز فيها التعليق ولا يجب وهى ما إذا كان الاستفهام فى المفعول الثانى نحو علمت زيدا من هو فغن النصب فى ذلك جائز بل هو الأحود ولهدا حزم الزمخشري مع تسمية مثل هذا تعليقا فقال فى تفسير قوله تعالى: ﴿... لَيْسُ لَكُمْ أَنْتُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا...﴾: [الملك. ٢.] ان هذا لا يسمى تعليقا وإنما التعليق أن يقع بعد الفعل ما يسد المفعولين معا

(وَلَا يَدْخُلُ التَّعْلِيقُ وَلَا الْإِلْغَاءُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَعْمَالِ التَّصْيِيرِ) لأنهما اثنا جلا في أفعال القلوب لضعفها من حيث أنه لم يظهر تأثيرها المعنوي اذ هي أفعال باطنة بخلاف أفعال التصيير فإنه يظهر أمرها في الأغلب وكذلك الجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول فإنه لا يجى فيها (وَلَا فِي قَلْبِي جَائِدٌ) لعدم تصرفه (وَهُوَ اثْنَانِ هَبْ وَتَعَلَّمَ) بمعنى اعلم (فَاتَّهَمَا مُلَازِمَانِ صِيغَةُ الْأَمْرِ) فلا يأتى منهما غيرهما (وَمَا عَدَا هُمَا مِنْ أَعْمَالِ الْبَابِ) قلبية وتصيرية (يَتَصَرَّفُ) بالباء التحتية أوله (يَأْتِي مِنْهُ الْمَضَارِعُ وَالْأَمْرُ وَغَيْرُهُمَا) من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول (إِلَّا وَهَبَ مِنْ أَعْمَالِ التَّصْيِيرِ فَإِنَّهُ مُلَازِمٌ لِصِيغَةِ الْمَاضِي) فلا يأتى منه مضارع ولا غيره واحترز بقوله من أفعال التصيير عن وهب بمعنى أعطى وملك فإنه يثنى منه المضارع نحو يهب والمصدر نحو هبة واسم الفاعل نج موهوب (و) ثبت (لِتَصَارِفِهِنَّ) التى هى المضارع وما بعده (مَا) ثبت (لَهُنَّ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَحْكَامِ) فإن كان الفعل قلبيا ثبت لتصرفاته الأعمال والإلغاء والتعليق وإن من أفعال التصيير ثبت لتصرفاته العمل فقط (وَتَقَدَّمَتْ بَعْضُ امْتِلَافَاتِهِ ذَلِكَ) أى بعض امثلة تصاريف هذه الأفعال فمما تقدم بعض امثلة المضارع ومثال أعمال المصدر نحو أعجبنى ظنك زيدا قانما واسم الفاعل نحو أنا ظان زيدا عالما ومثال الإلغاء نحو زيد ظنى قائم وزيد قائم أنا ظان والتعليق نحو أنا ظان ما زيد قائم وأعجبنى ظنك ما زيد قائم (وَيَجُوزُ حَذْفُ الْمَفْعُولَيْنِ) وكذا حذف أحدهما فى باب أعطى وكما مما تغاير مفعولاه ولو لم يدل على ذلك دليل تقول اعطيت درهما ولا تذكر من أعطيته وذلك لأنه لا ربط بين مفعوليهما بخلاف أفعال القلوب فإنه يجوز فيها حذف المفعولين بالإجماع (أَوْ) حذف (أَحَدِهِمَا) الأول أو الثانى مع بقاء الآخر كما هو رأى الجمهور لكنه قليل ولذا منعه ابن ملكون ولكن انما يجوز حذف المفعولين أو أحدهما (لِدَلِيلِ) يدل على المحذوف فيكون الحذف حينئذ اختصارا أما لغير دليل ويقال له الحذف اقتصار بالقاف بدل الحذف فلا يجوز حذف مفعولى أفعال القلوب ولا حذف أحدهما مع بقاء الآخر فلا تقول حسبت زيدا ولا تذكر منطلقا مثلا وتسكت لفقد ما عقدت عليه حديثك وذلك لأن المفعولين فى المعنى مبتدأ وخبر وكما لا يصح قطع المبتدأ عن الخبر ولا الخبر عن المبتدأ فكذلك هذان المفعولان ولأنهما بمنزلة اسم واحد لأن مضمونهما معا هو المفعول به فى

الحقيقة فلو حذفت أحدهما كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة (نَحْوُ أَيِّنَ شُرَكَائِي الَّذِينَ كَتَمْتُمْ تَزْعُمُونَ) هذا حذف المفعولين لدليل وإعرابه ابن اسم استنهام في محل رفع مبتدأ شركائي خير وهو مرفوع وعلامة رفعه ضممه مقدره على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحمل بحركة المناسبة لن الياء لا يناسبها إلا كسر ما قبلها وهو مضاف وياء النفس متصاف إليه الذين اسم موصول في محل رفع صفة كتبتهم كان واسمها وجملة تزعمون في محل نصب حبر كان ومفعولا تزعمون حذفوا لدليل والتقدير كما قال المصنف (أَيْ تَزْعُمُونَهُمْ شُرَكَاءَ) هكذا في نسخ هذا المتن حذف ياء النفس وهكذا رايته في التصريح على التوضيح قال في المعنى والأولى أن يجعل التقدير أنهم شركاء لأن الغالب في رعم أن لا تدخل على صريح المفعولين ولها لم تستعمل في القرآن إلا داخله على ن وصلتها (وَإِذَا قِيلَ لَكَ مِنْ ظَنَّتَهُ) بفتح التاء للخطاب (قَائِمًا فَتَقُولُ) في حواشيه (ظَنَنْتُ زَيْدًا) عدا مثال حذف أحد المفعولين وهو المفعول الثاني لدليل فريدا مفعول أول والمفعول الثاني محذوف تقديره كما قال المصنف (أَيْ ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا) وحذف قائما لدلالة السؤال عليه ومثال حذف المفعول الأول قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا أَنشَأَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾ [آل عمران ١٨٠] فخير بالصب مفعول ثانٍ لتحسين والمفعول الأول محذوف تقديره لا تحسبن خليفهم هو حيرا (وَعَدَّ صَاحِبُ الْجُرُومِ) وقد مر ذكر اسمه وصبط الحرومية في صدر الكتاب فليرجع إليه من هذه الأفعال (النَّاصِيَةَ لِلْمُبْتَدَأِ وَالْخَيْرَ سَمِعْتُ) إذا دخلت على ما لا يسمع كالأمثلة الآتية أما إذا دخلت على ما يسمع فربما انما تتعدى إلى واحد فقط بلا خلاف نحو سمعت القرآن وسمعت الحديث وسمعت الكلام (تَبَعًا لِلْأَخْفَشِ) وهو سعيد بن مسعدة تلميذ سيويده وهو المراد إذا أطلق والا فهو لقب لأحد عشر نحويا كما في المزهر للسيوطي (وَمَنْ وَافَقَهُ) على ذلك كائني على النارسي (وَلَا يَدَّ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولَهَا الثَّانِي جُمْلَةً مِمَّا يَسْمَعُ) واشترط ما ذكر مقبول عن أبي حيان (نَحْوُ سَمِعْتُ زَيْدًا يَقُولُ كَذَا) فإن قوله يقول كذا مما يسمع بخلاف ما لو كان مفعولها الثاني مما لا يسمع نحو سمعت زيدا يخرج إذا الخروج لا يسمع وإعراب المثال سمعت فعل وفاعل سمع فعل ماضٍ والتاء فاعل وزيدا مفعول أول يقول فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو كذا

جار ومجرور الكاف حرف جر وذا اسم اشارة فى محل جر بالكاف وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب مفعول ثانى بناء على انها ملحقة بافعال القلوب وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿... سَمِعْنَا قَتَى يَذَكُرُهُمْ...﴾ [الأنبياء: ٦٠] وإعرابه سمعنا فعل وفاعل فتى مفعول أول والفتحة فيه مقدره على الألف لأنه اسم مقصور وجملة يذكرهم من الفعل المستتر جوارزا والمفعول وهو الهاء فى محل نصب مفعول ثانى لسمعنا وهذه الآية هى التى احتج بها الأخفش ومن تبعه ولا حجة لهم فيها كما استعرفه (وَمَلَّهَبُ الْجُمْهُورِ) من النحاة (أَنَّهَا فَعْلٌ مُتَعَدٌّ إِلَى) مفعول (وَإِجْرٍ) لأنها من أفعال الحواس وهى لا تعدى إلا إلى واحد (فَإِنْ كَانَ) أى ذلك الواحد الذى تعدت إليه (مَعْرِفَةٌ كَالْمِشَالِ الْأَوَّلِ فَالْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهَا) وهى جملة تقول (حَالٌ) أى فى محل نصب على الحال من ذلك المفعول الواحد لأن الجمل بعد المعارف أحوال (وَإِنْ كَانَ نَكْرَةً) كما فى الآية التى احتج بها الأخفش (فَالْجُمْلَةُ) وهى جملة يذكرهم فى محل نصب على أنها (صِفَةٌ) لأن الجمل بعد النكرات صفات (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وما ذهب إليه الجمهور وهو الصحيح (تتمة) يحكى بالقول وفروعه من الماضى والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول الجملة الفعلية عند جميع العرب نحو قالوا سمعنا فتى والقائلين لاخواتهم هلم الينا وكذا الاسمية عند بعضهم نحو قولك الله ربنا اقرار بالربونية فلا يعمل فى جزأها شيئا كما يعمل الظن بل تكون الجملة فى محل نصب مفعول به وينصب به المفرد المؤدى معنى الجملة كالحديث والقصة والشعر والخطبة والكلام نحو قلت كلاما حقاً أو شعرا حسنا والمفرد المراد به محرد اللفظ نحو قلت كلمة أى هذا اللفظ وعلى هذا بنى الزجاجى قوله فى كتابه المسمى بالجمل وإنما قلنا الكل والبعض وأجاز الزمخشري فى يقال له غبراهيم أم يكون إبراهيم مفعول ما لم يسم فاعله ابن مالك رجح الزمخشري هذا الإعراب على إعرابه منادى أو خيرا أى هذا إبراهيم لسلامته من دعوى الحذف اللازم على كل منهما وألحقت سليم القول فى العمل بظن مطلقا وغيرهم يخصه فإن شرط رجوع إلى الحكاية وفى ذلك يقول ابن مالك فى الألفية :

وكتظن اجعل تقول ان ولى مستفهما به ولم ينفصل
 بنير ظرف او كظرف أو عمل وان ببعض ذى فصلت يمتثل

وأجرى القول كظن مطلقاً عند سليم نحو قل ذا مشفقاً

ولا يلحق فى الحكاية بالقول ما فى معناه كالدعاء والنداء والأخبار ونحوها فإذا قلت دعوت زيدا عجل وناديتيه أقبل وأخبرته زيد قائم فليست جملة عجل وأقبل زيد قائم فى محل نصب على أنها محكية بدعوت وناديت وأخبرت بل ينوى معها القول فتكون تلك الجملة محكية بقول محذوف أى دعوت زيدا قلت عجل وناديتيه قلت له أقبل وأخبرته قلت له زيد قائم والكوفيون يميزون الحكاية بما فى معنى القول ولا يقدرّون معه قولاً قال ابن مالك والصحيح مذهب البصريين واعلم أنه قد تدخل همزة النقل على علم ذات المفعولين ورأى أختها فينصبان ثلاثة مفاعيل صار أولها الذى كان فاعلاً وهو زيد فى هذا المثال مفعولاً اول فيجوز حذفه والاختصار عليه وأما الثانى والثالث فحكيمهما بعد النقل كحكيمهما قبله من حوار الحذف اختصاراً وعدمه اقتصار والتعليق والالغاء والحق بأعلم وأرى أبا رنباً وخير وأحير وحدث وأدري على الأصح ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرِيكَ مَا الْمُنَاقِقَةُ ﴾ [الحاقة: ٣] لكنها علقت عن الأخيرين